جمهورية العراق الاتحادية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التأريخ

اليمين التركي دراسة في آثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١-١٩٨٠

أُطروحة تقدّم بها الطالب

حسنين فاضل عبّاس يعقوب العزاوي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

كاظم حسن جاسم الأسدي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ}

سورة المؤمنون/ الآية (٥٣)

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ(**اليمين التركي دراسة في آثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١_١٩٨٠**) والمقدمة من قبل الطالب (**حسنين فاضل عباس العزاوي**) وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر وبتقدير ( ) .

التوقيع

عضو لجنة المناقشة

أ. د. عدي محسن غافل

التوقيع

عضو لجنة المناقشة

أ.د. حامد محمد طه

التوقيع

عضو لجنة المناقشة

أ. م. د. نعيم عبد جودة

التوقيع

عضو لجنة المناقشة

أ.م.د. فلاح حسن كزار

التوقيع

رئيس لجنة المناقشة

أ. د. حسين جبار شكر

التوقيع

عضو (المشرف)

أ.م. د. كاظم حسن جاسم

صدقت من قبل مجلس كلية التربية للعوم الانسانية \ جامعة كربلاء

التوقيع

الاسم : أ.د صباح واجد علي

التاريخ : 2024\7\24

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنَّ الأطروحة الموسومة (**اليمين التركي دراسة في آثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١-١٩٨٠**) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية ، وتصحيح ما ورد فيها من أغلاط لغوية وتعبيرية ، وبهذا أصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

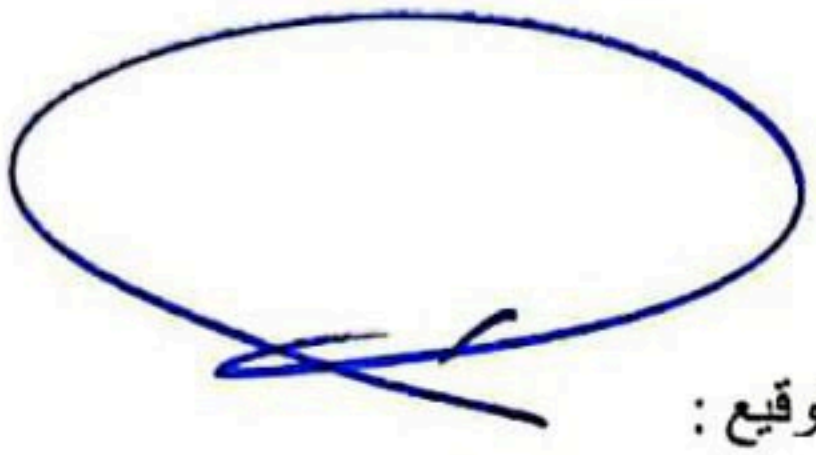

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. اسامة عبد الغفور رفيق

التاريخ : ١٤/ ٦ / ٢٠٢٤

إقرار المشرف

أشهد أنَّ هذه الأطروحة الموسومة (**اليمين التركي دراسة في آثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١-١٩٨٠**) المقدّمة من قبل الطالب (**حسنين فاضل عبّاس العزاوي**) كُتبت بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع :

المشرف : أ.م.د كاظم حسن جاسم الأسدي

التاريخ : ١٢ / ٥ / ٢٠٢٤

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الأسم : أ.م.د محمد مهدي علي الشبري

رئيس قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التاريخ : ١٢/ ٥ / ٢٠٢٤

إقرار المشرف

أشهد أنَّ هذه الأطروحة الموسومة **(اليمين التركي دراسة في آثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١-١٩٨٠)** المقدّمة من قبل الطالب **(حسنين فاضل عبّاس العزاوي)** كُتبت بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة التأريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع :

المشرف : أ.م.د كاظم حسن جاسم الأسدي

التأريخ : / / ٢٠٢٤

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الأسم : أ.م.د محّمد مهدي علي الشبري

رئيس قسم التأريخ / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التأريخ : / / ٢٠٢٤

الإهداء

إلى دفء حياتي وأريج عمري إلى من علماني حب الخير والإخلاص في العمل إلى جنتي وملاذي **أمي وأبي** رحمهما الله تعالى.

إلى مهجة فؤادي وفلذة كبدي الذي رُزئت بفقده باكرًا خليل الروح ولدي **علي** رحمه الله تعالى.

إلى محط افتخاري واعتزازي وسندي **أشقائي** الأعزة الذين كانوا وما زالوا خير عونٍ لي.

إلى من صنعت الأمل رغم جراحاتها شريكة الروح والنجاح **زوجتي** الغالية حفظها الله تعالى وإلى نعمة الله الوافرة **أبنائي وبناتي** رعاهم الله تعالى.

إلى الأخوة **زملائي وأصدقائي** الذين وقفوا إلى جانبي في السراء والضراء...

وأخيرًا إلى **وطني الغالي ورجاله المخلصين والى شهدائه الكرام**

طالبي الإصلاح والصلاح.

الباحث

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

((فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ)) سورة البقرة ، الآية (١٥٢) .

الحمد لله الذي تجلى للقلوب بالعظمة، واحتجب عن الأبصار بالعزة، واقتدر على الأشياء بالقدرة، والحمد لله فوق حمد الحامدين وشكر الشاكرين، والحمد له على ما تفضل وأكرم وسدد وأنعم، والصلاة والسلام على خير خلقه من الأولين والآخرين محمدٍ وآله وصحبه الغرّ الميامين ومن والاه إلى يوم الدين.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدّم بالشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور الفاضل (كاظم حسن جاسم الأسدي)، الذي لم يدخر جهداً في متابعتي وتقديم النصح والإرشاد، فاشكره جزيل الشكر لطيب خلقه وسعة صدره ووافر علمه، سائلًا المولى عز وجل أن يطيل في عمره ويرزقه خير الدنيا والآخرة.

ويلزمني واجب الوفاء والامتنان أن أقدم شكري الكبير وثنائي الجزيل لجميع أساتذتي الكرام في المرحلة التحضيرية، سائلًا الله تعالى أن يحفظهم ويجزل عليهم من عظيم عطائه ونعمه، كما أقدم شكري إلى الأستاذ الدكتور (هزبر حسن شالوخ العنبكي) التدريسي في كلية التربية للعلوم الانسانية في جامعة ديالى، الذي لم يبخل بتقديم النصح، وأوجه شكري إلى الأستاذ الدكتور (كريم مطر حمزة الزبيدي) التدريسي في كلية التربية للعلوم الانسانية في من جامعة بابل الذي لم يبخل بمد يد العون كلما احتجت لذلك، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى طالب الدكتوراه في جامعة كربلاء الأخ (امجد نعمة كيطان الوزني) الذي كان خير عونًا لي من حيث توفير المصادر التركية، والشكر موصول إلى الأخ الدكتور (علي الجبوري) التدريسي في جامعة ديالى الذي ساهم بشكل فاعل في توفير الوثائق التركية، كما أتقدم بالشكر إلى الأخ العزيز طالب الدكتوراه في جامعة الموصل (حسن صادق ابراهيم شمسي)، وأخيرًا أوجه شكري لكل من مد يد العون وقدم لي المساعدة سيّما زملائي الأعزاء ورفقاء دربي في مرحلة الدراسة وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين .

قائمة الرموز والمختصرات

ت	المختصر	التسمية الصريحة للمختصر	ترجمة المختصر
١	C.S.T.D	CUMHURIYET SENATOSU TUTANAK Donem	ملفات مجلس الشيوخ
٢	M.M.T.D	MILLET MECLISI TUTANAK Donem	ملفات المجلس الوطني
٣	T.B.M.M	Turkye Buyuk Millet Meclisi	مجلس الأمة التركي الكبير
٤	S	Sayfa	الصفحة باللغة التركية
٥	A.G.E	Adi gecen esar	المصدر السابق باللغة التركية
٦	A.D	Ayni esar	المصدر نفسه باللغة التركية
٧	B	Birlesim	مجموعة باللغة التركية
٨	P	Page	الصفحة باللغة الأنكليزية
٩	OP.Cit	Opere Citato	المصدر السابق باللغة الأنكليزية
١٠	Vol	Voiume	مجلد
١١		Toplanti	اجتماع
١٢	Cilt	Ciltler	مجلد
١٣		Sayi	عدد
١٤		Atifta	نقلًا عن

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٦١	٤٨-٤٩
٢	عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٣	٦٣-٦٤
٣	رئاسة وأعضاء مجالس البلديات والمقاطعات في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٣	٦٤
٤	نتائج انتخابات مجلس الشيوخ لعام ١٩٦٤	٧٢
٥	التخصيصات المالية في خطة التنمية الخمسية الأولى	٩٠
٦	بيانات الميزان التجاري خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٤	٩٤
٧	نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٦٥	١١٧
٨	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٦٦	١٢٣-١٢٤
٩	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٦٨	١٢٤-١٢٥
١٠	عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨	١٢٧
١١	رئاسات البلديات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨	١٢٩
١٢	نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام (١٩٦٩)	١٣٢
١٣	بيانات الميزان التجاري خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٧	١٥٣
١٤	أهداف الخطة الخمسية الأولى والنتائج المتحققة ١٩٦٣-١٩٦٧	١٥٤
١٥	الناتج القومي بمليارات الليرات لخطة التنمية الخمسية الثانية حتى عام ١٩٧٠	١٥٦
١٦	قيم الاستثمار بمليارات الليرات في خطة التنمية الخمسية الثانية حتى عام ١٩٧٠	١٥٦
١٧	الناتج القومي المستهدف في خطة التنمية الخمسية الثانية بمليارات الليرات	١٥٧
١٨	بيانات الميزان التجاري ومعدلات التضخم بملاين الدولارات خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠	١٥٩
١٩	معدلات البطالة خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠	١٦٠
٢٠	عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو رئاسة الجمهورية لعام ١٩٧٣	١٨٨
٢١	نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام (١٩٧٣)	١٩٤
٢٢	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ لعام (١٩٧٣)	١٩٥
٢٣	عدد الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب في الانتخابات المحلية لعام (١٩٧٣)	٢٠١
٢٤	رئاسة البلديات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام (١٩٧٣)	٢٠٢
٢٥	الميزان التجاري بملاين الدولارات ومعدلات التضخم خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٢	٢١٦
٢٦	بيانات الموارد المالية والاستثمارات الاقتصادية بمليارات الليرات خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٢	٢١٧

٢٧	معدلات النمو المستهدفة والمتحققة مع نهاية خطة التنمية الثانية ١٩٦٨-١٩٧٢	٢١٨
٢٨	المبالغ المالية المخصصة للقطاعات بمليارات الليرات في خطة التنمية الخمسية الثالثة	٢٢٠
٢٩	معدلات النمو المستهدفة في القطاع الصناعي خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٧	٢٢١
٣٠	معدلات لنمو المستهدفة للقطاعات الرئيسة في خطة التنمية الخمسية الثالثة	٢٢٢
٣١	معدلات التضخم والبطالة والعجز في الميزان التجاري بملاين الدولارات ١٩٧٢-١٩٧٤	٢٢٥
٣٢	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ ١٩٧٥	٢٤٥
٣٣	نتائج الانتخابات التكميلية للمجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٧٥	٢٤٦-٢٤٧
٣٤	نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٧٧	٢٥٣
٣٥	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ لعام ١٩٧٧	٢٥٦-٢٥٧
٣٦	عدد الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب السياسية في الانتخابات المحلية لعام(١٩٧٧)	٢٦٤
٣٧	رئاسة البلديات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام (١٩٧٧)	٢٦٥
٣٨	نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ لعام ١٩٧٩	٢٧٠
٣٩	قيم القروض بملاين الدولارات خلال المدة ١٩٧٥-١٩٧٧	٢٧٨
٤٠	معدلات التضخم والبطالة خلال المدة ١٩٧٥٠١٩٧٧	٢٨٠
٤١	العجز في الميزان التجاري وحوالات العمالة التركية بملاين الدولارات ١٩٧٥-١٩٧٧	٢٨٠
٤٢	معدلات النمو المستهدفة والمتحققة في خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٧٣-١٩٧٧	٢٨١
٤٣	معدلات النمو المستهدفة والمتحققة في خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٧٣-١٩٧٧	٢٨٣
٤٤	معدلات النمو المستهدفة في خطة التنمية الخمسية الرابعة	٢٨٤
٤٥	معدلات ارتفاع أسعار السلع الضرورية عام (١٩٨٠)	٢٩١

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
قائمة المختصرات	د
قائمة الجداول	هـ - و
قائمة المحتويات	ز – ش
المقدمة	١- ٤
التمهيد: اليمين التركي مفهومه وتطوره حتى عام ١٩٦١	٥ - ٢٦
الفصل الأول: اليمين التركي وآثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١- ١٩٦٥	٢٧ - ٩٤
المبحث الأول: الأحزاب اليمينية ١٩٦١- ١٩٦٥	٢٨- ٤٠
اولًا: عودة الحياة الحزبية في تركيا بعد انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠	٢٨ - ٢٩
ثانيًا: الأحزاب اليمينية التي نشطت خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٥	٣٠ - ٤٠
١- حزب الشعب الجمهوري	٣٠ - ٣٢
٢- حزب الفلاحين القومي الجمهوري	٣٣ - ٣٤
٣- حزب العدالة	٣٤ - ٣٨
٤- حزب تركيا الجديد	٣٨ - ٣٩
٥- حزب الأمة	٣٩ – ٤٠
المبحث الثاني: أثر الأحزاب اليمينية في الأوضاع السياسية ١٩٦١-١٩٦٥	٤١ - ٧٩
أولًا : أثر الأحزاب اليمينية في انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٦١	٤١ - ٥٠
ثانيًا: تداعيات الانتخابات العامة وأثر الأحزاب اليمينية فيها حتى عام ١٩٦٣	٥٠ - ٥٢
ثالثًا: أثر القوى اليمينة في الحكومات الائتلافية ١٩٦١-١٩٦٣	٥٣ - ٦١
رابعًا: الانتخابات المحلية عام ١٩٦٣ وأثرها على الأحزاب اليمينية	٦٢ - ٦٦
خامسًا: أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٦٣-١٩٦٥	٦٦ - ٧٥
سادسًا: تنامي التيار اليساري وبدايات الصراع مع القوى اليمينية ١٩٦١- ١٩٦٥	٧٧ - ٧٩
المبحث الثالث: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٦١-١٩٦٥	٨٠ – ٩٤
أولًا: الأوضاع الاقتصادية في تركيا ١٩٥٠-١٩٦١	٨٠ - ٨٦
ثانيًا: أثر اليمين في تخطيط وتوجيه السياسة الاقتصادية للبلاد	٨٦ - ٨٩
ثالثًا: خطة التنمية الخمسية الأولى وأثرها في الواقع الاقتصادي حتى عام ١٩٦٥	٨٩ - ٩٤
الفصل الثاني: اليمين وأثره في الأوضاع السياسية والاقتصادية ١٩٦٥-١٩٧١	٩٥- ١٦٠
المبحث الأول: الأحزاب والتنظيمات اليمينية في تركيا ١٩٦٥-١٩٧١	٩٦ - ١١٣
أولًا: حزب الثقة	٩٦ - ٩٩
ثانيًا: حزب الحركة القومية	٩٩ - ١٠٥
ثالثًا: الحزب الديمقراطي الجديد	١٠٦ – ١٠٧

رابعًا: حزب النظام الوطني	١٠٧ - ١١١
خامسًا: منظمة الذئاب الرمادية	١١١ - ١١٣
المبحث الثاني: أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٦٥-١٩٧١	١١٤ - ١٥٠
اولًا: أثر أحزاب اليمين في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٦٥	١١٤ - ١١٨
ثانيًا: تشكيل حكومة الأغلبية اليمينية الأولى	١١٨ - ١٢٠
ثالثًا: أثر اليمين في انتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٦:	١٢١ - ١٢٢
رابعًا: أثر اليمين في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ خلال المدة ١٩٦٦- ١٩٦٨	١٢٣ - ١٢٥
خامسًا: أثر اليمين في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨	١٢٥ - ١٢٩
سادسًا: أثر اليمين في الانتخابات العامة وتشكيل الحكومة اليمينية الثانية عام ١٩٦٩:	١٢٩ - ١٣٥
سابعًا: الصراع والعنف اليميني اليساري وأثره في الواقع السياسي	١٣٥ - ١٤٢
ثامنًا: أثر اليمين في توجيه السياسة الخارجية التركية وانعكاسه على الأوضاع الداخلية	١٤٢- ١٤٥
تاسعًا: انقلاب المذكرة وموقف الأحزاب اليمينية منه في ١٢ آذار ١٩٧١	١٤٥ - ١٥٠
المبحث الثالث: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٦٥-١٩٧١	١٥١- ١٦١
اولًا: الإجراءات الاقتصادية للحكومة اليمينية ١٩٦٥- ١٩٦٧	١٥١ - ١٥٤
ثانيًا: خطة التنمية الخمسية الثانية وأثر اليمين في توجيه السياسة الاقتصادية ١٩٦٨-١٩٧١	١٥٤ - ١٦٠
الفصل الثالث: أثر القوى اليمينية في الأوضاع السياسية والاقتصادية ١٩٧١-١٩٧٥	١٦١ – ٢٢٦
المبحث الأول: اليمين التركي وأثره في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية ١٩٧١- ١٩٧٣	١٦٢- ١٩٢
أولًا: الحكومات الائتلافية وأثر اليمين في تشكيلها ١٩٧١-١٩٧٣	١٦٣ - ١٧٢
ثانيًا: تأسيس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢	١٧٢ - ١٧٦
ثالثًا: الصراع اليميني اليساري حتى عام ١٩٧٥	١٧٦ – ١٧٩
رابعًا: أثر القوى اليمينة في إجراء التعديلات الدستورية ١٩٧١-١٩٧٣	١٨٠ - ١٨٥
خامسًا: أثر الأحزاب اليمينية في أزمة انتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٣	١٨٥ – ١٩١
المبحث الثاني: أثر الأحزاب اليمينية في الواقع السياسي ١٩٧٣-١٩٧٥	١٩٢ – ٢١٤
أولًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٣	١٩٢ – ١٩٦
ثانيًا: أثر الأحزاب اليمينية في أزمة تشكيل الحكومة الوطنية ١٩٧٣-١٩٧٤	١٩٦ - ٢٠٠
ثالثًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات المحلية ١٩٧٣	٢٠٠ – ٢٠٣
رابعًا: الصراع اليميني اليساري ١٩٧٣-١٩٧٥	٢٠٣ – ٢٠٨
خامسًا: موقف الأحزاب اليمينية من القضية القبرصية ١٩٧٤	٢٠٨ – ٢١٠
سادسا: أثر اليمين في اسقاط حكومة بولند أجويد الائتلافية وتشكيل الجبهة اليمينة ودورها في الأزمة الحكومية الثانية ١٩٧٤اليمينة ودورها في الأزمة الحكومية الثانية ١٩٧٤	٢١٠ - ٢١٤

المبحث الثالث: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧١-١٩٧٥	٢١٥ - ٢٢٦
أولًا: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧١-١٩٧٣	٢١٥ - ٢١٨
ثانيًا: أثر اليمين في الواقع الاقتصادي ١٩٧٣-١٩٧٥	٢١٨ - ٢٢٦
الفصل الرابع: أثر الأحزاب اليمينة في الأوضاع السياسية والاقتصادية ١٩٧٥-١٩٨٠	٢٢٧ – ٢٩٢
المبحث الأول: أثر الأحزاب اليمينية في الأوضاع السياسية ١٩٧٥-١٩٧٧	٢٢٨ - ٢٤٩
أولًا: تشكيل حكومة الجبهة الوطنية(اليمينية) الأولى عام ١٩٧٥	٢٢٨ -٢٣٢
ثانيًا: أثر حكومة الجبهة الوطنية في الأوضاع السياسية حتى عام ١٩٧٧	٢٣٢ – ٢٤٣
ثالثًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٧٥	٢٤٣ - ٢٤٧
رابعًا: أثر اليمين في أزمة اقتحام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا عام ١٩٧٥	٢٤٧ - ٢٤٩
المبحث الثاني: أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٧٧-١٩٨٠	٢٥٠ - ٢٧٧
أولًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات النيابية والتكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٧٧	٢٥٠ - ٢٥٧
ثانيًا: حكومة الجبهة الوطنية (اليمينية) الثانية التشكيل والسقوط عام ١٩٧٧	٢٥٧ - ٢٦٢
ثالثًا: موقف الأحزاب اليمينية في الانتخابات المحلية لعام ١٩٧٧	٢٦٣ - ٢٦٥
رابعًا: دور الأحزاب اليمينية في اسقاط حكومة بولند أجويد الائتلافية ١٩٧٨-١٩٧٩	٢٦٦ - ٢٦٨
خامسًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ ١٩٧٩	٢٦٩ - ٢٧٠
سادسًا: حكومة الاقلية اليمينية والصراعات السياسية ١٩٧٩-١٩٨٠	٢٧١ - ٢٧٧
المبحث الثالث: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧٥-١٩٨٠	٢٧٨ - ٢٩٢
أولًا: أثر حكومة الجبهة اليمينية الأولى في الواقع الاقتصادي ١٩٧٥-١٩٧٨	٢٧٨ - ٢٨١
ثانيًا: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧٨-١٩٨٠	٢٨٢- ٢٩٢
الخاتمة	٢٩٣ – ٢٩٧
الملاحق	٢٩٨- ٣٠٤
المصادر والمرجع	٣٠٥ - ٣٣٠
الملخص الانكليزي	c - a

المقدمة

المقدمة:

يمثل تأريخ تركيا الحديث والمعاصر مسرحًا غنيًا بالأحداث التأريخية وميدانًا خصبًا للبحث والدراسة والتحليل، لا سيّما وما تتمتع به من موقع استراتيجي وجغرافي مميز، فكان لها الأثر البارز في رسم مجمل الأوضاع الإقليمية الدولية، فأصبح محط اهتمام وعامل جذب لكثير من المؤرخين والكُتّاب والباحثين، سيما ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إذ شهدت تلك المرحلة تطورات سياسية هامة، وتحديات اقتصادية كبيرة، فضلًا عن الصراعات الأيديولوجية والفكرية بين الأحزاب السياسية والتي ساهم في إثارتها التجاذبات والتدخلات الخارجية والدولية.

أدت القوى اليمينية دورًا محوريًا ورئيسًا في صناعة الأحداث وتسييرها خلال تلك المدة، فأصبحت مرحلة جديرة بالبحث والدراسة والتحليل، ورغم خوض عدد من الباحثين والكتّاب في دراسة جزئيات هامة من تلك المرحلة[1]، إلا أنها مازالت بحاجة إلى الكثير من الاستقصاء والبحث والتحليل، من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي وُسمت بـ **(اليمين التركي دراسة في آثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١-١٩٨٠)**، كمحاولة استقرائية بسيطة وخطوة تحليلية متواضعة لآثار القوى اليمينية في تلك المرحلة الهامة من تاريخ تركيا المعاصر، وحُدِدَ إطارها الزمني بحدثين هامين، تمثل الأول بصدور دستور عام ١٩٦١ الذي تضمن في طياته فسحة من الحرية، وذلك عقب وقوع انقلاب السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠، إذ سمح بتأسيس أحزاب سياسية ذات أيديولوجيات وأفكار يسارية وفرت أرضية خصبة لبروز وتنامي الأفكار والتيارات اليمينية المضادة للفكر اليساري، ومثل الآخر نهاية حقبة الجمهورية الثانية بعد قيام المؤسسة العسكرية بتنفيذ انقلاب الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠ الذي أنهى الحياة السياسية لتلك المرحلة، لِيُعلن عن بدء مرحلة جديدة في التأريخ التركي، واعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي القائم على التسلسل الزمني للأحداث مع مراعاة وحدة الموضوع.

---

[1]- دأب عدد من الباحثين والكتاب الخوض في دراسة تلك المرحلة ومن أبرز الدراسات الأكاديمية التي تعرضت لدراسة تلك المرحلة أطروحة الدكتوراه في جامعة الموصل: كلية التربية الموسومة بـ (التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية) للباحثة نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، وأطروحة الدكتوراه في جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد الموسومة بـ (التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٧) للباحث هزبر حسن شالوخ العنبكي، فضلًا عن رسالة الماجستير في جامعة كربلاء: كلية التربية الموسومة بـ(حزب الحركة القومية ١٩٦٩-١٩٨٠ دراسة تاريخية)، للباحث أمجد نعمة كيطان منسي الوزني.

إن إشكالية الدراسة تهدف إلى التعريف بسمات القوى اليمينية التركية وميولها وتوجهاتها وآثارها في الواقع السياسي والاقتصادي خلال المدة المعينة، وفي محاولة لفهم وتتبع تلك الإشكالية لابدّ من طرح بعض التساؤلات المنطقية والإجابة عليها في متن الدراسة ومنها: متى ظهر مفهوم اليمين في تركيا سواءً على المستوى الاصطلاحي أم على المستوى العملي؟، هل الفكر اليميني نتاج فلسفات تركية محضة تتمتع بالأصالة ونابعة من عمق الإرث الحضاري التركي أم هو تأثر بفلسفات وتجارب الآخرين؟، هل كانت القوى التي تبنت الفكر اليميني تعتمد فلسفة وأيديولوجية واحدة أم لكل جهة وقوى فلسفتها وأيديولوجيتها الخاصة؟، هل حققت القوى اليمينية نجاحًا في إدارة السلطة السياسية لتركيا خلال تلك المرحلة وما هو حجم تأثرها في الصراع السياسي لتلك المدة؟، وما هو مدى تأثيرها في الواقع الاقتصادي التركي خلال تلك المرحلة؟، هل كان للعوامل الخارجية تأثير على توجهات القوى اليمينية داخليا؟.

وللإجابة على تلك التساؤلات المنطقية قسمت الدراسة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، اذ وسم التمهيد بعنوان (**اليمين التركي مفهومه وتطوره حتى عام ١٩٦١**) ليقدم تَتبعًا مقتضبًا لأُصول المصطلح ومفهومه تأريخيًا، ومن ثم محاولة مقارنة مفهومه العام مع مفهومه في الداخل التركي، ومراحل تبني الفكر اليميني من قبل القوى التركية الفاعلة حتى عام ١٩٦١، بدءًا من مرحلة الأحادية الحزبية وانتهاءً بمرحلة التعددية الحزبية، التي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية، وجاء الفصل الأول بعنوان (اليمين واثاره السياسية والاقتصادية ١٩٦١-١٩٦٥) وقُسِمَ على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الأحزاب اليمينية التي كان لها حضور في تلك المدة من حيث تأسيسها وأيديولوجياتها، أما المبحث الثاني فَسُلِط فيه الضوء على أثر القوى اليمينية في الواقع السياسي وأدوارها ومواقفها في الحكومات الائتلافية التي حكمت في تلك المدة، فيما خُصص المبحث الثالث لدراسة أثر القوى اليمينية في الأوضاع الاقتصادية للمدة ذاتها، وكان الفصل الثاني يحمل عنوان (اليمين التركي وأثره في الواقع السياسي والاقتصادي (١٩٦٥-١٩٧١) وقُسِم على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمينية التي نشطت في تلك المدة، إذ سلطنا فيها الضوء على تأسيسها وتوجهاتها الفكرية، أما المبحث الثاني فَعُنِيّ بدراسة أثر اليمين في الواقع السياسي للمدة (١٩٦٥-١٩٧١)، وجاء المبحث الثالث ليتناول أثر القوى اليمينية في الأوضاع الاقتصادية للمدة نفسها، أما الفصل

الثالث فوسم بعنوان (أثر القوى اليمينية في الواقع السياسي والاقتصادي ١٩٧١-١٩٧٥)، وهو الآخر قُسم على ثلاث مباحث لِيعنى المبحث الأول بدراسة أثر اليمين خلال المرحلة الانتقالية (١٩٧١-١٩٧٣) أذ تناول دور الأحزاب اليمينية في إدارة السلطة السياسية خلال المرحلة الانتقالية بعد وقوع انقلاب آذار ١٩٧١، وانطوى المبحث الثاني على دراسة الأوضاع السياسية خلال المدة (١٩٧٣-١٩٧٥)، أي مع بدأ مرحلة جديدة من تأريخ تركيا السياسي، وكُرس المبحث الثالث لدراسة أثر اليمين في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد خلال المدة (١٩٧١-١٩٧٥)، وجاء الفصل الرابع بعنوان (أثر الأحزاب اليمينية في الأوضاع السياسية والاقتصادية (١٩٧٥-١٩٨٠) وقسم على ثلاث مباحث، وعُنِيّ المبحث الأول بدراسة أثر القوى اليمينية التطورات السياسية خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٧)، فيما خُصص المبحث الثاني لدراسة الآثار السياسية للقوى اليمينية خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٠، ومن ثم خصص المبحث الثالث لدراسة الآثار الاقتصادية للقوى اليمينية خلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٠)، ومن ثم جاءت الخاتمة والتي سجلنا فيها أبرز الاستنتاجات التي تمخضت عن الدراسة.

استقت الدراسة مادتها التأريخية من مصادر ومراجع هامة عدة منها المُعرّب والمدون باللغة التركية فضلًا عن المصادر والمراجع العربية، كان في مقدمتها محاضر المجلس الوطني التركي الكبير، ومحاضر مجلس الشيوخ فضلًا عن محاضر مجلس الأمة الكبير **(الشيوخ والنواب)**، التي كان لها الدور الأبرز في توثيق الأحداث التاريخية، لا سيما المتعلقة بتشكيل الحكومات الوطنية واليات نيلها الثقة، فضلا عن آليات انتخاب رؤساء الجمهورية، كما اعتمدت على بعض الوثائق المنشورة المحفوظة في مكتبة المجلس الوطني الكبير، والتي اسهمت في توثيق الأيديولوجيات والرؤى الاقتصادية والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية اليمينية، فضلًا عن برامجها الانتخابية، ومن أمثلتها برنامج وأهداف حزب العدالة (T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi Program Prensip Maddeleri, Orijinal, Matbaa, 1961)، كما كان للكتب والمصادر الوثائقية الصادرة عن مكتبة المجلس الوطني التركي الكبير، الدور الواضح في توفير كم هائل من المعلومات الدقيقة عن الواقع السياسي والاقتصادي، فضلا عن السير الذاتية لعدد من أعضاء المجلس الوطني، كذلك اعتمدت الدراسة على برامج خطط التنمية الخمسية الاقتصادية الصادرة عن الجهاز المركزي للتخطيط الأعلى المرتبط برئاسة مجلس الوزراء، إذ

وفرت بيانات ومعلومات دقيقة عن الواقع الاقتصادي وخطط التنمية الخمسية، ومن أمثلتها برنامج الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٣-١٩٦٧(BASBAKANLIK, DEVLET PLANLAWA TESKILATI, Kalkinma Plani, Birinct Bes YIL (1963-1967), (Ankara: Basbakanlik Devlet Matbaasi,1963)، وكان للرسائل والأطروحات الأكاديمية، سواءً العربية أم التركية الأثر المهم في تعضيد الدراسة ورفدها بمعلومات قَيّمة عن مجريات الاحداث السياسية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها، ولم تقل أهمية عن ذلك الكتب والمؤلفات التأريخية سواءً منها التركية أم العربية أم المعربة في دعم الدراسة بكم كبير من المعلومات الهامة ومنها مؤلفات الاستاذ الدكتور أحمد نوري النعيمي أمثال كتاب (النظام السياسي في تركيا وظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠)، فضلا عن مؤلفات الباحث في التاريخ التركي فيروز أحمد مثل كتاب (صنع تركيا الحديثة والنفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة)، ومن الكتب المعربة كتاب (تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري) للباحث ساجلار كيدر، وكتاب (الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش) للباحث فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، والتي شكلت ركن هام من الاركان التي اعتمدتها الدراسة لتتبع الاحداث التأريخية سواءً السياسية أم الاقتصادية، كما أدت البحوث والصحف التركية، لا سيّما الصحيفة الرسمية (Resmi Gazete) التي كان الدور البارز في رفدها بمعلومات دقيقة لمزامنتها للاحداث، الأمر الذي مَكّن من إتمام الدراسة وما ذلك الى بحسن التوفيق والتدبير الالهي.

كانت من أبرز الصعوبات التي واجهت إتمام الدراسة تمثلت بصعوبة الحصول على بعض المصادر والوثائق، فضلًا عن قلة المصادر التي تخص أثر القوى اليمينية في الجانب الاقتصادي.

وفي الختام أضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة متمثلة برئيسها وأعضائها المحترمون لتصويب الأغلاط وإزالة الهِنات، راجيًا من الله تعالى أن أكون وفقت لتقديم إضافة جديدة للدراسات الأكاديمية المختصة في التأريخ التركي بما يدعم ويعزز المسيرة العلمية ويُثبت الحقائق التأريخية بحياد وموضوعية، والله ولي التوفيق...

التمهيد

التمهيد : اليمين التركي مفهومه وتطوره حتى عام ١٩٦١:

ظهر مصطلح اليمين أو الجناح اليميني **(Right wing)** بصورته الأولى على المستوى السياسي مع الجلسة الاولى لانعقاد الجمعية الوطنية الفرنسية في التاسع من تموز ١٧٨٩ التي مهدت لقيام الثورة الفرنسية فيما بعد، إذ كان الأشراف من الأعضاء المؤيدين للملكية في فرنسا يجلسون على يمين رئيس الجمعية داخل قاعة الاجتماعات فأطلق عليهم من قبل الفرنسيين الجناح الأيمن، بينما جلس ممثلو الشعب المعارضون للنظام الملكي في الجهة المقابلة أي اليسرى فأطلق عليهم اليساريون أو الجناح اليساري**(Left Wing)**، ومنذ ذلك الحين أصبح تقليدًا شائعًا في معظم البرلمانات الأوربية جلوس القوى الراديكالية التقدمية في الجهة اليسرى، بينما يجلس المحافظون في الجهة اليمنى، ومع مرور الوقت شاع استخدام المصطلح، لاسيّما مع ظهور الأحزاب السياسية[١]، إذ تمّ تصنيفها وفق أيديولوجياتها السياسية فأطلق على الجهات المؤيدة للنظام السياسي وللحكومات القائمة سواءً كانت أحزاب أم جمعيات أم نوادي سياسية وثقافية أم مراكز إعلامية وصحفية مصطلح اليمين أو التيار اليميني بينما أطلق مصطلح اليسار أو التيار اليساري على الجهات ذات السمات التقدمية والاشتراكية والشيوعية التي تسعى إلى إحداث إصلاح اجتماعي عبر تغيير اقتصادي شامل فأخذت على عاتقها معارضة الأنظمة السياسية المحافظة، وأخذ مفهوم المصطلح ينتشر بشكل أوسع فأصبح يطلق على التيارات المتباينة داخل الأحزاب نفسها، إذ أنّقسم الحزب السياسي نفسه على جناحين يميني محافظ ويساري تقدمي[٢].

ينقسم التيار اليميني بصورة عامة على قسمين الأول عُرف باليمين المتطرف أو المتشدد **(Extreme Right)** وأطلق على الأحزاب والحركات والجهات السياسية وما يمثلها التي تدعو إلى حماية التقاليد والقيم الاجتماعية والقومية داخل المجتمع والحفاظ على نظامه السياسي أو

---

[١]- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ١٤٢٢.

[2]- Mustafa Burak ÇELEBİ ve Hikmet Salahaddin GEZİCİ , SİYASAL PARTİ ÇEŞİTLERİ ÜZERİNE BİR İNCELEME, A Review on Types of Political Party, Cilt:4, Journal of Economic and Administrative Approaches, 2022, s.21.

استبداله بنظام أكثر محافظة، وتمثل العدائية مبدًا رئيسًا في أيديولوجياتهم، وسعوا إلى بناء مجتمعاتهم على أسس قومية أو اثنية او عرقية أو دينية، مما دفعهم إلى الاعتزاز المفرط بالذات ورفض الغير[١]، وبُنيت أفكارهم على مفاهيم عدة، منها الاقصاء والفردية في الحكم أي ما يضد **(الديمقراطية)**، فضلًا عن بروز الطابع العنصري والتمسك بالقيم التقليدية والإيمان بنظام اقتصادي واجتماعي معين، واعتقدوا بضرورة قوة الدولة، ورفض التعددية الحزبية، ويعتقدون ان مجتمعاتهم تسير نحو الافول والاضمحلال بسبب افكار وأراء اضدادهم، لذلك عادة ما يلجؤون إلى العنف والقوة لتطهير الأنظمة السياسية التي يؤمنون بها من الافكار التي يعتبرونها **(ضالة)**، أما بنيتهم السياسية فإنها تقوم على السلطوية ومعاداة الشيوعية والاشتراكية والتقدمية والإيمان بالطبقية والهرمية[٢].

مثل اليمين الوسط أو المعتدل **(Moderate Right)** القسم الثاني من التيار اليميني ويشير المصطلح بصورة عامة للدلالة على التيارات السياسية المعتدلة والتي ينظر لها كقوة متميزة عن اليمين المتطرف، كونها تمثل الوسطية بين المحافظة والتقدمية عبر الموازنة بين الاصلاحات الجذرية والمحافظة على النظام السياسي، وبتعبير آخر يمثل اليمين الوسط الأيديولوجية التي تعمل وفق مبدأ القبول بالتوازن بين المساواة الاجتماعية وبين رفض التحول السياسي الذي قد يؤدي إلى تغيير كبير في المجتمع نحو التطرف سواءً اليميني ام اليساري، فهي أقرب إلى اليسار الوسط منه إلى اليمين المتطرف[٣].

بدأ استخدام مصطلح اليمين في تركيا الحديثة يتداول سياسيًا في وقت متأخر عن دول أوربا الغربية، إذ لم يطرح بصورة صريحة وجلية إلاّ في ستينيات القرن الماضي، رغم ان الأحزاب السياسية التي تشكلت مع بداية تأسيس جمهورية تركيا الحديثة حتى عام ١٩٦٠ تعاطت مع مفهوم المصطلح دون الافصاح عنه، ويتضح ذلك عبر النظر في أيديولوجياتها، إذ مارس بعضها دور اليمين الذي يميل إلى التطرف، ومارس البعض الآخر دور اليمين القريب من

1- Mudde Carl, The Extreme Right Party Family: An Ideological ,Approach, PH diss, (Leiden University:1998),p122.
2- Cas Mudde, The ideology of the extreme right, published: Manchester University Press,1988,p14-20.
3- Oliver H. Woshinsky, Explaining Politics: Culture, Institutions, and Political Behavior, Oxon, England New York: Routledge,2008, P,141- 161

الوسط، أما دلالات المصطلح أيضًا اختلفت نسبيًا عن دلالاتها في دول أوربا الغربية[١]، اذ مثل تيار اليمين في تركيا الحديثة الحركات والمنظمات والأحزاب السياسية التي تؤمن بالأيديولوجية الرسمية للدولة، التي وضع أُسُسها مصطفى كمال اتاتورك (**Mustafa Kemal Ataturk**)[٢]، منذ إعلان الاستقلال عام ١٩٢٣، والتي ترجمها في مبادئه الستة (**المبادئ الكمالية**)[٣]، والتي أُدخلت بشكل رسمي في دستور الدولة عام ١٩٣٧[٤]، فولد ذلك خطًا سياسيًا آمن ببعض تلك المفاهيم مثل الجمهورية والعلمانية والقومية وتبناها في أيديولوجياته الفكرية، وحاول الحفاظ عليها واستمرارها بمختلف الطرق، لاسيّما الاقصاء والعنف والقسوة، فأوجد بيئة ملائمة لظهور اليمين المتطرف في تلك المرحلة[٥]، أما اليمين الوسط فظهوره كان نتيجة وجود تيار سياسي اختلف مع اليمين المتطرف في فهم وتفسير ودرجة الإيمان بالمبادئ الكمالية، وعدم التطرف في تطبيق

1- GÜLSEN KAYA OSMANBAŞOĞLU, TYPOLOGY OF THE CENTER-RIGHT IN TURKEY, A Ph. Dissertation , The Department of Political Science, İhsan Doğramacı Bilkent University, Ankara,2014,s.43.

٢- ولد مصطفى كمال أتاتورك في مدينة سالونيك اليونانية عام ١٨٨١ ونشأ وسط أسرة بسيطة درس في المدارس الدينية وفي السابعة من عمره دخل المدرسة الابتدائية ومن ثم التحق بالمدرسة العسكرية وتخرج منها عام ١٨٩٥ ليلتحق بالكلية الحربية في السابعة عشر من عمره وتخرج منها عام ١٩٠١ برتبة ملازم ثان ودخل في السنة اللاحقة مدرسة اركان الحرب وحصل على رتبة نقيب عام ١٩٠٥ حتى أصبح من قادة الجيش الفاعلين وشارك في الحرب ضد ايطاليا ١٩١١ ، فضلًا عن المشاركة في الحرب البلقانية عام ١٩١٢ كما شارك في الحرب العالمية الأولى دفاعا عن دولته ضد الحلفاء وبرز اسمه في حروب الاستقلال بعد هزيمة الدولة العثمانية، قدر له أن يكون مؤسس تركيا الحديثة ، استمر حكمه حتى عام ١٩٣٨ . للمزيد ينظر: محمد محمد توفيق ، كمال أتاتورك، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٦)، ص١٩ -٣٠؛ امين محمد سعيد وكريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال باشا وتأريخ الحركة التركية الوطنية في الاناضول، (القاهرة: مطبعة اخوان بني، ١٩٩٢)، ص٥-١١.

٣- اقرت المبادئ الكمالية في المؤتمر الأول لحزب الشعب الجمهوري في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٢٧، اذ وضع منهاج الحزب ونظامه الداخلي وشعاره المؤلف من اربعة اسهم أي (الاركان الاربعة) التي يقوم عليها النظام السياسي، وهي الجمهورية أي الالتزام بالنظام الجمهوري، والملية (الوطنية) أي جميع المواطنين الذين يعيشون على الحدود الجغرافية لتركيا الحديثة بغض النظر عن العرق او القومية او الدين هم اتراك، والشعبية وتشير الى المساواة بين ابناء الأمة، والعلمانية أي فصل الدين تماما عن الدولة والعمل السياسي والتي انسحب مفهومها ليشمل رفض كل شيء متعلق بالدين، واضيف مبدئين اخرين في المؤتمر الثاني للحزب في عام ١٩٣١ وهما الدولتية أي ادارة الانشطة الاقتصادية من قبل الدولة، والمبدأ الاخير هو الانقلابية ويعني الانقلاب على الواقع والتسريع في احداث تغييرات جوهرية توصل الأمة الى التقدم والتطور. للمزيد ينظر: سجا محسن محمد، الاسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية المعاصرة ١٩٢٣- ١٩٣٨، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية، ٢٠١٤)، ص ٦٥-٨١.

٤ - محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٦)، ص١٦٥.

3- Ali Ulvi OZDEMİR, Turkİye’de Merkez Sag Partilerin Gelisimi, Örgutlenisi ve Ayrismasi (1960-2002), Uluslararası Tarih Araştırmaları Dergisi (UTAD) The Journal of International History Researches 2021 5(2), ISSN: 2618-5873, S.343.

مضامينها، فأخذ على عاتقه معارضة الأيديولوجية الرسمية للدولة والوقوف بالضد من السياسة التقليدية لها، وأصبح يمثل أبرز مكونات الطيف السياسي في تركيا منذ ستينيات القرن الماضي بسبب التطورات السياسية الهامة التي اثرت بشكل مباشر في أيديولوجية إدارة الدولة[١]، والتي سنأتي على ذكرها تفصيلًا في فصول الدراسة القادمة، ولفهم طبيعة تطور مفهوم اليمين في تركيا لابدّ من دراسة الحياة السياسية، لاسيّما الحزبية منها منذ تأسيس الجمهورية التركية الأولى عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٦٠، ويمكن تقسيمها على مرحلتين رئيستين ، تمثلت الأولى بمرحلة الأحادية الحزبية والتفرد بالسلطة والتي امتدت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، أما المرحلة الأخرى فتمثلت بمرحلة التعددية الحزبية حتى عام ١٩٦٠وفيما يأتي توضيحًا مقتضبًا لتلك المرحلتين للوقوف على واقع الحياة الحزبية وتطور مفهوم اليمين فيها.

أولًا: اليمين في مرحلة الأحادية الحزبية ١٩٢٣-١٩٤٦:

كانت المرحلة الأولى قد ظهرت ملامحها بشكل جلي مع بداية إعلان الجمهورية التركية الأولى من قبل المجلس الوطني التركي الكبير (**Turike Buyuk Millet Meclisi**)[٢]، اذ عمل مصطفى كمال اتاتورك، على تأسيس حزب الشعب (**Halk Firkasi**) الذي أعلن عن تأسيسه رسميا في التاسع من أيلول ١٩٢٣ وأصبح اتاتورك أمينا عامًا له بعد التأسيس بيومين، وأصر على إدارة البلاد وفق نظرية الحزب الواحد، ورفض وجود معارضة سياسية تحت أي شكل أو مسمى[٣]، ورغم ذلك ظهرت بعض الأصوات المعارضة لسياساته، لا سيّما تجاه موقفه من الدين الإسلامي والسلطنة العثمانية، إذ كان المجلس الوطني التركي الكبير يعاني من انقسام داخلي لوجود تيارين أو مجموعتين مختلفتين في رؤية إدارة الدولة فيما بعد إعلان الاستقلال،

---

[1]- GÜLSEN KAYA OSMANBAŞOĞLU,A.G.E,s.46.

[٢]- تأسس المجلس الوطني الكبير في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٢٠ خلال حرب الاستقلال وبعد حل مجلس المبعوثان في العاشر من نيسان بأمر السلطان (وحيد الدين محمد السادس ١٩١٨-١٩٢٢)، مما دفع بمصطفى كمال للدعوة إلى عقد مؤتمر لتوجيه الحركة الوطنية بشكل سليم ، وبذلك تشكل المجلس الوطني الكبير الذي عقد جلسته الأولى في ٢٣ نيسان، وضم (٣٥٠) عضوا، وكان اغلب اعضائه من الاناضول إذ بلغ عددهم (٢٧٠) عضو، وتم انتخاب مصطفى كمال رئيسا للمجلس وتمكن من إدارة البلاد بصورة ناجحة، إذ أُعتُرِفَ به ممثلاً عن تركيا من قبل الدول الكبرى. للمزيد ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٩)، ص٦٣-٦٤؛ هزبر حسن شالوخ، المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٠- ١٩٢٤، (مجلة) جامعة ديالى، العدد (٥٩)، ٢٠١٣، ص١١- ١٦.

[٣] - هـ - س ،أرمسترونج ، الذئب الأغبر مصطفى كمال، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٦)، ص٢٠٧.

تمثلت المجموعة الأولى بمصطفى كمال ومؤيديه، أما المجموعة الثانية فتمثلت بالمحافظين والمتذمرين من سياسة اتاتورك والراغبين بالبقاء على مؤسسة السلطنة والخلافة وكانت تتلقى تفاعلًا كبيرًا من قبل المجتمع فنشطت في كسب المؤيدين لتوجهاتها، لا سيّما بين أعضاء حزب الشعب **(الجمهوري)**[١] والذي أدى إلى وقوع انشقاق داخل صفوفه[٢]، اذ أعلن ثلاثون نائبًا في المجلس الوطني التركي الكبير في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٢٤ عن تأسيس حزب سياسي معارض تحت مسمى حزب الترقي الجمهوري **(Terakiperver Cumhuriet Firkasi)**، بزعامة كاظم قره بكر **(Kazim Karabekir)**[٣]، وعلي فؤاد جيبسوي **(Ali Fuad Cebesoy)**[٤]، فضلًا عن شخصيات أخرى تمثلت بقادة عسكريين كبار وأعضاء سابقين في **(جمعية الاتحاد والترقي)**[٥]، وسمي الحزب أيضًا باسم **(الحزب الجمهوري التقدمي)**، كان أعضاء الحزب أعلنوا عن سعيهم وقدرتهم على تغيير الوضع السياسي القائم[٦]، وعزمهم على إعادة السيادة للشعب، إذ أكد الحزب في المادة الأولى من برنامجه أن جمهورية تركيا تستند على سيادة الشعب وأكدت المادة الثانية التزام الحزب بالليبرالية **(Liberalism)** والتي تعني في اللغة التركية **(حب الحرية)**، كما وعد الحزب باحترام الآراء والمعتقدات الدينية، واقترح إجراء

---

[١]- الحقت كلمة الجمهوري باسم حزب الشعب التابع لمصطفى كمال اتاتورك في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٤ وذلك بعد إعلان الجمهورية . للمزيد ينظر : سجا محسن محمد، المصدر السابق، ص٦١.

[٢]- محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٨٩) ، ص٣٣.

[٣]- كاظم قرة بكر: من مواليد استانبول ١٨٨٢ بعد اكمال دراسته الاكاديمية دخل الكلية الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان في عام ١٩٠٥، شارك في عدد من حروب الدولة العثمانية لا سيّما في الحرب العالمية الأولى، فضلًا عن المشاركة حرب الاستقلال، ومارس دورا سياسيا كبيرا ، إذ أنّتخب رئيسا للمجلس الوطني الكبير عام ١٩٤٦ توفى عام ١٩٤٨: قاسم خلف الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا ١٩٢٣ - ١٩٣٨، رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٥) ، ص٧٨.

[٤]- علي فؤاد جيبسوي: من مواليد استانبول ١٨٨٢ بعد اكمال دراسته في مدرسة اللغة بمدينة ارزنجان التحق بالكلية الحربية ومن ثم اكمل مسيرته بكلية الاركان وتخرج فيها عام ١٩٠٥ وكان احد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وتقلد مناصب عسكرية وسياسية عدة، إذ أنّتخب في عام ١٩٤٧ رئيسًا للمجلس الوطني التركي الكبير، توفى عام ١٩٦٨ ودفن في استانبول. ابراهيم خليل احمد واخرون، الأحزاب السياسية في تركيا، (الموصل: دار الكتب للطباعة، ١٩٨٨)، ص١٦٤.

[٥]- جمعية الاتحاد والترقي: تنظيم سياسي تشكل في عام ١٨٨٩ بصورة سرية من قبل طلبة مدرسة الطب (الشاهانية)العسكري في استانبول بزعامة ابراهيم تيمو، وسرعان ما اخذت تجذب اليها مجاميع من طلبة الاكاديمية البحرية والاكاديمية العسكرية حتى بلغ عدد اعضائها الالوف غالبيتهم من المتعلمين والمثقفين وضمت في صفوفها عدد من المسيحيين واليهود فضلًا عن بعض السيدات، استمر نشاطها السري حتى عام ١٨٩٥، كان هدفها نشر التعليم والمعرفة بين اوساط المجتمع والعمل للحصول على الدستور (القانون الاساسي) الذي وضعه متحت باشا وقدر لتلك الجمعية ان يكون لها دور نشط في ادارة الدولة العثمانية حتى سقوطها. للمزيد ينظر: سليم قبعين، الدستور والاحرار،(مصر: دار البدائل للطبع والنشر، ٢٠١٨)، ص٤٣-٥٠.

[٦]- طارق احمد شيخوالهسنياني، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٨٠ دراسة تأريخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٣)، ص١١.

الانتخابات بشكل مباشر ومنح حق التصويت للجميع كبديل عن القانون الانتخابي المعمول به والذي كان يجرى على مرحلتين ممّا يتيح الفوز للنخب والطبقات العليا، كما طالب بتحرير التجارة الداخلية والخارجية[١].

كان مصطفى كمال اتاتورك مدرك لخطورة الموقف لذا قرر مواجهة الحزب بالقوة واعتبرهم تهديد مضاد ومباشر للدولة، إلا أن بعض المعتدلين المقربين منه اقترحوا عليه تهدئة المعارضين الليبراليين عبر تكليف ممثل التيار الليبرالي في حزب الشعب الجمهوري علي فتحي أوكيار **(Ali Fathi Okyar)**[٢] لمنصب رئاسة الوزراء وبالفعل تمّ ذلك، إذ تسنم منصب رئاسة الوزراء منذ الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٢٤ حتى الثالث من آذار ١٩٢٥ إلا أن اندلاع **(الانتفاضة الكردية)**[٣] في شباط ١٩٢٥، أعطت المبرر للحكومة ومن خلفها اتاتورك للانقضاض على حزب الترقي الجمهوري، لاسيّما وان الحزب أظهر تعاطفه مع الكرد المنتفضين، إذ أنّ اتاتورك سرعان ما اتخذ خطوات جريئة وحازمة للقضاء عليهم فبدئها بعزل

---

[١]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، (بغداد: مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠٠) ص١٣٣-١٣٤.

[٢]- علي فتحي اوكيار: من مواليد مدينة بريليب المقدونية عام ١٨٨٠ بعد اكمال دراسته الأكاديمية في ماناستير دخل الكلية العسكرية في سالونيك وتخرج برتبة ملازم ثاني عام ١٩٠٣ شارك في الحرب ضد ايطاليا عام ١٩١١ في ليبيا وفي عام ١٩١٣ أصبح الامين العام لجمعية الاتحاد والترقي ويعد من المقربين لمصطفى كمال اتاتورك وهو من منحه لقب اوكيار وتعني (الصديق العاقل) ومارس دور مهم في حرب الاستقلال، وهو ثاني رئيس وزراء في تركيا الحديثة وثاني رئيس للبرلمان بعد اتاتورك وشغل مناصب سياسية عدة، كما اسس الحزب الجمهوري الحر، توفي في استانبول عام ١٩٤٣. للمزيد ينظر : Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmas, Turkiye Buyuk Millet Meclisi, Hukumetler Programlari ve Genei Kurul Gorusmeleri, 24 Nisan 1920- 22 Mayis 1950, CILT 1, Ankara, TBMM (Baslmevi , 2013) , s65-76 .

[٣]- الانتفاضة الكردية: او ما تعرف بالثورة الكردية انطلقت في الرابع عشر من شباط ١٩٢٥ بقيادة سعيد بيران احد ابرز شيوخ الطريقة النقشبندية، احتجاجا على الاستخفاف بالكرد والتنكر لحقوقهم ، فضلًا عن قيام الكماليين بإلغاء الخلافة الإسلامية وطرد السلطان العثماني من البلاد، ومن جانب آخر شعر الكرد ان مصطفى كمال اتاتورك يعمل على استئصال الحركة الوطنية الكردية لذلك بدأوا ينظمون انفسهم في جمعيات سرية للحصول على الاستقلال فتشكلت جمعية في الولايات الشرقية وكانت لجنة حلب التي تضم الشيخ سعيد بيران من انشط اللجان التابعة لها ومع زيادة نشاط تلك اللجان السرية لجأ الكرد الى توحيد نشاطهم تحت قيادة موحدة فتشكلت لجنة استقلال كردستان (ازادي) واخذت تلك اللجنة تتصل بالقنصليات السوفيتية في مدينتي وان وماكو، اذ كانوا يعدون العدة للثورة بشكل جدي، ابتدأت الانتفاضة الكردية بعد وقوع احتكاك بين مفرزة تركية عسكرية وانصار وحاشية الشيخ سعيد حيث كان يتواجد في مكان الحادث، تعاملت الحكومة التركية مع المنتفضين بقسوة شديدة وتم اعتقال الشيخ سعيد بيرن مع الكثير من انصاره وتم انهائها. للمزيد ينظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص١٩٣-٢١٤؛ قاسم خليف عمار العكيلي، العلويون الاتراك والتجربة الكمالية ١٩٢٣-١٩٣٨،رسالة ماجستير،(جامعة المستنصرية: كلية التربية،٢٠٠٩)، ص١٣٧-١٤٠؛ عصام كاظم عبد الرضا، انتفاضة عام ١٩٢٥ في تركيا وانعكاسها على قضية الموصل ، اطروحة دكتوراه، (جامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠١١)، ص١٧٤-٢٢٣.

رفيقه علي فتحي أوكيار عن رئاسة الوزراء في الثالث من آذار ١٩٢٥، ومن ثُمّ أعطى أوامره إلى أعضاء الجمعية الوطنية لإصدار قانون يمنح السلطة صلاحيات واسعة بهدف القضاء على الحركات المعارضة في البلاد،[١] وأمر بغلق جميع صحف المعارضة بما فيها الصحف التي تميل نحو الليبرالية أو الاشتراكية ولم تبق إلا الصحف التي تمثل إرادة الدولة[٢]، وأصدر (**قانون حفظ النظام**) الذي منحه صلاحية تشكيل ما عرف بـ**(محاكم الاستقلال)** التي أصبحت الأداة الفاعلة لإسكات كل صوت معارض سواءً في المناطق الكردية المنتفضة أم داخل حزب الترقي الجمهوري أم بين أعضاء المجلس الوطني بل حتى داخل صفوف حزبه، وقام بإغلاق حزب الترقي في الرابع عشر من شباط واتهم قادته بالخيانة لضلوعهم في إثارة الكرد، ومن جانب آخر أخذ اتاتورك بإيقاع خصومه ومعارضيه واحدًا تلو الآخر[٣]، إذ صدرت أحكام الإعدام بحق ما يزيد عن (٥٠٠) شخص بينهم قادة عسكريين كبار وأعضاء في المجلس الوطني، الأمر الذي توقفت معه كل اشكال المعارضة السياسية إزاء طريقة ادارته للدولة مما أكسب البلاد هدوءًا واستقرارًا سياسيًا كبيرًا[٤].

يمكن القول أن ظهور حزب الترقي الجمهوري في تلك المدة كحزب معارض لسياسات مصطفى كمال وحزبه الفتي مثل البذرة الأولى لمفهوم اليمين الوسط (المعتدل) عبر تبنيه لمبدأ المحافظة على النظام السياسي، فضلًا عن بعض ميراث الدولة العثمانية مع الإيمان بالليبرالية والتقدمية .

شهدت تلك المدة ظهور حزبًا آخر يمكن القول كان لهُ أثر وان كان ضعيفا في ترسيخ مبدأ المعارضة من جهة وتهيئة الظروف لنمو بذرة اليمين المعتدل في الواقع السياسي التركي من جهة اخرى، إذ كانت البلاد تأثرت اقتصاديًا بشكل كبير بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي برزت ملامحها منذ عام ١٩٢٩، إذ أوشك الاقتصاد التركي على الانهيار مما تسبب باستياء شعبي كبير، فقرر مصطفى كمال اتاتورك حصر واحتواء النقمة الشعبية عبر

---

[١]- عبد العزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، (القاهرة : مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٢)، ص٣٣-٣٧.

[٢] - اريك زوركر، تأريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠١)، ص٢٦٤

[٣]- هـ - س ،أرمسترونج، المصدر السابق، ص ٢٠٧-٢١٠.

[٤]- فيروز احمد، المصدر السابق، ص١٣٦.

صناعة حزب معارض يشكله الجناح الليبرالي من داخل صفوف حزبه ويُصَوَّر على أنه انشقاق بهدف جعله متنفس للجماهير للتعبير عن سخطهم، ولِيُظهر أن النظام السياسي نظام ديمقراطي يسمح بالتعددية الحزبية، وتم اختيار علي فتحي اوكيار لزعامة الحزب الجديد وتمت تسميته من قبل اتاتورك باسم الحزب الحر الجمهوري (**Serbest Cimhuriyet Firkasi**) وسُمحَ له رسميًا بممارسة النشاط السياسي في الثاني عشر من آب ١٩٣٠[١] .

أكد فتحي اوكيار في رسائل أرسلها إلى اتاتورك أنه مؤمن بالجمهورية وعلمانية الدولة وأنه سيعمل على انتقاد السياسات المالية والاقتصادية غير الصحيحة التي تتبناها حكومة حزب الشعب الجمهوري، ورد الاخير بأنه يرحب بانتقادات الخيريين وأحزابهم ما دامت تصب في صالح الأمة، وجاء في برنامج الحزب أنه سيعمل على دعم الجمهورية وتعزيز القومية والعلمانية، وبين أنه يسعى إلى خفض الضرائب الحكومية بهدف دعم الاقتصاد المجتمعي، ووضع الخطط لتنظيم السياسة المالية وفتح الباب أمام رأس المال الاجنبي، فضلًا عن وعوده بتقديم الدعم المادي للفلاحين، وأكد على ضرورة دعم المرأة ومنحها حقوقها السياسية ودعا إلى إتباع سياسة الصداقة والانفتاح على الدول المجاورة، فضلًا عن غيرها والتعاون مع عصبة الامم[٢].

اكتسب الحزب عبر برنامجه السياسي الذي أعلنه والشعارات التي أطلقها دعمًا شعبيًا كبيرًا، فضلًا عن تعاطف والتفاف أغلب المعارضين لسياسات حزب الشعب الجمهوري حوله، وكانت تجمعات ومحافل الحزب تتحول إلى مهرجانات كبيرة شهدت حضورًا حاشدًا قارب من (٦٠) الف مواطن، الأمر الذي أخاف الحكومة والتي دفعت بالشرطة لتفريق بعض تجمعاته، ومما زاد من مخاوف حزب الشعب الجمهوري النتائج الايجابية التي حققها الحزب الوليد في انتخابات المجالس البلدية التي أجريت في تشرين الأول من عام ١٩٣٠[٣].

كانت نتائج الانتخابات التي حققها الحزب والتي تزامنت مع قيام صغار الطبقة العاملة بالإعلان عن إضراب للمطالبة بحقوقهم، فضلًا عن نشاط بعض الحركات الدينية الصوفية

---

[١]- محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص٣٥.
[٢]- المصدر نفسه، ص٣٥-٣٦.
[٣]- فيروز احمد، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨.

والنقشبندية القريبة من الحزب التي دعت إلى الوقوف ضد الإجراءات الحكومة التعسفية إزاء الدين الإسلامي، دعت تلك الظروف مصطفى كمال اتاتورك إلى إعادة النظر بوجود حزب معارض في البلاد[١]، فقرر حل الحزب في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠، وبذلك تمكن اتاتورك من استعادة السيطرة الحكومية على البلاد[٢]، اسهمت تلك الأحداث في تكريس سياسة الحزب الواحد الذي سيطر على مقدرات البلاد، وأعلن رسميا احتكاره للسلطة في مؤتمر الحزب المركزي الذي عقد عام ١٩٣١ بعد أن أشار بشكل صريح إلى أن النظام السياسي في تركيا قائم على دولة الحزب الواحد[٣]، لاسيّما مع اندماج تنظيمات الحزب في الهيكل الإداري لمؤسسات الدولة إذ استمرت تلك السياسة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية[٤].

يمكن القول من خلال تتبع تلك الأحداث ان حزب الشعب الجمهوري منذ تأسيسه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، جسد مفهومين متضادين في آن واحد هما **(اليسار واليمين)**، أو يمكن القول انه زاوج بين المفهومين وخرج بأيديولوجية خاصة به تميزه عن غيره، ويمكن اثبات ذلك من خلال القرائن الاتية:

أولًا: القرائن التي تشير إلى تجسيد مفهوم اليسار من قبل الحزب:

١- إن رفض كل ما هو موروث سواء الموروث العثماني بصورة عامة أم الموروث الإسلامي بصورة خاصة والسير بتركيا وفق سياسة التغريب والتحديث[٥]، أثبت أنه حزب ليبرالي تقدمي جسد مفهوم اليسار.
٢- الإعلان رسميًا أن إدارة النظام السياسي في تركيا قائم وفق مبدأ الحزب الواحد وتطبيق الدكتاتورية والاستبداد في إدارة الدولة فضلًا عن إدارة الحزب، وإن كانت تلك السياسة صفة مشتركة بين الحركات اليسارية واليمينية المتطرفة.
٣- تبني الحزب للمبادئ الكمالية لاسيّما مبدأ الدولانية (الدولتية) الذي يعني سيطرة وسيادة الدولة في الجانب الاقتصادي ومبدأ (الشعبية) الذي يعني في أحد جوانبه المساواة بين أبناء

---

[١]-عبد شاطر عبد الرحمن المعماري، سياسة تركيا الاقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٩٥)، ص٣٨ .
[٢]- طارق احمد شيخو، المصدر السابق، ص١٢-١٤
[٣]- اريك زوركر، المصدر السابق، ص٢٥٧.
[٤]- جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٩٠)، ص١٤٢.
[٥]- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص٧٦-٧٧.

المجتمع ورفض الطبقية، وجعل تلك المبادئ جزء من أيديولوجية الدولة بعد إقرارها في الدستور عام ١٩٣٧.

٤- السعي إلى تقديس شخصية مصطفى كمال اتاتورك عبر إقامة النصب التذكارية لشخصه في المدن الرئيسة منذ عام ١٩٢٦، وتقديمه كأب وملهم روحي للأمة ومنقذ ومعلم لها، فضلًا عن إلزام المدارس منذ عام ١٩٣٤ بتدريس المبادئ الكمالية، يؤكد تشبه حزب الشعب الجمهوري بما قامت به الفاشية والماركسية اللينينية[١].

ثانيًا: القرائن التي تشير إلى تجسيد مفهوم اليمين من قبل الحزب:

١- تبني الحزب لمبدأ القومية بشكل متشدد، إذ عد اتاتورك غير الناطقين بالتركية أعداء محتملين للأمة، فضلًا عن مواقف وإجراءات كثيرة للحزب في ذلك الاتجاه [٢]، وبطبيعة الحال تعد القومية من مبادى الفكر اليميني فهي تناقض الاممية التي تنادي بها الجهات التي تتبنى الفكر اليساري وبذلك أثبت الحزب تجسيده لليمين.

٢- معاداته للحركات الشيوعية والاشتراكية وحظر تشكيل الأحزاب السياسية التي تحمل في أيديولوجياتها تلك الافكار، فضلًا عن حملات الاعتقال والمطاردة التي كانت تطال كل من يروج للفكر الشيوعي أو الاشتراكي لا سيّما غلق الصحف الاشتراكية والليبرالية[٣].

٣- تبنيه لمبدأ المحافظة على الارث الأتاتوركي لاسيّما المبادئ الكمالية الستة، ورفض الليبرالية والتقدمية، فضلًا عن رفض أي مبادرة للتغيير خلال تلك المدة.

يمكن ذكر بعض الاسباب او التبريرات التي دفعت حزب الشعب الجمهوري لتجسيد دور اليسار واليمين في آن واحد منذ إعلان تأسيسه عام ١٩٢٣،

يمكن ذكر بعض الأسباب والعوامل المحتملة التي دفعت حزب الشعب الجمهوري نحو اليسار منذ بدايات تأسيسه، منها تأثر زعيم الحزب ومؤسسه مصطفى كمال أتاتورك بالأفكار الليبرالية التقدمية الإصلاحية في زمن متقدم من حياته، وتحديدًا عندما كان طالبًا في كلية أركان الحرب إذ أنّه انخرط في جمعية **(وطن)** السرية التي أخذت على عاتقها المطالبة بالإصلاح عبر مهاجمة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) ونظامه السياسي، فضلًا عن مهاجمة

---

[١]- اريك زوركر، المصدر السابق، ص٢٦٦.

[٢]- لمعرفة المزيد عن تشدد الكماليين في تطبيق مبدأ القومية ينظر : حميد بوزرسلان، تأريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر ، (بيروت: دار الضياء، ٢٠٠٩)، ص ٥٥-٦٢.

[٣]- للمزيد ينظر: حامد محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والإسلام السياسي دراسة تحليلية ،(عمان : دار المعتز، ٢٠١٦)، ص١٧-٢٨.

رجال الدين والوعاظ لوقوفهم بحسب رأيهم بوجه التقدم والإصلاح ويعملون على خنق وكبت الحريات الشخصية والعامة[١]، ومن العوامل الأخرى المحتملة المساعدات المادية والمعنوية التي تلقاها مصطفى كمال اتاتورك من الاتحاد السوفيتي أثناء حروب الاستقلال، والتأييد والترحيب السوفيتي بتأسيس المجلس الوطني التركي الكبير، إذ كانوا أول من أعترف به ممثلا عن تركيا، ومن ثم الترحيب بإعلان تأسيس الحزب، وتبادل العلاقات الدبلوماسية وعقد الاتفاقيات منذ عام ١٩٢١ ورفض واستهجان الاتحاد السوفيتي للاتفاقات السرية السابقة بين القوى الغربية وروسيا القيصرية المتعلقة بضم استانبول إلى الأخيرة[٢].

يمكن القول كان لتأثر الأتراك بنجاح تجربة الاتحاد السوفيتي الجديدة في حينها الأثر المهم في تبني مبدأ الدولتية الذي يؤشر إلى يسارية الحزب، أما بخصوص العوامل المحتملة التي دفعت الحزب في الوقت نفسه نحو تجسيد دور اليمين، فيمكن القول أنها تعود لعدم إيمان مصطفى كمال اتاتورك ومن معه من رفاقه بالمبادئ الاشتراكية أو الشيوعية إيمانًا مطلقًا، وانما قد يكون أعجب بجوانب محددة من تلك النظريات في الوقت الذي أعجب ببعض جزئيات الأنظمة الرأسمالية الأمر، الذي دفعه إلى الموائمة بين تلك الجوانب والجزئيات لتأسيس أيديولوجية خاصة بالحزب، وأن حظر الأحزاب والصحف والدوريات الشيوعية والاشتراكية في تركيا خلال تلك المرحلة تعد قرينة على ذلك، كما يمكن القول ان الحزب اتسم بالمحافظة على المبادئ الكمالية والارث الأتاتوركي ورفض الليبرالية والتقدمية التي تبناها حزب الترقي الجمهوري أو التي ادعاها الحزب الحر الجمهوري والتي جعلت منه يمينيًا بسبب الحفاظ على مكتسباته السياسية وخوفا من منافسة تلك الأحزاب التي قد تؤدي إلى إبعاده عن السلطة، ومن جانب آخر يمكن القول أنه زاوج بين الاتجاهين **(اليسار واليمين)** في تلك المرحلة بهدف الحصول على دعم وتأييد القوى الكبرى سواءً الرأسمالية أم الاشتراكية، والخلاصة يمكن القول ان حزب الشعب الجمهوري منذ تأسيه لم يكن مؤدلج عقائديا لجعله حزبًا يمينيًا أم يساريًا بصورة باتة، ويبدو أنه لم يعطِ اهتمام لذلك بقدر اهتمامه بالحفاظ على السلطة وديمومتها بيده، أما بخصوص سياسته إزاء الحزب الحر الجمهوري، فضلًا عن حزب الترقي الجمهوري اللذين الحزبين لم يعلنا في برامجهما

[١]- هـ. س ارمسترونج، المصدر السابق، ص١٥.
[٢]- للمزيد عن الدعم السوفيتي لمصطفى كمال ولتركيا الحديثة ينظر: أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون، (عمان: دار زهران، ٢٠١١)، ص٢٤-٣٢.

أنهما أحزاب يمينية، إلا أنه يمكن القول أن كل منهما مارس دورًا ميّزه عن حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي مارس التطرف للحفاظ على مكتسباته السياسية ورفض جميع أنواع المعارضة، لاسيّما الحزبية مما يشير إلى أنه مارس دور اليمين المتطرف على مستوى إدارة الدولة سياسيًا أما اقتصاديًا فيمكن القول إنه كان أقرب إلى الايديولوجية اليسارية في تلك المرحلة، في الوقت الذي مزجت أحزاب المعارضة بين الحفاظ على النظام السياسي والارث الحضاري لتركيا وبين سياسة التقدم والانفتاح واطلاق الحريات يؤشر ولو بنسبة ضئيلة إلا أنه تجسيدًا لمفهوم اليمين الوسط.

ثانيًا: تطور مفهوم اليمين في مرحلة التعددية الحزبية حتى عام ١٩٦٠:

حكم حزب الشعب الجمهوري تركيا الحديثة منذ الإعلان عن تأسيسها عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٦ بشكل فردي، اذ حصر بيده السلطات كافة وامسى المتحكم الوحيد في السياسة التركية[١]، إلا أن الواقع السياسي شهد بعض المتغيرات الهامة سواءً على المستوى الخارجي أم على المستوى الداخلي والتي كان لها القول الفصل في تراجع قادة الحزب الحاكم عن سياسة إدارة الدولة وفق مفهوم الحزب الواحد[٢]، وكان في مقدمة تلك المتغيرات اشتراك تركيا في الحرب العالمية الثانية وإن كان في مراحلها الاخيرة ، اذ أعلنت الحكومة التركية خروجها عن الحياد إزاء الاطراف المتحاربة والوقوف إلى جانب دول الحلفاء التي مثلت المعسكر الغربي الرأسمالي ذات الأنظمة الديمقراطية والتي تمكنت من تحقيق نصرًا كبيرًا على دول المحور المتمثلة بالمعسكر الشرقي ذو الأنظمة الدكتاتورية الفردية، الأمر الذي ألزم القيادة السياسية مسايرة الوضع العالمي الجديد ومجاراة دول الحلفاء والتي شكلت منظمة الامم المتحدة في حينها وشددت على التعددية الحزبية ومقت الانظمة الفردية التي انهارت في كل من ألمانيا وإيطاليا[٣]، أما العوامل الداخلية التي أسهمت في التراجع عن نظام التفرد بالسلطة تمثلت بنشوء طبقة داخل المجتمع التركي خلال الحرب العالمية الثانية تؤمن بالاتجاهات السياسية الغربية القائمة على المعارضة الحزبية،

---

[1]- Turkkaya Ataov, Turkish Foreign Polcy 1939-1945, Ankara Universitesi Siysal Bilgiler Fakultesi Yalnlar, 1965, s.132 .

[٢]- وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة المستنصرية: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، ١٩٨٨)، ص ٤٣

[٣] - محسن حمزة العبيدي، المصدر السابق، ص٦٣.

إذ أخذت تلك الطبقة تضغط على الحكومة وتطالب بدور في إدارة البلاد سياسيًا عبر السماح بالتعددية الحزبية[١].

كانت من العوامل الأخرى التي دفعت تجاه التعددية الحزبية في تركيا تأثرها بالأزمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن ركود كبير أصاب الأسواق العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي انعكست سلبًا على البلاد، مما تسبب باستياء شعبي كبير تجاه الحزب الحاكم محملا إياه سوء الاوضاع، فأراد قادة الحزب تهدئة المجتمع واحتواء زخمه عبر الإعلان عن تبني مبدأ التعددية الحزبية وإدارة الدولة وفق نظام ديمقراطي يتماشى مع أنظمة الحكم في دول أُوربا الغربية مكررًا التجربة الاتاتوركية في عام ١٩٢٩ خلال الازمة الاقتصادية العالمية[٢].

دفعت تلك الظروف والمتغيّرات رئيس الجمهورية وزعيم حزب الشعب الجمهوري في حينها عصمت اينونو(**Ismet Inonu**)[٣] إلى الإعلان عن القبول بمبدأ التعددية الحزبية في النظام السياسي التركي وذلك من خلال الرسالة السنوية الموجهة إلى المجلس الوطني التركي الكبير في الأول من تشرين الأول ١٩٤٥، إذ بيّن ضرورة وجود المعارضة الحزبية بغية تطوير ودعم النظام السياسي ومراقبة العمل الحكومي، كما أشار إلى أهمية تبني نظام انتخابي جديد بهدف تعزيز الديمقراطية في البلاد[٤].

---

[١]- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص٤٤

[٢]- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي،(القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩) ، ص٩٤-٩٥.

[٣]- عصمت إينونو: من مواليد أزمير في مدينة آيدين ١٨٨٤ من عائلة محافظة، أكمل دراسته الأولية في سيواس، ودخل الى كلية المدفعية الحربية عام ١٩٠٠ وتخرج فيها برتبة ملازم ثاني في عام ١٩٠٣، ومن ثم انضم الى مدرسة أركان الحرب وتخرج فيها عام ١٩٠٦، ومارس ادوار هامة في صفوف الجيش العثماني، اذ شارك في قمع ثورة الامام يحيى في اليمن ، كما شارك في حرب البلقان الأولى انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٧وكان احد المشاركين في الثورة الدستورية ١٩٠٨ كما شارك في حروب الاستقلال وأصبح نائبا لأتاتورك في قيادة حزب الشعب الجمهوري ورئيسا للوزراء وعد يده اليمنى ومن ثم تولى زعامة الحزب والسلطة بعد وفاة مصطفى كمال عام ١٩٣٨خسر حزب الشعب السلطة في عهده عام ١٩٥٠ لصالح الحزب الديمقراطي، عزل عن زعامة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٧٢ لصالح بولند أجويد ، توفى في أنقرة عام ١٩٧٣. للمزيد ينظر: علاء طه ياسين، عصمت إينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية،٢٠٠٦)؛ Metin Heper, Ismet Inonu,The Making of Turkish Statement, Brill, Boston, 1998,S.2.

[٤]- احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١)، ص٧٤.

كانت الحكومة التركية أعلنت بشكل رسمي عن السماح بتأسيس الأحزاب السياسية في عام ١٩٤٥ فأقدم بعض السياسيين على تقديم طلباتهم للحصول على أذن الحكومة لممارسة العمل السياسي تحت مضلة حزب سياسي رسمي، وعلى أثرها تشكلت مجموعة من الأحزاب السياسية[١]، اغلبها كانت صغيرة لم تؤدِ دورًا نشطًا في الواقع السياسي مما أدى إلى غلقها بعد مدد محددة[٢]، فضلًا عن ظهور بعض **(الجمعيات القومية)**[٣]، وفي ما يأتي نستعرض لأبرز

الأحزاب التي أسهمت في تطور مفهوم اليمين سواء المتطرف أم الوسط:

أولًا: حزب النهضة الوطني (Mili Kalkinma Partisi):

عُدَ حزب النهضة الوطني أول تنظيم حزبي معارض حصل على اجازة من الحكومة لممارسة النشاط السياسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اذ تقدم مجموعة من القوميين ذات التوجه الديني بطلب إلى رئيس الحكومة لإجازتهم في تأسيس حزب سياسي يأخذ على عاتقه ممارسة دور المعارضة تحت قبة المجلس الوطني التركي الكبير، وتمت الموافقة على تأسيسه في الثامن عشر من تموز عام ١٩٤٥[٤]، وتزعم الحزب في حينها نوري دميراغ (**Nuri Demirag**)[٥] ودعا الحزب في برنامجه إلى رفض ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والعمل بنظام

---

[١]- للاطلاع على الأحزاب السياسية التي تأسست في المدة ١٩٤٥-١٩٦٠ ينظر: الملحق رقم (١) ص٣٠٠-٣٠١.

[٢]- طارق احمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص١٧.

[٣]- لعبت بعض الجمعيات القومية في تركيا دورا نشطا اسهم بشكل مباشر في تنضيج مفهوم اليمين في البلاد لاسيّما المتطرف، ومن ابرز تلك الجمعيات (الجمعية التركية العنصرية) التي تأسست عام ١٩٤٤وكانت تهدف الى تحرير اتراك اسيا وتوحيدهم مع الاتراك الاخرين واقامة دولة تركية نقية الدم تعتنق العنصرية الطورانية، وبعد اكتشافها القي القبض على مؤسسيها واحيلوا للمحاكمة، كما ظهرت جمعيات اخرى في اواخر اربعينيات القرن المنصرم منها (جمعية الثقافة التركية)، (ومدرسة الثقافة التركية)، (ومنظمة الشباب التركي)، (واتحاد الوطنيين الاتراك)، والتي اندمجت مع بعضها في عام ١٩٥١ تحت عنوان الاتحاد الكونفدرالي القومي ومن ثم اتحدت في جمعية واحدة تحت اسم جمعية القوميين الاتراك، ولاقت تأييدًا كبيرًا، اذ فتحت ما يزيد عن ستين فرعًا موزعة في انحاء البلاد. للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص١٦٧؛

[٤]- ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا، دراسة في التأريخ الحديث والمعاصر، (جامعة الموصل: دار الكتب، ١٩٨٢)، ص٢٦٥.

[٥]- نوري ديمراغ: ولد عام ١٨٨٦ في مدينة سيواس من عائلة ثرية وعاش في ظل والدته بعد وفاة والده بعد اكمال دراسته الأولية عمل في التدريس ومن ثم دخل القطاع المصرفي وعمل فيه بعد عام ١٩٠٣، ومن ثم عمل في مجال انتاج ورق السكائر عام ١٩١٨ اذ تمكن من تصنيعه لأول مرة في تركيا بعد ان كانت حكرا على المصانع الاجنبية، ومن ثم دخل في مجال انشاء السكك الحديدية عام ١٩٢٦، انتقل الى مجال العمل السياسي عام ١٩٤٥ اذ اسس حزب النهضة الوطنية والذي فشل في الحصول على مقاعد في المجلس الوطني، تمكن ديمراغ من الوصول الى البرلمان عبر ترشيحه مع الحزب لديمقراطي عن سيواس، توفى في الثالث=

حرية التجارة ، كما طالب بانتخابات مباشرة لاسيّما انتخاب رئيس الجمهورية عبر استفتاء شعبي، وعلى المستوى الإسلامي والقومي كان يدعو إلى تحقيق الوحدة الإسلامية مع الدول العربية[١]، إلا أنه فشل في كسب تأييد شعبي واسع ولم ينجح في إيصال من يمثله إلى المجلس الوطني الكبير في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٦ وكذلك الحال في الانتخابات اللاحقة مما دفع مؤسسيه إلى حله في عام ١٩٥٥[٢].

يبدو واضحًا من خلال أيديولوجية وبرنامج حزب النهضة الوطني أنه مارس دور اليمين الوسط من دون الإعلان عن ذلك، إذ أنّه عارض بعض سياسات الحكومة والحزب الحاكم في الوقت الذي أعلن عن ضرورة المحافظة على النظام السياسي القائم والسعي لتحسين أدائه، ويمكن القول أن تلك المحاولات وإن كانت ضعيفة إلا أنها دفعت تجاه تبني الوسطية وتمهيد الطريق لذلك النهج أي اليمين الوسط .

ثانيًا: الحزب الديمقراطي (Democracy Party):

كان حزب الشعب الجمهوري يعاني من **(خلافات داخلية كثيرة)**[٣] ظهرت بصورة واضحة بعد وفاة المؤسس مصطفى كمال اتاتورك، لاسيّما مع تَقيّد النظام السياسي في تركيا بالوضع العالمي الجديد الذي أنتجته الحرب العالمية الثانية، وكان أبرز المعترضين على سياسة الحزب أربعة أعضاء تابعين له كان في مقدمتهم جلال بايار**(Celal Bayar)**[٤]، الذي كان يشغل

=عشر من تشرين الثاني ١٩٥٧ بعد معاناة من المرض. للمزيد ينظر :-T.B.M.M ALBUMU 1920-1950-1980,s. 233. 2010, cilt: 2 ,

[١]- خضير البديري، التأريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، (بيروت: دار المعارف للمطبوعات، ٢٠١٥)، ص٢٩٢-٢٩٣.

[٢]- ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، المصدر السابق، ص٢٦٥.

[٣]- كانت ابرز تلك الخلافات حول قيام الحكومة بتقديم (لائحة الاصلاح الزراعي) في كانون الثاني ١٩٤٥ الى البرلمان إذ كانت اللائحة مدعومة من قبل المتشددين الجمهوريين لرغبتهم في اضعاف السيطرة السياسية لمالكي الاراضي والمنتفعون من نتائج الحرب العالمية الثانية عبر تحويل ملكية الاراضي الى الفلاحين، واجهت لائحة الاصلاح الزراعي انتقاد ورفض من قبل بعض أعضاء الحزب داخل البرلمان مبررين رفضهم بان الاصلاح الزراعي قد يتسبب بمشكلة انخفاض الانتاج ، فضلًا عن تشريع هكذا قانون يعد انتهاك للملكية الخاصة التي كفلها الدستور، ورغم ذلك تم اقراره بعد نقاشات حادة في الحادي عشر من حزيران من العام نفسه، بعنوان قانون توزيع الاراضي ، ومن الخلافات الأخرى التي ظهرت الخلاف حول الميزانية المالية لوزارة التجارة في العام نفسه، فضلًا عن خلافات اخرى تتعلق بسياسة الحزب. للمزيد ينظر: محسن حمزة العبيدي، المصدر السابق، ص٥٨.

[٤]- جلال بايار: من مواليد مدينة بورصة ١٨٨٣، دخل المدرسة الفرنسية ثم أصبح مديراً لفرع مصرف بورصة عام ١٩٠٧، برز أسمه كقائد عسكري في حروب الاستقلال عندما قاد القوات العسكرية في أزمير عام ١٩١٩ ضد الغزو اليوناني، انتخب نائبا عن فنيسيا في البرلمان العثماني عام ١٩٢٠، ثم اختير وزيرا للاقتصاد عام=

منصب رئيس الوزراء في حينها، أما الآخرين فكانوا أعضاء في البرلمان وهم كل من عدنان مندريس (**Adnan Menderis**)[١]، ورفيق كورالتان (**Rafik Koraltan**)[٢]، وفؤاد كوبرلو(**Fuad Koprulul**)[٣]، إذ عرضوا تقريرًا على الامانة العامة لحزب الشعب الجمهوري في الحادي عشر من حزيران ١٩٤٥ عرف باسم تقرير الأربعة (**Dortlu Takrir**)، تضمن أمور عدة تمثلت بتوجيه انتقادات حادة لطريقة إدارة الحزب ولنظامه الداخلي، ومن جانب آخر طالبوا بإلغاء بعض القوانين الحكومية، لاسيّما تلك التي تتعارض مع مبدأ الديمقراطية ، كما طالبوا بفسح المجال أمام الحريات العامة والفردية التي كفلها الدستور، ودعوا للسماح بالتعددية الحزبية بهدف تحقيق الديمقراطية بوجهها الصحيح[٤].

=١٩٢١، وأصبح وزيراً لإعادة بناء تركيا خلال التبادل السكاني بين تركيا واليونان حسب اتفاقية لوزان ١٩٢٣ ومن ثم شغل منصب وزير الاقتصاد القومي عام ١٩٢٣، وكلف من قبل مصطفى كمال لمنصب الوزارة خلال المدة ١٩٣٧-١٩٣٩، تمكن من تأسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦، انتخب رئيسا للجمهورية عن حزبه بعد فوزه في انتخابات ١٩٥٠، وعد ثالث رئيس جمهورية في تركيا وظل يشغل المنصب حتى انقلاب٢٧ ايار١٩٦٠،اذ عزل وحكم عليه بالإعدام ومن ثم استبدل الحكم بالحبس المؤبد، أُطلق سراحه عام ١٩٧٤، واعيدت له جميع حقوقه، توفى عام ١٩٨٧ وهو بعمر (١٠٤) عام للمزيد ينظر: ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣-١٩٦٠، رسالة ماجستير، (جامعة سامراء: كلية التربية، ٢٠١٢)؛

Suleyman Yesilyurt, Turkiye'nin Basbakanlari, Demirtepe, Ankara,2006, s.57-115.

[١]- عدنان مندريس: من مواليد ايدين (أضنة) في عام ١٨٩٩ نشأ وسط عائلة غنية درس كلية الحقوق في أنقرة، مارس العمل السياسي وهو في الحادي والثلاثون من العمر، إذ أنّضم إلى أحزاب المعارضة ومن ثم انخرط في صفوف حزب الشعب الجمهوري وأُنتخب نائباً في البرلمان عن آيدن، طرد من الحزب عام ١٩٤٥ بسبب اعتراضه على سياسة الحزب، يعد من أبرز مؤسسي الحزب الديمقراطي، شغل منصب رئيس الوزراء منذ عام ١٩٥٠ وأطيح به في انقلاب عسكري وقع السابع والعشرين من ايار١٩٦٠، وحكم بالإعدام شنقا ونفذ الحكم في السابع عشر من أيلول عام ١٩٦١ . للمزيد ينظر: أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا ١٩٤٥-١٩٦١، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية بنات، ٢٠١٥).

[٢]- رفيق كورالتان: من مواليد مدينة ديرفي ١٨٨٩، أكمل تعليمه الثانوي بمدينة استانبول، وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩١٤ عمل في مهنة المحاماة ومن ثم عين بمنصب مدعي عام، كان له دور مهم في حرب الاستقلال وعين عضوا في المجلس الوطني عام ١٩٢٠ كما شغل منصب رئيس المجلس الوطني لمدة عشر أعوام، حكم عليه بالإعدام بعد انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ ومن ثم خفف الحكم بالحبس المؤبد ،وأطلق سراحه عام ١٩٦٦، توفي عام ١٩٧٤. للمزيد ينظر: Suleyman Yesilyurt, A.G.E, S.116-120 .

[٣]- فؤاد كوبرلو: من مواليد ١٨٨٨ في استانبول تدرج في التعليم حتى أصبح أستاذا جامعيا، مارس نشاطه السياسي منذ عام ١٩٣٥عندما أصبح نائبا عن قارض، وأصبح عضوا حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٤٥ إلا أنه طرد في الحادي والعشرين من أيلول من العام نفسه، يعد من برز مؤسسين الحزب الديمقراطي، انتخب نائبا في البرلمان عام ١٩٤٧، شغل منصب وزير الخارجية خلال المدة (١٩٥٠-١٩٥٥)انسحب من الحزب الديمقراطي على اثر خلافه مع عدنان مندريس، تم اعتقاله بعد انقلاب ١٩٦٠ وأطلق سراحه بعد مدة قليلة ليعاود نشاطه السياسي حيث قام بتأسيس الحزب الديمقراطي الحر، توفى في ٢٨ حزيران ١٩٦٦. للمزيد ينظر: احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

[٤]- عطارد عبد الامير حوشان، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية التربية بنات، ٢٠١٣)، ص٣٤.

يمكن ملاحظة أمرين مهمين من خلال النظر إلى تقرير الأربعة، الأمر الأول أن التقرير قُدم إلى الأمانة العامة للحزب ولم يقدم إلى المجلس الوطني الكبير رغم أن مقدمي الطلب ثلاثة منهم أعضاء فيه، وذلك يدل عدم فاعلية المجلس الوطني الكبير أمام إرادة قيادة حزب الشعب الجمهوري، والأمر الآخر أن أحد أبرز الموقعين على التقرير هو رئيس الوزراء جلال بايار وأن بعض المقترحات والطلبات التي جاءت في التقرير تعد من صميم عمل الحكومة إلا أن التقرير قدم لقيادة الحزب، وذلك يثبت أحد احتمالين: الأول أن الحكومة كانت مقيدة وغير قادرة على إدارة الدولة وفق رؤيتها وكانت مجبرة على السير وفق رؤية الحزب، والاحتمال الثاني هو أن توقيع جلال بايار على التقرير كان يهدف إلى كسب التعاطف الشعبي لصالحه عبر إثبات تقييد حكومته قِبال دكتاتورية الحزب وقد يكون كلا الاحتمالين راجحين.

رفض حزب الشعب الجمهوري مضمون التقرير بشكل قطعي وقرر إبعاد عدنان مندريس وفؤاد كوبرلو من صفوف الحزب عبر إصدار قرار بطردهم، الأمر الذي دفع برفيق كورالتان بكتابة مقالات إعلامية نشرت في الصحافة عبر فيها عن رفضه قرار الإبعاد المجحف ووجه الانتقادات الحادة لرئاسة الحزب مما أدى إلى إصدار قرار بطرده هو الآخر، أما جلال بايار فأنه أعلن عن تقديم استقالته لرئيس الجمهورية في الأول من كانون الأول ١٩٤٥ [١]، وأعلن فور ذلك عن رغبته في تشكيل حزب سياسي معارض، وصرح عصمت إينونو عن تأييده لذلك، وطلب منه تزعم الحزب المعارض المزمع تأسيسه مبينًا أنه من الاشخاص الموثوقين لدى حزب الشعب الجمهوري[٢].

يمكن القول أن تأييد اينونو وطلبه من بايار تزعم الحزب المعارض لرغبته في أن تكون المعارضة شكلية لا تبتعد عن معارضة الحزب الحر الجمهوري الذي تأسس عام ١٩٣٠ والذي تم التطرق له ، ويمكن القول أنه حاول تحييد الحزب الجديد قبل ولادته عبر دعم بايار لزعامته كون الأخير كان مؤمنًا بالمبادئ الاتاتوركية فمن المستبعد إعلان عدائه لحزب الشعب الجمهوري، وقد يكون إظهار دعمه لتأسيس الحزب المعارض بزعامة بايار يهدف إلى إرسال

[١]- اسماء عبد الكريم مطر المفرجي، المصدر السابق، ص٣٤.
[٢]- فيروز احمد، المصدر السابق، ص٢٣٣.

رسالة للمجتمع مفادها أن الحزب الجديد مدعوم من قبله، وما هو إلاّ تنظيمًا تابعًا إلى الحزب الأم لإضعاف فرصة الحصول على تأييد شعبي واسع .

بدأ الأعضاء المفصولين من حزب الشعب الجمهوري بحملة إعلامية تهدف إلى كسب التأييد ومحاولة جمع اكبر عدد من النواب الليبراليين الداعمين لمشروعهم، وتزامنت مع تلك الحملة الاعلامية المباشرة في الإجراءات الرسمية للحصول على إجازة فتح الحزب من قبل الحكومة، وتمت الموافقة في السابع من كانون الثاني ١٩٤٦ على تأسيس حزب معارض حمل أسم الحزب الديمقراطي حاملًا شعار **(الليبرالية والديمقراطية)**[١]، وتم الإعلان عن برنامجه الذي لم يختلف كثيرًا في ظاهره عن برنامج حزب الشعب الجمهوري، إذ أنّه اقر بالمبادئ الكمالية واعتمدها في برامجه السياسية، إلا أنه أعلن عن تفسيرها بصورة **(مغايرة)** بما يتوافق مع ظروف البلاد الجديدة في حينها، وأن الهدف الذي يسعون لتحقيقه هو تعضيد فرص الديمقراطية في البلاد، لذلك أعلنوا عن عزمهم تقييد سيطرة الدولة على الاقتصاد، واطلاق جزئي للحريات العامة والفردية، لاسيّما في المجال الديني، ومنح الشعب دور اكبر مقابل تقويض سيادة الحزب الحاكم[٢].

يبدو ان قادة الحزب الديمقراطي قد أعلنوا عن إيمانهم بالمبادئ الكمالية بجملتها خوفًا من عدم السماح لهم من قبل الحكومة أو المؤسسة العسكرية بتأسيس الحزب ، إذ أنّهم لم يكونوا يؤمنون بجميع المبادئ تمام الإيمان وهو ما يثبت هشاشة الديمقراطية في البلاد خلال تلك المدة، لذلك أعلنوا عن الالتزام بها وفق قراءة جديدة وتفسير مغاير، أي أنهم أرادوا تجريد بعضها عن محتواها عبر قراءتها وتفسيرها بصورة مختلفة.

كان الحزب الديمقراطي الذي فتح أبوابه كحزب معارض لحزب الشعب الجمهوري الحاكم قد لقي تأييدً وانضمامًا واسعًا إلى صفوفه، وبدأت اغلب الجهات المعارضة تلتف حوله، وأصبح

---

[1]- Serif Gokcen, Turkiyede Merkez Sagin Kurulusu Demokrat Partinin Gozunden Cumhuriyet Halkpartisi, Adnan Menderes Univwrsitesi Sosyal Bilmler Enstitusu, 2004, S.21 .

[٢]- ابراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص٨٠.

يمثل طموح الجماهير الراغبة في التغيير، وبدأت فروعه تنتشر بشكل سريع في ربوع البلاد[١].

شعر قادة حزب الشعب الجمهوري بخطورة الموقف بعد التأييد الكبير الذي لاقاه الديمقراطيون، والذي يؤشر بشكل واضح لحجم الاستياء الشعبي تجاههم، وكان زعيم الحزب عصمت إينونو على دراية أن السياسة العامة لحزبه والتفرد بالسلطة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ سواءً على المستوى الإداري أم الاقتصادي هي التي تقف وراء التذمر الشعبي، واستجابةً لتلك المعطيات قرر إينونو تطبيق بعض الإجراءات الليبرالية داخل حزبه بعد أربعة أشهر من تأسيس الحزب الديمقراطي، إذ تخلى عن لقبيّ **(الزعيم الوطني و الرئيس الدائم للحزب)** واللجوء إلى انتخابات داخلية تجرى كل أربع سنوات[٢]، ومن جانب آخر قدم الحزب تنازلات هامة تجاه المسائل الدينية عبر الإعلان عن القبول بفصل الشؤون الدينية عن شؤون الدولة، والاعتراف بحرية المشاعر والمعتقدات، وتطبيق العبادات والطقوس باللغة والطريقة التي يفضلونها، والسماح بتأسيس الجمعيات الدينية، كما سمح بإدخال التعليم الديني الاختياري في المدارس الابتدائية، ووافق على إنشاء كلية العلوم الدينية في جامعة انقرة، فضلًا عن تسامح وتنازلات أخرى تجاه المسألة الدينية[٣]، ولم يقف الحزب عند ذلك الحد بل أجرى بعض التغييرات في الجانب الاقتصادي، إذ أعلن عن خفض سعر الليرة عام ١٩٤٧ وسهل إجراءات الاستيراد وسمح للمصارف ببيع الذهب، كما عمل على إجراء تعديل على قانون الانتخابات العامة[٤]، وفي وفي شباط ١٩٤٧ صدر عن الحكومة قانون سمح بتأسيس النقابات العمالية والاتحادات الإقليمية، كما قامت الحكومة في العام نفسه بإلغاء الأحكام العرفية وسمحت بحرية نسبية للصحافة لم تكن معهودة من قبل، ورغم ذلك لم تتغير نظرة المجتمع تجاه الحزب بشكل معتد به[٥]، وتمكن الحزب الديمقراطي رغم تعرضه **(للانشقاق)**[٦]، من بناء قاعدة شعبية واسعة مؤمنة

---

[١]- عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص٤٥.
[٢]- فيروز احمد، المصدر السابق، ص٢٣٨.
[٣]- خليل علي مراد، حراس الاتاتوركية موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا ١٩٥٠-١٩٩٧، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٦٦-٦٧.
[٤]- فيروز احمد، المصدر السابق، ص٢٣٩.
[٥]- يوسف حسين عمر، تركيا التأريخ السياسي الحديث والمعاصر ١٩٢٣-٢٠١٨، (بيروت: المركز العربي للأبحاث، ٢٠٢١)، ص٢٠٩.
[٦]- عند بداية تأسيس الحزب الديمقراطي اتبع سياسة المعارضة الناعمة تجاه حزب الشعب الجمهوري الأمر الذي رفضه بعض القوميين المتشددين الناقمين على الجمهوريين، مما دفعهم الى الانشقاق وتأسيس حزب قومي ديني جديد حمل اسم حزب الأمة في تموز عام ١٩٤٨ بزعامة فوزي جقماق وعثمان بولك باش ليحمل=

بالتغيير خلال مدة قصيرة مكنته من الوصول إلى الحكم والاستيلاء على السلطة خلال المدة ١٩٥٠-١٩٦٠ بعد الدعم الكبير الذي حصل عليه من قبل الفلاحيين، إذ تمكّن من كسب سكان القرى والأرياف إلى جانبه بعد الدعم الذي أولاه للفلاحين، ومن جانب آخر نجحت حكومة الديمقراطيين في كسب طيف واسع من الإسلاميين الأتراك بعد التسامح الكبير الذي شهدته البلاد تجاه المسائل الدينية، فضلًا عن ذلك كان للنمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلاد في المدة الأولى من حكمهم بالغ الاثر في تعضيد حكمهم[١]، إلا أنه في السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠ أطيح به عبر **(انقلاب عسكري)**، نفذته مجموعة من ضباط الجيش، بذريعة الابتعاد عن المبادئ الكمالية ومخالفتها، والاساءة للمؤسسة العسكرية وعدم الالتزام بالدستور، والصراع السياسي مع حزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي أبعد الحزب الديمقراطي عن المشهد السياسي بشكل نهائي[٢].

من خلال متابعة سير الأحداث خلال تلك المدة يمكن ملاحظة أمور عدة منها :

أولًا: إن الحزب الديمقراطي ومن خلال برامجه التي طرحها مارس بشكل فعلي دور اليمين الوسط ويمكن القول أنه كان الرائد في تجسيد ذلك الدور بشكل واضح وصريح رغم وجود أحزاب سياسية سبقته في ذلك إلا أنها لم تؤدي دورًا نشطا وفاعلًا.

=على عاتقه صفة المعارضة للجمهوريين وللديمقراطيين على حد سواء، واخذ ينشر افكاره عبر جريدتي القدرة والصبح الجديد، ودعا الى التوفيق بين المعتقدات الدينية والمبادئ الكمالية، وبعد وفاة زعيمه فوزي جقماق عام ١٩٥٠ بدأ الحزب يفقد فاعليته لاسيّما بعد اتهامه من قبل الجمهوريين والديمقراطيين انه حزب رجعي معادي للعلمانية، اوقف الحزب نشاطه عام ١٩٥٣بشكل مؤقت، إلا أن في عام ١٩٥٤اغلق الحزب بقرار من المحكمة بتهمة التآمر على العلمانية نتيجة لدعوى مقامة ضده، إلا أن زعيمه عثمان بولك تمكن من استحصال موافقة في العام نفسه لفتح جزب جديد حمل اسم حزب الأمة الجمهوري، واخذ معارضة الديمقراطيين الأمر الذي ادى الى اعتقال زعيمه عثمان بولك في عام ١٩٥٧ وكان ذلك قبل يوم واحد من موعد الانتخابات البرلمانية، إذ أنّه تمكن من الفوز بمقعد في حينها مما ادى الى اخراجه من الاعتقال، في عام ١٩٥٨ اندمج حزب الأمة الجمهوري مع حزب العمال الفلاحين الذي تأسس عام ١٩٤٦ من قبل المحامي ادهم روحي بلقان، تحت اسم حزب الفلاحين القومي الجمهوري، كما تعرض الحزب لانشقاق اخر في عام ١٩٥٥، اذ شكل عشرون نائبًا منشقًا عن الحزب الديمقراطي حزبًا سياسيًا جديدًا حمل اسم حزب الحرية، الذي اندمج هو الاخر في عام ١٩٥٨ مع حزب الشعب الجمهوري. للمزيد ينظر: امجد نعمة كيطان منسي الوزني، حزب الحركة القومية في تركيا ١٩٦٩-١٩٨٠ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، (جامعة كربلاء: كلية التربية، ٢٠٢٠)، ص٢٠-٢٨؛ محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣)، ص٥٢؛ طارق احمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص٧٦.

[١]- احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٤٧- ٦٧.

[٢]- خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطارد عبد الأمير حوشان، انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، (مجلة) جامعة البصرة ، العدد (١٧)، كانون الأول ٢٠١٤، ص١٣٤.

ثانيًا: إدراك حزب الشعب الجمهوري حجم الخطر المحدق به، وبمصيره وديمومة استحواذه على السلطة، من خلال حجم التأييد الذي حصل عليه الحزب الديمقراطي.

ثالثًا: كان الهدف من وراء السياسة الاسترضائية التي اتبعها حزب الشعب الجمهوري والتي تنازل فيها عن الكثير من مبادئه قد فرضها عليه الواقع المُزري الذي كان يمر به الحزب، فحاول، عبر تلك السياسة كسب ود الشعب وتعديل سمة الدكتاتورية التي وُسِمَ فيها آنذاك.

رابعًا: عُدَّ ظهور الحزب الديمقراطي على الساحة السياسية في تركيا مرحلة فاصلة في تأريخ حزب الشعب الجمهوري، إذ يمكن القول أنه لأول مرة منذ تأسيسه يرضخ للرأي العام، فيتنازل مرة ويتسامح أخرى في تطبيق بعض المبادئ الكمالية التي ثبتها في الدستور.

خامسًا: عُدَت تلك المرحلة نقطة تحول هامة في أيديولوجية حزب الشعب الجمهوري، إذ جسّد مفهوم مزدوج بين اليسار واليمين، للحفاظ على مبادئه ومكتسباته منذ تأسيه حتى ظهور الحزب الديمقراطي، إلا أنه تخلى عن ذلك الدور، لينحاز نحو تجسيد مفهوم اليمين الوسط، عبر ما أجراه من تغييرات، وطرحه من تعديلات، سواءً على مستوى إدارة الحزب أم على مستوى إدارة النظام السياسي.

سادسًا: إن توتر العلاقة بين الجيش والحزب الديمقراطي منذ تأسيسه ووقوع انقلاب السابع والعشرين من ايار ١٩٦٠ من قبل بعض قادة ومراتب الجيش وما لقيه الانقلاب من تأييد من أغلب العناصر العسكرية بعد نجاحه يؤشر وبشكل واضح أن الفكر اليميني المتطرف لم يقتصر على الجهات السياسية فحسب بل تغلغل بقوة في عمق المؤسسة العسكرية.

الفصل الأول

اليمين التركي وآثاره السياسية والاقتصادية

١٩٦١-١٩٦٥

المبحث الأول: الأحزاب اليمينية ١٩٦١-١٩٦٥

المبحث الثاني: أثر أحزاب اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٦١-١٩٦٥

المبحث الثالث: أثر اليمين في السياسة الاقتصادية لتركيا ١٩٦١-١٩٦٥

المبحث الأول

الأحزاب اليمينية ١٩٦١-١٩٦٥

أولًا: عودة الحياة الحزبية في تركيا بعد انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠:

شهدت الحياة السياسية التركية في مطلع الستينات من القرن الماضي منعطفًا خطيرًا، وسابقة فريدة في حينها، إذ نفذ مجموعة من ضباط الجيش انقلاب عسكري ضد حكومة الحزب الديمقراطي، وبعد نجاحهم في إسقاطها، أعلنوا عبر بيان الانقلاب عن حظر جميع الانشطة السياسية وحل المجلس الوطني التركي الكبير، فضلًا عن حل وحَظِر الحزب الديمقراطي، وقرروا إدارة البلاد في تلك المرحلة لحين استقرار الأوضاع، فشكلوا لجنة عسكرية لإدارة البلاد عرفت باسم لجنة الوحدة الوطنية (**Milli Birlik Komitest**)، وضمت (٣٨) عضوًا بزعامة جمال كورسيل(**Camal Gursel**)[١]، رئيس أركان الجيش السابق، الذي أعفي من منصبه في عهد الديمقراطيين، اذ تمّ استدعائه من قبل مخططي الانقلاب قبل يوم واحد من التنفيذ ليتزعم حركتهم[٢]، مُنحت لجنة الوحدة الوطنية صلاحيات واسعة، وجُمعت لرئيسها جمال كورسيل جميع السلطات في المرحلة الانتقالية، فتولّى في آن واحد منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ووزارة الدفاع، فضلًا عن رئاسة لجنة الوحدة الوطنية التي أدت مهام السلطة التشريعية في حينها[٣].

---

[١]- جمال كورسيل: ولد في مدينة ارضروم عام ١٨٩٥، نشأ في وسط اسرة عسكرية، بعد اكمال دراسته الابتدائية دخل المدرسة الرشدية العسكرية، ومن ثم درس في اكاديمية الأركان العسكرية في مدينة ازمير، إلا أنَّ اندلاع الحرب العالمية الأولى منعته من اكمال دراسته ، اذ ارسل مع زملائه في الاكاديمية إلى جبهات القتال، وكانت مشاركته في جبهة سوريا حيث اسر على يد القوت البريطانية في فلسطين وارسل إلى مصر كأسير حرب واطلق سراحه عام ١٩٢٠، كما شارك في حروب الاستقلال إلى جانب مصطفى كمال ، تدرج في المناصب داخل المؤسسة العسكرية التركية، حتى اصبح رئيس أركان الجيش إلا أنَّه اجبر على الاستقالة بسبب الخلاف مع عدنان مندريس، قدر له ان يكون قائد الحركة الانقلابية التي نجحت في الاطاحة بحكومة الديمقراطيين، اصبح اول رئيس للجمهورية التركية الثانية منذ عام ١٩٦١ حتى وفاته عام ١٩٦٦للمزيد ينظر: لميس مصطفى ناظم: جمال كورسيل ودوره السياسي والعسكري في تركيا ١٨٩٥-١٩٦٦، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية بنات، ٢٠١٥)؛ Burhn Bozgeyik, Meshurlarn Son Anlari, Cihan Yayinlari, Istanbul,2012,s.152-156.

[٢]- نور آجقو، الانقلابات العسكرية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠١٧)، ص٤٣.

[٣]- اتحاد الشعب، (صحيفة) ، بغداد ، العدد ١٠٦، ٣٠ آيار ١٩٦٠.

شنت لجنة الوحدة الوطنية **(حملة شرسة)**[١] تجاه أعضاء الحزب الديمقراطي ومؤيديه، سواءً الموظفين المدنيين أم العناصر التابعة للمؤسسات الامنية والعسكرية، لاسيّما قادة الحزب، ومن جانب آخر أخذت اللجنة تمارس مهامها وصلاحياتها لإدارة شؤون البلاد عبر مجموعة من **(الإجراءات)**[٢] ، وحرصت على التعامل مع مسألة الدين **(بحذر شديد)**[٣].

أصدرت لجنة الوحدة الوطنية في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٦١ قرارًا يقضي برفع الحظر عن تأسيس الأحزاب السياسية الجديدة، خلال شهر واحد من تاريخ رفع الحظر دون ممارسة أي نشاط سياسي، فتشكلت خلال تلك المدة أحزاب عدة إلى جانب حزب الشعب الجمهوري والحزب القروي الجمهوري[٤]، ورفع الحظر عن ممارسة النشاط السياسي الحزبي في الأول من نيسان ١٩٦١، لتبدأ مرحلة جديدة من التنافس السياسي بهدف إرجاع السلطة إلى المدنيين وأكدت لجنة الوحدة الوطنية أن البلاد يجب أن تُدار وفق نظام **(ديمقراطي)** مراقب وموجه من قبل الجيش[٥].

---

[١]- شكلت لجنة الوحدة الوطنية محاكم خاصة لمحاكمة أعضاء الحزب الديمقراطي وقُدّمَ للمحاكمة أمامها (٥٩٢) شخصاً، فحكمت على (١٥) منهم بعقوبة الإعدام، كان على رأسهم رئيس الجمهورية المقال جلال بايار، ورئيس الوزراء عدنان مندريس، إلا أنَّ الأحكام بُدلت إلى الحبس المؤبد بحق (١٢) محكوماً منهم بما فيهم جلال بايار الذي تشفع له عصمت إينونو نظرًا لكبر سنه، في حين نفذ حكم الإعدام بعدنان مندريس وبعض رفاقه في الحزب، وقامت بإقالة عدد كبير من الضباط وإعفاء بعض القيادات العسكرية من مناصبهم بهدف تطهير المؤسسة العسكرية، كما قامت بطرد عدد من أساتيذ الجامعات الموالين للحزب الديمقراطي. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠،(بغداد: دار الحرية، ١٩٩٠) ، ص١٤٨.

[٢]- أصدرت لجنة الوحدة الوطنية قرار يقضي بتعطيل العمل بدستور ١٩٢٤، وتشكيل لجنة مختصة في الثاني عشر من حزيران ١٩٦٠، مكونة من أساتيذ الجامعات المختصين بالقانون الإداري والعلوم السياسية لصياغة دستور مؤقت بهدف اعطاء صفة قانونية لقراراتها، فضلًا عن الامر بإعداد مسودة دستور دائم للبلاد يتلاءم ومتطلبات المرحلة، وأعلنت عن تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة في حزيران ١٩٦٠ كما شكلت جمعية تأسيسية في كانون الأول١٩٦٠، وانتخب أعضائها في مطلع كانون الثاني ١٩٦١، اذ حصل حزب الشعب الجمهوري على ثلث المقاعد بواقع (٤٨) عضواً، بينما كانت الأغلبية لمالكي الأراضي، وعقدت الجمعية اجتماعها الأول في السادس من شباط ١٩٦١. للمزيد ينظر: هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٧، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٢)، ص١٥٣-١٥٤؛ أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص١٦١.

[٣]- تعاملت لجنة الوحدة الوطنية مع المسألة الدينية وفق منطلقين رئيسين الأول محاولة كسب الإسلاميين وتوظيف الدين لصالح الانقلاب عبر الاشادة بالدين الإسلامي وأهميته للمجتمع والسماح ببقاء رفع الاذان باللغة العربية ومواصلة بث تلاوة القرآن الكريم في الاذاعة الرسمية كما اقرت الإجراءات التي اصدرتها حكومة مندريس التي حملت في طياتها التسامح الديني كالسماح بفتح المدارس الدينية وبناء المساجد واعمارها وفق فن العمارة التركية، اما المنطلق الثاني فتمثل بالحد من استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية، فضلًا عن حظر بعض الحركات الإسلامية الصوفية المتطرفة والحركات الدينية المتشددة. للمزيد ينظر خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨.

[٤]- اريك زوركر، المصدر السابق، ص٣٥٣.

[٥]- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص٧٩.

ثانيًا: الأحزاب اليمينية التي نشطت خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٥:

١ـ حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi):

كان حزب الشعب الجمهوري منذ بداية تأسيسه عام ١٩٢٣، على يد مصطفى كمال أتاتورك الحزب الوحيد الذي قاد النظام السياسي في تركيا ومثلت أيديولوجيته رؤية الدولة الإدارية، ومارس التطرف إزاء معارضيه، إلا أنَّه بدأ يتراجع عن ذلك في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، وأخذ يميل نحو الوسطية، لاسيّما بعد التأييد الكبير الذي لقيه الحزب الديمقراطي، والذي كشف عن حجم الرفض والاستياء الشعبي لإدارته السياسية، وحاول إظهار ذلك للمجتمع عبر سلسلة من الإجراءات والقرارات الليبرالية بهدف إرجاع جزء من مكانته التي فقدها، وحافظ الحزب على ذلك النهج طيلة عقد الخمسينات من القرن الماضي رغم وجود تيار متطرف داخل صفوفه معارض لتلك الأيديولوجية، إلا أنَّه تخطى تلك الخلافات بسبب الحنكة السياسية والرمزية التي يتمتع بها زعيمه عصمت إينونو[١].

عد الحزب بعد انقلاب السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠ من الأحزاب اليمينية وسعى إلى الظهور بمظهر الاعتدال ومحاولة إرساء أسس الديمقراطية في البلاد، وظهر ذلك من خلال دستور البلاد الجديد الذي أُقر في السابع والعشرين من آيار ١٩٦١من قبل الجمعية التأسيسية وأستفتي عليه في التاسع من تموز من العام نفسه بنسبة (٦١,١٥%)، إذ كان للحزب الدور الأبرز في إعداده بعد مشاركة (١٤٢) عضوًا من أعضائه المختصين من أصل (٢٥٢) عضوًا في لجنة إعداد الدستور المكلفة من قبل لجنة الوحدة الوطنية[٢]، الأمر الذي ميّز الدستور الجديد بنوع من المرونة والذي تألف من (١٦٨)[٣] مادة قانونية ، إذ حمل في طياته اتجاهين مثل الاتجاه الأول فرض هيمنة وحاكمية المؤسسة العسكرية على الدولة والنظام السياسي بصورة عامة وتقوية السلطة التنفيذية، ومثل الاتجاه الثاني الاعتدال والوسطية عبر التأكيد على الاهتمام بحقوق الأفراد وإقرار مبدأ التعددية الحزبية وحرية الصحافة وعدم جواز مراقبتها، وحرية التعبير

---

[1] - Jacb M. Landau, Turkiyede Sag ve Sol Aklmar, Turkcesi: Erdinc Baykal, Ankara: Turhan, 1979,s.21.

[٢]- أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، (عمان: دار زهران، ٢٠١١)، ص٢٧١-٢٧٢.

[٣] - للاطلاع على مواد الدستور التركي لعام ١٩٦١ بشكل تفصيلي ينظر: الموسوعة العربية للدساتير العالمية، (القاهرة: د.ط، ١٩٦٦)، ص٧٥١-٧٨٧.

عن الرأي وحق التظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والنقابات العمالية وحق الاضراب، فضلًا عن حرية المعتقد والديانة ووصف الجمهورية التركية أنها **(دولة اجتماعية)**، الأمر الذي أثار حفيظة القوى اليمينية المحافظة داخل الجمعية التأسيسية، حيث احتدم النقاش لأيام عدة حول الحريات التي منحت للعمال، وحول مصطلح الدولة الاجتماعية مما تطلب إصدار توضيح من اللجان المكلفة بإعداد الدستور، وعلى أثر ذلك صرح المتحدث الرسمي باسم اللجنة الدستورية معمر اكسوي **(Muammer Aksoy)** بخصوص الدولة الاجتماعية والحريات والحقوق قائلًا "**أن تكون اجتماعيًا هو العلاج الحقيقي لطرد الشيوعية من البلاد**"[١]، كما صرح متحدث آخر عن اللجنة في السياق ذاته وهو كوزكون كيرك **(Coskun Kirca)** قائلا "**إذا لم يتمّ ضمان العدالة الاجتماعية فعند إذ ستنشغل الطبقات مع بعضها البعض بدل العمل وسندخل في الصراع الطبقي الذي نتجنب الوقوع فيه**"[٢] كما نص الدستور على تأسيس المحكمة الدستورية للنظر في دستورية قرارات السلطة التشريعية، واستحداث **(مجلس الشيوخ)**[٣]، بهدف إيجاد توازن سياسي يمنع الاستبداد بالسلطة واحتكارها لصالح جهة واحدة [٤].

يلاحظ أن الدستور الجديد لعام ١٩٦١ تبنى مبدأ الوسطية والاعتدال إزاء الأفكار السياسية الموجودة على أرض الواقع، إذ أن حزب الشعب الجمهوري ومن خلفه المؤسسة العسكرية كانا لهما النصيب الأكبر في إعداد الدستور لذا نجدهم تراجعوا عن تطرفهم المفرط إزاء الأفكار والآراء الاشتراكية والشيوعية مما يؤكد بدأ تقبل الفكر اليميني المعتدل، وهنا يطرح سؤال: ماهي الدوافع التي وقفت وراء ذلك التراجع؟ ويمكن الإجابة على ذلك بأجوبة محتملة عدة منها:

الجواب الأول: تأثر المؤسسة العسكرية وحزب الشعب الجمهوري بالفكر المعتدل الذي طرحه وبذر بذرته الأولى الحزب الديمقراطي، لاسيّما مع حجم التأييد والدعم الذي اكتسبه الديمقراطيين.

---

[1]- Atifta: Gencer Ozcan, Altmisli Yillarda" Dis" Politika, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021), s208.

[2]- Atifta: Ayni esar.

[٣]- مجلس الشيوخ (الأعيان) شُرع تأسيسه في دستور ١٩٦١ إلى جانب مجلس الأمة (النواب) يتكون من (١٥٠) عضواً ووُضعت شروط عدة يجب توفرها في الأعضاء منها أن يكون العضو قد بلغ الأربعين عاما، وأن يكون حاملًا لشهادة عليا، وأن مدة العضوية فيه (٦ سنوات). للمزيد ينظر: هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٧، ص١٧١-١٧٢.

[٤]- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٢)، ص٥٥-٥٩.

الجواب الثاني: يمكن القول أنهم حاولوا تبني الوسطية والاعتدال بهدف تحييد وكسب أنصار ومؤيدي الفكر المعتدل، لمّا يمثلوه من قوة شعبية فاعلة توفر لهم مقومات الاستمرار في السيطرة على الدولة.

الجواب الثالث: يمكن القول إن الدافع من وراء ذلك هو لتجنب اثارة حفيظة أنصار ومؤيدي ذلك الفكر عبر إقرار دستور يحمل التطرف في طياته، مما ينذر بخطر يتهدد النظام السياسي.

الجواب الرابع: قد يكون الهدف من ذلك الحفاظ مكانتهم ومكتسباتهم فحاولوا خلق بيئة آمنة تنعم فيها جميع الطبقات بالعدالة والمساواة لتجنب صراع طبقي محتمل.

أعلن حزب الشعب الجمهوري عن رؤيته الجديدة لإدارة الدولة، بعد رفع الحظر عن الأحزاب السياسية في الأول من نسيان عام ١٩٦١ لممارسة نشاطها، إذ أكد في مؤتمره الخامس عشر والأول بعد الانقلاب، والذي عقد في السابع والعشرين من آب ١٩٦١، على ضرورة تحقيق الرفاهية لجميع المواطنين بما فيهم الفلاحون والعمال، والعمل على زيادة استثمارات القطاع الخاص، والسعي لإيجاد نظام ضريبي عادل، والتأكيد على حرية الدين والمعتقد، فضلًا عن إقرار مواقفه السابقة المتسامحة إزاء المسألة الدينية التي ظهرت بعد تأسيس الحزب الديمقراطي[١].

يمكن القول أن حزب الشعب الجمهوري ومن خلال سياسته التي مارسها وأعلن عنها في تلك المرحلة، أنه استلهم العبرة والعضة من الأحداث السابقة، وعلم استحالة إدارة الدولة والنظام السياسي وفق منهج متطرف قائم على الأيديولوجية الكمالية المرتكزة على التفرد بالسلطة، بسبب المتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية العالمية بشكل عام والداخلية بشكل خاص، والتي نتج عنها وعي جماهيري وجرأة شعبية كبيرة ترفض ذلك النهج، وقد تطيح بالحزب إذ ما قرر الرجوع إلى أساليبه السابقة، فضلًا عن ضرورة التعامل الحَذِر القائم على التسامح مع المسألة الدينية، لصعوبة تجريد المجتمع التركي من هويته الإسلامية، وأهمية التناغم مع طبقة الموظفين والعمال لما يمثلوه من قاعدة انتخابية هامة، لذلك قرر السير وفق منهج الموائمة بين المحافظة المرنة والتقدمية الليبرالية التي تجسد بشكل واضح اليمين الوسط.

[١]- علي أسماعيل زيدان الجبوري، حزب الشعب الجمهوري واثره في السياسة التركية ١٩٦٠-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه، (جامعة ديالى: كلية التربية، ٢٠٢٠)، ص٧١.

٢ـ حزب الفلاحين القومي الجمهوري (Gumhuriyetci Koylu Miilet Partisi):

كان حزب الفلاحين القومي الجمهوري من الأحزاب التي سبق تأسيسها أحداث السابع والعشرين من آيار ١٩٦١ والتي حافظت على كيانها بعد الانقلاب، إذ تأسس الحزب عند اندماج الحزب القروي الفلاحي مع حزب الأمة الجمهوري في جبهة واحدة، ووقعت وثيقة الاندماج من قبل زعيم حزب الفلاحين القروي تحسين ديمراي (**Tahsin Demiray**)[١]، وزعيم حزب الأمة الجمهوري عثمان بولك باش (**Osman Bolukbasi**)[٢]، في السادس عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٨ بشكل رسمي بهدف خلق قوة سياسية كبيرة لها القدرة على منافسة ومعارضة حزبيّ الشعب الجمهوري والديمقراطي في تلك المرحلة، وأختير عثمان بولك باش زعيمًا للحزب وجُدِدَّ انتخابه في المؤتمر الأول الذي عقد خلال المدة ١٨–٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩[٣]، أعلن الحزب عن هويته القومية اليمينية، وأوضح أن القومية تعني المثل الأعلى للحب والاحترام والتفاني والولاء للثقافة وللأمة وللدولة، وأنها ترتكز على السلمية والديمقراطية والتحررية، وتأخذ مفهومها وخصائصها من التأريخ التركي والتقاليد الاجتماعية والمبادئ الكمالية[٤]،

---

[١]- تحسين ديمراي: من مواليد ١٩٠٣ في مدينة استانبول وأكمل دراسته الثانوية فيها، ومن ثم حصل على شهادة البكلوريوس من كلية العلوم وعمل في التدريس عدة سنوات، اهتم بنشر الثقافة واللغة التركية، انظم إلى صفوف الحزب الديمقراطي بعد تأسيسه إلا أنَّه أعلن انسحابه منه عام ١٩٥٠ بسبب الخلافات مع بعض قياداته، لينضم إلى صفوف حزب الفلاحين الجمهوري، وكان أحد مؤسسي حزب العدالة ، انتخب نائبا في البرلمان عن مدينة استانبول في الدورة البرلمانية الأولى بعد انقلاب ٢٧ آيار، إلا أنَّه قدم استقالته قبل نهاية الدورة الانتخابية وهاجر إلى خارج البلاد، ومن ثم عاد حيث توفى في استانبول عام ١٩٧١. للمزيد ينظر: Yuksek Lisans Tezi, Muhafazkarlik, ve Tahsin Demiray, T.C, Ataturk Universitesi: SosyalBilimler Enstitusu, Sosyaloji Anabilm Dali, 2010,s68-72.
Aliyar Demirci, Tahsin Demiray ve Cok Partili Siyai Hayata Gecis Sureci Icinde Ziya Gokalp Elestirisi,Pamukkale Universitesi IIBf Siyaset Bilimi ve Kamu Yonetimi, 2013 , s. 187- 201.

[٢]- عثمان بولك باش: من مواليد كيرشهر ١٩١٣، متزوج وله ولدان هم أحمد وفاطمة اكمل دراسته الأكاديمية في جامعة نانسي الفرنسية يعد من مؤسسي الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦، وعمل بمنصب مفتش عام للحزب، إلا أنَّه استقال منه في عام ١٩٤٧ اعتراضا على المعارضة المرنة التي مارسها الحزب الديمقراطي ليؤسس حزب الأمة عام ١٩٤٨، وانتخب نائبا في البرلمان عن مدينة كيرشهر، ومارس دورا نشطا في معارضة الحزب الديمقراطي ، وتم اغلاق حزبه في عام ١٩٥٣، مما دفعه لتأسيس حزب جديد حمل أسم حزب الأمة الجمهوري في عام ١٩٥٤، عمل على ادماج حزبه مع الحزب القروي الفلاحي تحت أسم حزب الفلاحين القومي الجمهوري، إلا أنَّه استقال منه عام ١٩٦١ ،وأعلن عن تأسيس حزب سياسي جديد حمل أسم الحزب الأمة الذي شارك في انتخابات ١٩٦٥ وما بعدها، اعتزل العمل السياسي عام ١٩٧٣، وتوفى في السادس من شباط ٢٠٠٢. T B M M, 1920-2010, Cilt:2, 1950- 1980, s.576.

[3]- Jacob M. LANDAU, Turkiyede Sag ve Sol Akimlar, Turkcesi: Erdinc Baykal, Cilt:4, Ankara : Turhan Kitabevi, 1979, s.21.

[4] -Hakki OZNUR, ULKUGU HAREKET,CKMP DEN MHP YE, 2.Baski, Ankara: Alternatif, s.59-61.

وهدف إلى جعل السلطة الفعلية للدولة بيد الشعب، وأكد على ضرورة وحدة البلاد وأن ضمان حقوق الإنسان من أبرز أهدافه ، أما عن مبادئه فبيّن أن حكم الأمة التركية للنظام السياسي يجب أن يكون عبر صناديق الاقتراع، وأكد حق الجميع في تشكيل أحزاب سياسية تعكس إرادة الأمة وتعبر عن متطلباتها في المجلس الوطني الكبير، وآمن بوحدة الأمة ولزوم الحفاظ عليها، وآمن بمبدأ العلمانية وضرورة فصل الشؤون الدينية عن شؤون إدارة الدولة، في الوقت الذي رفض فيه تفسير العلمانية على أنها مصدر عداء للدين، كما أكد على حقوق المرأة التي تعد عنصرًا أساسيًا في المجتمع، وآمن بضرورة تحقيق الضمان الاجتماعي للعمال[١] .

٣ـ حزب العدالة (Adalet Partisi):

كان الحزب الديمقراطي الذي أقصي عن المشهد السياسي بالقوة قد خلف قاعدة شعبية واسعة تربو على الخمسة ملاين عنصر يبحثون عن جهة أو حزب سياسي يثقون به يكمل طريق حزبهم المحظور ويحقق طموحاتهم، لا سيّما في تحقيق العدالة إزاء قادة وكوادر الحزب المتقدمة الذين تمّ اعتقالهم، أدى ذلك إلى ظهور تنافس كبير للاستحواذ على تلك القاعدة الواسعة وجرت محاولات عدة في ذلك الاتجاه، وكانت لجنة الوحدة الوطنية اول المبادرين والتي حاولت تأسيس حزب سياسي يستطيع استقطاب تلك الجماهير، إذ اتصل بعض أعضاء اللجنة بعناصر كانت منتمية في السابق إلى الحزب الديمقراطي، بهدف تأسيس تشكيل سياسي جديد يحمل أسم حزب الوحدة القومي إلا أنَّهم فشلوا في ذلك، كما حاول تحسين ديمراي تأسيس الحزب القروي (الفلاحي)، إلى أنه ايضًا تخلى عن تلك الفكرة[٢].

يمكن القول أن لجنة الوحدة الوطنية لم تكن تسعى إلى تأسيس حزب سياسي يمثلها بهدف الاستحواذ على السلطة من خلاله، إنما هدفت إلى توظيف تلك القاعدة الواسعة الناقمة عليها لصالحها عبر تأسيس حزب من الأعضاء السابقين المستقيلين من الحزب الديمقراطي الذين لا يحملون روح عدائية أو انتقامية تجاههم، وذلك يثبت خشيتهم من روح الانتقام إذ ما تشربت بها تلك القاعدة، أما سبب فشلهم فيمكن تبريره بمعرفة جميع الطبقة السياسية حتمية فشل أي حزب

2- KOYLU MILLET PARTISI PROGRAM TASARISI, Turkiye Basmevi, Istanbul, 1959,s.27-33.

3- Halit Kaya, Adalet Partisi ve Ragip Gumuspala 1961-1965, Ankara Universitesi, Turkinkilp Tarihi Enstitusu, 2014, s.32 .

سياسي وتحت أي عنوان في كسب القواعد الشعبية للحزب الديمقراطي إذ ما يتشكل برعاية ودعم لجنة الوحدة الوطنية بسبب نقمة تلك القاعدة على المؤسسة العسكرية بصورة عامة وعلى لجنة الوحدة الوطنية بصورة خاصة لتحميلهم مسؤولية إسقاط حزبهم واعتقال قادته.

كانت من المحاولات الهامة الناجحة هي تلك التي قام بها اللواء المتقاعد راغب كموش بالا (**RagipGumaspala**)[١] الذي شغل منصب قائد الجيش الثالث أثناء وقوع الانقلاب، ورئيس أركان الجيش بعد نجاح الانقلاب إلا أنَّه أُعفيَ من منصبه بعد مدة وجيزة بسبب خلافه مع بعض أعضاء لجنة الوحدة الوطنية، فقرر ممارسة العمل السياسي، وبدأ مفاوضاته مع بعض الأعضاء المستقيلين من الحزب الديمقراطي في المدن الهامة، بهدف تأسيس حزب سياسي يرث الحزب الديمقراطي له القدرة على محاكاة قواعده الشعبية واستيعابها، وتمكّن من إقناع تحسين ديمراي بالانضمام إليه والعدول عن فكرة تأسيس حزب جديد، ولاقت دعوته قبول وترحيب كبير من أغلب أنصار الحزب المحل[٢].

قرر راغب كوموش بالا زيارة الرئيس جمال كورسيل ومفاتحته بموضوع تأسيس حزب سياسي جديد وأعرب الرئيس كورسيل عن موافقته المبدئية إلا أنَّه اقترح عليه الانضمام إلى حزب الشعب الجمهوري أو إلى أي حزب آخر، إلا أنَّه رفض ذلك وأصر على تأسيس حزب مستقل، وفي شباط ١٩٦١ قدّم طلب رسمي إلى لجنة الوحدة الوطنية للسماح بتأسيس حزب سياسي يحمل أسم حزب العدالة موقعا من قبله، إلا أنَّ اللجنة رفضت الطلب متهمة الحزب الجديد بأنه نسخة

---

[١]- راغب كموش بالا: ولد في مدينة أدرنة عام ١٨٩٧، أكمل دراسته الأكاديمية والتحق بالجيش العثماني عام ١٩١٦ شارك في عدد من الجبهات أثناء الحرب العالمية الأولى وتم أسره في فلسطين خلال المعارك ضد القوات البريطانية عام ١٩١٨ وأطلق سراحه فيما بعد وفي عام ١٩٢٠ أنضم إلى الجيش الوطني وشارك في حروب الاستقلال، دخل الأكاديمية العسكرية عام ١٩٣١ وتخرج فيها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٣٤ تولى عدة مناصب ومهام عسكرية، كانت له مشاركة في قمع تمرد الأكراد عام ١٩٣٧ حيث اسر على أيديهم وأطلق سراحه عام ، ١٩٣٨ تمت ترقيته إلى رتبة عميد عام ١٩٤٨، وحصل على رتبة لواء عام ١٩٥٥، كان يشغل منصب قائد الجيش الثالث قبل وقوع انقلاب ٢٧ آيار١٩٦٠ وشغل منصب رئيس أركان الجيش في الثالث من حزيران١٩٦٠ وأحيل إلى التقاعد في الثاني من آب من العام نفسه كونه له آراء مختلفة عن توجهات لجنة الوحدة الوطنية بخصوص الانقلاب إذ ذكر في بعض مذكراته انه عرض عليه قيادة الانقلاب العسكري إلا أنَّه رفض ذلك، تمكّن في الحادي عشر من شباط ١٩٦١ تأسيس حزب العدالة والذي كان له دور أساسي في السياسة التركية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، توفى في الخامس من حزيران ١٩٦٤ . للمزيد ينظر: Halit Kaya, A.G.E. s.23-28.

[٢]- جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٣، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، ١٩٨٩)، ص١١١.

ثانية من الحزب الديمقراطي المنحل[١].

تمكّن كموش بالا بعد المفاوضات مع أعضاء لجنة الوحدة الوطنية إستحصال موافقة رسمية لتأسيس الحزب، وتمّ الإعلان عن ذلك في الحادي عشر من شباط ١٩٦١، وكان هناك شبه إجماع من قبل الأعضاء المؤسسين على توليه زعامة الحزب في تلك المرحلة، لما له من مكانة مميزة بين أعضاء لجنة الوحدة الوطنية يستطيع من خلالها تخفيف الضغط على حزبهم الوليد ، في الوقت الذي رحبت فيه المؤسسة العسكرية، وأعضاء اللجنة الوطنية بقرار توليه زعامة الحزب كونه قائد عسكري سابق مؤمن بالمبادئ الكمالية ويشكل ضمانًا لهم من الروح الانتقامية التي قد يحملها الحزب الجديد[٢].

أعلن راغب كوموش بالا أنَّ حزب العدالة هو امتداد حقيقي للحزب الديمقراطي المنحل، وأنه سيعمل بكل جد لرفع الظلم الذي لحق بأعضاء الحزب المعتقلين، عبر المطالبة بإطلاق سراحهم وإعادة جميع حقوقهم وأن اختيار الاسم جاء لتحقيق العدالة تجاههم، الأمر الذي أثار رئيس الجمهورية جمال كورسيل الذي صرح محذرًا بأن هناك أطرافًا تريد العودة إلى الوراء واللعب بالنار[٣]، مما جعل كموش بالا يصرح بأن الحزب مؤمن بالمبادئ الكمالية، وسيسعى للحفاظ عليها، وأن جميع الأعضاء مؤمنين بضرورة النهوض بالوطن عبر إزالة الخلافات وعودة الأخوة الحقيقية بين أبنائه للحفاظ على وحدته واستقلاله والنهوض باقتصاده[٤].

يبدو واضحًا أن مهمة راغب كموش بالا كانت غاية في الصعوبة، اذ كان عليه أن يتعامل بحذر شديد مع طرفي المعادلة أي في الوقت الذي توجب عليه إقناع القواعد الشعبية للحزب الديمقراطي بأن حزبه هو الوريث الحقيقي لحزبهم المنحل دون أدنى شك بأنه مؤدلج لكسبهم وتوظيفهم لصالح المؤسسة العسكرية، لاسيّما وأنه كان يشغل منصب قائد الجيش الثالث قبل الانقلاب ورئيس الأركان بعد الانقلاب، كما كان عليه في الوقت نفسه اقناع المؤسسة العسكرية

---

[١]- علاء جابر موسى اليعقوبي، الانتخابات البرلمانية وانعكاساتها على السياسة الداخلية في تركيا، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٣)، ص١٧٦؛ هزبر حسن شالوخ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ دراسة تاريخية، (مجلة)، جامعة ديإلى، العدد (٢٨)، ٢٠٠٨، ص٤.

[٢]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، حزب العدالة وأثره في السياسة الداخلية لتركيا ١٩٦١-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة كربلاء: كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٩)، ص٣٤.

[3] - Halit Kaya, A.G.E., s.34 .

[4]- Salih Akkas, Adalet Partisi YU Ideolojisi, Ankara Universitiesi: Sosyal Bilimler Enstitusu,1989, s.40.

ولجنة الوحدة الوطنية بحسن نواياه والسماح بتأسيس الحزب، لاسيّما وانه اختار أسم العدالة للحزب الأمر الذي وجه فيه الطعن للجنة الوحدة الوطنية ولشرعية الانقلاب، فضلًا عن إعلانه الصريح بأنه امتداد للحزب الديمقراطي وأنه الوريث الحقيقي له مما صعب عليه الموقف، ويبدو أن كموش بالا حقّق نجاحًا مميزًا في مهمته بناءً على تلك المعطيات.

اتخذ الحزب في بداية تأسيسه شعارًا فيه رمزية وبعدًا إسلاميًا، إذ كان على هيئة كتاب مفتوح تحيط به أشعة الشمس ويستند على قاعدة مكونة من الحرفين اللاتينيين **(A , P)** اللذين يمثلان اختصارًا لأسم الحزب **(Adalit Partisi)**، لكن الحزب بين لأنصاره ومؤيديه الإسلاميين بأن الحرفين هما اختصارًا لكلمتي **(Allah, Peygamber)** اللتان تعنيان **(الله ، النبي)**، وأن الكتاب المفتوح يرمز إلى**(القرآن الكريم)**[١].

يبدو واضحًا أن الحزب حاول توظيف أحرف الشعار بشكل مغاير للحقيقة لكسب أنصار الحزب الديمقراطي المنحل من ذوي التوجه الإسلامي إلى جانبه، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأصوات الانتخابية.

أعلن الحزب عن أيديولوجيته ومبادئه في مؤتمره الأول الذي عقد في الثلاثين من كانون الأول ١٩٦١، وتضمن (٢٦) بندًا بين خلالها رؤيته في مجالات مختلفة، إذ أكد على دور الأمة الريادي في قيادة الدولة، وضرورة تحديد الحقوق والواجبات سواءً على مستوى المجتمع أم على مستوى مؤسسات الدولة، وبيّن إيمانه بضرورة تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية وتعزيز دور الإدارات المحلية، وإشراك مسؤولي الوحدات الإدارية الصغيرة في إدارة الشؤون الداخلية لمناطقهم[٢] .

بيّن الحزب رؤيته في الجانب الاقتصادي، اذ أكد على ضرورة إتباع سياسة اقتصادية أكثر مرونة عبر إتاحة حرية العمل وحصر تطبيق مبدأ الدولتية في المشاريع الكبرى ذات النفع العام التي يعجز القطاع الخاص عن إنجازها، وفي القطاع الزراعي الذي أولاه اهتمامًا خاصًا كونه

[١]- فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، في، نوبار هوفسبيان واخرون، تركيا بين الصفوة والبيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص١٣٨.

[2]- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi Program, Prensip Maddeleri, Orijinal, Matbaa, 1961, s.3-7.

في تماس مباشر مع قواعده الشعبية في الريف، إذ أكد على ضرورة تطوير القطاع الزراعي، وفي الجانب الصناعي بين ضرورة إتباع سياسة صناعية ناجحة تعمل على رفع حجم الصادرات وأهمية استثمار رأس المال الأجنبي في ذلك المجال، وبخصوص العمال أكد على ضرورة سن قوانين هامة لتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل، والاعتراف بحق العمال في التظاهر والاضراب للمطالبة بحقوقهم المشروعة، وبيّن أن هدفه الوصول بتركيا إلى مصاف الدول الأوربية الغربية الكبرى[١]، وأعلن موقفه من القومية إذ أكد أنه مؤمن تمام الايمان بالقومية التركية كقيمة عليا يجب الحفاظ عليها وأن من أولوياته حماية القيم الوطنية والتأريخية والحفاظ على تراث الأمة التركية الحضاري، كما أكد على إيمان الحزب بمبدأ العلمانية، إلا أنَّه لا يعدها منطلقًا لعداء الدين أو الجهات الدينية ولا يُراد منها إبعاد المواطنين عن معتقداتهم الدينية، وادعى رفضه لاستغلال الدين وتوظيفه لتحقيق مكاسب سياسية، أما بخصوص المؤسسة العسكرية فإنه أكد على إيمانه المطلق بلزوم الحفاظ على مهنيتها واستقلالها وإبعادها عن الصراعات السياسية وضرورة دعمها وتوفير احتياجاتها وتطوير قدراتها بما يتناسب وحجم تركيا[٢]، وفي مجال السياسة الخارجية أكد على ضرورة إتباع سياسة معتدلة منفتحة، وأعلن ترحيبه بعمل المؤسسات الدولية داخل تركيا مع الاخذ بنظر الاعتبار أهمية مراقبتها ومتابعة عملها باستمرار، مؤكدًا على وحدة الأرض التركية واستقلالها[٣].

٤ـ حزب تركيا الجديد (Yeni Turkiye Partisi):

عُدَّ حزب تركيا الجديد من الأحزاب اليمينية المعتدلة في تلك المرحلة التي حاولت الظهور بمظهر وراثة الحزب الديمقراطي للاستحواذ على قواعده الشعبية ومنافسة حزب العدالة في كسب أصوات مؤيديه، وتعود جذوره إلى حزب الحرية الذي تأسس في العاشر من كانون الأول ١٩٥٥ على يد عشرون نائبًا في البرلمان بعد انشقاقهم عن الحزب الديمقراطي[٤].

---

[١]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٣٧-٣٩.

[2]- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi Program, 1961, A.G.E .

[3]- Seher Demirtas, Kurulus Asmasinda Adalet Partisi Nin Fikri Yapisi (1961-1964), Istanbul Universitsi Sosyal Bilimler Enstitusu Cumhuriyet Tarihi Anabilim Dali, 2000, s.22-64.

[٤]- طارق أحمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص٧٦.

تأسس حزب تركيا الجديد في الثالث عشر من شياط ١٩٦١ ، على يد مجموعة من الأعضاء المنشقين عن الحزب الديمقراطي، ووقف في مقدمتهم العضو السابق في الحزب الديمقراطي أكرم علي جان (**Akram Ali Can**)[١]، مع مجموعة من الأعضاء المنشقين عن حزب الشعب الجمهوري، فضلًا عن عددٍ كبيرٍ من المثقفين وأساتيذ الجامعات وبعض الصحفيين ورجال الاعمال البارزين[٢]، وصنف كحزب يميني وسط حاول الدمج بين المحافظة والتقدم، وكانت أيديولوجيته قريبة من الحزب الديمقراطي، إذ بين في برنامجه السياسي أهمية الاستثمار الأجنبي في دعم الاقتصاد الوطني، وضرورة استصلاح الأراضي الزراعية، وأكد على الدور الحكومي لتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الذين لا يمتلكون أرض زراعية، وأكد على أهمية إجراء دراسات علمية ووضع الخطط الناجحة لخلق أواصر متينة بين أفراد المجتمع مع بعضهم البعض من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى[٣]، وكان الحزب يحظَ بدعم وتأييد لجنة الوحدة الوطنية وعلى رأسها جمال كورسيل منذ طرح فكرة تأسيسه لطيب العلاقة التي تربط أكرم علي جان مع المؤسسة العسكرية بصورة عامة، ومع الرئيس كورسيل بصورة خاصة، إذ كان معروفًا باعتداله وابتعاده عن التطرف، وإيمانه بالمبادئ الكمالية، فسعت المؤسسة العسكرية إلى توظيفه وجعله الواجهة السياسية لاستقطاب القواعد الشعبية المؤيدة للحزب الديمقراطي المنحل[٤].

٥ـ حزب الأمة (Miili Partisi):

تأسس حزب الأمة في الثالث عشر من حزيران ١٩٦٢ على أثر استقالة عثمان بولك باش مع (٢٩) عضو من حزب الفلاحين القومي الجمهوري في الثاني من حزيران من العام نفسه،

---

[١]- أكرم علي جان: من مواليد اسطنبول ١٩١٦، درس العلوم السياسية في جامعة أنقرة وعمل مفتش في وزارة المالية انضم إلى الحزب الديمقراطي منذ بداية تأسيسه، وانشق عنه في عام ١٩٥٥بسبب خلافاته مع عدنان مندريس، وأسس حزب الحرية في العام نفسه، شغل مناصب عدة منها وزارة المالية في حكومة جمال كورسيل الانتقالية ، ونائب رئيس الوزراء ١٩٦٢-١٩٦٣ وأسس حزب تركيا الجديد عام ١٩٦١، توفى في حزيران ٢٠٠٠، حسن صادق ابراهيم شمسي، دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة، (بغداد: دار عدنان، ٢٠٢١)، ص١٢٨.

[3]- Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, Turkiyede cok partili politikanin aciklamali kronolojisi 1945-1971,Ankara,1976, s.229.

[٣]- طارق أحمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص ٧٧.

[5]- Abdullah Kutalmis YALCIM, Turk Siyasal Hayatinda Yeni Turkiye Partisi 1961-1963, Gaziantep University Journal of Soclal Sciences, 13 Eylul 2021,s.2014.

بعد موافقة الأمانة العامة للحزب بالاشتراك في الحكومة الائتلافية الثانية التي شكلها حزب الشعب الجمهوري في حينها، ومن الملاحظ ان بولك باش كان قد استقال من زعامة حزب الفلاحين في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٦١ نتيجة خلافات داخلية[١].

كان برنامج الحزب لا يختلف عن برنامج حزب الفلاحين القومي الجمهوري، اذ انه يصنف من الأحزاب القومية اليمينية المحافظة، إلا أنَّه حاول كسب ذوي الميول الاسلامية، عبر الاهتمام بالمسائل الدينية، كالدعوة إلى التسامح الديني في البلاد، وأكد ضرورة فسح المجال أمام حرية الفكر والاعتقاد الديني[٢].

[1] -Abdullah Kutalmis YALCIM, A.G.E, s.89.

[٢]- طارق أحمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص٧٩-٨٠.

المبحث الثاني

أثر الأحزاب اليمينية في الأوضاع السياسية ١٩٦١-١٩٦٥

أولًا : أثر الأحزاب اليمينية في انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٦١:

أعدت لجنة الوحدة الوطنية العدة لإرجاع إدارة النظام السياسي إلى القوى المدنية فعملت على تشريع قانون انتخابي جديد، يتلاءم ومتطلبات المرحلة التي تمر بها البلاد، إذ كلفت مجموعة من المختصين بكتابته، وتمت المصادقة عليه من قبل الجمعية التأسيسية في السابع والعشرين من آيار ١٩٦١ أي بالتزامن مع المصادقة على دستور البلاد الجديد، وعرف بقانون **(التمثيل النسبي)**[١]، والذي يقوم على أساس احتساب عدد المقاعد لكل حزب عبر تقسيم الأصوات التي حصل عليها بشكل مكرر على عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة، وسعت من خلاله اللجنة الوطنية منع احتكار السلطة من قبل أي من الأحزاب عبر مجموعة من الشروط تجعل الفوز بالأغلبية أمر يصعب تحقيقه[٢]، وتمثلت تلك الشروط بما يأتي:

أولًا: على الأحزاب التي تروم المشاركة في الانتخابات تنظيم نفسها في ما لا يقل عن خمس عشرة ولاية عبر فتح مقرات لها في تلك الولايات.

ثانيًا: استبعاد الأحزاب عن التنافس الانتخابي التي تعجز عن تحقيق نسبة تقل عن (١٠%) من الأصوات في دائرة انتخابية معينة.

ثالثًا: في حال حصول الأحزاب على فائض من الأصوات لا يؤهلها للفوز بمقعد إضافي يتم مناقلة تلك الأصوات لأحزاب أخرى بحاجة إليها للحصول على مقعد برلماني، على أن تكون المناقلة ضمن الدائرة الانتخابية نفسها[٣]، الأمر الذي يمكن الأحزاب الصغيرة من الحصول على

---

[١]- يطلق على قانون التمثيل النسبي أسم نظام دي هوندت (D Hondt sistem)، نسبة إلى عالم الرياضيات البلجيكي فيكتور هوندت (١٨٤١-١٩٠١)، الذي صمم ذلك النظام الانتخابي في عام ١٨٧٨، وطبق في دول عدة مثل النمسا وبلجيكا وبلغاريا والتشيك وفنلندا و وكرواتيا ، اما في تركيا استمر العمل به منذ انتخابات عام ١٩٦١ إلى الوقت الحالي ما عدى الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٥ والانتخابات المحلية لسنة ١٩٦٣. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/١٧ https://www.noonpost.com

[٢]- علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق، ص١٨٥.

[٣]- هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧- ١٩٨٣، ص١٩٤.

فرصة للحصول على مقاعد نيابية وتمثيل نفسها في البرلمان[١].

يمكن طرح تساؤل مهم: وهو ما الداعي إلى سن هكذا قانون انتخابي يحمل تلك الشروط والآليات من قبل لجنة الوحدة الوطنية؟ ويمكن الإجابة على ذلك بجوابين **الجواب الأول:** كان الغرض منه قطع الطريق بشكل خاص أمام حزب العدالة الحزب اليميني الأبرز، كونه الوحيد الذي لم يحظَ بدعم المؤسسة العسكرية عند تأسيسه، والوحيد الذي تشكل خلافًا لرغبة لجنة الوحدة الوطنية بعد أن ضمّ بين صفوفه عددًا كبيرًا من أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، والمؤهل الحقيقي لوراثته نظرًا لحجم التأييد الذي حَظيّ به بعد إعلان تأسيسه، فخشيت المؤسسة العسكرية صعوبة السيطرة عليه وضبط سلوكياته اذ ما حقق الأغلبية على عكس بقية الأحزاب، وكان حزب الشعب الجمهوري هو الأقرب لطموح المؤسسة العسكرية في الحفاظ على المبادئ الكمالية، أما حزب الفلاحين القومي الجمهوري فكان من المؤيدين لإقصاء الديمقراطيين عن الحكم، كما أنه من الأحزاب الصغيرة التي يستبعد منها الفوز بالأغلبية، أما حزب تركيا الجديد فكان مؤسسه أكرم على جان على علاقة وثيقة وطيبة مع الرئيس جمال كورسيل، الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية في مَأمَن من الروح الانتقامية إذا ما وصل إلى السلطة، أما **الجواب الثاني:** فيمكن القول أن المؤسسة العسكرية كانت تسعى من خلال ذلك القانون إلى استعادة مكانتها المرموقة التي أوجدها لها مصطفى كمال أتاتورك، وذلك عبر إضعاف جميع الأحزاب وقطع الطريق أمام تفرد أي منها بالسلطة من خلال قانون التمثيل النسبي الأمر الذي يجعل المؤسسة العسكرية هي الحاكمة الحقيقية وصاحبة المبادرة الرئيسة في البلاد دون غيرها.

كانت لجنة الوحدة الوطنية والحكومة الانتقالية في الوقت نفسه تتعمد تأخير إجراء الانتخابات لحين الانتهاء من محاكمة قيادات وأعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، وبالفعل تمّ ذلك، إذ لم يُحَدد موعد الانتخابات إلا بعد صدور الأحكام من قبل محكمة ياسي آدا **(Yassi Ada)**[٢]، كما أنها سعت إلى تعضيد أحكام المحكمة قبل الشروع بتنفيذها وأخذ اعتراف زعماء الأحزاب بشرعية الانقلاب عبر دعوتهم إلى اجتماع عرف باسم **(اجتماع الطاولة المستديرة)**

[١]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٥٤.

[٢]- سميت المحكمة بهذا الاسم نسبة إلى أسم الجزيرة المحصنة التي أجريت فيها المحاكمة وتقع في بحر مرمرة على مقربة من استانبول، وتألفت من تسعة قضاة يرأسهم القاضي سالم باشوال. للمزيد ينظر: يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص ٢٧٦-٢٧٨.

الذي عقد في الحادي والثلاثين من آب١٩٦١، وتمّ التوقيع على وثيقة عرفت باسم **(الوثيقة الوطنية)** تضمنت أمور عدة، كان في مقدمتها التعهد بعدم الاعتراض على أحكام ياسي آدا ورفض أفكار الحزب الديمقراطي، واحترام المبادئ الكمالية، ونبذ التطرف والتفرقة[١]، وكان راغب كموش بالا زعيم حزب العدالة رفض البند الخاص بمحكمة ياسي آدا، إلا أنَّه أُرغِمَ على التوقيع بسبب الموقف المتشدد من قبل لجنة الوحدة الوطنية التي هددت بعدم الرجوع إلى الحكم المدني في حال رفض التوقيع[٢].

أخذت لجنة الوحدة الوطنية بعد الانتهاء من أعمال اجتماع الطاولة المستديرة تعد العدة لتنفيذ حكم الإعدام الذي صدر عن المحكمة بحق قيادات الحزب الديمقراطي، إذ أعلنت في الرابع عشر من أيلول عام ١٩٦١ أن حكم الإعدام سينفذ بعد ثلاثة أيام، مما تسبب بحصول توترًا وانزعاجًا كبيرًا بين أنصار الحزب المنحل، فخشيت لجنة الوحدة الوطنية من خروج تظاهرات شعبية احتجاجًا على قرار تنفيذ الأحكام تؤدي إلى ثورة شعبية، الأمر الذي دفع رئيس الجمهورية جمال كورسيل لدعوة قادة الأحزاب لعقد اجتماع طارئ في تمام الساعة الواحدة صباحًا، استمر لغاية الساعة الحادية عشر وأربعين دقيقة صباحًا، إذ حذر كورسيل قادة الأحزاب في حال انجرار الامور إلى أبعد من ذلك، واستحالة إرجاع السلطة إلى المدنيين، طالبًا منهم في الوقت نفسه تهدئة الشارع والخضوع لتطبيق الأحكام[٣]، وفي صباح السادس عشر من أيلول كرر كورسيل اجتماعه بقادة الأحزاب معلنًا تصميمه على تنفيذ الأحكام في موعدها المحدد، وأبلغهم أن لا يصرحوا للإعلام عن سبب الاجتماع الذي استمر عشرون دقيقة، وحاول قادة الأحزاب استحصال عفوًا عن المحكومين، إلا أنَّهم فشلوا في ذلك الأمر الذي سبب امتعاض عثمان بولك باش زعيم حزب الفلاحين القومي الجمهوري، وصرح في كلمة إذاعية عن عدم قناعته بالأحكام الصادرة، طالبًا إعادة النظر بها لتكون منسجمة مع عدالة القضاء التركي[٤]، إلا أنَّ أحكام الاعدام بعدنان مندريس واثنين من رفاقه نفذت في السابع عشر من أيلول ١٩٦١، في حين أُعفي جلال بايار من حكم الاعدام واستبدل بالحبس المؤبد بسبب عمره الكبير بعد تدخل

---

[١]- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، (لندن: د.ط، ١٩٩١)، ص٣٤٦.

[2]- Serif Demir, 27 Mayis Askeri Yonetiminin Sivil Idareye Gecme Cabalari: Yuvarlak Masa Kararlari, 2021, s.401-403.

[3]- Ayni esar, s403.

[4] - Serif Demir, A.G.E, s204.

عصمت إينونو[١].

يمكن من خلال القاء نظرة دقيقة على اجتماع الطاولة المستديرة والإصرار على تنفيذ حكم الاعدام بزعيم الحزب الديمقراطي عدنان مندريس، ملاحظة امور عدة، منها: إن اجتماع الطاولة المستديرة الذي ألزم زعماء الأحزاب بالتوقيع على الوثيقة يعكس الواقع الهش للديمقراطية في البلاد، كما يعكس حجم تخوف المؤسسة العسكرية من ردت الفعل الشعبية التي قد تولد روحًا انتقامية إزائهم، ومن جانب آخر يمكن القول إن الإصرار على تنفيذ حكم الإعدام جاء ليضع حد لتمرد الأحزاب وتطاولها على المبادئ الكمالية من جهة، وعلى المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، أما سبب تأخير موعد الانتخابات لحين تنفيذ الأحكام بقادة الحزب المنحل، فيمكن تبريره برغبتهم في قطع الطريق أمام اطلاق سراحهم إذ ما فازت الأحزاب التي ادعت وراثة الحزب الديمقراطي، الأمر الذي يعقد المشهد ويفرغ الانقلاب من محتواه، مما ينعكس سلبًا على المؤسسة العسكرية.

أُعلن عن موعد إجراء الانتخابات من قبل وزارة الداخلية في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٦١، على أن تبدأ الحملات الدعائية الانتخابية في الرابع والعشرين من أيلول لغاية الثاني عشر من تشرين الأول، ودارت المنافسة بين الأحزاب الأربعة التي سُمِحَ لها خوض الانتخابات، وبدورها بدأت بإعلان برامجها الانتخابية منذ اليوم الأول المحدد لانطلاق الدعايات الانتخابية[٢]، إذ أعلن حزب الشعب الجمهوري عن برنامجه الانتخابي، وأكد فيه على ضرورة ترسيخ مبادئ الديمقراطية الحقيقية المتمثلة بوجود التعددية الحزبية، وإجراء الانتخابات في جو تسوده الشفافية والنزاهة، وتوفير الظروف الملائمة لمشاركة شعبية واسعة، وبخصوص الحريات العامة أكد على حرية التجمعات والحق في تأسيس أحزاب سياسية وفق المعايير الدستورية، وضرورة استقلال الجامعات[٣]، وأعلن عن عزمه خفض مستوى التفاوت الملحوظ بين رواتب الموظفين عبر رفع قيمة المدخولات المتدنية بهدف إزالة الفروقات الاجتماعية الناجمة عن ذلك، وفي السياق نفسه أعلن عن ترحيبه بتأسيس مكتب شؤون الموظفين بموجب القانون رقم (١٦٠)، المؤرخ في الثالث

[١]- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية تفكيك القبضة الحديدية، في علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص٧٠.
[٢]- جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، المصدر السابق، ص١٤٩.
[3] - Resmi Gazete, Sayi: 20920, 30 Eylyl 1961, s.5262.

عشر من كانون الأول١٩٦٠[١]، مؤكدًا على ضرورة حماية الحقوق العمالية في تأسيس نقابات تأخذ على عاتقها الدفاع عن حقوقهم، وأكد على حق التظاهر السلمي والاضراب، فضلًا عن الحق في الضمان الاجتماعي[٢]، وأكد من جانب آخر على ضرورة تطبيق نظام اقتصادي مختلط قائم على أسس العدالة الاجتماعية ودعم المشاريع الخاصة والسعي لإحلال المساواة بين قطاعي الصناعة الحكومي والخاص بهدف جعلها قادرة على المنافسة العادلة عبر معالجة قانون الضرائب، الأمر الذي أكده عصمت إينونو في خطاب بُثَّ عبر الاذاعة الرسمية في السابع من تشرين الأول ١٩٦١ قائلا "**سوف نعمل على دعم الاستثمارات الخاصة من خلال قانون ضريبي عادل**" [٣].

يلاحظ من خلال البرنامج الانتخابي لحزب الشعب الجمهوري، لاسيّما رؤيته الاقتصادية والتأكيد على دعم القطاع الخاص، وإزالة الفوارق الطبقية بين الموظفين عبر المساواة في مرتباتهم الشهرية، فضلًا عن الاهتمام بحقوق العمال والإعلان عن السماح بتشكيل النقابات والحق في التظاهر والاضراب، إن حزب الشعب الجمهوري بدأ يفسر مبدأ الدولتية التي أقرها دستور ١٩٦١ بشكل مغاير عن تفسيرها سابقًا أي ما قبل وقوع الانقلاب الأمر الذي يثبت تخليه عن التطرف إزاء المبادئ الكمالية، كما أن وعوده بإزالة الفوارق الطبقية والمطالبة بحقوق العمال والتأكيد على حق تأسيس النقابات العمالية والحق في التظاهر والاضراب، كل ذلك يثبت ان الحزب أصبح حزبًا علمانيًا يمينيًا معتدلًا .

كان حزب الفلاحين القومي الجمهوري هو الآخر أعلن عن برنامجه الانتخابي الذي وعد فيه بإنهاء الفوارق الطبقية وتشجيع النشاط الاقتصادي الخاص والعام على حدٍ سواء، كما عارض استثمار رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد لما تحققه من أرباح كبيرة على حساب المجتمع التركي، وطالب بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين مع الحفاظ على الوحدات الكبيرة لتشجيع الإنتاج، كما اعترف بالملكية الخاصة ودعا إلى تشجيعها، وعَدَ العقيدة الإسلامية

1- C.H.B, ve Idari Reform Arastivma ve yayin Burosu Ankara 1961, s28-29.
2- C.H.B, ve Planli Kaikinma Arastivma ve yayin Burosu Ankara 1961, s7.
3- Aliti: Resmi Gazete Sayi: 20920, A.G.E, s27.

إحدى أساسيات الجمهورية التركية الحديثة التي لا يمكن إغفالها[١].

يمكن ملاحظة أن حزب الفلاحين القومي الجمهوري حاول محاكاة أنصار الحزب الديمقراطي سواءً الفلاحين أم الإسلاميين، لإيمانه أن تلك الفئتين تمثلان السواد الأعظم من القواعد الشعبية للحزب الديمقراطي المنحل رغم إعلانه تأييد انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠، إلا أنَّه مع ذلك كان يطمع في الحصول على نصيب من تلك القاعدة الواسعة لاسيّما وأنه حزب فلاحي قومي.

طرح حزب العدالة برنامجًا انتخابيًا موسعًا امتاز بالشمولية، لمعالجة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الجمهورية التركية، واستهله بتوضيح مفهوم القانون وآليات تطبيقه بصورة صحيحة، وبين أهمية تطبيق العدالة وضرورة الحفاظ على استقلال المؤسسة القضائية، وأكد على وجوب الايمان بالتعددية الحزبية لتلازمها مع مفهوم الديمقراطية الحقيقية[٢]، ومن جانب آخر أكد على ضرورة رعاية المؤسسة العسكرية، لاسيّما الجانب الاقتصادي لعناصرها من جهة وتسليح الجيش بأحدث التقنيات العسكرية من جهة أخرى ولوزم إبعاده عن الصراع السياسي، وفي الجانب الاقتصادي أكد أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا عبر إتباع سياسة اقتصادية ناجحة تحفظ قيمة العملة الوطنية، وإتباع سياسة ضريبية عادلة تفسح المجال أمام الرأس المال الأجنبي لتوظيفه في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى، وأعلن رفضه لما أسماه **(رأسمالية الدولة)** أي تسلطها على الاقتصاد بشكل مباشر[٣]، كما أولى للريف وللفلاحين أهمية كبيرة عبر توفير الدعم المالي والتكنلوجي لهم، ودعا إلى إنقاذ البلاد من الإدارة المركزية الصارمة وإتباع سياسة اللامركزية عبر توفير مساحة إدارية للحكومات المحلية والابتعاد عن هيمنة وتسلط الحكومة المركزية، وأكد على ضرورة التعامل مع الإدارات المحلية للقرى بعناية كبيرة كون غالبية المجتمع التركي من سكان تلك القرى،[٤].

طرح الحزب في حملاته الإعلامية بعض المواضيع التي أثارت حفيظة المؤسسة العسكرية في تحدي واضح لها، بهدف ضمان تأييد أنصار الحزب الديمقراطي، اذ أخذ يطعن بالأحكام الصادرة من محكمة ياسي آدا بحق عدنان مندريس، رغم تعهده على عدم إثارة تلك المواضيع

١- نوال عبد الجبار سلطان طاهر الطائي، المصدر السابق، ص٦٣.

2 -T.B.M.M, KUTUPHANESI, Adalet Partisi, Secim Beyannamesi, 1961, s.2 .

3- T.B.M.M, KUTUPHANESI, Secim Beyannamesi,1961, A.G.E, s.5.

4 - Ayni esar,s.20 .

عند توقيعه على الوثيقة الوطنية في اجتماع الطاولة المستديرة، وتعهد لجمهوره بتحقيق العدالة عبر إصدار عفو عن بقية قيادات الحزب الديمقراطي المنحل واسترجاع جميع حقوقهم المسلوبة، فضلًا عن إعلانه في جميع مهرجاناته الانتخابية أنه سيكمل طريق عدنان مندريس ورفاقه في خطوة ذكية وشجاعة لتحريك مشاعر وعواطف قواعده الشعبية في ظِل ردة فعل خجولة من قبل المؤسسة العسكرية التي اكتفت باعتقال بعض المرشحين[١].

يبدو واضحًا أن حزب العدالة وجد في إثبات وراثته للحزب الديمقراطي المنحل الطريق الأمثل لضمان أصوات الأنصار والمؤيدين والمتعاطفين لصالحه، وأنه لم يجد وسيلة لتحقيق ذلك إلا من خلال إثارة عواطفهم وتحريك مشاعرهم، فقرر الدخول بمغامرة كبيرة مع المؤسسة العسكرية عبر الطعن بقرارات المحكمة، والتعهد بإخراج المعتقلين والمحكومين واسترجاع جميع حقوقهم، وهنا يمكن طرح تساؤل: وهو لماذا المؤسسة العسكرية أو لجنة الوحدة الوطنية لم تلجأ إلى حظر نشاط الحزب أو على أقل تقدير منعه من المشاركة بتلك الانتخابات كونه أحد الموقعين على الوثيقة الوطنية؟ وللجواب على ذلك احتمالات عدة: منها أن الوثيقة الوطنية الموقع عليها في اجتماع الطاولة المستديرة لم تكن وثيقة دستورية تلزم الأطراف الموقعة عليها وإنما كانت وثيقة غير رسمية وأن الالتزام بمقرراتها غير ملزم قانونًا، كما أنها كانت سرية لم يعلن عن بنودها، ويبدو أن رئيس الجمهورية جمال كورسيل لم يشأ الكشف عنها، الأمر الذي يسئ له وللجنة الوحدة الوطنية التي أرادت الظهور بمظهر الراعي الحقيقي للديمقراطية ولمصلحة البلاد، ومن جانب آخر يمكن القول أن صمت المؤسسة العسكرية كان لخشيتها من ردت فعل أنصار عدنان مندريس وحزبه الذين أُوغِرت صدورهم حقدًا وتولدت لديهم الروح الانتقامية بعد تنفيذ أحكام الاعدام، أو قد يكون لشعورها بأن أي تدخل عسكري جديد قد يؤدي إلى انهيار الوضع الأمني والتفريط باستقرار البلد لصالح الضباط المتطرفين من ذوي الرتب المتوسطة.

أما حزب تركيا الجديد فلم يبتعد برنامجه الانتخابي كثيرًا عن برنامج حزب العدالة بسبب تنافس كلا الحزبين على القاعدة الشعبية نفسها، إذ تعهد بإطلاق الحريات الاقتصادية، وطالب بتقديم الدعم للقطاع الخاص سواءً كان للأفراد أم للشركات، وأعلن تأييده لاستثمار رأس المال

[1]- Serif Demir, A.G.E, s 405.

الأجنبي ، وتبنى سياسة التوفيق بين الاشتراكية والرأسمالية، وعلى مستوى السياسة الخارجية أعلن عن رغبته في الارتباط بالدول الغربية لانسجام ذلك مع متطلبات تلك المرحلة[١].

أُجريت الانتخابات في موعدها المحدد وشارك فيها ما يزيد عن (١٠) مليون ناخب من أصل (١٢) مليون ناخب وبنسبة (٨١,٤%) ، لانتخاب أعضاء مجلسيّ الشيوخ والوطني ولازمت أجواء الهدوء وقت إجراء الانتخابات، وتميّزت لجنة الوحدة الوطنية بحيادتيها[٢] ونتج عنها فوز حزب الشعب الجمهوري بـ (١٧٣) مقعدًا في البرلمان وبنسبة (٣٦,٧%) من الأصوات و(٣٦) مقعدًا في مجلس الشيوخ، وجاء حزب العدالة في المرتبة الثانية بحصوله على (١٥٨) مقعدًا في البرلمان بنسبة (٣٤,٨%) من الأصوات و(٧١) مقعدًا في مجلس الشيوخ، أما حزب تركيا الجديدة فإنه جاء بالمرتبة الثالثة، إذ حقق (٦٥) مقعدًا في البرلمان بنسبة (١٣,٧%) من الأصوات و(١٣) مقعدًا في مجلس الشيوخ، في حين جاء حزب الفلاحين القومي الجمهوري بالمرتبة الأخيرة بعد حصوله على (٥٤) مقعدًا في البرلمان وبنسبة (١٤%) من الأصوات، وحقق (١٦) مقعدًا في مجلس الشيوخ، وشكلت النتائج صدمةً كبيرةً للأوساط السياسية بصورة عامة وللجنة الوحدة الوطنية بصورة خاصة، إذ كان المتوقع فوز حزب الشعب الجمهوري بالأغلبية إلا أنَّه فاز بفارق بسيط عن حزب العدالة في المجلس الوطني في حين امتلك الأخير الأغلبية في مجلس الشيوخ[٣]، الأمر الذي يثبت استمرار الولاء للحزب الديمقراطي ولعدنان مندريس وعدم فاعلية الانقلاب العسكري ضده[٤]، والجدول الاتي يبين النتائج الانتخابية.

جدول رقم (١)

نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي لعام ١٩٦١[٥]

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة	البرلمان	النسبة	الشيوخ	النسبة
الشعب الجمهوري	٣,٧٢٤,٧٢٥	%٣٦,٧	١٧٣	%٣٨,٤	٣٦	%٢٤
العدالة	٣,٥٢٧,٤٢٥	%٣٤,٨	١٥٨	%٣٥,١	٧١	%٤٧,٣
تركيا الجديد	١,٣٩١,٩٣٤	%١٣,٧	٦٥	%١٤,٤	١٣	%١٨

[١]- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٧٣.
[٢]- الصفصافي أحمد القطوري، التجربة الديموقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ج١ ، (القاهرة: د.ط، ٢٠٠٦)، ص٣٧١.
[٣]- الأخبار،(صحيفة)، بغداد، العدد (٥٨٣٦)، ١٧ تشرين الأول ١٩٦١.
[4] -Halit Kaya, Adalet Partisi ve Ragip Gumuspala 1961-1965, Ankara Universitesi, Turkinkilp Tarihi Enstitusu, 2014, s.26.
[5] -Oya Arasli, Secim Kavrami ve Turkiyede Uygulnan Secim Sistem Ieri Ankara, 1989, s.64-65.

الفلاحي القومي الجمهوري	١,٤١٥,٣٩٠	%١٤	٥٤	%١٢	١٦	%١٠,٦
المستقلون	٨١,٧٣٢	%٠,٨	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
مجموع الأصوات الصحيحة	١٠,١٤١,٢٠٦	%١٠٠	٤٥٠	%١٠٠	١٥٠	%١٠٠

يمكن ملاحظة أمور عدة بالنظر إلى نتائج الانتخابات، منها فوز **(الديمقراطيون الجدد)** أي حزبيّ العدالة وتركيا الجديد بغالبية الأصوات، إذ أنَّ نسبة التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان مجتمعة للحزبين بلغت (٤٨,٥%)، الأمر الذي يظهر فشل المؤسسة العسكرية في القضاء على الفكر الذي زرعه الحزب الديمقراطي، ويثبت أن الفكر لا يمكن مواجهته الا بفكر يقابله، ومن جانب آخر أثبتت النتائج نجاح حزب العدالة في إقناع القواعد الشعبية في وراثته للحزب الديمقراطي المنحل بصورة افضل من حزب تركيا الجديد ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الجرأة والحنكة التي تتمتع بها قيادات حزب العدالة، ابتداءً من اختيار الاسم وإعلانهم صراحة أنهم امتداد للحزب المنحل ومهاجمة محكمة ياسي آدا، وانتهاءً بالوعود التي أطلقوها لناخبيهم بإصدار عفوًا عن المعتقلين واسترجاع حقوقهم، كما ساهمت في ذلك سيرة زعيم الحزب راغب كموش بالا الذي رفض قيادة الحركة الانقلابية عندما كان قائدًا للجيش الثالث، فضلًا عن إقالته من رئاسة الأركان الجيش التي تولاها لمدة قصيرة بعد الانقلاب، بسبب خلافه مع لجنة الوحدة الوطنية حول طريقة إدارة الدولة، مقابل حزب تركيا الجديد الذي لم يطرح نفسه بقوة كوريث للحزب الديمقراطي ولم يتعرض للمحكمة التي أصدرت حكم الاعدام بحق عدنان مندريس ورفاقه، ولم يطالب بالعفو عن الأعضاء المعتقلين في حملاته الانتخابية، فضلًا عن علاقة زعيمه أكرم علي جان الوطيدة بجمال كورسيل، الذي أعلن عن تأييده لتشكيل الحزب مقابل الاعتراض على تشكيل حزب العدالة في حينها مما ولد شكًا أن حزب تركيا الجديد تابع للمؤسسة العسكرية بهدف استقطاب القاعدة الشعبية للحزب المنحل، أما بالنظر إلى نتائج حزب الشعب الجمهوري فهي رغم فوزه بأعلى الأصوات، إلا أنَّها تعكس عدم قناعة القواعد الشعبية ببرنامجه الذي أعلنه، فضلًا عن أيديولوجيته التي صرح بها والتي تعكس تطور فكره السياسي نحو الانفتاح والليبرالية بشكل واضح، وذلك يعود لسئم المجتمع لذلك الحزب الذي تفرد بالحكم مدة طويلة عانى خلالها الشعب كثيرًا، فضلًا عن تحميله مسؤولية الانقلاب العسكري من قبل طيف واسع من أبناء المجتمع لعلاقته الطيبة مع المؤسسة العسكرية، أما أسباب تدني نتائج حزب الفلاحين القومي الجمهوري فيمكن إرجاعه إلى انقسام المجتمع التركي على قسمين، مثل القسم الأول المؤيدين

للمؤسسة العسكرية وللانقلاب وهؤلاء صوّتوا لصالح حزب الشعب الجمهوري كونه الأقرب للجنة الوحدة الوطنية، أما القسم الثاني فتمثل بأنصار الحزب الديمقراطي، فضلًا عن المتعاطفين معه لما حل به وهؤلاء صوَّتوا لصالح حزبيّ العدالة وتركيا الجديد، أما حزب الفلاحين فلم يصوّت له سوى أنصاره المحافظين القوميين، وبالتالي يمكن القول أن تلك القناعات والأمزجة المتفاوتة كانت وراء رسم تلك الصورة المعقدة للمشهد السياسي التركي في تلك المرحلة.

ثانيًا: تداعيات الانتخابات العامة وأثر الأحزاب اليمينية فيها حتى عام ١٩٦٣:

شكلت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦١ صدمة كبيرة، سواءً للجنة الوحدة الوطنية أم للجمهوريين كونها جاءت خلاف توقعاتهم، إذ لم يحقق حزب الشعب الجمهوري فوز يؤهله لتشكيل حكومة وطنية بمفرده، فضلًا عن الجماهير التي جددت دعمها للديمقراطيين، عبر التصويت لحزبي العدالة وتركيا الجديد، الأمر الذي برهن على عدم قناعة نسبة كبيرة من أبناء المجتمع بالانقلاب العسكري وشرعيته[١].

بدأت تداعيات نتائج الانتخابات منذ اللحظة الأولى لإعلانها، اذ برز حزب العدالة كقوة يمينية لها ثقلها في الواقع السياسي، لاسيّما بعد حصوله على عدد كبير من المقاعد مقارنة بمقاعد حزب الشعب الجمهوري، مما ولد استياء لدى بعض **(القيادات العسكرية الراديكالية)**[٢]، والمحافظة على حدٍ سواء وتأزمت الأوضاع لاسيّما داخل،**(اتحاد القوات المسلحة)**[٣]، ووصلت

---

[١]- البيان، (صحيفة)، بغداد، العدد (٤٢٧)، ١٧ تشرين الأول ١٩٦١.

[٢]- ظهر التيار الراديكالي داخل لجنة الوحدة الوطنية بصورة واضحة بعد نجاح انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠، اذ وقعوا في بادئ الأمر على وثائق تطالب بإجراء انتخابات برلمانية بأسرع وقت ممكن وإرجاع الحكم إلى المدنيين مع اشراك بعض الضباط الاكفاء في إدارة السلطة التنفيذية عبر اسناد بعض الوزارات السيادية اليهم، وبدأ الجدل داخل لجنة الوحدة الوطنية حول ذلك منذ تشكيل الحكومة الانتقالية، ووجدت ضرورة اسناد الحكم إلى حزب الشعب الجمهوري أو إلى حزب جديد يعمل وفق رؤى المؤسسة العسكرية للحفاظ على نتائج الانقلاب، إلا أنَّ فكرة تأسيس حزب جديد لم تلاقِ تأييد من قبل المحافظين في لجنة الوحدة الوطنية فضلًا عن حزب الشعب الجمهوري الذي رفض الفكرة خوفا على مستقبله، كون الراديكاليون في ما بعد كتلة داخل لجنة الوحدة الوطنية بقيادة الضابط الب ارسلان توركش عرفت باسم لجنة الاربعة عشر وسعت إلى بقاء السلطة بأيديهم عبر تأسيس تيار راديكالي يساري وتم اتخاذ قرار بإبعادهم من لجنة الوحدة الوطنية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٠. للمزيد ينظر: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، ١٩٩٩)، ص١٠٣-١٢٠.

[٣]- تأسس اتحاد القوات المسلحة بشكل رسمي في نهاية تموز ١٩٦١ وكان عبارة عن تجمع ضم ضباط من مختلف الرتب العسكرية، للحد من التدخل في البنية الهرمية للجيش، وكان يعمل بصورة عامة على مراقبة جميع الانشطة السياسية التي يحتمل منها ازعاج المؤسسة العسكرية، وعمل بصورة خاصة على مراقبة نشاط لجنة الوحدة الوطنية والسعي لتحديد صلاحياتها، وكان له تدخل واضح في النشاط السياسي . للمزيد ينظر يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

إلى حافة الهاوية، إذ حصل شبه إجماع على رفض وصول حزب العدالة إلى السلطة عبر أي طريق، وانقسم الاتحاد على قسمين مثل القسم الأول قادة الاتحاد المحافظين، والذين وجدوا أن المصلحة تكمن بحماية النظام السياسي للبلاد عبر تولي جمال كورسيل رئاسة الجمهورية وتولي عصمت إينونو رئاسة الوزراء، ولاقت تلك الفكرة دعم وتأييد لجنة الوحدة الوطنية، أما القسم الثاني فمثلته القوة الراديكالية، التي وجدت أن مصلحة البلاد تكمن في استيلاء القوات المسلحة على السلطة والقضاء على جميع الأحزاب وحل لجنة الوحدة الوطنية، وبقاء البلاد تحت حكم عسكري[١]، ومما زاد من توتر الأوضاع قرار حزب العدالة بترشيح علي فؤاد (**Ali Fuaad**)[٢] أحد أعضاء مجلس الشيوخ لمنصب رئيس الجمهورية، في الوقت الذي أُعلن عن ترشيح جمال كورسيل للمنصب ذاته من قبل لجنة الوحدة الوطنية، الأمر الذي مثل تحدي واضح للمؤسسة العسكرية، وهو ما دفع إلى التوقيع على وثيقة من قبل (١٠) جنرالات و(٢٨) عقيدًا في أكاديمية استانبول في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٦١ تعهدوا فيها بالاستيلاء على السلطة قبل انعقاد اجتماع مجلس الأمة الكبير وإيقاف جميع الأنشطة الحزبية، فضلًا عن إلغاء نتائج الانتخابات، ولاقت تلك الوثيقة تأييدًا واسعًا داخل صفوف المؤسسة العسكرية، إلا أنَّ قادة اتحاد القوات المسلحة من المحافظين تمكّنوا من احتواء تلك الأزمة عبر سلسة من الاجتماعات والمفاوضات مع مختلف الرتب العسكرية في هيئة أركان الجيش، التي كانت تحت قيادة جودت صوناي (**Cevdet Sunay**)[٣]، إذ صرح في اجتماع عقد في الثالث والعشرين من تشرين الأول١٩٦١ أن القيادة العسكرية قررت وبشكل قطعي اسناد منصب رئاسة الجمهورية لجمال كورسيل ومنصب رئاسة الحكومة لعصمت إينونو، مؤكدًا أن ذلك سيحفظ نتائج انقلاب ٢٧ آيار، وطلب من الموقعين سحب الوثيقة والتراجع عن تعهداتهم، ووافق أغلب الضباط على ذلك بعد

---

[١] فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٧٧.

[٢]- علي فؤاد: درس في دار الفنون العلمية ، كما درس الشريعة الإسلامية والحقوق معاً في مدرسة القضاء، وحصل على شهادة في القانون من جامعة السوربون، ومن ثم مارس مهنة التدريس في جامعة إستانبول وعمل مستشارا لكل من جلال بايار وعدنان مندريس، استقر في سويسرا بعد انقلاب ٢٧ آيار حيث ألف كتابا عن السياسة التركية اضطر للاستقالة من عضوية مجلس الشيوخ بعد سحب ترفيعه من رئاسة الوزراء خوفا من ملاحقته من قبل المؤسسة العسكرية لاسيّما وأنه حاول اقناع حزب تركيا الجديد بالانضمام إلى حزب العدالة لتشكيل جبهة قوية. للمزيد ينظر: الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق، ص٣٧٣.

[٣] - جودت صوناي :ولد في مدينة طرابزون عام (١٨٩٩-١٩٨٢) تميز بالتزامه العسكري، شغل عدة مناصب عسكرية منها أمر الكلية العسكرية في أنقرة عام ١٩٤١، كما شغل منصب رئيس الأركان العامة بعد نجاح انقلاب ٢٧ آيار، أُحيل على التقاعد عام ١٩٦٦، تفرغ للعمل السياسي، وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ، تم انتخابه رئيساً للجمهورية ١٩٦٦- ١٩٧٣، توفى عام ١٩٨٢. للمزيد ينظر: علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

معرفتهم استحالة وصول حزب العدالة إلى السلطة[١]، وفي اليوم ذاته دعت القيادة العسكرية إلى اجتماع عاجل مع قادة الأحزاب وفرضت عليهم التوقيع على وثيقة تضمنت التعهد بعدم ترشيح أي شخصية لرئاسة الجمهورية قبال مرشح لجنة الوحدة الوطنية، فضلًا عن التعهد بعدم المطالبة بالعفو عن المعتقلين من الحزب الديمقراطي[٢]، وبناءً على ذلك أعلن حزب العدالة سحب ترشيح علي فؤاد، وتمّ انتخاب جمال كورسيل في الجلسة الثانية لمجلس الأمة التركي الكبير في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٦١ وحصل على (٤٣٤) صوتًا من أصل (٦٠٧) عضوًا حضروا الجلسة، إذ سمح لأعضاء الحكومة الانتقالية الدخول إلى مجلس الأمة التركي والتصويت على منصب رئيس الجمهورية، وبذلك انتهت أزمة انتخاب رئيس الجمهورية[٣].

يمكن من خلال تلك الأحداث ملاحظة أمور عدة، منها أن المؤسسة العسكرية كانت تعاني من وجود تيارين متضادين ومتصارعين، تمثل الأول بالراديكاليين والذين يمكن تصنيفهم بِحَمَلة **(الفكر اليساري المتطرف)** والذي آمن به غالبية أعضاء المؤسسة العسكرية، لاسيّما ذوي الرتب الصغيرة ، وتمثل الثاني بالمحافظين الذين يمكن تصنيفهم بحملة **(الفكر اليميني المتطرف)** الذي آمنت به القيادات العسكرية العليا، الأمر الذي مكنه من فرض إرادته، بسبب التراتب الهرمي في المؤسسة العسكرية، ومن جانب آخر يمكن القول أن الديمقراطية التي أعلنت المؤسسة العسكرية عن تطبيقها في البلاد بعد عام ١٩٦٠ لم تكن ديمقراطية حقيقية بل كانت ديمقراطية موجهة ومنقوصة، اذ أنها كانت تفرض رؤيتها بالقوة كلما دعت الضرورة بالنسبة لمصالحها، وأن رفضها لتولي حزب العدالة للسلطة في تركيا مثلت اولى حلقات الصراع بين التطرف سواء اليميني أم اليساري وبين اليمين الوسط، كما يمكن القول لو أن حزب العدالة حصل على الأغلبية في البرلمان أو فاز بالمرتبة الأولى لانتصر التيار الراديكالي ولَطُبِقَت بنود وتعهدات وثيقة أكاديمية استانبول أي أن القضاء على النظام السياسي بالكامل سيكون حتمي، ومن خلال ذلك يمكن معرفة حجم تخوف المؤسسة العسكرية من عودة الديمقراطيين للسلطة.

---

[١]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٧٧-١٨٠.

[٢]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٥٨.

[2] - T.B.M.M, Donem:1, Cilt:1, Toplanti:1, B:2, 26 . 10 . 1961.

ثالثًا: أثر القوى اليمينة في الحكومات الائتلافية ١٩٦١-١٩٦٣ :

أشرت نتائج الانتخابات الإيذان ببدأ مرحلة جديدة غير معهودة في التأريخ السياسي التركي، إذ كان بحسب الاتفاق والتعهدات بين لجنة الوحدة الوطنية وحزب الشعب الجمهوري أن يتولى رئاسة الجمهورية جمال كورسيل وأن تسند رئاسة الحكومة لعصمت إينونو، لاسيّما كان الاعتقاد لدى الجميع أن حزبه سيحقق الفوز بعدد من المقاعد يمكنه تشكيل الحكومة بمساعدة بعض الأعضاء المستقلين[١]، إلا أنَّ نتائج الانتخابات أوجبت اللجوء إلى تحالفات سياسية بغية الوصول إلى عدد كافٍ من الأصوات داخل المجلس الوطني لتشكيل حكومة وطنية، وبناءً على رغبة المؤسسة العسكرية في تولي حزب الشعب الجمهوري رئاسة الحكومة دعت إلى عقد اجتماع مع قادة الأحزاب السياسية في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٦١ وأبلغتهم بضرورة التوقيع على دعم ترشيح عصمت إينونو لرئاسة الوزراء، وأبلغتهم في حال اخفاقهم ستأخذ المؤسسة العسكرية على عاتقها إدارة البلاد، مما أجبر قادة الأحزاب التوقيع على بروتوكول عُرِف باسم **(الاتفاق الوطني)**[٢]، ووجدت الأحزاب السياسة نفسها بين إرادة المؤسسة العسكرية التي منحتها شهرًا واحدًا لتشكيل الحكومة وبين نتائج الانتخابات المتقاربة[٣]، فقرر عصمت إينونو مفاتحة حزب العدالة لعقد ائتلاف سياسي لتشكيل حكومة وطنية، وعرض عليهم تقاسم الحقائب الوزارية لا سيّما السيادية، فضلًا عن التعهد بمناقشة العفو عن أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل وعرض على كموش بالا تولي منصب نائب رئيس الوزراء إلا أنَّه رفض ذلك[٤]، وبعد جدل كبير داخل صفوف حزب العدالة قرر الموافقة وتمّ الاتفاق على تشكيل الحكومة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٦١ وطرح عصمت إينونو (**برنامجه**

---

[1]- Omer Eryilmaz, Turkey in The Triargle of The 1950-1960 ERA, The1960 Military Coup and The 1961 Constituyion,University Circle Monterey California Naval Postgraduate School,2014.s.61.

[2]- Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, Kualsyon Hukumetleri, Koalisyon Protokolleri Hukumet Programleri, Baski:1, T.B.M.M, Basimevi, Cilt.1,2015 s.4.

[٣]- الاخبار، (صحيفة)، بغداد، العدد(٥٨٥٣)، ٥ تشرين الثاني١٩٦١.

[4]- Simsek Dery, Turk Siyasai Yasamind llk Koalisyon Hukumeti CHB-AP Koali Syonu 1961-1962, Atatrk Uygulana ve Arstirma Merkezi Ogretim Gorevlisi, 2010, s.2962-2963.

الحكومي)[١]، على المجلس الوطني، وبعد نقاشات دامت أيام عدة، تمّ التصويت على الحكومة بحسب المادة (١٠٢) من الدستور، في الثاني من كانون الأول في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر، والتي حضرها (٣٥١) نائبًا من أصل (٤٥٠) نائبًا، وحصلت الحكومة على ثقة المجلس بواقع (٢٦٩) صوتًا لصالحها، مقابل أربعة أصوات ضدها فيما أنسحب (٧٨) عضوًا اعتراضًا على تشكيل الحكومة الائتلافية في حين تغيب (٩٩) عضوًا عن الجلسة، وبذلك حصلت الحكومة الائتلافية الأولى على ثقة المجلس الوطني بالأغلبية[٢].

واجهت الحكومة الائتلافية الأولى صعوبات عدة، وقف في مقدمتها الوضع الاقتصادي المتدهور الذي عجزت الحكومة عن إصلاحه، لاسيّما مع عمرها القصير والاختلاف الفكري والأيديولوجي بين الحليفين، يضاف لذلك الانقسام الداخلي الذي برز بشكل واضح في تلك المرحلة داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري بين العناصر المحافظة المؤيدة لإينونو وبين العناصر الراديكالية الرافضة لتوليه زعامة الحزب، فضلًا عن رئاسة الحكومة متهمين إياه بالضعف وتقديم التنازلات لتحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصلحة الحزب[٣]، كما واجهت الحكومة تحدي كبير تمثل في المطالبة المستمرة من قبل أعضاء حزب العدالة بإصدار عفو عن المحكومين الديمقراطيين، الأمر الذي أخذ حيزًا واسعًا في مناقشات المجلس الوطني، ومجلس الوزراء والذي خلفت تداعياته انقسام وصراع مجتمعي بين مؤيد ومعارض وصلت أصدائه إلى الصحافة والجامعات والمؤسسات الحكومية الأخرى، فضلًا عن عناصر المؤسسة العسكرية، كما تعرضت الحكومة لتحدي خطير تمثل بالصراع مع العناصر الراديكالية من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة التي نفذت محاولة انقلابية فاشل بقيادة العقيد طلعت ايدمير **(Talat Aydemir)**[٤]، نتيجة المطالبة بالعفو عن الديمقراطيين والذي مثل في نظرهم طعنًا بشرعية الانقلاب[١].

---

[١]- تضمن البرنامج الحكومي على صعيد السياسة الداخلية السعي لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، والعمل على نبذ الخلافات الاجتماعية التي اوجدها الصراع السياسي، وأكد على دعم القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، والاهتمام بحقوق العمال، واكد التزام الحكومة باحترام التنوع الديني والمذهبي، وبخصوص السياسة الخارجية أكد التزام الحكومة بجميع الأحلاف العسكرية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها تركيا، وكان التأكيد من قبله على الجانب الاقتصادي اذ بين أهمية تشكيل مجلس تخطيط الدولة في مطلع عام ١٩٦٢ الذي سيسهم بترشيد عمل الحكومة في السياسة الاقتصادية للمزيد ينظر: جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، المصدر السابق، ص١٥١؛ Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, A.G.E, s.7.

[2]- M.M.T.D, Donem:1, Cilt.1, Toplanti.1, 2 .12 .1961, s.180–181.

[3]- Hikmet Bila, CHP,Tarihi, Nezih Danyal, Ankara,1979,s.264.

[٤]- طلعت أيدمير: من مواليد مدينة سيوجيون (أوبليوجيك)، (١٩١٤-١٩٦٣)، نشأ في وسط أسرة عسكرية، درس في الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان ومن ثم دخل في كلية المدفعية ، وأكمل دراسته في=

اقترح عصمت إينونو تخفيف الأحكام الصادرة بحق الديمقراطيين، إلا أنَّ حزب العدالة رفض المقترح وأصر على إصدار العفو، وبعد رفض الحكومة قرر وزراء حزب العدالة إعلان انسحابهم من الحكومة، فلم يبق أمام عصمت إينونو غير تقديم استقالته في الخامس والعشرين من آيار ١٩٦٢ مصرحا باستحالة العمل مع أعضاء حزب العدالة[٢].

في معرض تقييم وتحليل الأحداث التي رافقت عقد الائتلاف وتشكيل الحكومة الائتلافية الأولى يمكن طرح تساؤلات عدة منها: لماذا لجأ حزب الشعب الجمهوري إلى التحالف مع حزب العدالة؟ ولماذا الأخير قبل التحالف؟، وهل اشتراك حزب العدالة في الحكومة كان خطوة في الاتجاه الصحيح لتعضيد قوة الحزب؟، وأخيرًا ما هي أسباب الصراع بين الأحزاب اليمينية مع بعضها البعض من جهة وصراعها مع المؤسسة العسكرية من جهة أخرى؟ ، وردًا على التساؤلات يمكن القول بخصوص السؤال الأول هناك أكثر من إجابة محتملة منها أن عصمت إينونو وهو السياسي المخضرم أراد تحييد حزب العدالة وبناء علاقة طيبة معه، كونه يمثل الثقل الأكبر بين بقية الأحزاب، فأراد استغلال ذلك للعمل سويًا على النهوض بالواقع السياسي، ودرء خطر سيطرة القوات العسكرية على السلطة، مما يعني إنهاء وجودهم ، وربما وجد أن التعامل مع شريك واحد أفضل وأسهل من التعامل مع شريكين أو أكثر في آن واحد، فلو لجأ إلى غير حزب العدالة لكان لزامًا عليه التحالف مع حزبيّ تركيا الجديدة والفلاحي القومي الجمهوري، مما يعقد المشهد، وقد يكون سعى إلى دفع الخطر المحتمل من حزب العدالة كتأليب الشارع ضد الحكومة إذ ما بقي في المعارضة ، وربما أراد من خلال إشراكه بالحكومة إضعافه سياسيًا وخلق جو من التشكيك بينه وبين أنصاره حول مصداقيته في وراثة الحزب الديمقراطي، فضلًا عن إثبات طمعه بالسلطة وتخليه عن المطالبة بحقوق الديمقراطيين، وقد تكون المؤسسة العسكرية هي من طلبت منه ذلك للأسباب المحتملة ذاتها، أما بخصوص الإجابة عن سبب قبول حزب العدالة التحالف مع الجمهوريين وتشكيل الحكومة فَيُحتَمل أنه أراد استغلال اشتراكه في الحكومة لتقوية موقفه

=الأكاديمية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٤٥، كان ناشطا في مجال التنظيمات العسكرية السرية التي تشكلت في منتصف الخمسينات بالضد من سياسات الحزب الديمقراطي، وكانت له مشاركة في الحرب ضد كوريا الجنوبية ١٩٥٠-١٩٥٣، ولعب دور نشط في انقلاب ٢٧ آيار، رقي بعدها إلى رتبة عقيد وعين مديراً للكلية العسكرية في أنقرة قام بمحاولتين انقلابيتين فاشلتين عام ١٩٦٢ وفي عام ١٩٦٣ أعدم على إثرهما عام ١٩٦٣. للمزيد ينظر: فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٤٥٠-٤٥١ .

[1]- Yesim Demir, Albay Talat Aydemirin Darbe Girisimleri, Cttad.v\12, 2006,s. 159.

[٢]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٦٢-٦٣.

وإثبات وجوده وقدرته على ممارسة العمل الحكومي، ومن جانب آخر أراد الاقتراب من مصدر القرار لتحقيق وعوده لأنصاره المتمثلة بالعفو عن أعضاء الحزب المنحل واستعادة جميع حقوقهم، وقد يكون أُجبر على ذلك من قبل المؤسسة العسكرية كما أُجبر من قبل على سحب مرشحه لرئاسة الجمهورية ودعم ترشيح جمال كورسيل، فضلًا عن إجباره على دعم ترشيح عصمت إينونو لتولي رئاسة الحكومة، كما يحتمل أنه طَمِعَ بالمناصب، لاسيّما وأنه حصل على نصف الحقائب الوزارية، إلا أنَّ ما يضعف هذا الاحتمال هو رفض زعيم حزب العدالة تولي أي منصب حكومي، فضلًا عن انسحاب وزراء الحزب من الحكومة في وقت مبكر من عمرها، أما بخصوص الإجابة عن جدوى مشاركة حزب العدالة فيمكن القول أنها كانت خطوة صحيحة تنم عن حنكة سياسية، إذ أنه في الوقت الذي أثبت وجوده كقوة سياسية لها القدرة على إدارة العمل الحكومي بل القدرة على إدارة الحكومة، تمكّن من توظيف شراكته في السلطة لتفعيل المطالبة بإصدار عفوًا عن أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، الأمر الذي عزز مكانته ومصداقيته بين أنصاره ومما عضد ذلك انسحاب وزرائه من الحكومة، وذلك ما سنلاحظه في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٣، وبخصوص السؤال عن سبب الصراع بين الأحزاب رغم أنها من الأحزاب اليمينية المعتدلة، فيمكن القول رغم أنها كانت تمثل اليمين الوسط، إلا أنَّ أيديولوجياتها كانت مختلفة عن بعضها البعض فمنها العلماني ومنها القومي، فكانت رؤاها في إدارة الدولة ايضًا مختلفة ولو توحدت الرؤى والأيديولوجيات بين الأحزاب لاندمجت مع بعضها البعض ولكونت حزبًا موحدًا، فلا يوجد تلازم بين كون جميعا يمينية معتدلة وبين عدم اختلافها، فلكل منها مبادئ خاصة وإن وجد بينها مشتركات فلكل منها تفسير وقراءة خاصة به، ومن جانب آخر كانت المصلحة الحزبية والمكاسب السياسية هي الحاكمة على سياسات الأحزاب، كما أن لكل حزب جمهور خاص به يسعى إلى إرضائه مما ولد اختلافا وتنافسا بين الأحزاب اليمينية المعتدلة نفسها، أما صراع اليمين مع المؤسسة العسكرية، فيمكن إدراجه كصراع بين اليسار المتطرف وبين اليمين المعتدل، إذ أن طيفًا واسعًا من الضباط الراديكاليين ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة نشطوا داخل المؤسسة العسكرية وكونوا تيار راديكالي رفض تسليم السلطة للأحزاب السياسية لعدم الثقة بها من جهة ولرغبتهم في إدارة البلاد من قبل المؤسسة العسكرية من جهة اخرى.

أعاد رئيس الجمهورية جمال كورسيل تكليف زعيم حزب الشعب الجمهوري في الرابع من حزيران ١٩٦٢ لتشكيل حكومة وطنية جديدة، وواجه الأخير صعوبة كبيرة في مهمته، تمثلت بالمعارضة الداخلية التي جوبه بها من بعض أعضاء حزبه الذين رفضوا تكرار تجربة الحكومة الائتلافية، فضلًا عن رفض التيار الراديكالي داخل الحزب تولي عصمت إينونو رئاسة الحكومة المزمع تشكيلها مطالبين في الوقت ذاته أن تسند تلك المهمة لشخصية اخرى[١]، ومن جانب آخر، واجه إينونو صعوبة في مفاوضاته مع حزبيّ تركيا الجديد والفلاحي القومي الجمهوري اللذان أعلنا استعدادهما عن الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري لتشكيل الحكومة، لا سيّما وأن الحزب الفلاحي القومي تعرض لانشقاق زعيمه عثمان بولك باش احتجاجًا على فكرة التحالف مع الجمهوريين[٢]، الأمر الذي زاد من صعوبة وتعقيد المفاوضات التي مرت في حينها بمخاض عسير، أضطر معها إينونو إلى تقديم اعتذاره إلى رئيس الجمهورية[٣]، إلا أنَّ التيار المحافظ داخل المؤسسة العسكرية جَمعَ الأطراف الثلاثة وضغط عليهم بشدة في سبيل الوصول إلى اتفاق، ونتج عن ذلك توقيع **(بروتوكول التحالف)** بينهم، الذي تضمن شروط التحالف والبرنامج الحكومي للحكومة الائتلافية الثانية، وجاء فيه التأكيد على أن نظام الحكم القائم هو نظام ديمقراطي أسس وفقًا للمبادئ الكمالية بما يتماشى مع القوانين الدستورية، وأن العلمانية والقومية أهم تلك المبادئ التي يجب الالتزام بها، وأكد على رفض التطرف بجميع أشكاله، سواءً كان من اليمين أم من اليسار، وتضمن أيضًا السياسة الاقتصادية التي سوف تنتهجها الحكومة وأكد على التمسك بدستور ١٩٦١، وما جاء فيه من أهداف وطنية لتحقيق دولة عصرية وتطوير المجتمع والنهوض به، فضلًا عن تناوله مسألة العفو عن السجناء السياسيين وتصديق ما أقرته الحكومة المستقيلة من شمول المحكومين بمدد تتراوح بين (٤–٦) أعوام بقانون العفو، أما الذين تزيد أحكامهم عن ذلك فيتمّ تخفيضها إلى (٤) أعوام على، أن يحرم المشمولون بالعفو من وظائفهم ويُحظر نشاطهم السياسي وأن مشروع القانون سيدرج على جدول أعمال المجلس الوطني في مدة أقصاها تشرين الأول ١٩٦٢[٤].

1- Hikmet Bila, A.G.E, s.265.

2- Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, A.G.E, s.158.

٣- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٦٤-٦٥.

٤- جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، المصدر السابق، ص١٦٧؛ Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, A.G.E, s.168.

أعلن عصمت إينونو عن اكتمال تشكيلته الوزارية، وذهب إلى المجلس الوطني لمناقشة برنامجه الحكومي في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦٢[١] واستمرت النقاشات أيام عدة، ولم يختلف البرنامج الحكومي الجديد عن سابقه كثيرًا، وأخذ الجانب الاقتصادي حيزًا كبيرًا من البرنامج ونالت التشكيلة الحكومية ثقة المجلس الوطني في السابع من تموز من العام نفسه، إذ حضر الجلسة (٣٩٧) نائبًا من أصل (٤٥٠) نائبًا، وصوّت لصالحها (٢٥٩) نائبًا ، فيما صوّت بالضد منها(١٤٣) نائبًا، وامتنع اربع أعضاء عن التصويت[٢].

واجهت الحكومة اليمينية الائتلافية الثانية صعوبات وتحديات عدة: كان في مقدمتها عدم الانسجام الأيديولوجي بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة، لاسيّما وأن عصمت إينونو حاول تهميش حلفائه، الأمر الذي صَعَّبَ على الحكومة أداء مهامها وتنفيذ برنامجها الحكومي الذي أعلنته، والأمر الاخطر الذي واجهته الحكومة هو وجود حزب العدالة في المعارضة، الذي أخذ على عاتقه رفع صوته للمطالبة بالعفو عن الديمقراطيين وأخذت الصحف التابعة له مثل (**صحيفة يني استانبول، وظفر ، وترجمان**)، تعمل على تأليب الشارع ضد الحكومة ورصد تحركاتها وسياساتها بهدف مهاجمتها والنيل منها[٣]، ودعا حزب العدالة إلى تظاهرة كبرى في السابع عشر من أيلول ١٩٦٢ بمناسبة الذكرى السنوية لإعدام عدنان مندريس ورفاقه، مما أدى إلى خروج القواعد الشعبية للحزب الديمقراطي بأعداد كبيرة وأخذت تهتف باسم الحزب وزعيمه في الوقت الذي هاجمت الحكومة والمؤسسة العسكرية، فضلًا عن المطالبة بالعفو عن المحكومين[٤].

جاءت ردت فعل حزب الشعب الجمهوري معاكسة، إذ دعا أنصاره إلى الخروج بتظاهرة كبيرة في اليوم التالي داعمة للحكومة وللمؤسسة العسكرية في أنقرة واستانبول، يساندها تنظيم جديد حمل أسم(**الجيش الوطني الثوري**)[٥] وتوجهت نحو مقرات ومكاتب حزب العدالة، فتمّت سرقتها وتخريبها، فضلًا عن إحراق وثائق الحزب ومستنداته التي كانت بداخلها ، وتوجهت مجاميع

---

[1]- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:6, Toplanti:1, B:106, 25 . 6 . 1962.
[2]- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:1, Toplanti:1, B:110, 7 . 7 . 1962. s.279.
[٣]- علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق، ص٢٠١.
[٤]- علي أسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٧.
[٥]- تأسس الجيش الوطني الثوري من قبل حزب الشعب الجمهوري وبمساعدة بعض أعضاء لجنة الوحدة الوطنية السابقين وبإشراف مباشر من عصمت إينونو، وضم بعض ضباط ومنتسبي الجيش والشرطة المحافظين فضلًا عن عدد كبير من الموظفين والطلبة والمدنيين المؤيدين لعصمت إينونو والمؤمنين بالمبادئ الكمالية كان الهدف منه ارهاب خصوم الحزب. للمزيد ينظر: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٩٩-٢٠٠.

أخرى نحو المطابع ومقرات الصحف الداعمة للحزب في أنقرة واستانبول، وتمّ حرقها أيضًا وهم يهتفون بحياة عصمت إينونو ولجنة الوحدة الوطنية المنحلة[١].

نجح حزب العدالة في توظيف تلك الحوادث لصالحه، عبر الظهور بمظهر المضطهد من قبل الحكومة، الأمر الذي أكسبه تعاطفًا شعبيًا كبيرًا انعكس بشكل مباشر على ارتفاع أصوات أعضاء حزبي تركيا الجديد والفلاحي القومي الجمهوري إلى جانب أعضاء حزب العدالة، مما ولد ضغطًا كبيرًا على عصمت إينونو الذي أعلن عن إصدار عفوًا جزئيًا عن بعض المحكومين في الحادي والعشرين من شباط ١٩٦٣، بناءً على التعهدات التي قطعها في بروتوكول التحالف، شمل (١٨٠) عنصرًا من عناصر الحزب الديمقراطي المنحل، ومع زيادة الضغط من قبل حزب العدالة اضطرت الحكومة إلى إصدار عفو مشروط عن رئيس الجمهورية السابق جلال بايار في الثاني والعشرين من آذار من العام نفسه[٢].

أثار قرار العفو عن جلال بايار غضب طيف واسع من أنصار حزب الشعب الجمهوري، فضلًا عن استياء عناصر المؤسسة العسكرية، سواءً المحافظين أم الراديكاليين، إذ عدوه انتصار للقوى الرجعية على حساب المؤسسة العسكرية، لذلك قرر عصمت إينونو الالتفاف على ذلك القرار، فطلب من أنصاره، ومن عناصر جيش الوطني الثوري بشكل سري الخروج بتظاهرة غاضبة احتجاجا على العفو الصادر بحق جلال بايار[٣]، الأمر الذي دفع إلى إلغاء قرار العفو والعودة به إلى السجن في الثامن والعشرين من الشهر ذاته[٤].

كان تأسيس الجيش الوطني الثوري من قبل حزب الشعب الجمهوري أثار حلقة من حلقات الصراع بين المؤسسة العسكرية وبين الأحزاب السياسية بصورة عامة، وحكومة حزب الشعب بصورة خاصة، إذ كان اشتراك عدد من ضباط الجيش في ذلك التنظيم التابع للحزب أثار غضب التيار الراديكالي المتشدد الرافض لتسليم السلطة للمدنيين داخل صفوف المؤسسة العسكرية، وعدو ذلك إهانة كبيرة للمؤسسة العسكرية واستغلالًا غير مبرر من قبل عصمت إينونو للعناصر العسكرية عبر زجهم في صراعاته السياسية، ومما زاد من استيائهم قرار العفو عن بايار، فقرر

---

[١]- علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق، ص٢٠١.،
[٢]- الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق، ص٣٨٧.
[٣]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٠٠.
[٤]- جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، المصدر السابق، ص١٧٢.

العقيد طلعت ايدمير القيام بمحاولته **(الانقلابية الثانية)**[١] في ليلة (٢٠-٢١) من آيار ١٩٦٣، إلا أنَّها فشلت، ورغم فشلها كان لها تأثير سلبي على حكومة عصمت إينونو، التي أخفقت في تحقيق برنامجها الحكومي، واقترب نهاية عمرها بعد فوز حزب العدالة في الانتخابات المحلية، إذ اضطرت إلى إعلان استقالتها في الثاني من تشرين الثاني من العام ذاته، بعد انسحاب أعضاء حزبيّ تركيا الجديد والفلاحي القومي الجمهوري، أثر الخسارة الكبيرة التي لحقت بهما في تلك الانتخابات[٢].

يلاحظ مما تقدم أن حكومة حزب الشعب الجمهوري الائتلافية، واجهت تحديات عدة ساهمت في إخفاقها واعاقت عملها مما تسبب بفشلها وفيما يأتي أبرز تلك التحديات التي يمكن استنتاجها من خلال استقراء تلك الأحداث:

التحدي الأول: تمثل بحالة التشتت الفكري الذي مر به حزب الشعب الجمهوري في تلك المدة، وفقدان الثقة بزعيمه الدائم (عصمت إينونو)، لاسيّما بعد فشل الحكومة الائتلافية الأولى التي خرج منها الحزب أكثر ضعفًا، على عكس حزب العدالة الذي خرج منها أكثر قوة، اذ كان على رئيس الحكومة اثبات نفسه أمام أعضاء حزبه، لاسيّما الجناح الراديكالي الذي رفض زعامته، فضلًا عن وجود قسم آخر رفض إعادة تجربة مشاركة الحزب في حكومة ائتلافية ثانية.

التحدي الثاني: تمثل بصعوبة تعامل عصمت إينونو مع شركائه في الحكومة (حزبي تركيا الجديد والفلاحي القومي الجمهوري)، الذي يختلف معهم أيديولوجيًا، ويمكن القول أن ذلك

---

[١]- قام بالمحاولة الانقلابية الثانية مجموعة من الضباط الراديكاليين تحت قيادة العقيد طلعت أيدمير، اذ تحركت بعض القطعات العسكرية بالتعاون مع الضباط الأربعة عشر وطلاب الكلية العسكرية في ليلة ٢٠-٢١ آيار١٩٦٣ وتمكّنت من فرض سيطرتها على دار الإذاعة في أنقرة وأعلنوا بيان سيطرتهم على الحكم وحل الحكومة والمجلس الوطني وحضر عمل جميع الأحزاب السياسية، مطالبين رجال الحكم بتسليم أنفسهم، إلا أنَّ الجيش الموالي للحكومة(العناصر المحافظة) تحرك سريعاً وتمكّن من السيطرة على الأوضاع في البلاد حيث تم إلقاء القبض على قادة المحاولة الانقلابية وتمت إحالتهم إلى المحكمة العسكرية في الأول من حزيران من العام ذاته، وحكمت المحكمة على سبعة من القادة بما فيهم طلعت أيدمير بالإعدام، وعلى (٢٩) منهم بالحبس المؤبد، فضلًا عن الحكم على (١٦٦) طالباً من طلبة الكلية العسكرية بالحكم لمدة أربع سنوات في الوقت الذي تم فصل عدد كبير من طلبة الكلية. للمزيد ينظر: Yesim Demir , A.G.E., S. 165.

[2]- Hanife Kuru,Turksiyasal Yasaminda Adalet Partisi, T.C, Dokuz Eylul Universitesi,Ataturk Ilkeleri ve Inkllap Tarihi Ertitusu,Doktora Tezi, 1996,s. 39.

التحدي كان الاسهل من بين التحديات الاخرى، إذ اتبعت الحكومة معهما سياسة التهميش، ويبدو سبب ذلك يعود لضعف قيادتيّ الحزبين، وعدم قدرتهما على أخذ دورهما الحقيقي في إدارة البلاد كشركاء في الحكومة كما مارس حزب العدالة حقه الدستوري في الحكومة الائتلافية الأولى وربما ذلك يعود لضعف تمثيلهم النيابي في المجلس الوطني من جهة وحنكة ودهاء عصمت إينونو من جهة اخرى.

التحدي الثالث: صعوبة التعامل مع حزب العدالة الذي فرض نفسه كقوة سياسية فاعلة في النظام السياسي خلال تلك المرحلة، لاسيّما مع تفعيل مطالبه بالعفو عن الديمقراطيين واستعادة حقوقهم.

التحدي الرابع: تمثل بموقف المؤسسة العسكرية، لاسيّما التيار الراديكالي داخلها، إذ كانت في صراع خفي مع النظام السياسي بالكامل وتلوح بين الفينة والاخرى بالعودة إلى الحكم العسكري في حال فشل الحكومة، فوقعت الحكومة بين مطرقة المؤسسة العسكرية وسندان الأحزاب السياسية، وما كانت مسألة العفو عن جلال بايار ومن ثم إرجاعه إلى السجن، إلا صورة معبرة عن موقف الحكومة الصعب، ويمكن القول أن اللجوء إلى تأسيس الجيش الوطني الثوري من قبل عصمت إينونو، والذي شكل فيه ضباط الجيش المحافظين النسبة الأكبر، كان الهدف منه مواجهة خطر التيار الراديكالي العسكري الذي كان يتحين الفرص للانقضاض على النظام السياسي المدني، وما المحاولات الانقلابية الفاشلة إلا صورة واقعية من صور الصراع بين العسكر والأحزاب السياسية اليمينية.

التحدي الخامس: تمثل بالوضع الاقتصادي المتدهور في تلك المرحلة، وعد التحدي الاخطر الذي واجهته الحكومة.

يبدو أن تلك التحديات أوجبت على الحكومة القيام بمهمتين رئيستين، تمثلت المهمة الأولى بالحفاظ على النظام السياسي من الوقوع بيد المؤسسة العسكرية وانهاء الحكم المدني وأما المهمة الثانية فتمثلت بواجبها في الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد والحيلولة دون الانزلاق نحو الاقتتال الداخلي، ويمكن القول أن الحكومة حققت نجاحًا جيد في واجباتها الأساسية تلك.

رابعًا: الانتخابات المحلية عام ١٩٦٣ وأثرها على الأحزاب اليمينية:

أعلنت الحكومة الائتلافية الثانية عن عزمها إجراء الانتخابات المحلية في البلاد لانتخاب رؤساء وأعضاء مجالس البلديات والمقاطعات في المدن التركية كافة، وحدد الموعد في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٣، وتنافست ستة أحزاب سياسية، فضلًا عن المستقلين وتنوعت تصنيفات الأحزاب المشاركة في الانتخابات[١]، فكانت اربعة منها يمينية وهي كل من **(العدالة وتركيا الجديد و الفلاحين القومي الجمهوري والأمة)** وبين حزب يساري اشتراكي وهو **(حزب العمل التركي)** [٢]، فضلًا عن حزب الشعب الجمهوري الذي كان يتذبذب بين اليمين واليسار في تلك المرحلة، أو كما وُصِفَ من قبل قيادة الحزب بعد الانتخابات المحلية**(كانت إحدى قدميه في اليسار والأخرى في اليمين...)**[٣].

سارعت الأحزاب السياسية إلى إعلان برامجها الانتخابية واهتمت الصحافة بنشر دعاياتها وبرامجها التي لم تختلف كثير عن برامجها السابقة في الانتخابات العامة لعام ١٩٦١، وانشغل الرأي العام التركي في إعطاء تحليلات مستقبلية لنتائجها، وعدت نتائجها بمثابة استفتاء أو مقدمة لنتائج الانتخابات العامة المزمع اجرائها عام ١٩٦٥ [٤]، وصدر تصريح بذلك الصدد عن كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة جاء فيه "**إن الانتخابات المحلية ليست تنافس بين الأعضاء وحسب وإنما أخذت طابع الاستفتاء بين الأحزاب المتنافسة**"[٥]، كما ذكرت مجلة **(أكيس)** إحدى أهم المجلات التركية في الصدد ذاته "**لا يمكن لأحد التشكيك في أهمية انتخابات ١٧ تشرين الأول فإنها ستكون أكثر تأثيرًا من الانتخابات العامة كونها ستحدد مدة هامة من مستقبل**

---

[1]- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, Yerel Secimler Panoramasi 1963-1999, Ankara, 2001, s.14.

[٢]- تأسس حزب العمل التركي في الثالث عشر من شباط ١٩٦١، من قبل خمسة عشر عضو نقابي ويعد اول حزب يساري يحمل افكارًا اشتراكية يسمح له ممارسة النشاط السياسي بشكل رسمي، تزعمه في عام ١٩٦٢ المحامي والكاتب المعروف محمد علي ابيار ضم في صفوفه عمال الصناعة واصحاب المهن الحرة ، فضلًا عن بعض الفلاحين والملاك الصغار. للمزيد ينظر: Emine Vildan OZYILMAZ, Turkiyede Siyasal Parti ve Hukumet Programlarinda Laiklik Anlayisi, T.C, Kirikkale Universitesi S0syal Bilimler Enstitusu Siyaset Bilimi ve Kamu Yonetimi Ana Bilim Dali, yuksek Lisans Tezi, 2012, s.105-107.

[٣]- نقلا عن فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٠٨

[4]- Resmi Gazete, Sayi: 11528, 11 Ekim 1963, s6066.

[5]- Atifta: Yunus Emre, CHP, Sosyal Demokras ve Sol Turiyede Sosyal Demokrasinin Kurulus yillari 1960-1966, Istanbul. 2013,s. 66.

تركيا"[١].

أُجريت الانتخابات في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٣، وصوّت في تلك الانتخابات قرابة (١٥) مليون ناخب تنافس خلالها (٤٢) ألف مرشح للحصول على عضوية مجالس البلديات البالغة (١٥,٧٩٥) وعضوية مجالس المقاطعات البالغة (١٥٧٦) ، ورئاسة البلديات البالغة (١٠٣٢) وكانت نسب المشاركة فيها بلغت (٦٩,٣١%) لانتخاب رؤساء البلديات، و(٦٨,٤٢%) لعضوية مجالس البلديات، في حين بلغت نسبة المشاركة انتخاب مجالس المقاطعات (٧٧,٦٤%)، وبنسبة إجمالية بلغت (٨١%)[٢]، حصل فيها حزب العدالة على المركز الأول إذ حصل على (٤٩٢) رئاسة بلدية في عموم البلاد من أصل (١٠٣٢) رئاسة بلدية، منها (٤١) رئاسة بلدية في مراكز المدن مثل (**أزمير واستانبول**)، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على رئاسة (٣٣٢) بلدية منها (٣٣) رئاسة بلدية في مراكز المدن ومن أهمها بلدية (**أنقرة**)، بينما حصل المستقلون على (١٣٩) رئاسة بلدية منها اثنتان في مراكز المدن هما (**قسطموني وكيرشهر**)، أما حزب تركيا الجديدة حصل على (٥٥) رئاسة بلدية، واحدة منها لمركز مدينة وهي بلدية (**أديامان**)، بينما حصل الحزب الفلاحي الجمهوري على (٨) بلديات فرعية فقط، كما حصل حزب الأمة على (٦) بلديات فرعية فقط، أما حزب العمل التركي الذي يشارك لأول مرة في الانتخابات فشل في الحصول على رئاسة بلدية[٣]. وفي ما يأتي جداول تبين عدد الأصوات والنسب لكل حزب من الأحزاب السياسية المشاركة:

جدول رقم (٢)

عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام (١٩٦٣)[٤]

الأحزاب المشاركة	رئاسة البلديات		مجالس البلديات		مجالس المقاطعات	
	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %	عدد الأصوات	النسبة %
العدالة	١,٣٦٦,١٤٥	٤٥,٦	١,٣٥٦,٧٦٠	٤٩,٩٣	٤,٣٤٤,١٨٥	٤٥,٤٨
الشعب الجمهوري	١,٠٦٠,٥٣٤	٣٥,٥	١,٠٣٨,٠٠٢	٣٨,٢٠	٣,٤٥٨,٩٧٢	٣٦,٢٢
المستقلون	٣٠٠,٠٧٩	١٠	٤٠,٠٠٣	١,٤٧	٥٠٠,٣١٥	٥,٢٤

[1] - Atifta, Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, Yerel Secimler Panoramasi 1963-1999, Ankara, Haziran2001, s. 9.

[٢]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٧٠.

[3]- Sesimlerde Adalet Partisi Cenel Merkezi, Yayin, Ankara, 1969, s.4-6.

[4] - Atifta: Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, A.G.E,S. 28 .

تركيا الجديدة	١٠٧,٩٣٦	٣,٦	١٢٢,١٤٥	٤,٥٠	٦٢١,٦٠٠	٦,٥١
الأمة	٧٣,٤١٦	٢,٣	٧٦,٩٠٩	٢,٨٣	٢٩٥,٥٢٣	٣,٠٩
الفلاحي الجمهوري	٤٥,٤٤٨	١,٤	٦٣,٠٠٠	٢,٣٢	٢٩٢,٥٩٦	٣,٠٦
العمل التركي	١٨,٠٩٤	٠,٦	٢٠,٣٢٧	٠,٧٥	٣٧,٨٩٨	٠,٤٠
المجموع	٢,٩٧١,٦٥٢	%١٠٠	٢,٧١٧,١٤٦	%١٠٠	٩,٥٥١,٠٨٩	%١٠٠

يلاحظ من نتائج الانتخابات في الجدول أعلاه أن حزب الشعب الجمهوري حافظ على نسبة الأصوات التي حصل عليها مقارنةً بنتائج الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٦١، بينما ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة مقارنة بالانتخابات العامة، إذ أصبح صاحب المرتبة الأولى بعد أن كان في المرتبة الثانية، وجاءت تلك الأصوات على حساب أصوات حزبيّ تركيا الجديدة والأمة الفلاحي، اللذين انخفضت نسبة أصواتهما بشكل واضح مقارنة مع نتائج الانتخابات العامة، ويمكن القول أن سبب ذلك يعود لاشتراكهم في الحكومة الائتلافية الثانية، ويبدو أنهم أتهموا بالضعف والخضوع لإرادة حزب الشعب الجمهوري وعدم ممارسة دورًا نشطًا ومؤثرًا في تلك الحكومة، الأمر الذي ازعج مؤيديهم وأنصارهم ، ومن جانب آخر يمكن القول أن تلك النتائج عبرت وبشكل واضح عن قدرة حزب العدالة على إثبات نفسه أنه الوريث الحقيقي للحزب الديمقراطي المنحل، وفيما يأتي جدولًا يوضح عدد رئاسات وأعضاء مجالس البلديات والمقاطعات التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب:

جدول رقم (٣)

رئاسة وأعضاء مجالس البلديات والمقاطعات في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٣[١]

أسم الحزب	عدد أعضاء مجالس المقاطعات	النسبة المئوية	عدد أعضاء رئاسة البلديات	النسبة المئوية	عدد أعضاء مجالس البلديات	النسبة المئوية
العدالة	٨٠٣	٥٠,٩٥	٤٩٢	٤٧,٦٧	٧٤٦٩	٤٧,٢٩
الشعب الجمهوري	٥٧٣	٣٦,٣٦	٣٣٢	٣٢,١٧	٦٤٥٨	٤١,٠٦
تركيا الجديد	١٠٣	٦,٥٤	٥٥	٥,٣٣	١٠٤٧	٦,٣٦
الأمة	٢٦	١,٦٥	٦	٠,٥٨	٢٦٦	١,٦٨
الفلاحين القومي	١٧	١,٠٨	٨	٠,٧٨	٣٤٠	٢,١٥
العمال التركي	١	٠,٠٦	___	____	٦	٠,٠٤
المستقلون	٥٣	٣,٣٦	١٣٩	١٣,٤٧	١٨٢	٠,٣٤
المجموع	١٥٧٦	%١٠٠	١٠٣٢	%١٠٠	١٥,٧٩٥	%١٠٠

[1]- Atifta: Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, A.G.E,S. 26.

يلاحظ من الجدول أعلاه تصدر حزب العدالة لجميع النتائج ، إذ حصل على ما يقارب النصف في كل من مقاعد عضوية مجالس البلدية وبنسبة (٥٠,٩٥%)، ومقاعد عضوية مجالس المقاطعات وبنسبة (٤٧,٢٩%)، ورئاسة البلديات وبنسبة (٤٧,٦٧%) ، وجاء بالمرتبة الثاني حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على ما يقارب الثلث في كل من عضوية مجالس المقاطعات وبنسبة (٣٦,٣٦%)، ورئاسة البلديات التي حقق فيها (٣٢,١٧%)، في حين حصل ما يزيد على الثلث في عضوية مجالس البلديات وبنسبة (٤١,٠٦%)، اما بقية الأحزاب لم تحصل على نسب متقدمة في تلك الانتخابات، مما يرجح أن النظام السياسي في تركيا يسير بخطى حثيثة نحو العودة إلى الثنائية الحزبية التي برزت بين عامي ١٩٤٦- ١٩٦٠ عندما تنافس حزبي الشعب الجمهوري والديمقراطي المنحل على السلطة، وهنا يطرح سؤال مهم: ماهي العوامل التي دفعت نحو ذلك؟، وفي معرض الإجابة يمكن القول أن المجتمع التركي كان ينقسم على قسمين مثل القسم الأول أنصار ومؤيدي المبادئ الكمالية لاسيّما (العلمانية، والقومية، والشعبوية) والمؤسسة العسكرية الذين كانوا معبأين فكريًا ومشيعين بالسياسة الكمالية التي انفردت بالواقع التركي لمدة طويلة فخلقت جيل يعتبر الكمالية عقيدة يجب إتباعها وإكمال مسيرتها، أما القسم الثاني فتمثل بطيف شعبي واسع سئم حزب الشعب والمبادئ الكمالية ممن وجدوا ضالتهم في الحزب الديمقراطي الذي جاء بفكر تقدمي جديد فخلق جيل آمن بذلك الفكر ووجد فيه الخلاص من سياسة حزب الشعب الجمهوري المغلقة، وكان ذلك الجيل خليط من العلمانيين والإسلاميين والقوميين غير المتشددين، وبعد إقصاء الحزب الديمقراطي عن الساحة بالقوة ازداد تعاطفهم وإيمانهم بذلك الفكر، فانبرى حزب العدالة ليعلن بجرأة كبيرة أنه وريث ذلك الحزب المنحل في الوقت الذي نجح في توظيف الظروف والملابسات التي أحاطت بالواقع السياسي والاقتصادي لصالحه، لاسيّما مع إصراره على طلب العفو وإعادة الحقوق وإعلان عدائه لحزب الشعب الجمهوري فتمكّن من الاستحواذ بكل قوة على تلك القاعدة خلال سنتين من عمر الحزب، أما حزب العمال التركي الذي كانت تلك أول مشاركة له في العمل السياسي بشكل رسمي وبموافقة الدولة فالملاحظ أنه أخفق في الحصول على عددًا من الأصوات تؤهله لمنافسة الأحزاب اليمينية، ويبدو أن سبب ذلك ايضًا لمستوى فكر المجتمع التركي الذي كان ينقسم على ثلاثة أقسام رئيسية تمثل القسم الأول بالإسلاميين وهم الاغلبية بطبيعة الحال كنتيجة لأثر الأيديولوجية العثمانية التي دامت قرون عدة، والقسم الثاني تمثل بالعلمانيين الذين أيدوا حركة التحديث

والغربنة التي سار بها مصطفى كمال أتاتورك، أما القسم الاخير فتمثل بالقوميين الذين كانوا نتيجة طبيعية لمجتمع يعتز كثيرًا بعرقه وأصله، ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الاقسام بما تحمل من أفكار تتعارض مع الأفكار اليسارية الاشتراكية، لاسيّما الإسلاميين والقوميين، ومن جانب آخر إن حزب العمل كان محارب ومحظور منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ فلم يتعرف المجتمع على أفكاره بوضوح، ولم يتمكّن من بناء قاعدة شعبية تدعمه، فكانت النسب المتدنية التي حصل عليها في الانتخابات نتيجة طبيعية لتلك المقدمات.

خامسًا: أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٦٣-١٩٦٥:

خلفت نتائج الانتخابات المحلية آثارًا مباشرة على الحكومة الائتلافية الثانية، لاسيّما مع الخسارة الكبيرة التي تعرض لها كل من حزب تركيا الجديد وحزب الفلاحين القومي الجمهوري حليفيّ حزب الشعب الجمهوري في تلك الحكومة، إذ وجدوا أن مشاركتهم عادت عليهم بأثر سلبي فقرروا إعلان انسحابهم[١]، لا سيّما مع تصريح زعيم حزب العدالة راغب كموش بالا الذي أعلن بعد نتائج الانتخابات مباشرة قائلا "**إن حزب العدالة على أتمّ الاستعداد لتولي إدارة الحكومة إذ ما كلف بذلك واننا سوف نؤدي واجبنا بأفضل صورة**"[٢]، الأمر الذي أدى إلى إعلان عصمت إينونو استقالة حكومته في الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٣، فقام رئيس الجمهورية بتكليف زعيم حزب العدالة راغب كموش بالا لتشكيل حكومة وطنية ، إلا أنَّه قدم اعتذاره بعد أربعة أيام من تكليفه، متذرعًا بعدم قدرته على التحالف مع حزب تركيا الجديد وحزب الفلاحين القومي الجمهوري لعدم الانسجام الفكري معهم ومطالبًا بإجراء انتخابات مبكرة[٣].

يمكن إعطاء بعض التبريرات المحتملة لاعتذار راغب كموش بالا عن تشكيل الحكومة، رغم إعلانه قبل مدة وجيزة عن استعداه لتلك المهمة وهي كما يأتي:

1- Aybars Yanik ve Tankl Bora, Altmisli Yillarda Turkiyeinin Siyasi Dusunce Hayati, icinde, Kaan Kaynar Turkiyeinin 1960 , Baski2,(Istanbul: iletisim, 2021), s.269.

2- Atifta: Ali Arslan , 1963 Ten Gunuze yerel Secim Sonuclari Temelined Turkyeinin Siyasi Yasi Yapisi in San Bilim Leri, Cilt:4, Say: 1, Ankara, 2007, s,11.

3- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E., S. 30; Salih Akkas, A.G.E., S. 69 .

أولًا: قد يكون هاجس الخوف من ردت فعل المؤسسة العسكرية إزاء تشكيل الحكومة من قبل ورثة الديمقراطيين هو المانع، لا سيّما وأن العلاقة بين الطرفين كانت قائمة على نحو من التوتر وعدم الثقة، وإعلان رفضهم القاطع لتولي حزب العدالة للحكم، وأن مواقف القوى الراديكالية، فضلًا عن المحافظة داخل المؤسسة العسكرية كانت حاضرة أمام حزب العدالة، ابتداءً من ردت فعلهم إزاء نتائج الانتخابات العامة وانتهاءً بالمحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين، وقد تكون هناك رسائل سرية أوصلتها المؤسسة العسكرية إلى راغب كموش بالا تحذره من تشكيل الحكومة، وربما نظر إلى مسألة تكليفه بتشكيل الحكومة فخ للإطاحة بالحزب، عبر صناعة انقلاب جديد يحمل عنوان القضاء على الديمقراطيين الجدد.

ثانيًا: قد يكون الإعلان عن الاستعداد لتشكيل الحكومة وقبول التكليف، ومن ثم الاعتذار مناورة سياسية تعمدها حزب العدالة لإثبات قدرته على إدارة البلاد من جهة، وزهده بالسلطة والحكم من جهة أخرى، والأهم إحراج حزبيّ تركيا الجديد والفلاحين القومي الجمهوري سياسيًا أمام جمهورهم، لا سيّما وان حزب تركيا الجديد كان ينافس حزب العدالة على وراثة الحزب الديمقراطي من جهة ثالثة، الأمر الذي يظهره بأنه حزب المبدئي لا يتجاوز ثوابته من أجل السلطة، مما يزيد في قوته وارتفاع رصيده من التأييد الشعبي.

ثالثًا: ربما وجد أن فرص النجاح أمام الحكومة المراد تشكيلها متعذرة، لاسيّما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، وعدم امتلاك الاغلبية النيابية في المجلس الوطني لتوفير الدعم الكافي لها، فضلًا عن قصر عمرها المتبقي الذي لا يزيد على السنتين، الأمر الذي جعله يعتقد أن تشكيل الحكومة من قبله في تلك الظروف ليس في مصلحة الحزب ولا توجد ضرورة لخوض ذلك الرهان الخاسر، فقرر انتظار نتائج الانتخابات العامة المزمع إجرائها في عام ١٩٦٥، لاسيّما وأن حظوظه بتحقيق الاغلبية مرتفعة بناءً على نتائج الانتخابات المحلية، ويحتمل أيضًا أن سبب الاعتذار يعود لشخص كموش بالا الذي قد يجد نفسه غير قادر على إدارة البلاد في تلك المرحلة أما قصورًا وضعفًا في شخصيته أو خوفًا على حياته نظرًا لما حل بعدنان مندريس، إلا أنَّ ذلك يتنافى مع كونه قائدًا عسكريًا كبيرًا، وكما يحتمل صحة العذر الذي أعلنه وهو عدم الانسجام الفكري مع حزبي تركيا الجديد والفلاحين القومي الجمهوري.

قام رئيس الجمهورية جمال كورسيل بإعادة تكليف عصمت إينونو لتشكيل الحكومة في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٣ وهو اليوم نفسه الذي قدم فيه راغب كموش بالا اعتذاره، وحاول إينونو إقناع حزبي تركيا الجديد والفلاحين القومي الجمهوري الدخول في ائتلاف جديد لتشكيل الحكومة، إلا إنَّها رفضت ذلك، وفي تلك المدة وتحديدًا في الحادي والعشرين من كانون الأول من العام نفسه توترت الاجواء بسبب تجدد **(الأزمة لقبرصية)**[١] بعد مقتل عدد من القبارصة الأتراك هناك وخروج تظاهرات كبيرة في اليوم التالي منددة بالاعتداءات ، الأمر الذي شغل الرأي العام والصحافة بذلك الحدث، وأمست مسألة تشكيل الحكومة مسألة ثانوية مقارنة بالأزمة في قبرص، فقرر عصمت إينونو تشكيل حكومته بالتحالف مع المستقلين[٢]، الذين كانوا في حينها يمتلكون (٣٣) مقعدًا نيابي وأعلن عن ذلك بشكل رسمي في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، وواجهت الحكومة صعوبة في نيل ثقة المجلس الوطني بعد فشل جلسة التصويت الأولى في الثلاثين من كانون الأول ١٩٦٣، اذ كانت بحاجة إلى ثقة النصف زائد واحد من عدد الحضور في ذلك اليوم والبالغ (٤٤١) عضوًا، مما يعني أنها كانت بحاجة إلى تصويت (٢٢١) عضوًا لصالحها، إلا أنَّها لم تحقق سوى (٢٠٨) صوتًا، مما ولد أزمة داخل البرلمان[٣]، فقرر رئيس المجلس إعطاء الأحزاب مهلة للتشاور مذكرًا إياهم بوضع البلاد ومن جهة أخرى أخذ

---

[١]- تجددت الأزمة القبرصية بعد فشل المفاوضات بين الجالية اليونانية والجالية التركية على إثر وضع خطة لتعديل الدستور، من قبل الزعيم القبرصي مكاريوس، الذي اقترح وفق التعديل الجديد إلغاء الحقوق الممنوحة للقبارصة الأتراك ابتداء من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ مما أدى إلى اندلاع الاقتتال بين الطرفين بصورة مفاجئة في ٢١ كانون الأول من العام نفسه بمختلف مناطق الجزيرة، لذلك عرضت الدول الموقعة على اتفاقية الضمان إرسال قواتها وهي كل من بريطانيا واليونان وتركيا ووضعت قواتها تحت تصرف الأمم المتحدة التي وصلت الجزيرة وعين الهندي (جياني) قائد عام لتلك القوات التي أُوكل لها مهمة حفظ الأمن والسلام ومنع الاقتتال بين الجاليتين. غير أن القتال اندلع مرة اخرى في ٩ آذار ١٩٦٤ ووقعت معارك عنيفة ذهب ضحيتها الكثير واتهم القبارصة اليونانيين خصومهم الأتراك المسلمين بوضع المدافع في مآذن المساجد ، فيما صدرت الأوامر إلى قوات الأمن القبرصية بالقيام بهجوم مضاد لاسترداد الحصون التي استولى عليها الأتراك من خلال المعارك وتعرض القبارصة الأتراك لمجزرة راح ضحيتها ما يقارب (١٩) الف ضحية، ووجهت أصابع الاتهام إلى البريطانيين بالتحريض على استمرار القتال واستمر الصراع بين الطرفين خلال شهري (آذار – نيسان)١٩٦٤ وعلى جميع المنافذ التي تسيطر على طريق نيقوسيا – كيرينيا حيث مقر الجنود الأتراك المرابطين في قبرص . للمزيد ينظر: وليد محمود أحمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية – اليونانية ١٩٦٠-١٩٧٤، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٩٩)، ص٢٨-٣٠ .

[2]- Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, A.G.E, s.268.

[٣]- الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق، ص٣٩٣.

حزب الشعب يهدد بعواقب فشل التصويت على الحكومة، فتمّت إعادة جلسة التصويت في الرابع من كانون الثاني ١٩٦٤ وحصلت على الثقة بأغلبية بسيطة إذ صوّت لصالحها (٢٢٥) عضوًا من أصل (٤١٠) عضوًا حضروا الجلسة بعد قرار حزب تركيا الجديد بالتصويت لصالح الحكومة تغليبا للمصلحة العامة، في حين صوت بالضد منها (١٧٥) عضوًا، في الوقت الذي انسحب تسع أعضاء وامتنع عن التصويت عضوًا واحدًا[١].

يمكن من خلال تتبع إرهاصات نيل الحكومة الائتلافية الثالثة ثقة المجلس الوطني طرح أسئلة عدة أبرزها: كيف ذهب عصمت إينونو وهو السياسي الكبير إلى المجلس الوطني من دون الحصول على ضمان بمنحه الثقة ؟، ولماذا حزب تركيا الجديد صوّت لصالح الحكومة في الجلسة الثانية؟، وما سبب رفض أعضاء حزب العدالة منح الثقة للحكومة رغم اعتذارهم عن تشكيلها في وقت سابق؟، وبخصوص السؤال الأول يمكن الإجابة أجوبة محتملة عدة، وهي كما يأتي:

الجواب الأول: قد يكون ذهابه إلى الجلسة مبني على حسن الظن بتغليب المصلحة العامة من قبل بعض الأعضاء نظرًا لما تمر به البلاد، لاسيّما وأنه لم يكن بحاجة إلى عددًا كبيرًا من الأصوات إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار عدد مقاعد حزبه مع عدد مقاعد المستقلين مع ملاحظة الهيجان الذي أصاب الرأي العام الشعبي بسبب الأزمة القبرصية.

الجواب الثاني: قد يكون ذهابه لجلسة لتصويت مبني على اتفاق سياسي مع بعض الأحزاب أو مع بعض أعضائها، إلا أنَّها أخلت بالاتفاق بهدف إحراج حزب الشعب الجمهوري.

الجواب الثالث: قد يكون ذهابه إلى جلسة التصويت وهو على علم بعدم حصول حكومته على الثقة بهدف إحراج الأحزاب السياسية أمام جمهورها أولًا وأمام المؤسسة العسكرية ثانيًا، عبر إظهارهم بمظهر الأحزاب المتصارعة على السلطة من دون الاكتراث بمصلحة البلاد وما تمر به من أزمة كبيرة تستدعي من الجميع تناسي الخلافات والوقوف صفًا واحدًا لحين تجاوزها.

الجواب الرابع: قد يكون ذاهبه إلى الجلسة مبني على الدعم الخفي من قبل المؤسسة العسكرية عبر الضغط على الأحزاب السياسية بصورة عامة أو بعض أعضائها بصورة خاصة.

[1] -M.M.T.D, Donem:1, Cilt:24, Tofantl:3, 4.1. 1964, s. 200.

أما بخصوص السؤال الثاني فيمكن القول: أن حزب تركيا الجديد فعلًا وجد أن المصلحة العليا للبلاد تستوجب التصويت للحكومة ودعمها لتجاوز تلك الأزمة، أو قد يكون وجد من المناسب استغلال الموقف سياسيًا، عبر الظهور بمظهر الحزب الوطني الذي يُغَلّب المصلحة العامة على خلافاته الحزبية بهدف كسب تأييد الجمهور، لاسيّما مع الخسارة التي مُنِيَ بها في الانتخابات المحلية، وقد يكون تعرض لضغط غير معلن من قبل المؤسسة العسكرية، أما بخصوص السؤال الثالث فيمكن القول: أن حزب العدالة كان يهدف من عدم التصويت لصالح حكومة حزب الشعب الجمهوري الائتلافية التأكيد لجمهوره الناقم على عصمت إينونو وحزبه الثبات على مبادئه مهما كانت الظروف، وقد يكون الهدف من ذلك إفشال أي محاولة لتشكيل الحكومة من أجل الذهاب إلى انتخابات مبكرة، لا سيّما بعد النتائج التي حققها والتي عدها أغلب المراقبين إنها تعكس نتائج الانتخابات العامة.

واجهت الحكومة الائتلافية الثالثة تحديات عدة خلال عمرها القصير، كان في مقدمتها الأزمة القبرصية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، إذ كان عصمت إينونو قرر إرسال قوات تركية إلى مناطق الاقتتال في اليونان لحماية القبارصة الأتراك الأمر الذي رفضه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ليندون جونسون(**Lyndon Johnson**)[١] عبر رسالة أرسلها إلى عصمت إينونو، محذرًا من استخدام الأسلحة الأمريكية التي جُهِزت بها القوات التركية من دون إذن مسبق منه وأكد عدم تدخل قوات حلف الشمال الأطلسي لصالح تركيا إذ ما تعرضت لهجوم سوفيتي[٢]، كما حذر من تدخل الأسطول السادس المرابط في البحر المتوسط ضد تركيا إذا أصرت على التدخل العسكري، مما أدى إلى تراجع العلاقات التركية الأمريكية مقابل تطورها مع الاتحاد السوفيتي، اذ طلب عصمت إينونو من وزير الخارجية تقيّم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا هيئة الأركان العسكرية ووزارة الدفاع لتشكيل فرقة عسكرية جديدة مستقلة عن حلف الشمال الاطلسي لأجل استخدامها في القضايا والازمات الوطنية، والملاحظ أن الأحزاب اليمينية الأخرى لم تتعرض للحكومة بالنقد كما أنها لم تقف إلى جانبها وقفة فعلية[٣].

---

[١]- ليندون جونسون: من مواليد تكساس عام ١٩٠٨، سياسي امريكي من أعضاء الحزب الديمقراطي تولى الحكم (١٩٦٣-١٩٦٩)، توفى عام ١٩٧٣ بسبب أزمة قلبية ودفن في مسقط رأسه: للمزيد ينظر: ودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم، ، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠٠٦)، ص٢٥١-٢٦٠.

[٢]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٣١٦.

[٣]- المصدر نفسه؛ الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق، ص٣٩٢.

كانت من التحديات الاخرى التي واجهت الحكومة تمثلت بالسعي لتشريع قانون انتخابي جديد يتلاءم مع تلك المرحلة، إذ وجد حزب الشعب الجمهوري أن قانون الانتخابات (التمثيل النسبي) المعمول به يمثل خطرًا على مستقبل الحزب بالنظر إلى النتائج التي حققها حزب العدالة في الانتخابات المحلية، فقرر سن قانون جديد ينسجم مع الواقع السياسي الجديد ويصب في مصلحة الحزب، الأمر الذي رفضه حزب العدالة، وبناءً على ذلك تقدمت الحكومة الائتلافية إلى المجلس الوطني بمشروع قانون انتخابي جديد عرف بـ**(قانون النسبة المئوية أو قانون الباقي الوطني)**[١] والذي يقضي بتعويض الحزب الذي لم يحقق عددٍ كافٍ من الأصوات تؤهله للحصول على مقعد نيابي في دائرة انتخابية معينة من أصواته في دائرة انتخابية أخرى، على عكس القانون السابق الذي كانت تذهب فيه الأصوات الفائضة لحزب آخر ضمن الدائرة الانتخابية نفسها، وكان الهدف من ذلك الوقوف بوجه حزب العدالة في الانتخابات العامة المزمع عقدها عام ١٩٦٥، فضلًا عن الانتخابات التكميلية لتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ المقرر إجراؤها في الخامس عشر من آيار ١٩٦٤[٢].

وقفت الأحزاب الأخرى إلى جانب حزب الشعب الجمهوري في مسألة القانون الانتخابي الجديد رغبة منها في الحد من تصاعد نفوذ حزب العدالة، الأمر الذي أكسب القانون دعمًا برلمانيًا تحت قبة المجلس الوطني، إذ صُوّتَ لصالحه في السابع عشر من نيسان ١٩٦٤وحصل على تأييد (١٧١) عضوًا من أصل (٢٧١) عضوًا حضروا الجلسة، إذ أعلن أعضاء حزب العدالة، وحزب الفلاحين القومي الجمهوري مقاطعتهم لجلسة التصويت[٣].

كانت من التحديات الكبيرة التي واجهت حكومة حزب الشعب الائتلافية إجراء الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ في الخامس عشر من آيار من العام نفسه وفق قانون الباقي الوطني، وحقق حزب العدالة فيها فوزًا كبيرًا بنسبة (٥٠,٠٣%)، من الأصوات، وبواقع (٣١) مقعدًا من أصل (٥١) مقعداً أي ما نسبته (٦٠,٧٨%) ، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (١٩) مقعدًا، وحصل المستقلون على مقعد واحد، أما بقية الأحزاب فأنها أخفق في الحصول

[١] هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٧، ص٢٠١.
[٢]- علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق، ص٢١٠.
[3]- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:30, Tofantl:3, B:93, 17.4. 1964, s.20.

على تمثيل[١]، وفي ما يأتي جدولًا يبين نتائج الانتخابات.

جدول رقم (٤)

نتائج انتخابات مجلس الشيوخ لعام ١٩٦٤[٢]

أسم الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
العدالة	١,٣٨٥,٦٥٥	%٥٠,٠٣	٣١	%٦٢
الشعب الجمهوري	١,١٢٥,٧٨٣	%٤٠,٨	١٩	%٣٧,٢٥
الفلاحي القومي	٨٤,٤٠٠	%٣	ـــــ	ـــــ
تركيا الجديد	٩٦,٤٢٧	%٣,٥	ـــــ	ـــــ
المستقلون	٦٤,٤٩٨	%٢,٣	١	%١,٩
المجموع	٢,٧٥٦,٧٦٣	%١٠٠	٥١	%١٠٠

يلاحظ تصدر حزب العدالة في نتائج الانتخابات رغم تطبيق قانون الباقي الوطني الانتخابي، في حين جاء حزب الشعب الجمهوري بالمرتبة الثانية وبفارق كبير، الأمر الذي ينبأ بشكل واضح عن تصدر حزب العدالة في الانتخابات العامة المزمع إجرائها عام ١٩٦٥، لاسيّما مع خسارة الأحزاب الصغيرة لجزءٍ كبيرٍ من ناخبيها لصالحه، مما جعله يثبت نفسه بقوة في الواقع السياسي التركي خلال تلك المرحلة، ، ويمكن ملاحظة أمر آخر، وهو حصول المستقلين على مقعدٍ واحد، رغم انخفاض عدد الأصوات التي حصلوا عليها مقارنة بالأحزاب الخاسرة، ويعود ذلك لقانون الانتخابات، إذ كان مرشحهم هو الأعلى أصواتًا على مستوى الخاسرين، فتمّ تعويضه من دائرة انتخابية أخرى، الأمر الذي مكنه من الحصول على مقعد في مجلس الشيوخ.

انعكست تلك النتائج على قوة حزب العدالة، الذي أصبح يفكر جديًا في إسقاط حكومة إينونو الائتلافية، وبدأ ينتقد إدارة الحكومة للأزمة القبرصية التي خفت حدتها في تلك المدة، في الوقت ذاته أصدر بيانًا انتقد فيه أداء الحكومة الضعيف وعجزها عن تطبيق برنامجها الحكومي، وكرر المطالبة بالعفو عن المعتقلين السياسيين[٣]، وجاءت الفرصة المناسبة لحزب العدالة في إسقاط الحكومة الائتلافية الثالثة عند تقديمها الميزانية المالية السنوية إلى المجلس الوطني الكبير في الثالث عشر من شباط ١٩٦٥ بهدف المصادقة على تخفيضها، إذ رفض

[١]- الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق، ص٣٩٤.

[2]- Yunns Emre, A.G.E, s.65.

[٣]- علاء جابر موسى اليعقوبي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

أعضاء حزب العدالة تمريرها، فضلًا عن عددًا من أعضاء الأحزاب الاخرى، وصوت بالضد منها (٢٢٦) عضوًا من أصل (٤٢٥) عضوًا حضروا الجلسة[١]، الأمر الذي أُضطر معه إينونو إلى تقديم استقالته للرئيس كورسيل في اليوم نفسه[٢].

كان حزب العدالة الحزب اليميني الأبرز قد تعرض لأزمة داخلية نتيجة وفاة زعيمه راغب كموش بالا في الخامس من حزيران ١٩٦٤، مما ولد صراعًا بين التيارات المختلفة المنضوية في صفوف الحزب على الزعامة، إذ حاول التيار العسكري الاستحواذ على قيادة الحزب، وقرروا ترشيح شخصية عسكرية مرموقة، بهدف كسب ثقة وتأييد المؤسسة العسكرية، ووقع الاختيار على قائد القوة الجوية السابق تكين اريبون(**Tekin Ariburun**)[٣]، ومن جانب آخر حاول الإسلاميين فرض سطوتهم على إدارة الحزب فرشحوا سعد الدين بلكة (**Saadettin Bilgic**)[٤]، أما المحافظون المتشددون حاولوا ترشيح أحد الأعضاء المؤسسين فرشحوا علي فؤاد، والذي بدوره فضل الابتعاد عن الشخصيات التقليدية واللجوء إلى دماء جديدة لإدارة الحزب،[٥] وهو ما توافق مع رؤية المعتدلين والعناصر الشابة الذين رشحوا سليمان ديميريل(**Suleyman Demirel**)[٦]، الذي انضم إلى صفوف الحزب عام ١٩٦٢، وكان

---

[1]- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:36, Tofantl:3, B:57, 13.2. 1965, s.154.

[٢]- لميس مصطفى ناظم، المصدر السابق، ص١٢٩.

[٣]- تكين أريبون: ولد عام ١٩٠٣ في أقليم شتيب التابع لجمهورية مقدونيا حالياً، درس في أكاديمية القوة الجوية وتخرج طيار في عام ١٩٢٧، ومن ثم درس في الأكاديمية العسكرية وتخرج منها في عام ١٩٣٥، تسلم قيادة القوة الجوية عام ١٩٥٩، وأُحيل إلى التقاعد بعد انقلاب ٢٧ آيار، يعد من المؤسسين لحزب العدالة، انتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٦١، وانتخب رئيساً لمجلس الشيوخ١٩٧٠-١٩٧٧، وأصبح رئيساً للجمهورية بالوكالة بعد انتهاء المدة الدستورية لجودت صوناي في ٣٠ آذار١٩٧٣. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) تاريخ دخول الموقع:١٧/ ٥/ ٢٠٢٣ http://nediyor.com

[٤]- سعد الدين بلكة: من مواليد مدينة إسبارطة عام ١٩٢٠، أكمل تعليمه الثانوي فيها ودرس في كلية الطب جامعة استانبول وتخرج فيها عام ١٩٤٧، ومارس مهنة الطب في مستشفى أنقرة، وعد من مؤسسي حزب العدالة اذ مثل مدينة إسبارطة في المجلس الوطني عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٢ أصبح نائب رئيس المجلس وفي عام ١٩٦٤ أصبح نائب رئيس حزب العدالة، وشغل منصب وزير النقل خلال حكومة سليمان ديميريل الأولى(١٩٦٥-١٩٦٩) ، وفي عام ١٩٧٠ طرد من الحزب وشكل مع بعض رفاقه الحزب الديمقراطي الجديد إلا أنَّه عاد إلى صفوف حزب العدالة عام ١٩٧٦، وانتخب مرة أخرى نائبا لرئيس الحزب، وشغل منصب وزير الدفاع الوطني في حكومة الجبهة الوطنية الثانية عام ١٩٧٧، ومنع من ممارسة العمل السياسي لمدة عشر سنوات بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ وتوفى بمدينة استانبول عام ٢٠١٢.للمزيد ينظر:
Menderes Cinar, Turk Parlamento Tarihi, T.B.M.M –XIII, Donem,(1965-1969) ,Cilt:IV, Ankara, 2012, s. 1878-1880.

[5]- Muharrem Ozguven,Demirel'in Cankaya'da Ucuncu Yili, Press Matbacilik, Ankara,2007, s.4.

[٦]- سليمان سامي ديميريل: ولد عام ١٩٢٤ في مدينة إسبارطة وهومن أصل ألباني، نشأ في كنف والده الذي كان مختاراً لقرية إسلام كوي، أكمل دراسته الابتدائية في قريته حيث تخرج من تلك المرحلة عام ١٩٣٦، ليكمل دراسته الثانوية في مدينة موغلا في مدرسة أفيون ودرس الهندسة في الجامعة التقنية بمدينة استانبول=

صاحب الحظ الاوفر في تولي زعامة الحزب، إذ تمّ انتخابه في مؤتمر الحزب المركزي عام ١٩٦٤ بأغلبية الأصوات[١]، وعمل منذ اليوم الأول على إرسال رسائل الاطمئنان للمؤسسة العسكرية، والسعي لإزالة هاجس الخوف من تولي الحزب زمام السلطة، عبر تقوية علاقاته الشخصية مع القيادات العسكرية العليا، وترك تقليد الحزب المعتاد على زيارة جلال بايار في السجن بين مدة وأخرى، وبعد أن تقدم خطوات في ذلك الاتجاه اتخذ قرارًا هامًا تمثل باستبدال شعار الحزب من الكتاب المفتوح إلى شعار جديد حمل صورة حصان أبيض بخلفيةٍ حمراء يلفظ كلمة (**Demircrat**) وتعني الحصان الحديدي، وهو مشابه جدًا لشعار الحزب الديمقراطي المنحل الذي حمل صورة الحصان والخلفية الحمراء نفسها إلا أنَّه يلفظ كلمة (**Democert**) وتعني ديمقراطي[٢].

يبدو واضحًا أن تغيير شعار حزب العدالة الجديد هدف إلى احتواء قاعدة الحزب الديمقراطي بالكامل لما يحتويه من رمزية واضحة لها الأثر الكبير في تحريك مشاعر تلك القاعدة، ويمكن القول أن ذلك سينعكس بشكل سلبي على حزب تركيا الجديد لاعتماده على القاعدة الجماهيرية ذاتها، واذ ما أردنا تقييم تلك الخطوة فأقل ما يقال عنها أنها كانت شجاعة تنم عن جرأة كبيرة وذكية تحمل في طياتها حنكة وبعد نظر سياسي.

=وتخرج فيها عام ١٩٤٩بعد حصوله على شهادة الهندسة الهيدروليكية قسم الموارد المائية ومن ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في مجال اختصاصه الأكاديمي، حيث عمل في مؤسسة (Brovk X Mhicn) المتخصصة في إنشاء مشاريع الري وبناء السدود وتوليد الطاقة الكهربائية، مما أكسبه خبرة كبيرة أهلته ليتخصص فنياً في مجال بناء السدود وتوليد الطاقة الكهربائية، كما عمل كمستشار في العديد من المؤسسات الأمريكية، وبعد عودته من الولايات المتحدة عام ١٩٥٥، عين مدير عام لأعمال المياه الحكومية بسبب القدرات والخبرات الكبيرة التي أظهرها رغم صغر عمره الذي لم يتجاوز في حينها (٣١) عاماً، ترك عمله بعد انقلاب ٢٧ آيار والتحق لأداء الخدمة العسكرية، وأصبح في عام ١٩٦١ مستشارًا للشركة الأمريكية (Morrisin,kund Sen)، لذلك أطلق عليه لقب مورسون ديميريل وكذلك اطلق عليه (جاسوس أمريكا)، وكانت تحوم حوله شبهات الانتماء للمحافل للماسونية، أسهم في بناء بعض المشاريع المائية والتي كان أهمها مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يعد من أشهر المشاريع في الشرق الأوسط لذلك حصل على لقب (ملك السدود)، دخل لعالم السياسة عام ١٩٦٢ عند انضمامه لصفوف حزب العدالة، حيث أُنتخب زعيماً له عام ١٩٦٤ وأصبح رئيساً للوزراء مرات عدة خلال المدة فضلًا عن منصب رئيس الجمهورية . للمزيد ينظر: فوزي محمد صالح ال وهب، المصدر السابق، ص٤١-٥٨؛ Huseyin Cavusogin, Suleyman Demirel in Siyasal Hayative Kisisel Ozelikleri, Suleyman Demirel University,The Journal of Faculty of Economicsand Administrative Sciences,Y, Vol.21, No.3.2016, s. 1044.

[1]- Hasan Karabakkal, Siyasal Liderlik ve Suleyman Demirel Ornegi Analiz ve Degerlendirme Calısması,2012, s. 6 .

[٢]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٣٥.

ظهر حزب العدالة بعد تولي سليمان ديميريل زعامته أكثر قوة وجرأة من ذي قبل، إذ أعلن عن رغبته في استلام زمام السلطة بعد قبول استقالة حكومة عصمت إينونو الائتلافية الثالثة في الثالث عشر من شباط ١٩٦٥، وعلى أثر ذلك قام رئيس الجمهورية جمال كورسيل بتكليف احد أعضاء حزب العدالة والعضو في مجلس الشيوخ سعاد خيري أُورغوبلو (**Souat Hayri Urgupgu**)[١] في الرابع عشر من شباط من العام نفسه، وتمكّن من تشكيل حكومة ائتلافية يمينية ضمت كل من حزب تركيا الجديد وحزب الفلاحين القومي الجمهوري وحزب الأمة، فضلًا عن بعض المستقلين ونالت ثقة المجلس الوطني الكبير في السادس والعشرين من شباط ١٩٦٥[٢]، وتعهدت بتطبيق الدستور، وحفظ المبادئ الكمالية والقوانين الصادرة بعد ٢٧ آيار ١٩٦٠، واحترام الإرادة الشعبية ونبذ التطرف، والسعي الجاد نحو تشريع قانون الاصلاح الزراعي، والواقع كانت مهمتها الاساسية الوصول بالبلاد إلى الانتخابات العامة، وكسب ثقة المؤسسة العسكرية، إلا أنَّها واجهت هجمة إعلامية من قبل حزب الشعب الجمهوري، إذ وصف برنامجها الحكومي ببعده عن الحقيقة، وأنها غير مؤهلة لتحقيق الاصلاح الزراعي الذي تعارضه في الخفاء، وحذر أنها تتجه نحو تقسيم البلاد عبر إثارة الصراع والاقتتال الداخلي[٣].

يبدو واضحًا من خلال البرنامج الحكومي الذي طرحه سعاد خيري اورغوبلو، لاسيّما تعهدها بحفظ المبادئ الكمالية والقوانين الناتجة عن انقلاب ٢٧ آيار تراجع حزب العدالة عن مواقفه المتشددة السابقة إزاء الانقلاب ونتائجه، وذلك يدل على الأثر الكبير لزعيمه الجديد الذي كان يهدف إلى كسب ثقة المؤسسة العسكرية، وتهيئة الظروف للمرحلة القادمة المتوقع ادارتها من قبل حزبه.

---

[١]- سعاد خيري أُورغوبلو: ولد في عام ١٩٠٣ بمدينة دمشق وهو أبن شيخ الإسلام (خيري أفندي) آخر شيخ إسلام تابع للدولة العثمانية في ولاية دمشق، أكمل دراسته الأكاديمية وحصل على شهادة القانون، وكان أحد أعضاء اللجنة المشرفة على تبادل الرعايا بين اليونان وتركيا (١٩٢٥-١٩٢٩) ، كما مارس مهنة القضاء في استانبول خلال المدة (١٩٢٩-١٩٣٢)، ورشح بعد ذلك للمجلس النيابي وحصل على مقعد فيه عام (١٩٣٥)، وأصبح وزيراً للكمارك خلال المدة (١٩٤٣-١٩٤٦)، ومن ثم عين سفيرا لتركيا في عدة عواصم خلال المدة (١٩٥٢-١٩٦١) ابتداءً من بون ومن ثم لندن وواشنطن ومدريد، أصبح عضو في حزب العدالة وحصل على مقعد مجلس الشيوخ عام (١٩٦١) عن الحزب، وفي عام (١٩٦٤) أصبح زعيما مؤقتاً لحزب العدالة إلى حين إجراء الانتخابات وذلك بعد وفاة راغب كموش بالا مؤسس الحزب، تولى رئاسة الحكومة الائتلافية الرابعة عام (١٩٦٥)، كما تم تكليفه عام (١٩٧٢) لتشكيل حكومة على غرار الحكومة السابقة إلا أنَّه قدم اعتذاره كونه قرر اعتزال السياسة ، توفى عام ١٩٨١. أريك زوركر، المصدر السابق، ص٥٢٩.

[2]- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:36, Toplanti:4, B:65, 26 . 2 . 1965.

[٣]- الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق،ص٣٩٥-٣٩٦.

سادسًا: تنامي التيار اليساري وبدايات الصراع مع القوى اليمينية ١٩٦١-١٩٦٥:

تعود جذور تاريخ الفكر اليساري في الجمهورية التركية الحديثة إلى بدايات حرب ،الاستقلال، إذ تأسس أول تنظيم يساري عثماني من قبل بعض الأسرى العثمانيين في روسيا عام ١٩١٩وعُقد أول مؤتمر لهم في الخامس والعشرين من تموز من العام نفسه في موسكو تحت عنوان **(مؤتمر الأتراك الراديكاليون الاشتراكيون)** بزعامة مصطفى صبحي، الذي هرب إلى روسيا قبل الحرب العالمية الأولى خوفًا من الاتحاديين[١].

كان مصطفى كمال أتاتورك بحاجة ماسة للمساعدات الروسية خلال حرب الاستقلال فلجأ إلى فسح المجال أمام الحركات والتنظيمات اليسارية ذات الطابع الاشتراكي والشيوعي للعمل في تركيا خلال تلك المرحلة، فتأسس الحزب الشيوعي التركي في حزيران ١٩٢٠ بدعم من مصطفى كمال، الذي استعان ايضًا في تلك المرحلة بـ**(الجيش الاخضر)**[٢]، إلا أنَّه عمد بعد تثبيت جذوره وزيادة قوته إلى حظر الحزب الشيوعي وحل الجيش الاخضر، إذ حرص على فرض سيطرته بشكل كامل على مفاصل البلاد، وعدم السماح لانتشار الأفكار الشيوعية واليسارية، وتعامل معهم بقسوة مفرطة، وقام باغتيال مصطفى صبحي ورفاقه عبر إغراقهم في عملية منظمة بعد استدعائهم من الاتحاد السوفيتي[٣]، واستمر ذلك الحال حتى مع مرحلة التعددية الحزبية رغم تأسيس بعض **(الأحزاب اليسارية)**[٤]، إذ أن الحزب الديمقراطي المنحل مارس السياسة الكمالية ذاتها إزاء الحركة اليسيارية، وفسرت الحركة اليسارية سيطرة الديمقراطيين على السلطة أنها **(ثورة**

---

[١]- حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص٨٢.

[٢]- تأسس الجيش الاخضر من قبل الزعيم الجركسي اينيم في عام ١٩٢٠ ويتألف من قوة فلاحية تحارب بطريقة رجال العصابات، كانوا يأملون مصادرة املاك تجار واعيان القرى، وكان متأثر بالأفكار الاشتراكية وحاولوا ادخال الفكر السوفيتي إلى تركيا كما طالبوا بان تكون الثورة ضد الامبريالية كالثورة الروسية وتمكّن من فتح فروع له في مدينة اسكي شهر وهدف إلى ايجاد نظام اقتصادي راديكالي قائم على اساس ملكية الدولة لوسائل الانتاج وتمكّن من زج (١٤) عصر من عناصره في المجلس الوطني الكبير، وبعد تزايد نفوذه طالب مصطفى كمال من زعيمه حله إلا أنَّه رفض فقرر اللجوء إلى القوة للتخلص منه عبر القوات التركية الحكومية. للمزيد ينظر: أحمد شميم، مأساة اليسار التركي، في نوبار هوفسيبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية، والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية،١٩٨٥)، ص١٥٧؛ أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٢٣١-٢٣٣.

[٣]- حامد محمد طه السويداني، المصدر السابق، ص٢٣-٢٥.

[٤]- تأسست في مرحلة التعددية الحزبية أحزاب يسارية عدة منها الحزب الشيوعي التركي، وحزب العدالة الاجتماعية، والحزب الليبيرالي الديمقراطي وحزب المزارعين الفلاحين والحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الاشتراكي التركي وحزب العمل الاشتراكي وحزب العمل والمزارعين وحزب الفلاحين والعمال وحزب العمل الديمقراطي. للمزيد ينظر: مريم حسين علي نصيف العزاوي، التيار اليساري في تركيا وأثره في السياسة الداخلية ١٩٤٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة ديالى: كلية التربية، ٢٠٢٠)، ص ٧١- ١٠٧.

مضادة) كونهم موالين للإمبريالية العالمية من وجهة نظرهم وخاضعين للولايات المتحدة الأمريكية[١].

كان دستور ١٩٦١ بما كفله من صيانة الحريات والسماح بالتعددية الحزبية أعطى فسحة لنشاط التيار اليساري سياسيًا، وذكر في ذلك الصدد الصحفي اليساري التركي المشهور تشتين ألطان "**كانت تركيا ولسنوات عديدة مغلقة أمام الأفكار الاشتراكية ومناقشة التناقضات الطبقية ونقد رأس المال والبحوث الاقتصادية ودراسة البروليتارية فاذا نُعِتَ أحدهم بـاليساري فانه يبقى ملعونًا حتى وفاته أما الآن وجدت الاشتراكية دعمًا لها في الدستور**"[٢]، إذ حصل حزب العمل التركي على إجازة رسمية لممارسة النشاط السياسي العلني في الثالث عشر من شباط ١٩٦١ على يد خمسة عشر زعيم نقابي واتسم في بداية تأسيه بأيديولوجية عمالية صارمة عجزت عن كسب تأييد واسع فلجأ في عام ١٩٦٢ إلى انتخاب الكاتب المعروف ورجل القانون محمد علي ابيار(**Mehmet Ali Apyar**)[٣] ليكون زعيم للحزب، مما اكسب الحزب مزيدًا من التأييد والتأثير[٤]، إذ صرح قائلا "**تأسس حزب العمل التركي على ١٠٠% من المذاهب المحلية**"[٥] وأكدت قيادة الحزب أن الاشتراكية التركية أصيلة لم تتفاعل مع ما ساد في العالم من ايديولوجيات ولم تقع تحت أي تأثير[٦]، تمكّن الحزب من فتح فروعًا له في مناطق عدة من تركيا تركيا إلا أنَّه كان مقيدًا وغير قادر على الدعوة لأفكاره وتوضيح أيديولوجياته وبرامجه، بسبب سريان بعض قوانين العقوبات الصادرة عام ١٩٢٦، في دستور١٩٦١ والتي تُحَرّم الدعاية للأفكار الشيوعية[٧]، ورغم ذلك لعبت الصحافة دورًا فاعلًا في تنشيط الحراك اليساري، إذ كان لصحيفة الاتجاه الاسبوعية (**Yon**) التي تأسست في كانون الثاني ١٩٦١ دورًا مميزًا في الترويج للفكر اليساري والتي ازداد الطلب عليها ليصل توزيعها إلى (٣٠٠٠٠) الف نسخة

---

[١] - أحمد شميم، المصدر السابق، ص١٦١.

[٢]- نقلا عن فلاديمير افانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٢.

[٣]- محمد على ابيار: من مواليد ١٩١٠ في مدينة استانبول ينتمي لعالة ارستقراطية ، درس في المدارس الفرنسية وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة استانبول واكمل دراسة الدكتوراه في القانون الدولي في فرنسا آمن بالفكر الماركسي ويعرف بمعارضته للنفوذ الامريكي وكان كاتبا معروفا ألف عدد من الكتب مثل (الحرية) و (الحرية المقيدة)، انتخب زعيم لحزب العمل التركي عام ١٩٦٤، وتوفى عام ١٩٨٧. للمزيد ينظر: مريم حسين علي نصيف العزاوي، المصدر السابق، ص١١٨.

[٤]- أحمد شميم، المصدر السابق، ص١٦٣.

[٥]- نقلا عن: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٥٣.

[٦]- المصدر نفسه.

[٧]- ماجدة طه ياسين رمضان الجزراوي، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص٢٠.

أسبوعيًا مما ساهم في زيادة تأييدهم ودعمهم شعبياً [١]، إذ نشرت في عددها الأول بيان عرف باسم **(منشور الـ ٥٠٠)**، لتوقيع خمسمائة شخصية يسارية بارزة على ذلك المنشور تأييدًا له، حيث أكد على ضرورة إعادة الاعتبار للمبادئ الكمالية الثورية لاسيّما سيطرة الدولة على الاقتصاد، وأن الطريق الوحيد لإنقاذ تركيا يكمن في الاشتراكية[٢].

لاقت تلك الأفكار رواجًا وتقبلًا كبيرًا بين الطبقات المثقفة والأكاديمية في الجامعات، لاسيّما وأن تلك الطبقات ساهمت في اسقاط الحزب الديمقراطي، فضلًا عن دورها الرئيس في كتابة الدستور، مما أثبت لهم بشكل واضح قوتهم وفاعليتهم في بناء المجتمع والدولة، سواءً الطلبة أم الاساتذة [٣]، فبدأت الأفكار اليسارية تنتشر بينهم، سيّما مع انتشار بعض المطبوعات والصحف والمجلات التي تروج للفكر اليساري، فضلًا عن وصول عدد من الترجمات للمجلات والكتب اليسارية العالمية وبقيم نقدية بسيطة، مما جعلها متاحة بشكل واسع، وذلك لما كفله الدستور من حرية للصحافة، ومن جانب آخر شهدت تلك المدة نشاط الحركات العمالية بسبب تفاقم الاستغلال الطبقي، وتدهور أوضاعهم الاقتصادية، والذي تزامن مع زيادة الوعي لدى تلك الطبقة تجاه تحقيق مصالحها نتيجة تأثرها بنشاط البروليتارية الأوربية التي اقتحمت الساحة السياسية بقوة في تلك المرحلة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الوعي التنظيمي عبر تأسيس النقابات العمالية، مما سأهم في دعم الحركة اليسارية ونمو نشاطها[٤].

تمكّن التيار اليساري من توظيف مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي سادت أرجاء البلاد في تلك المدة لعدم رعايتها للمصالح التركية لاسيّما في **(أزمة الصواريخ الكوبية)**[٥] التي اندلعت في تشرين الأول ١٩٦٢ ، ومن ثم رسالة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون إلى

---

[١]- أحمد شميم المصدر السابق، ص١٦٤.
[٢]- فلاديمير افانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.
[٣]- حامد محمد طه السويداني، المصدر السابق، ص٣١.
[٤]- فلادمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٣٩-١٤٠.
[٥]- اندلعت أزمة الصواريخ الكوبية في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٢، عندما رصدت طائرات الاستطلاع الأمريكية وجود صواريخ سوفيتية قيد الانشاء قادرة على حمل رؤوس نووية يتم تنصيبها في كوبا ويمكن استخدامها في ضرب اهدافًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مما ولد اكبر أزمة شهدتها الحرب الباردة كأدت ان تصل معها الامور إلى اندلاع حرب نووية، وبعد مفاوضات سوفيتية امريكية اتفق الطرفان على قيام الاتحاد السوفيتي برفع الصواريخ من كوبا شرط التعهد الامريكي بعدم غزو كوبا، ورفع صواريخ جوبيتير من الأراضي التركية، وتم ذلك من دون اعلام حكومتها او اشراكها في المفاوضات رغم ان الصواريخ تابعة لحلف الشمال الاطلسي وليس للولايات المتحدة الأمريكية وحدها الامر الذي اثار الرأي العام التركي: للمزيد ينظر: روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة بسيطة جدا، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي ، ٢٠١٤)، ص٩٠-٩٩.

عصمت إينونو عند اندلاع الأزمة القبرصية عام ١٩٦٣ إذ أدرك المجتمع التركي، فضلًا عن الحكومة أنهم ليسوا أكثر من ورقة مساومة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مصالح بلدهم ليس لها قيمة أمام مصالح القوى العظمى، الأمر الذي جعل الرأي العام التركي في حالة هيجان وأصبحت المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية أبعد من مجرد أزمة خارجية وبطبيعة الحال سعى اليساريون إلى استغلال تلك المشاعر لصالحهم عبر إثارة وتفعيل العداء وتذكير المجتمع التركي بحروب الاستقلال والتي فسروها على أنها كانت موجهة ضد الإمبريالية والأنظمة الرأسمالية وأن مصطفى كمال كان يسعى إلى إقامة دولة مستقلة غير منحازة، الأمر الذي أسهم في تنامي الأفكار اليسارية، ودفعت نحو تقسيم البلاد إلى معسكرين واضحيّ المعالم الأول المؤيد للموقف الأمريكي والثاني المعادي له، وبطبيعة الحال فان المؤيدين انضموا إلى المعسكر اليميني والرافضين انضموا إلى المعسكر اليساري[١].

كان اليمين التركي مدرك لحجم خطر تنامي الأفكار اليسارية التي لاقت تأييدًا واسعًا فعمل على تعضيد قوته عبر توظيف القاعدة الإسلامية للوقوف بوجه المد الشيوعي من خلال تأسيس منظمات يمينة ذات فلسفة إسلامية مثل **(جمعية مواجهة الشيوعية)** التي تأسست في عام ١٩٦٢، للعمل على تأجيج المشاعر الإسلامية إزاء الأفكار الالحادية التي يتبناها الفكر الشيوعي، فأخذ أعضاء تلك الجمعية إعلان مناهضتهم للشيوعية باعتبارها حركة موجهة ضد الدين الإسلامي[٢].

[١]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣١٦-٣١٧.
[٢]- المصدر نفسه، ص ٣١٨-٣١٩.

المبحث الثالث

أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٦١-١٩٦٥

أولًا: الأوضاع الاقتصادية في تركيا ١٩٥٠-١٩٦١:

تعرض الاقتصاد التركي منذ إعلان تأسيس النظام الجمهوري عام ١٩٢٣ لأزمات عدة ومن أبرزها تلك التي ظهرت ملامحها مع بداية العقد الرابع في خمسينيات القرن الماضي أثناء حكم الحزب الديمقراطي المنحل والتي مثلت أبرز أسباب وقوع انقلاب آيار١٩٦٠، إذ حاول الديمقراطيون منذ فوزهم بالسلطة عام ١٩٥٠ النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي الذي عانى التدهور مع نهاية الحرب العالمية الثانية[١]، إذ مارس الحزب الديمقراطي منذ توليه السلطة سياسة اقتصادية مغايرة إلى حد بعيد عن السياسة الاقتصادية التي مارسها حزب الشعب الجمهوري منذ عام ١٩٢٣، معتمدًا في ذلك على المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة ١٩٤٨-١٩٥٨ والتي بلغت (٧٢٨) مليون دولار كمساعدات مباشرة في حين بلغت المساعدات غير المباشرة (٩٣٨) مليون دولار[٢]، وسار الديمقراطيون بمسارين تمثل الأول في الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي وتحسين أحوال الفلاحين الاقتصادية كونهم يمثلون الشريحة الأكبر في تركيبة المجتمع التركي والتي تصل نسبتهم إلى (٦٢,٢%)[٣]، فيما تمثل المسار الثاني في فسح المجال أمام استثمار رأس المال الاجنبي وتشجيع القطاع الخاص نحو العمل في القطاع الصناعي[٤]، وبخصوص السياسة الاقتصادية تجاه القطاع الزراعي قامت حكومة الديمقراطيين بإجراءات عدة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، لاسيّما وأن أبناء الريف والفلاحين يعدون القاعدة الانتخابية للحزب، فعملت على حل مشاكل توزيع

---

[1]- Feridoun Cenil Ozcan, Altmisli Yillarda Turkiye Ekonomisi, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski2, (Istanbul: iletisim,2021), s179.

[٢]- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥) ، ص١٤٥.

[٣] - أظهر الاحصاء الزراعي لعام ١٩٥٢ أن عدد العائلات الريفية بلغ في حينها (٢,٩٣٠,٠٠٠) عائلة منها (٤٨٩) الف عائلة لم تكن تملك ارض زراعية و(١,٥٠٧,٠٠٠) عائلة تمتلك ارض تتراوح بين (١-٥) هكتار و (٥٣٠,٠٠٠) عائلة تمتلك اراضي تتراوح بين (٥-١٠) هكتار وان مجموع تلك الاصناف الثلاثة تشكل نسبة (٦٢,٢%) من مجموع السكان وتعمل في (٢٨%) من مساحة الارض المشغولة في حين كان (٧٦) الف من المالكين يملكون ما نسبته (٤٤%) من الأراضي بينما يمتلك (٣٢٦) من اعيان الفلاحين (٢٨%) من الأراضي الزراعية. مجموعة من الباحثين السوفيت، تأريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، (السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٣٤٨.

[٤]- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٢٣.

الأراضي على الفلاحين مستفيدة من التعديلات على قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٠والتي منعت نزع ملكية الأراضي الزراعية الكبيرة من مالكيها مقابل السماح بتوزيع أراضي الدولة غير المستغلة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية فتمّ خلال المدة ١٩٥٠–١٩٥٩ توزيع (١,٦٨١,٠٠٠) أيكر من الأرض (الايكر يعادل٤٠٤٧م٢) على (٣٣٣,٤٩٢) عائلة فلاحية فحصلت كل عائلة على (٤–٥) هكتار من الارض (الهكتار يعادل ١٠٠٠٠م٢)[١]، فضلًا عن توزيع أراضي أخرى لأغراض تنمية الثروة الحيوانية بلغت (١,٠٤٤,٤٦٣) هكتار[٢] ، كما قامت برفع قيمة القروض من نصف مليار ليرة عام ١٩٥٠ إلى (٢,٥) مليار ليرة عام ١٩٦٠، رغم أن الجزء الاكبر من تلك القروض ذهبت لصالح المالكين الكبار والمتوسطين، ولم يحصل السواد الأعظم من صغار المالكين إلا على جزء بسيط منها لم يتجاوز (٣٠٠–٥٠٠) ليرة[٣]، كما قامت بدعم القطاع الزراعي عبر إدخال المكننة والجرارات الزراعية التي تضاعفت أعدادها بشكل سريع فبلغت في نهايات الخمسينات ما يزيد عن (٤٢) الف جرار[٤] ، فضلًا عن التوسع في فتح الطرق المعبدة بين قرى الاناضول والقادرة على نقل عربات الشحن والساحبات الثقيلة، والتوسع في تأسيس شركات النقل[٥]، كما قامت ببناء موانئ جديدة في سامسون وطرابزون ومرسن وازمير بهدف تنشيط تجارة تصدير المحاصيل الزراعية ، ومن جانب آخر قامت بشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين وبقيم نقدية مرتفعة تفوق قيم الأسعار العالمية، ومنحهم إعفاءات ضريبية عند تصدير منتجاتهم[٦].

ساهمت تلك الإجراءات بزيادة مساحة الأراضي الزراعية المستغلة من (١٤,٥) مليون هكتار عام ١٩٤٨ إلى (٢٢,٥) مليون هكتار عام ١٩٥٦[٧]، والذي انعكس بدوره على وفرة الإنتاج مما جعل تركيا من أبرز الدول المصدرة للحبوب في بداية الخمسينات، لا سيّما مع تزايد الطلب الأوربي على الغذاء بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت نسبة الصادرات الزراعية ما

---

[١]- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٣٤٨.
[٢]- عماد الجواهري، توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠،(مجلة)، دراسات تركية، العدد٢ ، كانون الأول ١٩٩١، ص٤٣
[٣]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢١-٢٢.
[٤]- عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص١٠٧.
[٥]- فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة، ص٢٥٩.
[٦]- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٣٤٩.
[٧]- أريك زوركر، المصدر السابق، ص٣٢٤.

يقارب (٨٥%) من القيمة الاجمالية للصادرات[١]، ومثلت تلك المدة المرحلة الذهبية للاقتصاد التركي وعدها البعض معجزة اقتصادية، إذ ارتفعت قيمة الصادرات من (٥٤) مليون ليرة عام ١٩٥٠ إلى (١٢٦) مليون ليرة في العام ١٩٥٢، مما سمحت بتدفق الاموال إلى الريف، لا سيّما إلى كبار المالكين والمتوسطين الذين حققوا ثراءً كبيرًا على حساب صغار المالكين، فزاد الطلب على السلع الاستهلاكية سواءً المصنعة في الداخل أم المستوردة وتحقق نمو اقتصادي وصل إلى (١٣%) في السنة خلال الاعوام ١٩٥٠-١٩٥٣ [٢]، ورغم تلك النتائج إلا أنَّها ترافقت مع ذلك النمو سلبيات كبيرة لم يأخذها الحزب الديمقراطي بالحسبان، إذ ارتفعت وتيرة التمايز الطبقي في الريف بسبب إفلاس صغار المالكين لعدم الاستفادة من الدعم الحكومي المقدم للفلاحين الذي كان حكرًا على الأغنياء وكبار المالكين، ومن جانب آخر كان توزيع الأراضي والتركيز الرأسمالي يتمّ على حساب صغار الفلاحين عبر طردهم من الأراضي الزراعية الحكومية المستأجرة ، فكان عدد العائلات الفلاحية التي جُردت من أراضيها بلغ (٢٠٠) الف عائلة بحلول عام ١٩٦٠[٣]، مما دفعهم نحو الهجرة إلى المدن في سبيل الحصول على عمل، إلا أنَّهم اصطدموا بأنماط الحياة الصعبة والظروف المعيشة الباهظة التي أحاطت بهم والتي اضطروا معها للسكن العشوائي في **(أكواخ الصفيح)** التي انتشرت بشكل كبير حول المدن الرئيسية **(استانبول وأنقرة وأزمير وأدرنة)**، وأمسوا يشكلون عبء كبير على الدولة واقتصادها، إذ وصلت أعدادهم إلى (٢٠%) من عدد السكان في تلك المدن[٤].

مثل الاهتمام بالقطاع الصناعي المسار الثاني للحزب الديمقراطي ، والذي عمل على تحريره من سيطرت الدولة عبر نقل ملكية عدد من المشاريع الصناعية إلى القطاع الخاص، كما فسحت حكومة الديمقراطيين المجال أمام الاستثمارات الصناعية الخاصة مع تقييد السيطرة الحكومية عليها، فضلًا عن دعم الانشطة والاستثمارات الصناعية ماديًا عبر توفير القروض المالية من خلال مصرف الإنماء الصناعي الذي تأسس في عام ١٩٥٠ برأس مال مقداره (١٢,٥) مليون

---

[١]- د.ك.و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنفرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٠/ ٧/ ١٩٥٣، رقم الملف (٣١١/٢٧٤١)، رقم الوثيقة(١٣)، ص٧٥.

[٢]- أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية ١٩٥٠-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠٠٥)، ص٩٢؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديث، ص٢٦١.

[٣]- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٣٤٩-٣٥٠.

[٤]- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٢٦.

ليرة تركية وبتمويل من بعض بنوك الاستثمارات الصناعية الخاصة[١]، فضلًا عن الحصول على دعم من البنك الدولي بقيمة (٢٠) مليون ليرة، ودعم أمريكي بقيمة(٤٦) مليون ليرة[٢]، وبلغت قيمة القروض التي منحها المصرف ما يزيد عن (١١٧)، مليون ليرة، كانت حصة القطاع الخاص منها وصلت إلى (٦٥%) حتى عام ١٩٥٤[٣].

دفعت تلك الإجراءات إلى تنشيط القطاع الصناعي الخاص بشكل كبير الذي لم يكن يتجاوز (٢٠-٣٠%) من حجم الاستثمار خلال المدة ١٩٣٨-١٩٤٨[٤]، إذ أصبحت قيمة استثماراته تفوق الاستثمار الحكومي بنسبة (١٤%) في عام ١٩٥٨، ووصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنتاج السلع إلى (٥١%) حتى عام ١٩٦٠، وبلغ عدد العاملين فيه (١٧٣،٦٥٠) عاملًا مقابل (١٢٧،٩٨٨) عاملًا في القطاع الحكومي[٥]، أسهم ذلك في نشاط التبادل التجاري، إذ زاد الطلب على بعض المواد الأولية، فضلًا عن بعض السلع المستوردة، وأسهم إنتاج القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص في دعم الدخل القومي وبنسبة (١٧،٣%)، في حين كانت مساهمته لا تتجاوز (١٠،٤%) قبل عام ١٩٥٠[٦]، وسمحت تلك الظروف بثراء الطبقات البرجوازية الصناعية والتجارية على حساب الطبقات الكادحة، لاسيّما مع السياسة النقدية للحكومة التي حافظت على سعر الليرة الرسمي المرتفع أمام الدولار والبالغة (٢،٨) ليرة أمام الدولار، بينما كان السعر في السوق السوداء (١٠-١٢) ليرة أمام الدولار، مما وفر ارباح مريحة لتلك الطبقات تصل في بعض الاحيان إلى (٥٠٠) ضعف[٧]، اما بخصوص رأس المال الأجنبي فإن حكومة الحزب سعت إلى فتح الباب على مصراعيه أمامه، إذ عملت على إصدار قانون الاستثمار ذي الرقم (٦٢٢٤) الصادر في آب ١٩٥١، بهدف تشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار، وتعهدت الحكومة بضمان سلامته أمام انخفاض العملة التركية وسمح في الوقت

١- هيئة الامم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط ١٩٢٥-١٩٥٤، ص ٢٠٦.
٢- د .ك .و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٥/٨/٢٥، حول قروض بنك العمل التركي، رقم الملف (٣١١/٢٧٤٣)، رقم الوثيقة، (٦)، ص١٥.
٣- هيئة الامم المتحدة، المصدر السابق، ص٢٠٦.
٤- عطارد عبد الأمير حوشان، المصدر السابق، ص١١٥.
٥- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٣٥١.
٦- ر. يورك اوغلو ، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية ، ترجمة: فاضل لقمان ، (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر ، ١٩٧٩) ، ص٥١.
٧- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٢٦٢.

نفسه بإخراج (١٠%) من الأرباح لصالح البلد المستثمر[١]، ورغم ذلك ظلت نسبة مساهمة الاستثمار مخيبة للآمال إذ لم تستثمر في تلك المدة سوى ثلاثون شركة أمريكية ولم تتجاوز نسبة مساهمتها سوى (١%) من حجم استثمار القطاع الخاص[٢].

واجهت البلاد مع نهايات عام ١٩٥٣ صعوبات اقتصادية كبيرة أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبوتيرة متصاعدة، إذ انخفض مستوى الإنتاج الزراعي، لاسيّما محصول الحنطة بسبب الظروف المناخية مما اضطرت معه الحكومة إلى استيراده بعد أن كانت من أبرز المصدرين له، ومن جانب آخر انخفض الطلب العالمي على بعض السلع مثل القطن والمعادن مما أدى إلى تدهور أسعارها عالميا مقابل ارتفاع الأسعار في الداخل، وبدأت الليرة تفقد قيمتها أمام الدولار الأمريكي وبهدف تقويض الأزمة عملت الحكومة على زيادة طبع العملة النقدية، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم والذي ترافق مع ارتفاع معدلات البطالة إلى (٥٠%)[٣]، وفي السياق ذاته ذهبت الحكومة إلى إصدار قانون **(تشجيع الاستثمار الأجنبي)** في في كانون الثاني ١٩٥٤، ورفعت فيه القيود على نسبة اخراج الارباح والفوائد التي كانت مفروضة في القانون السابق لعام ١٩٥١، كما تعهدت بضمان رأس المال الأجنبي في حال انخفاض قيمة الليرة التركية، كما أصدرت في اذار ١٩٥٤ **(قانون النفط)** والذي خولها منح الامتيازات للشركات المحلية والأجنبية لمدة (٤٠) عام قابلة لتمديدها إلى (٢٠) عام إضافية، كما ألزم القانون أصحاب الامتيازات الاجانب دفع (١٢,٥%) من قيمة النفط المستخرج لصالح تركيا كبدل إيجار، اما الأرباح فتقسم بين الطرفين بالتساوي[٤]، ولم تؤدِ تلك الإجراءات إلى حلول حقيقية، مما دفع الحكومة في الثامن عشر من آيار ١٩٥٦ إلى إصدار قانون **(الحماية الوطنية)**، والذي سمح للدولة بمراقبة الاقتصاد وتنظيمه وإدارته فعملت على إعادة توزيع السلع وتسعيرها[٥] مما يعني تراجع الديمقراطيين عن سياستهم السابقة المتمثلة بتقييد الحكومة في توجيه توجيه السياسة الاقتصادية للبلد.

١- د .ك .و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٥/٨/٢٥، حول تشجيع استثمار رأس المال الاجنبي، رقم الملف (٣١١/٢٧٩٣)، رقم الوثيقة، (٥١)، ص١١٤.
٢- أريك زوركر، المصدر السابق، ص٣٢٥.
٣- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ٢٦.
٤- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ٣٥٤.
٥- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٢٦٣.

خرجت الأوضاع عن سيطرة الحكومة التي وقفت عاجزة أمام الانحدار الاقتصادي الكبير، إذ ارتفعت الأسعار بمعدل (١٨%) سنويًا، وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى (٤%)، وارتفعت الديون الخارجية في عام ١٩٦٠ إلى(١٢,١٩١) مليار ليرة، في حين بلغت الديون الكلية (١٨,٩٥٩) مليار ليرة، وهو ما يؤشر إلى ارتفاع معدل الدين العام بـ(١٥) إلى الضعف مقارنة بعام ١٩٥٠ التي بلغت (٥٧٥) مليون ليرة[١] ، ومما زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية استمرار زيادة الأنفاق على الجيش، الذي ارتفعت نسبته في عام ١٩٦٠ لتصل إلى (١٨٢%)، مقارنة بقيمة الانفاق في عام ١٩٥٠، وهو ما يعادل (٢٠%) من قيمة الدخل الوطني و(٣٠%) من حجم الميزانية السنوية، مما تسبب بخلل كبير في ميزان المدفوعات[٢]، وفي آب ١٩٥٨ قامت الدول الكبرى الدائنة لتركيا بإجبارها على تخفيض سعر الليرة إلى (٩,٥) مقابل الدولار الواحد بعد أن كانت تعادل (٢,٨)، أي بنسبة (٣٠٠%)، رغم أن سعرها أمام الدولار وصل في السوق السوداء من (١٢–١٣) ليرة خلال تلك المدة مما تسبب بتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل ملفت للنظر واستمر التدهور حتى وقوع انقلاب ١٩٦٠[٣].

يلاحظ أن الحزب الديمقراطي كان يحاول النهوض بالواقع الاقتصادي، وقام بخطوات هامة في ذلك الاتجاه وحقق نتائج ايجابية خلال السنوات الأولى من توليه الحكم، إلا أنَّه رغم ذلك بدأ الوضع الاقتصادي بالتراجع والتدهور منذ عام ١٩٥٤، ويمكن ذكر بعض الاسباب التي أدت إلى ذلك منها: كان الحزب قد صب اهتمامه على بعض القطاعات دون الاخرى، وهو ما يشير إلى اهتمامه بمصالح أصحابها كونهم يمثلون قاعدته الشعبية، ومن جانب آخر إتباعه لسياسة استرضاء قواعده الشعبية، مثل الابقاء على سعر الليرة المرتفع أمام الدولار رغم انخفاضها الكبير في السوق السوداء، مما ولد تضخمًا كبيرًا، لجأ معه إلى طباعة العملة المحلية من دون رصيد يغطيها، الأمر الآخر أن سياسة الحزب الاقتصادية لم تكن مبنية على أسس علمية رصينة تأخذ بنظر الاعتبار خلق التوازنات بين نمو القطاعات، بل سار بنمط عشوائي غير منظم ولم يخضع لقواعد اقتصادية وعلمية رصينة، كما يمكن القول أن الحزب اهتمّ بتحقيق النمو دون الاهتمام بالتنمية الحقيقية التي توفر النقد الاجنبي، بل اعتمد على القروض والاعتمادات الأجنبية في

---

[١]- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٣٥٦-٣٥٧.
[٢]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٢٧٩؛ مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٣٥٥.
[٣]- ساجلار كيدر، تركيا الحديثة، في نوبار هوفسبيان واخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الابحاث العالمية، ١٩٨٥)، ص٣٨.

توفيره، كما يمكن القول أن الظروف المناخية التي مرت بها تركيا كان لها أثر واضح في تدهور الأوضاع الاقتصادية .

ثانيًا: أثر اليمين في تخطيط وتوجيه السياسة الاقتصادية للبلاد:

وجدت القوى المحافظة **(اليمينية)** داخل المؤسسة العسكرية بصورة عامة ولجنة الوحدة الوطنية بصورة خاصة، فضلًا عن القوى السياسية التي حافظت على وجودها السياسي بعد انقلاب السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠، لا سيّما حزب الشعب الجمهوري وحزب الفلاحين القومي الجمهوري، أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في المرحلة السابقة يعود لافتقار النظام الاقتصادي لخطة تنموية مستدامة، وأن الحزب الديمقراطي أدار الملف الاقتصادي بصورة عشوائية وعفوية غير مخطط لها، الأمر الذي تسبب بالانهيار الاقتصادي[١]، لذلك سعت تلك القوى إلى تنظيم السياسة الاقتصادية للبلاد عبر التخطيط المسبق من قبل لجان متخصصة، وبناءً على ذلك أصدرت لجنة الوحدة الوطنية القانون رقم (٩١) في الثلاثين من أيلول ١٩٦٠ المتضمن تأسيس منظمة التخطيط الحكومي (**State planning organization**)، ويرأسها مجلس التخطيط الاعلى (**High Planing Conncil**) بزعامة رئيس الوزراء، وأقر ذلك في الدستور ضمن المادة (١٢٩)[٢].

كانت من أبرز مهام منظمة التخطيط الحكومية ومجلس التخطيط الأعلى إعداد الخطط الاقتصادية الآنية والمستقبلية للبلاد، وتقديم المشورة لتحقيق تنسيق فعال بين عمل الوزارات مع بعضها البعض من جهة والتنسيق بين القطاع الخاص والحكومي جهة أخرى، وتقديم المساعدة للحكومة في سبيل إنجاح تطبيق الخطط المعدة من قبلها على أن تأخذ بنظر الاعتبار دراسة موارد البلاد الطبيعية والبشرية، والمشاكل الاقتصادية والتقنية التي تعيق التنفيذ[٣].

وجد أعضاء منظمة التخطيط الحكومية ومجلس التخطيط الاعلى أن تحقيق النمو اقتصادي يجب أن يكون عبر بوابة الاقتصاد المختلط ووضع خطط مستقبلية ، والعمل على توفير الدعم

---

[1]- Mustafa SALEP, Turk Iktsat Tarihi Acisindan Birinci Bes Yilli; Kalkinma Plani 1963-1967,(Dergi), Turkish Studies , 2017, V: 12, Issue: 12. S 210.

[2]- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 188.

[٣]- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٤٣٣-٤٣٤؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٢٩٧.

للقطاع الخاص لاسيّما الصناعي، ولقي تأسيسها ترحيبًا من الطبقة البرجوازية في استانبول، التي رفضت إدارة الديمقراطيين العشوائية للاقتصاد، إلا أنَّه في الوقت نفسه واجهت المنظمة صعوبة كبيرة في عملها مع بداية انطلاقها، اذ أن كبار الصناعيين الذين يعدون من القوى الهامة الداعمة لأحزاب اليمين رفضوا التعاون معها وامتنعوا عن تزويدها ببيانات ومعلومات تخص قطاعاتهم، لاعتقادهم أنهم سوف يُمنَعون من إنتاج بعض السلع التي من شأنها منافسة الصناعة الحكومية، وأنهم سَيُحرمون من الدعم الحكومي كالحوافز والقروض والتخفيضات الضريبية، وأنهم سيفقدون الحماية لصناعتهم من منافسة السلع الأجنبية[١]، ومن جانب آخر اعترض كبار الصناعيين على الحقوق والحريات التي منحها الدستور للعمال كحق التظاهر والاضراب، اذ أنهم وجدوا من السابق لأوانه منح تلك الحقوق، وفضلوا أن تكون قوة العمل خاضعة لتنظيم وسيطرة حكومية صارمة كما كان الوضع عليه في عهد حكومة الديمقراطيين، ورفضوا وصف الجمهورية التركية بأنها **(دولة اجتماعية)** بحسب ما جاء في دستور ١٩٦١[٢]، لذلك أوضحت منظمة التخطيط الحكومي أنهم ليسوا سوى دليل وخارطة طريق لصالح القطاع الخاص، لاسيّما وأنهم لا يملكون صلاحية ارغام الصناعيين على أمور يرفضونها وليس لهم القدرة على التحكم المباشر في تمويل استثماراتهم وأن عملهم مقتصر على توجيه القطاعات الاقتصادية الحكومية[٣] ولتحييد الهيئة وأرسال تطمينات للتيار اليميني تمّ تعين إدارة يمينية على رأسها، الأمر الذي خفف من حدة توتر كبار الصناعيين[٤].

يلاحظ أن تأسيس منظمة التخطيط الحكومية والحقوق التي منحها الدستور للطبقة العمالية، فضلًا عن وصف الجمهورية التركية بانها دولة اجتماعية كلها مؤشرات تشير إلى أن الدولة تسير نحو الأفكار والمفاهيم الاشتراكية ويبدو أن ذلك يعود لتأثير القوى الراديكالية داخل صفوف المؤسسة العسكرية وهو ما أثار مخاوف طبقة الصناعيين الكبار إذ أنهم تخوفوا من أن تلك الإجراءات سوف تلحق الضرر بمصالحهم الاقتصادية، ومن جانب آخر يمكن القول أن تلك الإجراءات تدل على تراجع التيار اليميني المتطرف عن تطرفه واللجوء إلى الوسطية التي تجمع بين المحافظة والتقدم.

---

[1]- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 181.

[٢]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٢٩٨.

[3]- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 181.

[٤]- ساجلار كيدر، المصدر السابق، ص٤٥.

شرعت منظمة التخطيط الحكومية بوضع برامج خطة التنمية الخمسية الأولى وطالبت بإجراء إصلاحات هيكلية في النظام الاقتصادي، والتي عدت من جانبهم ضرورية لتوفير بيئة آمنة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مبني على أسس رصينة[١]، إذ شددوا على أهمية وضع حلول جذرية لمشكلة ملكية الأراضي التي تقف عقبة أمام تقدم معدلات الانتاج الزراعي، وطالبت بإجراء إصلاح ضريبي عام وفرض ضرائب على الدخل الزراعي، كما طالبت بإعادة النظر في سياسة تحديد الأسعار ومسألة التوظيف المالي الخاص بالمؤسسات الحكومية التي لها دورًا كبيرًا في الصناعات التركية، ووجدت ضرورة رفع الأسعار المنخفضة التي لا تعكس القيمة السوقية الحقيقية لمنتجاتها الصناعية، بهدف زيادة الأرباح مما يمكنها تمويل مشاريع استثمارية اخرى[٢].

تعرضت مسودة مشروع قانون خطة التنمية الخمسية لانتقادات شديدة أثناء مناقشتها في المجلس الوطني من قبل ممثلي الأحزاب اليمينية، لا سيّما حزب العدالة وحزب تركيا الجديد فضلًا عن حزب الفلاحين القومي الجمهوري، إذ رفضوا تمرير قانون الاصلاح الزراعي الذي جاءت به منظمة التخطيط الحكومية والمعد من قبل الخبير الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور (**Nicholas Kaldor**)، والذي سمح بفرض ضرائب على المدخولات الزراعية، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة صرف مكافئات مالية تمنح لمالكي الأراضي ذات الانتاج الجيد، كما رفضوا تمرير قانون إعادة تنظيم المؤسسات الصناعية الحكومية لجعلها قادرة على منافسة القطاع الخاص، حيث فضلوا استمرار تقديم المعونات المالية الحكومية للقطاع الخاص على غرار الدعم المقدم ابان حكم الديمقراطيين[٣]، الأمر الذي قدم معه عدد من أعضاء منظمة التخطيط الحكومي استقالاتهم احتجاجا على عدم تمرير تلك القوانين[٤].

يبدو واضحًا أن الموقف الصلب من قبل الأحزاب اليمينية تجاه اراء ومقترحات منظمة التخطيط الحكومي يعود للحفاظ على مصالح قواعدهم الشعبية من الفلاحين وكبار الصناعيين الأمر الذي يعكس أن اولوية تلك الأحزاب لم تكن منصبة بالدرجة الأولى على النهوض بالواقع

1- Resmi Gazete, Sayi:11403, 15 Mayis 1963.
2- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 182.
٣- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٢٩٩.
4- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.201.

الاقتصادي المتردي او الاجتماعي بل كان الهدف الرئيس الحفاظ على مصالحها ومكاسبها الحزبية من خلال رفض التعرض لمصالح ناخبيهم.

ثالثًا: خطة التنمية الخمسية الأولى وأثرها في الواقع الاقتصادي حتى عام ١٩٦٥:

قامت منظمة التخطيط المركزي بتنظيم ووضع خطة اقتصادية تنموية أمدها خمس سنوات (١٩٦٣-١٩٦٧)، تميزت بالشمولية واهتمت بدراسة جميع المفاصل والقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، واعتمدت استراتيجية الاقتصاد المختلط القائم على مبدأ التكامل بين قطاعي العام والخاص[١]، وألزمت القطاع الحكومي بوجوب العمل وفق بنودها أما القطاع الخاص فلم تكن تعليماتها ملزمة له واقتصرت صلاحياتها على التوجيه والإرشاد والتشجيع[٢]، وكانت جزء من برنامج تنموي منظور يمتد أثره لخمسة عشر سنة، على أن يعاد تقييم السياسة الاقتصادية اعتمادًا على نتائج البرنامج، وأعلنت لجنة إعداد خطة التنمية الخمسية الأولى أنها ستحقق نمو اقتصادي بنسبة (٧%) سنويًا، وستحقق زيادة في الإيرادات بنسبة (١٧٥%) ما يعادل (١٤٥,٣) مليار ليرة خلال خمسة عشر سنة منظورة[٣]، وأنها ستعمل على حل مشكلة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلًا عن الحفاظ على ايجابية الميزان التجاري[٤].

قدمت الحكومة الائتلافية الثانية بزعامة عصمت إينونو مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية الأولى إلى مجلس الشيوخ وتمت المصادقة عليها في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٦٢[٥]، ومن ثم أُرسلت إلى المجلس الوطني الكبير في الرابع والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه، وبعد نقاشات مطولة بين أعضاء منظمة التخطيط الحكومي وبين ممثلي الأحزاب اليمينية داخل قبة البرلمان تمت المصادقة عليها في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، وصوّت لصالحها (٢١٦) عضوًا من أصل (٣٥٢) عضوًا حضر الجلسة، في حين

1- Resmi Gazete, Sayi:11357, 16 Mart 1963.

٢- مظهر نصار سليمان صالح السعدون، التطورات الاقتصادية في تركيا ١٩٨٠-١٩٨٩، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية، ٢٠١٩)، ص١٨-١٩.

3- BASBAKANLIK, DEVLET PLANLAWA TESKILATI, Kalkinma Plani, Birinct Bes YIL (1963-1967), (Ankara: Basbakanlik Devlet Matbaasi,1963),s.31-35.

4- Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, A.G.E, s.255.

5- M.M.T.D, UZUN VADELT KALKINMA PLANI, Birinci Bes Yillik (1963-1967) Kalkinma Planinin onaylandigina dair Karar No:1.

صوت ضدها (٩٢)، وامتنع (٤٤) عضوًا عن التصويت[١].

كانت ميزانية خطة التنمية الخمسية الأولى بلغت (٥٩,٦٤٦,٨٠٠,٠٠٠) مليار ليرة، خصص ما يقارب ثلثها للقطاع الصناعي بنسبة (٣٠,٩%)، وكانت نسبة تخصيصات قطاع البناء والإعمار بالمرتبة الثانية وبنسبة (٢٠,٣%) وجاءت تخصيصات القطاع الزراعي بالمرتبة الثالثة بنسبة (١٧,٧%)، وخصص لبقية القطاعات نسب أدنى وتميزت الخطة بإجراء دراسة دقيقة لجميع جزئيات ومفاصل الاقتصاد التركي وحددت نسب كل جزئية من الميزانية وفق تلك الدراسات[٢]، وفيما يأتي جدول يوضح مقدار ونسب التخصيصات المالية لخطة التنمية الأولى.

جدول رقم (٥)

التخصيصات المالية في خطة التنمية الخمسية الأولى[٣]

القطاع	قيمة التخصيصات بالمليارات	نسبة التخصيص
الصناعة	١٨,٤٥٦,٢	%٣٠,٩
الزراعة	١٠,٥٤٨,٤	%١٧,٧
بناء واعمار	١٢,١١٦	%٢٠,٣
نقل ومواصلات	٨,١٥٩,٤	%١٣,٧
التعليم	٤,٢٢٧	%٧,١
الصحة	١,٣٤٦,٩	%٢,٣
خدمات	٤,٧٩٢,٩	%٨
المجموع	٥٩,٦٤٦,٨	%١٠٠

يلاحظ ارتفاع قيمة المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة على حساب بقية القطاعات، وذلك يشير بشكل واضح إلى توجيه السياسة الاقتصادية نحو السعي الجاد لتطوير الصناعات التركية وجعلها عماد التنمية الاقتصادية المستدامة في البلد، وطبيعة الحال فإن الصناعات سوف تكون بحاجة ماسة للمواد الأولية، فضلًا عن السلع الوسيطة المستوردة الأمر الذي يتطلب توفير النقد الأجنبي لتأمين تلك المواد والسلع.

أعلنت منظمة التخطيط الحكومي عن إمكانية توفير (٧٥%) من السيولة النقدية اللازمة لتمويل خطة التنمية الخمسية الأولى من مصادر محلية، أما الـ(٢٥%) المتبقة والبالغة (١١,٣)

1- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:9, Toplanti:2, B:11, 21 . 11 . 1962, s.556.

2- Resmi Gazete, Sayi: 11272, 3 Aralik 1962.

٣- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٤٣٧.

مليار ليرة، أي ما يعادل في حينها (١,٢٦) مليار دولار، والتي لا يمكن توفيرها إلا من خلال القروض والاعتمادات الأجنبية[١].

حصلت الحكومة التركية على قروض ومساعدات اجنبية من **(كونسورتيوم)**[٢] الدولي الذي تأسس في عام ١٩٦٢ باقتراح أمريكي لتقديم القروض والمساعدات المالية لتركيا من قبل دول اوربا الغربية، فضلًا عن بعض المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بهدف تخفيف ضغط وعبء الالتزامات المالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على ذلك حصلت تركيا على قروض بقيمة (٧٥٩,٤) مليون دولار[٣]، خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٤[٤]، كما كان للعمال الأتراك خارج تركيا لاسيّما في ألمانيا الغربية أثر مهم في رفد البلاد بالنقد الاجنبي عبر ارسال حوالاتهم مما اسهم في سد جزء كبير من العجز في ميزان المدفوعات[٥].

دخلت خطة التنمية الخمسية الأولى حيز التنفيذ مع بداية عام ١٩٦٣، وأخذت الحكومة تمويل ودعم القطاعات الحكومية التي أُدرجت في الخطة بتخصيصاتها المالية، وكان القطاع الصناعي على رأس تلك القطاعات الذي أُريد له أن تصل مساهمته مع نهاية خطة التنمية إلى (٢١,٤%) من الناتج الوطني، بعد أن كانت نسبة مساهمته في عام ١٩٦٢ لا تتجاوز (١٦,٨%)، على أن تحقق الصناعة الاستخراجية زيادة انتاجية تقدر بنسبة (٥٢,٨%)، والصناعة التحويلية بنسبة(٧٢,٨%)[٦]، وأن يحقق القطاع الصناعي بالإجمال نمو اقتصادي بنسبة (١٢,٥%)، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية المخطط لها من قبل منظمة التخطيط الحكومي القائمة على استراتيجية إحلال الصناعة المحلية كبديل عن الواردات، قامت الحكومة بتنظيم عمليات الاستيراد لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، إذ تمّ تحديد قوائم خاصة

١- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق ، ٤٣٨.

٢- يشير مصطلح كونسورتيوم (Konsortium) بصورة عامة من حيث اللغة إلى كلمة لاتينية تعني الشراكة ومن حيث الاصطلاح يعني رابطة بين جهتين او فردين او دولتين فأكثر بهدف المشاركة الاقتصادية او القانونية في نشاط مشترك لتحقيق هدف محدد ، والكونسوريتوم الذي نحن بصدده تأسس في عام ١٩٦٢ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وضم إلى جانبها كل من ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا وكندا ولوكسمبورغ والسويد والنرويج والنمسا وسويسرا والدنمارك، اما المؤسسات والمنظمات التي انضمت إلى كونسوريتوم تقديم المساعدة لتركيا فهي كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، والجمعية النقدية الاوربية (EMA)، فضلًا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. للمزيد ينظر : Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.194.

٣- هناك اختلاف بين المصادر حول قيمة القروض التي حصلت عليها تركيا من قبل الكونسورتيوم اذ تشير بعض المصادر أن قيمة القروض بلغت (٦١٨,٥) مليون دولار خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٤. مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٤٣٨.

4- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.194.

5- Ayni esar, s.193

٦- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٤٣٧-٤٣٨.

بالسلع التي يحظر استيرادها، كما فرضت تعريفة كمركية مرتفعة نسبيًا على السلع المنافسة لمثيلاتها المصنعة محليًا، وتمّ توجيه الاستيراد نحو المواد الأولية اللازمة في عمليات التصنيع الداخلي، وشملت بعض تلك المواد، لاسيّما الضرورية منها بالإعفاءات الكمركية والضريبية كما وفرت للصناعيين قروض مالية متوسطة وطويلة الأجل وبسعر فائدة مخفض عما هو سائد في القروض الاخرى[١].

كانت نسبة الاستثمارات الموظفة في القطاع الصناعي الحكومي الخاضعة لقرارات ورؤى خطة التنمية الخمسية الأولى تمثل النصف، في حين مثلت استثمارات القطاع الخاص النصف الاخر، وكان حجم الاستثمار الخاص الممول داخليًا بلغت نسبته (٩٠%) أما الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص لم تكن تتجاوز نسبته (١٠%) وكانت الحصة الأكبر فيها للولايات المتحدة الأمريكية والتي تبلغ (٣٠%)، وبناءً على تلك السياسة حقق القطاع الصناعي بصورة عامة زيادة في معدلات النمو بلغت (٩%) سنويًا مع بداية تنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى[٢]، ومن جانب آخر دفعت القوى اليمينية نحو انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة (**European Economic Community**)[٣] بهدف تطوير القطاع الصناعي وإيجاد تكامل صناعي وتجاري مع الدول الأوربية الغربية، وكان الحزب الديمقراطي أول من قدم طلب للانضمام بشكل رسمي في تموز ١٩٥٩، وبناءً على ذلك عُقدت **(اتفاقية أنقرة)** في الثاني عشر من أيلول ١٩٦٣بين تركيا والمجموعة الاقتصادية لدول السوق الأوربية المشتركة وتضمنت قبول عضويتها على أن تتم عبر ثلاث مراحل الأولى تمهيدية لمدة خمس سنوات وثانية انتقالية لمدة أربع سنوات وختامية لمدة ثلاث سنوات، على أن يتم انشاء اتحاد كمركي موحد تلغى بموجبه التعريفة

---

[1]- Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.183.

[٢]- ساجلار كيدر، المصدر السابق، ص٤٦.

[٣]- السوق الاوربية المشتركة: مشروع اقتصادي سياسي تأسس في ٢٥ اذار ١٩٥٧ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية بعد التوقيع على معاهدة روما وتعود جذورها إلى عام ١٩٥١ كان الهدف منها ايجاد تكامل اقتصادي تأسيس اتحاد كمركي وسوق موحد بين الدول الأعضاء لتحقيق سلام دائم في اوربا بعد احداث الحرب العالمية الثانية، وتعد جزء من صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وضمت في عضويتها عند تأسيسها كل من (بلجيكا وفرنسا وايطاليا ولكسمبورغ وهولندا والمانيا الغربية) ومن ثم انضمت اليها مجموعة اخرى من الدول مثل بريطانيا والسويد والنمسا والنرويج وسويسرا والدنمارك وتم الاتفاق على إلغاء التعريفة الكمركية والقيود التجارية بين الدول الأعضاء على مدى (١٢-١٥) سنة ، كما تم الاتفاق على تحديد تعريفة موحدة للدول الأعضاء مع الدول الاخرى غير المنضمة . للمزيد ينظر : Liunard rist, THE EUROPAN COMMON MARKET, New York: Economic Director of the WorldBank, 1958, p.2-7

الكمركية بين الدول الأعضاء خلال تلك المدة[١]، أما القطاع الزراعي فكانت توقعات منظمة التخطيط الحكومي أن يحقق زيادة في حجم الانتاج الزراعي تصل إلى (٢٥,٦%)[٢]، إلا ذلك لم يتحقق رغم استخدام الأسمدة الزراعية واتباع نُظّم ري متطورة، فضلًا عن البذور ذات الجودة العالية وارتفاع معدلات استخدام المكننة الزراعية، إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني إلى (٣٨,٨%) في عام ١٩٦٤ بعد أن كانت (٤٢,٥%)، في عام ١٩٦٠، وعلى سبيل المثال انخفضت إنتاجية الحنطة في عام ١٩٦٤ إلى (٨,٣٠٠,٠٠٠) مليون طن والشعير إلى (٣,٢٠٠,٠٠٠) مليون طن بعد أن كانت تنتج في عام ١٩٦٠ (٨,٤٥٠,٠٠٠) مليون طن من الحنطة و (٣,٧٠٠,٠٠٠) مليون طن من الشعير[٣]، أما بقية القطاعات فإنها حققت نسب متفاوتة في معدلات النمو، ونتج عن خطة التنمية الأولى ارتفاع في الدين العام الذي بلغ في عام ١٩٦٤ (١,٥٥٩,٣) مليار دولار وكانت قيمة فوائد تلك القروض بلغت (٣٠٩,٧) مليون دولار، وسددت تركيا خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٤ مبلغ مقداره (٦٤٣,١) مليون دولار للديون الخارجية أي ما يعادل (٣٥%) من قيمة الصادرات البالغة (١,٨٢٧,٩) مليار دولار[٤]، وصاحب ذلك ارتفاع في قيمة الواردات مقارنة بالصادرات مما أدى إلى عجز مستمر في الميزان التجاري، وكانت نسبة النمو المحققة في عام ١٩٦٣ وصلت إلى (٧%) وهي النسبة المراد الوصول اليها بحسب خطة التنمية، ويعزى سبب ذلك إلى الزيادة البسيطة الحاصلة في المنتجات الزراعية نتيجة الظروف المناخية الملائمة، إلا أنَّه معدل النمو انخفض إلى (٤%) في عام ١٩٦٤ بسبب نقص التمويل، إذ يرى خبراء الاقتصاد لزوم توظيف (١٨,٣%) من الناتج القومي في الاقتصاد للحصول على معدل نمو بنسبة (٧%)[٥]، وفيما يأتي جدولًا يبن معدلات العجز.

[1]- Nur DLBAZ AL ACAHAN, Avrupabrl Oetakdl Tcaretpol Tkasinln Turk ve Yeekonoms Uzer Neetkler, Canakkale Onsekiz Mart Universitesi Go;ceada MYO DI Ticaret Bolumu,(Jorurnal) of Life Economics, 2015, s. 25-26.

[٢]- مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ٤٣٧.

[٣]- المصدر نفسه، ص٤٢٩

[٤]- المصدر نفسه، ص ٤٣٨.

[٥]- المصدر نفسه، ص٤٤٤.

جدول رقم (٦)

بيانات الميزان التجاري خلال المدة ١٩٦٠-١٩٦٤[١]

السنة	الواردات ملايين الليرات	الصادرات ملايين الليرات	الميزان التجاري
١٩٦٠	٤٦٨	٣٢١	-١٤٧
١٩٦١	٥٠٩	٣٤٧	-١٦٢
١٩٦٢	٦٢٢	٣٨١	-٢١١
١٩٦٣	٦٩١	٣٦٨	-٣٢٣
١٩٦٤	٥٤٢	٤١١	-١٣١

يلاحظ ارتفاع استمرار العجز في الميزان التجاري منذ عام ١٩٦٠ إلا أنَّه ارتفع في عام ١٩٦٣، ويمكن القول أن سبب ذلك الارتفاع في معدل العجز يعود لدخول خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى حيز التنفيذ، حيث زاد الطلب على المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للصناعات المحلية تماشيا مع استراتيجية إحلال الصناعة محل الواردات، مما يدل على ذلك انخفاض معدل العجز في عام ١٩٦٤ بسبب انخفاض قيمة الواردات مقابل ارتفاع قيمة الصادرات نتيجة انتعاش القطاع الصناعي، وبصورة عامة يلاحظ أن الأحزاب اليمينية التي أدارت الملف الاقتصادي في تلك المدة رغم محولاتها الجادة للنهوض بالاقتصاد إلا أنَّها في مواطن عدة فضلت مصالحها الحزبية والفئوية على المصلحة الاقتصادية العليا للبلاد، وذلك يعد أمر طبيعي بالنسبة للأحزاب السياسية التي تسعى نحو الظفر بالسلطة، لاسيّما إذا أقحمت نفسها في تنافس وصراع سياسي ضَيّق.

[١]- نقلا عن: ابراهيم زرقانة، تركيا، (القاهرة: مطبعة يوسف، د.ت)، ص٥٥.

الفصل الثاني

اليمين وأثره في الأوضاع السياسية والاقتصادية

١٩٦٥-١٩٧١

المبحث الأول

الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمينية ١٩٦٥-١٩٧١

المبحث الثاني

أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٦٥-١٩٧١

المبحث الثالث

أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٦٥-١٩٧١

المبحث الأول

الأحزاب والتنظيمات اليمينية في تركيا ١٩٦٥-١٩٧١

شهدت الساحة السياسية التركية خلال المدة ١٩٦٥-١٩٧١ تأسيس عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية التركية التي مارست دورًا نشطًا في توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية وفيما يأتي استعراضًا لتلك الأحزاب والتنظيمات:

اولًا: حزب الثقة (Guven Partisi):

كان حزب الشعب الجمهوري يعاني من خلافات داخلية كبيرة، نتيجة الاختلاف حول أهلية قيادة عصمت إينونو لقيادة الحزب، فضلًا عن الاختلاف في التوجهات والرؤى بين أعضائه حول طريقة إدارة الملفات السياسية والاقتصادية، ومما ساهم في تعميق الخلافات قرار الحزب الذي أُعلن على لسان عصمت إينونو في أواخر نيسان ١٩٦٥عن تبنيه لأيديولوجية **(اليسار الوسط)**[١]، الأمر الذي رفضه المحافظون داخل صفوف الحزب بقيادة طورهان فيضي أوغلو **(Turhan Feyzioglu)**[٢] الذي كان يشغل في حينها نائب رئيس مجلس إدارة الحزب، مما ولد صراعًا داخليًا، لاسيما بعد الخسارة الكبيرة التي لحقت بهم في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٦٥، ومن ثم انتخابات مجلس الشيوخ في عام ١٩٦٦، الأمر الذي طالب معه المحافظون في المؤتمر العام للحزب الذي عقد في السادس والعشرين من كانون الأول من العام نفسه بالتراجع عن أيديولوجية اليسار الوسط، إلا أنّ عصمت إينونو أصر على موقفه، وبدأ الطرفان يتبادلان التهم، مما دفع الأمانة العامة للحزب لعقد مؤتمر استثنائيًا في الثامن والعشرين من

---

[1]- Hikmet Bila, CHP,A.G,E, s.400.

[٢]- طورهان فيضي أوغلو: من مواليد مدينة قيصري ١٩٢٢ ومن أصول شركسية، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في قيصري ومن ثم التحق بكلية القانون في جامعة استانبول وتخرج فيها في عام ١٩٤٥، وأكمل دراسة الماجستير والدكتوراه في بريطانيا وتخصص في مجال القانون الدستوري، عاد إلى تركيا في عام ١٩٥٥، وعين في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة التي تولى إدارة عمادتها في عام ١٩٥٦، كان من المعارضين لسياسات الحزب الديمقراطي المنحل، لذلك انضم إلى حزب الشعب الجمهوري وفاز بعضوية البرلمان في انتخابات عام ١٩٥٧، تسنم مناصب عدة منها رئيس لجامعة الشرق الأوسط، وأصبح وزيرًا للتربية في الحكومة الانتقالية بزعامة جمال كورسيل بعد انقلاب ٢٧ آيار، كما عين بمنصب نائب رئيس الحكومة خلال المدة (١٩٦٢-١٩٦٣)، عارض التوجه اليساري داخل صفوف حزب الشعب واعلن استقالته من الحزب في عام ١٩٦٧ مع مجموعة من المحافظين ليؤسس حزب الثقة الذي مارس النشاط السياسي حتى عام ١٩٨٠، توفى في الخامس والعشرين من آذار ١٩٨٨. للمزيد ينظر: Cemal Avci, Prof, Dr. Turhun Feyzioglu, Ataturk Arastirma Merkezi Dergisi, Cilt: IV, 1988.

نيسان ١٩٦٧ لحسم القضية، وبعد نقاشات حادة تم التصويت لصالح عصمت إينونو في تبني منهج اليسار الوسط، واتخذ قرار بتوجيه العقوبة إلى طورهان فيضي أوغلوا مع ثمان أعضاء وإحالتهم إلى لجنة الانضباط مع التلويح بطردهم، مما أدى إلى إعلان استقالتهم وأرسل فيضي أوغلو قرار الاستقالة إلى الأمانة العامة للحزب في الرابع من آيار من العام نفسه[١]، وجاء فيه "**إننا نعتقد أن المسار الصحيح للحزب يتحقق بتطبيق مبادئ المؤسس أتاتورك، لكن ما نلاحظه إبتعاد الحزب يومًا بعد يوم عن تلك المبادئ ولمسنا وجود مخطط خطير يسير بالحزب نحو المغامرة لتبني سياسة اليسار بعيدًا عن الأجواء**

ة بل تمّ ذلك بشكل غير قانوني وبأموال دُعاة الأفكار الاشتراكية.... لذلك نحن الموقعون نعلن استقالتنا من الحزب"[٢]، أدى ذلك إلى انشقاق (٤٧) عضوًا من أعضاء حزب الشعب الجمهوري بما فيهم (٢٥) نائبًا في المجلس الوطني الكبير في الثاني عشر من آيار ١٩٦٧، ليعلنوا عن تشكيل حزب جديد في الخامس عشر من أيلول من العام نفسه واقترحوا **(تسميات عدة)**[٣] إلا أنهم توافقوا على أسم **(حزب الثقة)** واختير طورهان فيضي أوغلو لزعامته[٤].

أعلن فيضي أوغلوا أن حزبه حزب قومي علماني محافظ **(يميني معتدل)**، يرفض الاشتراكية والشيوعية، وطرح برنامجًا شاملًا ومفصلًا في تسع وستون صفحة، أستهله بتمجيد القومية التركية التي أقامت دولًا عظيمة عبر تأريخها المُشَّرِف، مؤكدًا فيه على ضرورة الالتزام بالمبادئ الكمالية، لاسيّما القومية والنظام الجمهوري وعلمانية الدولة، ومؤكدا احترامه للأديان والعقائد والطقوس الدينية، على أن لا يتم تسخيرها لأغراض سياسية، وفي الجانب الاقتصادي أكد على أهمية التخطيط الحكومي للاقتصاد، على أن لا يكون ذلك تقييدًا للقطاع الخاص وأنه يتبنى نظرية الاقتصاد المختلط، وبيّن أهمية دعم القطاع الزراعي عبر استصلاح الأراضي الزراعية[٥]

1- Gurcan Bozkir, TURK SIYASAL HAYATINDA CUMHURIYETCI GUVEN PARTISI, CTTAD: VI/15, 2007, s.276-277.

2- Aliti: Ayni esar,s. 278.

٣- اقترح الأعضاء المؤسسون تسميات عدة منها حزب الشعب الكمالي، وحزب الوسط القومي وحزب الحركة والوطنية وحزب الاخوان الوطني الديمقراطي وحزب المحافظين، فضلًا عن تسميات مقترحة أخرى. للمزيد ينظر: Hurriyet Gazetesi, (Istanbul) , 12 Mayis 1967; Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 13 Mayis 1967; akis Gazetesi, (Istanbul), 6 Mayis 1967.

4- Tahir Kutsi Makal, Siyaset Sahnesinden Cehreler Benim Inac yay, Istanbul,1987, 13.

5-T.B.M.M, Guven Partisi Program, Ajans Turk Matbaasi, Ankara, 12 Mayis 1967.

والاهتمام بالثروة الحيوانية والحفاظ على الغابات، وفي الجانب الصناعي أكد على ضرورة تطوير القطاع الصناعي وتوجيهه لإنتاج السلع الضرورية، بهدف تقويض عمليات الاستيراد، فضلًا عن الاهتمام بالصناعات النفطية وعمليات التنقيب وإعادة النظر بإجازات التنقيب الممنوحة للشركات الأجنبية، على أن تأخذ الحكومة دورها في ذلك، وأعلن عن وجوب إتباع سياسة ضريبية عادلة، وسياسة نقدية رصينة للحفاظ على قيمة الليرة التركية، والعمل على معالجة مشكلة الديون الخارجية[١]، ومن جانب آخر أكد في برنامجه على لزوم سيادة القانون للحفاظ على النظام السياسي ولصيانة الحقوق والحريات العامة التي لا يجوز التفريط بها، كون ذلك جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي، وأكد على ضرورة استقلال الجامعات وحرية والصحافة والإذاعة والتلفزيون، وأكد على حقوق العمال، لاسيّما في التظاهر والإضراب على أن لا يخل بالنظام السياسي، وأعلن عن ايمانه بان قانون الانتخابات القائم على التمثيل النسبي هو القانون الامثل لإيجاد حكومة وطنية تمثل إرادة الناخبين بصورة حقيقية، كما أكد على ضرورة تطوير قطاعي الصحة والتعليم[٢].

عقد الحزب مؤتمره الأول في الأول من آذار ١٩٦٨، في أنقرة وتم خلاله انتخاب طورهان فيضي أوغلو لزعامة الحزب، إذ كان المرشح الوحيد وصوّت لصالحه (٦٨٠) مندوبًا من أصل (٦٨٤) حضروا المؤتمر، كما تمّ انتخاب نواب وأعضاء مجلس أمانة الحزب، فضلًا عن انتخاب رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية وتم إقرار نظامه الداخلي[٣].

يلاحظ وكما أعلن أن تأسيس حزب الثقة جاء بناءً على تبني حزب الشعب الجمهوري لأيديولوجية اليسار الوسط رغم أن اعلان ذلك ظهر بشكل رسمي منذ عام ١٩٦٥، وهنا يطرح تساؤل: وهو ماهي الأسباب التي أدت إلى التأخير في إعلان التأسيس حتى عام ١٩٦٧، وللإجابة على ذلك يمكن إعطاء أجوبة محتملة عدة منها:

الجواب الأول: يبدو أن الأعضاء المحافظين لم يكن في نيتهم تأسيس حزبًا جديدًا وإنما حاولوا مجابهة ذلك الفكر والمنهج وإقناع متبنيه للعدول عنه وإرجاع الحزب إلى مساره السابق.

1- T.B.M.M, Guven Partisi Program, A.G.E.
2- Ayni esar.
3- Gurcan Bozkir, A.G.E, s.284.

الجواب الثاني: إن الأعضاء المؤسسين حاولوا في بداية الأمر الدخول في صراع مع القوى الراديكالية بهدف إبعادهم عن الحزب ومن ثم السيطرة عليه من قبلهم إلا أنهم فشلوا في ذلك.

الجواب الثالث: يمكن القول أنهم حاولوا استغلال الوقت بهدف كسب أكبر عدد من الأعضاء إلى جانبهم مما يزيد في قوتهم إذ ما أرادوا الانشقاق والإعلان عن تأسيس حزب جديد، كما يحتمل أنهم تلقوا دعم وتأييد من قبل الأحزاب اليمينية الأخرى لإعلان التأسيس في تلك المدة.

الجواب الرابع: قد يكون التأسيس غير مخطط له مسبقًا وإنما جاء كرد فعل على توجيه العقوبة التي صدرت بحقهم وإحالتهم إلى لجنة الانضباط وتهديدهم بالطرد.

ثانيًا: حزب الحركة القومية (Milliyetci Harket Partisi):

كان ألب أرسلان توركش (**Alparslan Turkes**)[١] أبرز الضباط الأربعة عشر الذين أُبعدوا عن لجنة الوحدة الوطنية بسبب آراءهم المتطرفة ورفضهم إرجاع السلطة إلى المدنيين، إذ رفضوا إجراء انتخابات وفضلوا تأجليها لمدة أربعة أعوام بهدف تأسيس حزب سياسي جديد من قبل لجنة الوحدة الوطنية يحمل أسم اللجنة، وبعد محاولاتهم لفرض نفوذهم وهيمنتهم على القرار السياسي اتخذ المحافظون داخل اللجنة قرارا بإبعادهم عن مركز القرار في السلطة[٢]، إذ صدر أمر في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٠، بحجزهم وإرسالهم إلى السفارات التركية بصفة

---

[١]- الب أرسلان توركش: من مواليد نيقوسيا عاصمة قبرص ١٩١٧، واكمل دراسته الابتدائية فيها، انتقل للسكن مع عائلته إلى استانبول عام ١٩٣٣، دخل إلى المدرسة العسكرية العليا عام ١٩٣٦، وتخرج فيها برتبة ملازم عام ١٩٣٨، وتدرج في السلك العسكري حتى بلغ رتبة عقيد عام ١٩٦٠، كان احد برز المخططين لانقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ إذ انضم منذ العام ١٩٥٨ للتنظيمات العسكرية السرية المناوئة للحزب الديمقراطي، وهو من أعلن بيان الانقلاب، بعد نجاح الانقلاب، اختير كعضو في لجنة الوحدة الوطنية، ونائب لرئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية، وشكل تكتل داخل اللجنة مكون من اربعة عشر ضابطًا من ذوي الرتب الصغيرة تحت قيادته، وأعلنوا رفضهم إعادة السلطة لمدنيين ومع محاولته اللجوء إلى العنف لتصفية خصومه تم إلقاء القبض عليه مع رفاقه الآخرين في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٠، ومن ثم تم ارسالهم إلى المكاتب الاستشارية في السفارات التركية وصدر قرار بمنعم من العودة إلى البلاد لمدة عامين، وكان الب أرسلان سُفر إلى الهند، وبعد انتهاء المدة سمح للضباط الاربعة عشر بالعودة إلى تركيا بما فيهم توركش الذي بدأ ممارسة العمل السياسي من خلال انضمامه إلى صفوف حزب العدالة في شباط ١٩٦٣ إلا أنّه فشل في الحصول على تأييد واسع يؤهله للوصول إلى زعامة الحزب، مما دفعه للتناغم مع حزب الفلاحين القومي الجمهوري الذي تمكّن من الانضمام اليه ومن ثم الفوز بزعامته في عام ١٩٦٥ وجعله حزب يميني قومي متطرف تحت اسم حزب الحركة القومية. للمزيد ينظر: Ilhan Bahar, Alparslan Turkes ve Ulkucu Hareket, Bozkurt Efsanesi , Istanbul: Harekt Yayin Dagitm, 2011; Fuad Isik, Basbug Alparslan Turkes, Istanbul:Melisa.Matbaasi,2011,s.17-27.

[2]- Haluk Cay ve digerleri, Tarihte Turkler ve Alparslan Turkes, Cilt:3, Istanbul:2000, s.264-265.

مستشارين ومُنِعوا من العودة للبلاد قبل عامين من ترحيلهم، وتم إرسال توركش إلى السفارة في الهند، وعند السماح بعودته إلى البلاد بدأ بممارسة العمل السياسي ورغب في الانضمام إلى أحد الأحزاب السياسية، فحاول الانضمام إلى صفوف حزب العدالة إلا أنّ دخوله لم يلق تأييدًا يمكنه من الوصول إلى مراكز متقدمة في الحزب، فضلًا عن قيادته التي كان يطمح في الوصول اليها[١].

يبدو أن سبب فشل ألب أرسلان توركش في الحصول على تأييد داخل صفوف حزب العدالة بسبب موقفه السابق من الحزب الديمقراطي المنحل، فضلًا عن دوره الفعال في تخطيط وتنفيذ انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ الذي أطاح بحكومة الحزب الديمقراطي المنحل، لا سيّما وأن حزب العدالة يعد نفسه الوريث لذلك الحزب.

تمكّن الب أرسلان توركش مع عدد من رفقائه في عام ١٩٦٤ من الانضمام إلى صفوف حزب الفلاحين القومي الجمهوري، رغم أن محاولاته للانضمام بدأت منذ عام ١٩٦٣، إلا أنّه واجه معارضة بعض الأعضاء بسبب آرائه القومية المتشددة، وتمكّن بعد مدة وجيزة من الانضمام وفرض نفسه بقوة، إذ عُين مفتشًا عامًا للحزب وحصل على مقعدًا نيابيًا في انتخابات عام ١٩٦٥[٢]، وفي العام نفسه سعى إلى عقد مؤتمرًا استثنائيًا بهدف الوصول إلى زعامة الحزب، وتم له ذلك في المؤتمر الذي عقد خلال المدة (٢٨-٢٩) حزيران ١٩٦٥، إذ صوّت لصالحه (٦٩٨) مندوبًا من أصل (١٢١٤) مندوبًا حضروا المؤتمر[٣].

عمل ألب أرسلان توركش ومنذ اللحظة الأولى لدخول الحزب على أدلجته وفق آرائه وطموحاته القومية، ومع تسلم زعامته ظهر حزب الفلاحين القومي الجمهوري وكأنّه حزب جديد يختلف إلى حد بعيد عما كان عليه قبل انضمامه إليه، إذ وُضِعت له مبادئ جديدة وحُدِدت له أهداف مغايرة واختلف نظامه الداخلي وإجراءات الانضمام إليه منذ عام ١٩٦٤[٤]، وفي عام ١٩٦٥ قرر الحزب في مؤتمره العام إجراء تعديلًا جديدًا على نظامه الداخلي، إذ تضمن النظام الجديد سبعة فصول مقسمة على (١٣٥) فقرة بعد أن كان يقتصر على (٤٥) فقرة

1- Ilhan Bahar, A.G.E, s.56.
2- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 10 Nisan 1965.
٣- امجد نعمة كيطان منسي الوزني، المصدر السابق، ص٧٨-٧٩.
4- T.B.M.M,Genal MERKEZI CKMP Program, Ankara,1964, s.1-4.

فقط[١]، وبخصوص مبادئ الحزب في تلك المرحلة فإنها أيضًا تغيرت وفق آراء توركش ورفاقه، إذ أعلن أن مفهوم الأمة من وجهة نظر الحزب يناضر مفهوم القومية، وأن القومية التركية تمثل الانموذج الأصيل للأمة التركية ولثقافتها ومصدر قوتها لتغذيتها بالمحبة ودفعها للشعور بالفخر، ومنارة توقظ فيها الروح التقدمية[٢] ، وبيّن أن علمانية الدولة لا تعني رفض الأديان، وأن حرية الدين والعقيدة حق رئيس من حقوق الأفراد، ولا ينبغي تسخير الدين لأهداف سياسية، وفي الجانب الاقتصادي، أكد على اهمية الاقتصاد المختلط وضرورة تطوير القطاع الصناعي وجعل تركيا بلدًا صناعيًا، مع الأخذ بنظر الاعتبار الاهتمام بالقطاع الزراعي، عبر تطوير القرى الزراعية وإنشاء مساكن للفلاحين، والتركيز على الجوانب الصحية في تلك المناطق، ورفض فرض ضرائب على الطبقات الفقيرة، وأكد اهمية ايجاد نظام ضريبي عادل يتناسب مع الواقع الاقتصادي للمجتمع[٣].

هدف توركش منذ انضمامه لصفوف حزب الفلاحين القومي الجمهوري إلى جعله حزبًا جديد مختلف تمامًا عما كان عليه، واعتقد أن التعديل على نظامه الداخلي وتغيير بعض مبادئه غير كافٍ، لذلك مع تسلمه رئاسة الحزب عمل على وضع أيديولوجية جديدة له وشرع بكتابتها منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٩ وهي ما أطلق عليها عقيدة **الأضواء التسعة (Dokuz Isik)** والتي سعى إلى جعلها الايديولوجية الرسمية للدولة [٤].

دعا ألب أرسلان توركش إلى عقد مؤتمرًا طارئًا للحزب في مدينة أضنة خلال المدة (٨-٩) شباط ١٩٦٩، بهدف طرح عقيدة الأضواء التسعة للمصادقة عليها واعتمادها من قبل الحزب، كما طرح فكرة اختيار أسمًا جديدًا له، واقترح أسم حزب الحركة القومية، فضلًا عن فكرة تغيير شعاره التي أثارت صراعًا وجدالًا بين أعضاء الحزب، إذ أراد القوميون العلمانيون أن يكون شعار الحزب صورة ذئب داخل الهلال في إشارة إلى قصة اسطورية تتعلق بالإرث التركي، في الوقت الذي أراد القوميون الإسلاميون أن يكون شعار الحزب الجديد صورة لثلاث أهلة مما

١- للاطلاع على النظام الداخلي للحزب بشكل مفصل ينظر : T.B.M.M, Cumhuriyet Cikoylu Milet Partisi Tuzugu, Ankara,1965.

2- T.B.M.M,Genal MERKEZI CKMP Program, Ankara,1965, s.5.

٣- أمجد نعمة كيطان منسي الوزني، المصدر السابق، ص٥٦-٥٨.

4- Feridun Yildiz, Turk Siyasi Tarihinde Milliyetci Hareket Partisi Siyasi Gelisme, Fikvika Ynaklavi Teskilat Lanma Modeli,(1965-1980), s.261.

ولد جدل وصراع انتهى بغلبة القوميين الإسلاميين حيث اعتمدت الأهلة الثلاث كشعار للحزب[١].

صادق مندوبي الحزب في المؤتمر على التسمية الجديدة، ومنحوا فيه سلطة مطلقة لرئيس الحزب على مفاصله كافة[٢]، فضلًا عن القبول باعتماد مبادئ الأضواء التسعة كأيديولوجية للحزب والتي تمثلت بـ**(القومية والمثالية والأخلاقية والعلم والاشتراكية والريف والحرية والتقدمية والتكنولوجيا الصناعية)**[٣]، وأخذ الحزب على عاتقه تفسير الأضواء التسعة من خلال التوضيحات والتفسيرات التي صدرت في الصحف والنشرات التابعة له، كما دفع الكوادر الشبابية للخروج بمسيرات داعمة أسماها مسيرات الأضواء التسعة، فضلًا عن الخطب والكلمات التي كان يلقيها توركش ويسخرها لتوضيح مبادئه وبدأ يروج لها منذ عام ١٩٦٥ إذ أصدر كتابًا صغيرًا حمل عنوان الأضواء التسعة[٤].

فسر توركش المبدأ الأول **(القومية)** على أنها تعبير عن الحب العميق للأمة التركية ولتراثها وللغتها وأن أي شخص ينتمي لها بصدق ويكرس نفسه لخدمتها، ويسعى إلى النهوض بها لتكون في طليعة الأمم ويسخر كل شيء لصالحها ويحافظ على لغتها وإرثها الحضاري، فهو تركي بغض النظر عن عرقه أو دينه[٥]، وبيّن توركش أن الدولة القومية تعني تلك الدولة المستقلة الممثلة لمصالح شعبها سواءً داخل حدودها أم خارجها، وركز الحزب في ثنايا توضيح مبدأ القومية مصطلح الدولة القومية بهدف دفع شبهة الفاشية التي نُعت بها الحزب، إذ أراد ترسيخ مبدأ أن الدولة وجودها من وجود الأمة ويجب أن يوظف وجودها لصالح الأمة[٦]، اما المبدأ الثاني وهو **(المثالية)** فبيّن أنها الهدف والغاية التي يرغب الحزب بتحقيقها وهي الوصول بالأمة التركية إلى أعلى مستوى حضاري في أقصر وقت ممكن، وأن الأمة المثالية هي تلك الأمة التي تناضل من أجل تحقيق أهدافها، وأن المواطن المثالي هو الفرد الذي يخدم أمته ويسعى لإسعادها ويحاول النهوض بها، وأكد صعوبة تحقيق المثالية إلا بوجود الافراد المثاليين[٧]، أما تفسيره

---

[1]-Hakki Oznur, A.G.E, s.166-167.

[٢]- طارق احمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص٨٩.

[٣]- امجد نعمة كيطان منسي الوزني، المصدر السابق، ص١٠٠.

[4]- Damala Ozhan, Turk Milliyetciliginin Kokenleri ve Milliyetci Hareket Partisi, Yuksek Lisaus Tezi, Hacettepe Universitesi, 2001, s. 34-44.

[5]- Alparslan Turkes, Milli Doktrin Dokuz Isik, Kutlug Yayinlari, Baski:16, Ankara, 1975, s.15-16.

[6]- Ferdun Yildiz, A.G.E, s. 274.

[7]- Alparslan Turkes,A.G.E, s.17.

(للأخلاقية) وهي المبدأ الثالث فوضح أن المراد منها بناء مجتمع يتحلى بالأخلاق الفاضلة كونها الأساس لتحقيق نجاح الأمة التركية، وأنها من صميم تقاليدها ومعتقداتها وروحها الأصيلة، كما أنها مبدأ إنساني يمنع وقوع الضرر بين الأفراد الذين يعيشون معًا في أرض واحدة[١]، أما المبدأ الرابع هي **(الاشتراكية)** والتي حظي تأويلها باهتمام خاص من قبل توركش، إذ أشار في كتابه الأضواء التسعة أن مفهوم الاشتراكية يتجه من وجهة نظره نحو ثلاثة اتجاهات وكما يأتي[٢]:

الاتجاه الأول: المشاريع الخاصة: أكد اعتقاده بان المشاريع الخاصة تمثل عنصر رئيس في تحقيق التنمية لذلك سنعمل على دعمها وحمايتها، وبيّن ضرورة قيام الدولة بحماية حقوق صاحب العمل والعامل على حدٍ سواء، وأن تكون العلاقة بين الطرفين تحت سيطرتها وإشرافها ومراقبتها بما يضمن حقوق كل منهما لدفع الضرر عن الأمة التركية.

الاتجاه الثاني: شراكة الأموال والمدخرات الصغيرة: بيّن إمكانية قيام الدولة بإقامة مشاريع اقتصادية جماعية عظيمة وفاعلة لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية دون الحاجة إلى رأس مال حكومي، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات والمدخرات الصغيرة للمشاركة في مشاريع اقتصادية كبيرة يكون فيها المواطنون هم أصحاب رأس المال على أن تكون تلك المشاريع تحت إشراف وإدارة الدولة وأن تكون هي الضامن لأموالهم.

الاتجاه الثالث: القطاع الحكومي: بيّن وجوب تحمل الدولة مسؤولية إقامة المشاريع والأبحاث الكبيرة التي تحتاج إلى نفقات مالية ضخمة ومستوى تنظيمي عالي يعجز القطاع الخاص عنها، كالأبحاث العلمية في المجال الذري والصاروخي والمنشآت الصناعية الكبيرة ، إذ بيّن وجوب تحمل الدولة مسؤولية دراستها والتخطيط لها وتنفيذها من دون تأخير كما في الدول الرأسمالية الكبرى[٣].

يبدو أن حزب الحركة القومية اعتمد مبدأ الاشتراكية في أيديولوجيته في محاولة لكسب البروليتارية التركية لصالحه، لاسيّما وأن مصطلح الاشتراكية يمثل مصدر جذب مهم لتلك الطبقة لما يوفره لهم من امتيازات ويصدرهم في المجتمع كقوة مؤهلة لإدارة البلاد، إلا أنّه في الوقت

1- Alparslan Turkes,A.G.E, s. 20.
2- ayni esar, s.21-22.
3- ayni esar, s.23.

نفسه فسر الاشتراكية بشكل مغاير وجعل من اشتراكيته الخاصة منطلق للسيطرة الحكومية التامة على الطبقة العاملة، إذ يلاحظ في الاتجاه الأول كيف سعى إلى فرض سيطرة الدولة على الطبقة العمالية وتقيدها وجعلها خاضعة بصورة تامة للحكومة.

مثل **(العلم)** المبدأ الخامس في أيديولوجية الحزب، إذ بيّن وجوب فحص وتحليل جميع الأحداث وفي مختلف الجوانب وفق رؤى وقواعد علمية وعقلية رصينة، للوصول إلى نتائج واستنتاجات حقيقية وواقعية، واعتبار العلم والمعرفة قائد ومرشد للحزب وعدم السماح بإصدار أحكام وتصورات مسبقة من قبل أشخاص أو جهات تحمل في داخلها دوافع خفية بعيدة عن القواعد العلمية والمعرفية السليمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بخلق مجموعة من الفنيين الكفؤين ورجال العلم والمعرفة الوطنيين[١]، ومثلت **(الحرية)** المبدأ السادس في أيديولوجية الحزب وأراد منها أن تكون عاملًا رئيسًا في تحقيق التطور والرفاهية للأمة، وبيّن أن فهمه للحرية لا يقتصر على الفهم النمطي السائد بأنها تمثل الحرية السياسية فقط، بل يعتقد أنها مصطلح شامل لجميع جزئياتها المنصوص عليها والمثبتة في قانون الأمم المتحدة، مثل حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية العلم والحرية الاجتماعية والحرية الاقتصادية، فضلًا عن التحرر من الخوف والقمع والظلم، وأيضًا بيّن أن من المعاني المهمة للحرية تمتع المجتمع بالاحترام المتبادل مع الدولة، من أجل بناء إنسان مفيد ومنتج ويشعر بالمسؤولية تجاه أمته[٢]، ومثل **(الريف)** المبدأ السابع في أيديولوجية الحزب، إذ بيّن ضرورة الاهتمام بالريف بصورة عامة والفلاحين الذين يشكلون (٦٥%) من مجموع السكان بصورة خاصة وهم يمثلون المورد البشري الأبرز في البلاد، فهناك ما يقارب (٤٥) الف قرية وما يزيد عن (٧٠) ألف مستوطنة عشوائية للفلاحين ، وكل هؤلاء بحاجة ماسة للرعاية وتقديم الخدمات[٣]، ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مدن فلاحية منظمة لتسهيل عملية تقديم الخدمات العامة للفلاحين كالسكن الملائم وإيصال الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق المعبدة، فضلًا عن إمكانية تقديم الخدمات الصحية والتعليمية واستصلاح الأراضي الزراعية ومنحها للفلاحين الذين لا يملكون أرض للزراعة، وأكد ضرورة تنظيم السكن العشوائي والمتباعد للقرى الفلاحية [٤]، ومثلت **(التنموية والشعوبية)** المبدأ الثامن في أيديولوجية

1- Alparslan Turkes,A.G.E,s. 26.
2- ayni esar, s.27-28.
3- Fuad Isik. A.G.E, s.230.
4- ayni esar, s.29-32.

الحزب، إذ بيّن أن مراده من التنموية تشجيع المجتمع ودفعه نحو الأفضل والأكمل في المجالات كافة، عبر العمل الدؤوب وأن لا يكتفي بما حققه من منجزات بل السعي لتحقيق المزيد من الكمال مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم قطع الصلة مع ماضي الأمة وإرثها وتقاليدها في سبيل ضمان رفاهيتها وحفظ حضارتها، أما الشعوبية فعنى بها ان كل شيء يجب أن يُسَخّر للشعب وإلى الشعب، فلا يمكن التهاون بحقوقه أو تجاوزه أو الانفصال عنه[١]، أما المبدأ التاسع والأخير فتمثل في **(الصناعة والتكنلوجيا)** ولخص توركش مفهوم ذلك المبدأ بضرورة تطوير القطاع الصناعي عبر إتباع الأساليب والتقنيات التكنولوجية الحديثة، وأن الحزب يسعى للوصول بالأمة التركية إلى مصاف الدول الأوربية المتقدمة من خلال تحقيق أعلى مستوى تكنولوجي لامتلاك صناعات حديثة ومتطورة[٢]، لاسيّما وأن العالم الحديث غادر عصر البخار وعلى وشك مغادرة عصر الكهرباء بعد التحاقه بعصر التكنولوجيا المتقدمة وإتقانه للعلوم الذرية والنووية والفضائية، وأكد أنه لا يريد للأمة التركية التخلف عن تلك المسيرة، وذلك لا يعني التخلي عن الزراعة بل لابدّ من استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في تطويرها، إذ لا يمكن إيجاد زراعة حديثة من دون وجود صناعة حديثة[٣].

صُنِفَ الحزب من الأحزاب اليمينية المتطرفة، حيث أعلن رفضه للشيوعية ودعا إلى معاداتها، وهدف إلى تأسيس دولة تركية تجمعها وحدة الدم تضم جميع الاتراك في العالم، وينظر الحزب إلى الاتراك الذين يعيشون في الدول المجاورة أنهم أسرى في تلك الدول ويجب تحريرهم، ومن جانب آخر عمل على تهميش دور القوميات الأخرى سواءً الكرد أم العرب أم غيرهم، بل عَدّهم أجسام غريبة في جسد الأمة يتوجب إزالتها، لذلك رفض عضوية غير العنصر التركي في صفوفه[٤]، أما بخصوص القاعدة الشعبية للحزب فإنها تمثلت بالبرجوازية الصغيرة وقسم من الموظفين والمزارعين، لاسيّما الذين لا يملكون أراضي زراعية وبعض العاطلين عن العمل وأصحاب الأعمال الحرة والحرفيين، فضلًا عن فئة الشباب الذين تربوا على حب القومية[٥].

1- ayni esar, s. 34-35.
2- Fuad Isik. A.G.E,235-237.
3- Alparslan Turkes,A.G.E, s. 36.
٤- طارق أحمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠.
٥- المصدر نفسه، ص٩١.

ثالثًا: الحزب الديمقراطي الجديد(Yeni Demokrat Partisi):

تظافرت عوامل عدة أدت إلى تأسيس حزب سياسي جديد حمل أسم الحزب الديمقراطي الجديد، وكان في مقدمتها وصول سليمان ديميريل إلى زعامة حزب العدالة في عام ١٩٦٤، إذ عده أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل غريب عن الديمقراطيين وأنه يمثل الليبرالية اليسارية وأنه سخر الحزب لمصالحه الخاصة مما ولد معارضة الأعضاء اليمينيون الأكثر محافظة، ومن جانب آخر كان جلال بايار قد أُطلق سراحه من السجن فعمل على تأسيس نادي سياسي اطلق عليه أسم بيتنا (**Bizim ev**) في تشرين الثاني ١٩٦٨ وأخذ على عاتقه معارضة سليمان ديميريل والمطالبة بحقوق أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، وفي عام ١٩٧٠ ازدادت الأمور سوءًا، إذ صوّت(٤١) نائبًا في المجلس الوطني التركي من أعضاء الحزب ضد الميزانية المالية التي قدمتها حكومة ديميريل، الأمر الذي أطاح بها مما دفع أمانة الحزب إلى إصدار أمرًا بطردهم، فضلًا عن طرد عددًا آخر من الأعضاء المعارضين داخل صفوفه[١].

كان فروح بوزبايلي(**Ferruh Bozbeyli**)[٢] يشغل منصب رئيس المجلس الوطني الكبير من أبرز الذين غادروا حزب العدالة أثر تلك الأحداث فطرح فكرة تأسيس حزب سياسي جديد ووافقه الرأي (٦٩) عضوًا منهم الأعضاء الـ (٤١) المفصولين، فضلًا عن أعضاء بارزين منهم سعد الدين بلكه وابنةُ جلال بيار وولدا عدنان مندريس، وأُعلن عن تأسيس الحزب بشكل رسمي في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٧٠، وتمكّن من فتح مقرات له في (٤٢) مقاطعة، وامتلك مع بداية تأسيسه (٤١) مقعدًا في المجلس الوطني الكبير، و(٨) مقاعد في مجلس الشيوخ[٣]، وأعلن فروح بوزبايلي أن حزبه هو الامتداد الحقيقي للحزب الديمقراطي المنحل، وبناءً على ذلك تمّ اتخاذ ذلك الاسم له، وأكد انه سيحقق الأهداف التي عجز الديمقراطيون الأوائل عن تحقيقها،

---

[1] -Ilhan Bahar, A.G.E, s.67.

[٢]- فروح بوزبايلي: ولد عام ١٩٢٧ في مدينة بازارجيك التابعة لمحافظة كهرمان مرعش اكمل تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه ومن ثم انتقل لأنطاكيا لإكمال الدراسة الثانوية، ودرس الحقوق في جامعة استانبول وتخرج فيها عام ١٩٥٧وعمل في المحاماة، ويعد من الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة ، وأنتخب رئيسًا للمجلس الوطني خلال المدة ١٩٦٥-١٩٧٠ ومن ثم ضم صوته إلى كتلة الأعضاء (٤١) المعارضين لحكومة ديميريل حيث قدم استقالته من رئاسة المجلس الوطني ومن حزب العدالة بعدها ليكون أمين عام للحزب الديمقراطي الجديد. توفى في انقرة عام ٢٠١٩ أريك زوركر، المصدر السابق، ص٥١٣؛ Ihsan Omer Atagenc,Ferruh Bozbeylinin Siyasal Dusuncesinde Demokratik Sag Kavrami, Kirklareli Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Issn: 2602-4314, 2019, s138.

[3]- Ihsan Omer Atagenc, A.G.E, s.137.

وأكد الحزب في أيديولوجيته السياسية على مبدأين رئيسين هما **(القومية والجمهورية)**، إذ بيّن أن مفهوم القومية مصطلح واسع لا يقتصر على الحدود الجغرافية للأناضول وأن عمر الأمة التركية يمتد لآلاف السنين ومتجذر في عمق التاريخ وأن الحزب يسعى لحفظ ذلك المفهوم ورفض قول الذين يقولون بعدم المساواة بين المواطنين ونعتهم بالرجعيين، وبيّن أن مبدأ الجمهورية يراد منه تعزيز الحياة البرلمانية في إطار الديمقراطية، وأوضح بزوبايلي ذلك في كتابه الذي حمل عنوان **(الحق الديمقراطي)**[١].

أكد الحزب في برنامجه على ضرورة التنمية الاقتصادية والتي من وجهة نظره تمثل مشروع رئيس لتحقيق التطور الحضاري للأمة، وتساهم بشكل مباشر في تعميق النضال السياسي من أجل النهوض بها، وأوضح ضرورة تطور الرأسمالية وتعميقها واعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص بما يتيح المنافسة الحرة، مؤكدًا ضرورة عمل الفرد لصالح الأمة لتصبح تلك المناهج واللبنات الاساسية لتطوير الاقتصاد التركي، وتحقيق التنمية الاقتصادية وبيّن ضرورة اقتصار عمل الدولة تنظيم السياسات الاقتصادية[٢].

كان الحزب قد أظهر ميوله الإسلامية بشكل واضح أسوة بالحزب المنحل وبيّن أن العلمانية لا تتعارض مع حرية الأديان، وعد من الأحزاب المحافظة، إذ أعلن عدائه للشيوعية والاشتراكية وبين خطورة تنامي الأفكار اليسارية وانتشارها في المجتمع[٣].

رابعًا: حزب النظام الوطني (Milli Nizam Partisi):

عانت الحركات الإسلامية التهميش والإقصاء منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ نتيجةً لإجراءات العلمنة التي اتبعها مصطفى كمال اتاتورك ،حتى ظهور التعددية الحزبية في منتصف أربعينيات القرن الماضي، إذ كان لتسنم الحزب الديمقراطي المنحل السلطة منذ عام ١٩٥٠ دورًا رئيسًا في إنعاش الحركات الإسلامية، ورغم وقوع انقلاب السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠ وإقرار دستور ١٩٦١ الذي منع تأسيس أحزابًا سياسيةً على أساس ديني، إلا أنّ ذلك لم

[1]- Omer Laciner, Domeminde Turkiye,deSol ve Sag 1946-1980,Modern Turkiye de Siyasi Donmler ve Zihniyetler, Istanbul, 2009, s.413-417.
[2]- Ihsan Omer Atagenc, A.G.E, s.138.
[3]- ayni esar, s.140.

يقف عائقًا أمام توجه الإسلاميين نحو ممارسة النشاط السياسي، إذ تأسس حزب الوحدة التركي **(Turkiye Birlik Partisi)**[١] في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٧ على أساس إسلامي، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في تبلور الحراك السياسي الإسلامي وتقبله من قبل المنظومة السياسية رغم تعارض ذلك مع **(النصوص الدستورية)**[٢].

كان لدخول نجم الدين أربكان **(Necmettin Erbakan)**[٣]، في صفوف حزب العدالة مع بداية تأسيسه الأثر المهم في زيادة النشاط السياسي للحركة الإسلامية خلال تلك المدة، إذ تولى إدارة **(اتحاد الغرف الصناعية والتجارية)**[٤]، في عام ١٩٦٧ بدعم مباشر من سليمان ديميريل، وبدأ يمثل مصالح رجال الأعمال والصناعيين الصغار، وأخذ يعارض زعيم حزب العدالة الأمر الذي أدى إلى رفض ترشيحه لعضوية المجلس الوطني الكبير من قبل أمانة الحزب متهمين إياه بالتطرف اليميني[٥]، مما اضطره للترشيح بشكل مستقل عن مدينة قونيا وموجهًا الاتهام لحزب العدالة ولزعيمه بأنه أدار ظهره عن الإسلام وأنه أداة تعمل لتحقيق المصالح الماسونية والصهيونية، وأهمل مصالح البرجوازية الصناعية والتجارية المتوسطة، وتمكّن من الفوز

---

[١]- تأسس حزب الوحدة في عام ١٩٦٦ على يد مجموعة من الطائفة العلوية بزعامة الجنرال سنك يلي (Sink Yili) بعد خروجهم من حزب الشعب الجمهوري، حمل شعاره أسدًا وحوله أثنى عشرة نجمة والتي توحي إلى عدد الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، مما يوضح بأنه حزبًا إسلاميا رغم إعلانه بأنه ليس حزبًا مذهبيًا وأنه يهدف إلى تطبيق الاشتراكية، ويرمز له (BP). للمزيد ينظر: طلال أحمد يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، ١٩٨٨)، ص٩٣.

[٢]- تشير المواد (٩١، ٩٢،٩٤، ٩٥) من دستور عام ١٩٦١ إلى عدم السماح بتأسيس أحزاب سياسية على اساس ديني أو مذهبي أو فئوي أو عائلي أو طبقي أو اثني أو عرقي أو باسم جماعة أو طريقة دينية معينة ولا يجوز استثمار الدين أو توظيف المشاعر الدينية لأهداف وغايات سياسية سيئة، وعدم السماح بالتعرض لمبدأ العلمانية. للمزيد ينظر: Resmi Gazete, Sayi: 16235, 21.3.1978, s.108-109.

[٣]- نجم الدين أربكان: ولد في مدينة سينوب (Sinop) عام ١٩٢٦ درس في جامعة الشرق الأوسط بمدينة استانبول ومن ثم أصبح أستاذا في الجامعة بعد حصوله على شهادة الدكتوراه من ألمانيا، وعرف بميوله الإسلامية، انتخب لعضوية اتحاد الغرف الصناعية والتجارية منذ عام ١٩٥٩، ليصبح رئيسا له عام (١٩٦٧-١٩٦٩) بمباركة حزب العدالة الذي انضم إلى صفوفه، رشح كعضو مستقل عن مدينة قونيا بعد خلافه مع سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة وتمكّن من الفوز بمقعد داخل قبة البرلمان، أسس في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٠ حزب النظام الوطني ذات الميول الإسلامية، والذي حُضِر نشاطه السياسي عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٢ أسس بعض أصدقائه حزب السلامة الوطني والذي تزعمه في عام ١٩٧٣ وحقق بعدها نتائج جيدة أهلته للمشاركة في بعض الحكومات الائتلافية. للمزيد ينظر: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، ط٢، (بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٣)، ص٥٣ وما بعدها.

[٤]- تأسس مجلس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية عام ١٩٥٠ من أجل توجيه الصناعات الأساسية داخل القطاع الخاص وبعد عام ١٩٦٠ أصبحت له صفة شبه رسمية، حيث امتلك صلاحيات لإعداد قوائم التبادل التجاري الخارجي، فضلًا عن تحديد السلع التي يمكن استيرادها إلى داخل البلاد. للمزيد ينظر: أنيلا أيرالب، سياسة استراتيجيات التنمية، تركيا المجتمع والدولة، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٦٣.

[٥]- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا العلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٨٧.

بمقعد في المجلس الوطني في انتخابات عام ١٩٦٩[١]، مما دفعه نحو التفكير الجدي لتأسيس حزب سياسي إسلامي، وأنطلق في مشاوراته مع بعض الشخصيات الصناعية، فضلًا عن بعض أصدقائه ومقربيه ممن لهم توجهات دينية، ونجح في إعلان تأسيس حزب النظام الوطني في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠ بمشاركة سبعة عشر شخصية بارزة من ذوي التوجهات الدينية، وتوزع نشاطها المهني بين مهندس ومحام وتاجر وصناعي وفي اليوم التالي عقد أربكان مؤتمر صحفي بيّن أهداف الحزب ورفع شعار**(إصبع الشهادة)**، قائلًا هذا شعارنا في خطوة لإظهار مدى ارتباط الحزب بالعقيدة الإسلامية [٢].

أعلن أربكان أن حزبه ذا توجه إسلامي محافظ قائم على الإرث العثماني مؤكدًا على ضرورة العودة إلى الخط الإسلامي الأصيل ودعم القيم الروحية، وبخصوص البرنامج السياسي أعلن الحزب أنه يختلف تمام الاختلاف عن جميع الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة التركية منذ تأسيس الدولة، فهو لا يقوم على أساس التسلط وشهوة الحكم وإنما على أساس تحقيق مرضاة الله (ﷻ) وترسيخ حب الوطن والعمل من أجله، وأنه يؤمن بحرية المعتقد وإقامة الطقوس الدينية ودعم التعليم الديني، وأنه يقف بالضد من تفسير العلمانية الواردة في الدستور على أنها وسيلة لتقييد حرية الأديان[٣]، وفي الوقت ذاته وجه الانتقاد لبعض المصطلحات السياسية مثل **(اليمين واليسار والوسط)** مدعيًا أن منشأها ماسوني صهيوني بهدف إبعاد تركيا عن إرثها ودورها الحضاري ولابدّ من التخلص منها والعودة إلى الخط الأصيل الذي يصل الماضي بالمستقبل المشرق، وفي الجانب الاقتصادي أكد على ضرورة التحلي بالأخلاق الفضيلة والتزام القيم الروحية والوطنية من قبل العاملين وهو ما أطلق عليه **(أخلاق التجارة)** ، وبيّن لزوم تأميم المؤسسات الاقتصادية من الرأسماليين والاحتكاريين في الداخل، فضلًا عن تحريرها من الهيمنة الخارجية، ومن أضرار **(الربا الاستعماري)** بحسب تعبيرهم ووجوب تعديل النظام الضريبي الذي أثقل كاهل الفقراء[٤]، وعلى مستوى العلاقات الخارجية شدد بضرورة توطيد التعاون مع الدول القريبة من تركيا من النواحي الدينية والثقافية والتاريخية لمواجهة التقارب وعقد والأحلاف مع الدول الغربية ودعا إلى الخروج من السوق الأوربية المشتركة واللجوء إلى تأسيس سوق مشتركة

---

[١]- أريك زوركر، المصدر السابق، ص٣٦٨.
[٢]- منال الصالح، المصدر السابق، ص٦٩؛ Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, A.G.E, s.382
[٣]- طارق احمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.
[٤]- منال الصالح، المصدر السابق، ص٧٩.

للدول الشرقية لتجنب منافسة العالم المتقدم كون البلاد من وجهة نظره تعد من الدول المتخلفة مقارنة بالغربيين في الوقت الذي تعد متقدمة متطورة بالنسبة للدول الشرقية[١].

عقد الحزب مؤتمره الأول والأخير في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠، والذي أكد فيه على ضرورة توجيه الاستثمار نحو الدول النامية لمواجهة الأيديولوجيات الرأسمالية في الجانب الاقتصادي، وبين اهمية ترشيد الانفاق الحكومي ووضع الخطط اللازمة لتحقيق استثمار الأراضي الزراعية بصورة منتجة، والعمل على إيقاف سياسة الدولة في دعم فئة الملاكين الكبار على حساب صغار الفلاحين[٢].

تمثلت القاعدة الشعبية للحزب بالشرائح الريفية الفقيرة، والمهاجرين نحو المدن الذين سكنوا في أكواخ الصفيح، كما حصل على دعم العديد من الشخصيات الإسلامية المثقفة، لا سيّما أُولئك الذين يحملون رؤية قومية تتوافق مع المعتقدات الإسلامية كما حصل الحزب على تأييد أصحاب المهن والأعمال المتوسطة والصناعيين الذين يصنفون ضمن البرجوازية الصغيرة الذين وجدوا ضرورة اللجوء إلى حزب سياسي يمثل طموحهم ويحقق مصالحهم ويقف بالضد من جشع رجال الأعمال الكبار في استانبول وأزمير[٣]، وكانت القوى السياسية استغربت منح الإجازة لتأسيس أحزاب سياسية ذات صبغة إسلامية رغم أنها تخالف القوانين الدستورية، وشغل ذلك الأمر الرأي العام الداخلي والخارجي وكان عصمت إينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري برر ذلك بأن الحركة الإسلامية ضعفت منذ زمن بعيد ولم يعد لها وجود اسمحوا لهم لتتأكدوا من ذلك ولنرى كم انخفضت نسبتهم بعد خمسون عام[٤]

يلاحظ تبرير عصمت إينونو غير كافٍ، لاسيّما وأنه في حينها لم يكن في السلطة وانما كانت بيد زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل، إذ يمكن القول ان موافقة الحكومة جاء لتعضيد القوى اليمينية في تركيا بهدف مواجه خطر الشيوعية التي انتشرت بشكل واسع في النصف الثاني من الستينات وأن تعارضت أفكارها ومصالحها مع الحكومة وهو ما يبرر صمت المؤسسة العسكرية إزاء تلك الاجازات الممنوحة لتلك الأحزاب، ومن جانب آخر لم تكن الحكومة، فضلًا عن

[١]- خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٩٤؛ فيروز احمد، النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، المصدر السابق، ص١٤٧.
[٢]- طارق احمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص ١٠١.
[٣]- المصدر نفسه، ص١٠١-١٠٢ .
[٤]- المصدر نفسه، ص٧٠-٧١.

المؤسسة العسكرية تتوقع إن تلك الأحزاب الإسلامية لا سيّما حزب النظام الوطني سيتجرأ في إظهار عدائه ورفضه للمبادئ الكمالية أو سياسة الدولة العامة ولذلك تم إصدار قرار قضائي بغلقه وحضره بعد مدة وجيزة من تأسيسه كما سنلاحظ في مستقبل الدراسة.

خامسًا: منظمة الذئاب الرمادية(Bozkurtlar Organizasyonu):

تبلورت النواة الأولى للمنظمة في كلية الحقوق بجامعة أنقرة على يد مجموعة من الطلبة والكوادر التدريسية في ستينيات القرن الماضي كرد فعلٍ على الأفكار اليسارية التي أخذت تنتشر بشكل واسع في تلك المدة نتيجة الحرية البسيطة التي منحها دستور ١٩٦١، وأطلقوا على أنفسهم منجم أو مقلع المثاليين (**Ulku Ocagi**)، وأعلنوا رسميًا عن تجمعهم في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٦٦، بعد الحصول على موافقة حكومية، وأطلقوا على تنظيمهم اسم الشباب المثالي (**Ulku Ocaklari**) في عام ١٩٦٩، كما أطلق عليهم اسم (**الشباب القومي**) ، إلا أنّ الأسم الأكثر الشهرة الذي عرفوا به رغم أنه غير رسمي هو (**منظمة الذئاب الرمادية**)[١].

أعلنت المنظمة في برنامجها أنها تجمع ثقافي يعمل على تجذير الأفكار والمشاعر القومية والاخلاقية المثالية بين طلبة الجامعات للحفاظ على وحدة الصف وتضامن الوطنيين والحفاظ على أخوتهم، ودفع الضرر عن البلاد وأنهم ضد أي أنشطة أو حركات تدعو إلى الانفصال وبيّنوا أنهم غير معنيين بممارسة النشاط السياسي وغير مرتبطين بأي جهة سياسية، وأكدوا دعمهم للحفاظ على النظام الجمهوري عبر الالتفاف حول مبدأ القومية الذي يعد أساس لاستقلال الأمة وديمومة النظام السياسي وأن الابتعاد عنها يعني موت الأمة وفناء قيمها الحضارية، وأكدوا على أهمية دور المثقفين القوميين في معرفة احتياجات وميول الشعب التركي والعمل على

[١]- تعود تسمية المنظمة إلى اسطورة مستوحاة من الارث التركي القديم ومرتبطة بعرقهم ، تتحدث عن ذئبة رمادية أسمها أسينا (Asena) كانت تعيش في منطقة ارجينيكون في سهول اسيا الوسطى، عُدت الأم الاسطورية للشعب التركي وارتبط اصلهم بها، ومن جانب آخر كان الذئب الرمادي يرمز إلى القوة والشجاعة، وتمسكه بتركيز دور القيادة ودقة التنظيم الهرمي بين عناصر المجموعة، كما توجد اسطورة أخرى تشير إلى وجود ذئب رمادي يدعى (Cedde) ويسمى أيضًا الذئب الازرق كان بمثابة المرشد والدليل لقبيلة الأوغوز التركية في رحلاتها الاستكشافية وحروبها العسكرية، كما يحذرهم من المخاطر التي قد تحيط بهم عبر عوائه نحو زعيم الأوغوز تومان خان أبن أمول اركين خان الذي كان يفهم لغة الحيوأنات وذلك في القرن الخامس الميلادي أي قبل ظهور الإسلام. للمزيد ينظر: Cemal Anadol, Alparslan Turkes,Olaylar Belgeler Hatiralar MHP ve Bozkurtlar, Istanbul: Kamer Yayinlari, 1995, s. 132-141.

تصحيح أفكارهم وتوجيه أعمالهم لصالح الأمة[١]، كما دعت إلى الاهتمام بالتعليم والعودة به إلى طابعه الوطني الذي اتخذ مسارات بعيدة عن واقع الأمة الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبيّنت ضرورة توفير فرص التعليم أمام الجميع وبشكل مجاني وأن تكون لغة التعليم هي اللغة التركية فقط[٢]، ودعت في السياق ذاته إلى غلق المدارس والمؤسسات التعليمية الأجنبية كونها تعمل على تشويه الأفكار من خلال الثقافات الغريبة التي تعمل على نشرها، فضلًا عن كونها مراكز للتجسس [٣].

هدفت المنظمة إلى قيام دولة الأتراك المنشودة التي تمتد من البلقان حتى آسيا الوسطى، لتضم جميع الأتراك، مستلهمين ذلك من إرث الدولة العثمانية التي نجحت في دمج الهوية التركية والدين الإسلامي في توليفة واحدة وإعلان العداء لبقية الديانات، وأعلنوا عدائهم لجميع القوميات داخل الحدود التركية، فضلًا عن عدائهم للشيوعية والأفكار الاشتراكية وأكدوا ضرورة مجابهتها بجميع الوسائل المتاحة[٤].

حددت المنظمة بموجب نظامها الداخلي التسمية الرسمية للمنظمة وهي الشباب المثالي كما حددت شعار المنظمة والذي تمثل بصورة ذئب يقف وسط هلال، وحددت موعد انعقاد المؤتمر السنوي للمنظمة في الأسبوع الثاني من شهر آذار من كل عام، كما منحت حق الانضمام لجميع الطلبة الذين يحملون الجنسية التركية وممن بلغ الثامنة عشر من عمره وهناك صنفان من الأعضاء هما **(أصيل وفخري)** ويقصد بالعضو الأصيل الطالب أو الأستاذ الذي يحمل الجنسية التركية المنتمي إلى المنظمة والذي يكون ملزم بدفع الاشتراك السنوي، أما العضو الفخري فيقصد به العضو من غير الطلبة أو الكوادر التدريسية في الجامعات ويكون غير ملزم بدفع الاشتراك السنوي ويحق له حضور الاجتماعات كمستمع كما يسمح لهم بالتصويت عند انتخاب الجمعية العمومية للمنظمة[٥]، وحددت المنظمة تحية الأعضاء بإيماءة باليد على شكل **(رأس ذئب)** عبر

---

[1]- Metin Turhan, Ulku Ocaklari 1966-1980, Ankara: Panama Yayincilik, 2016, s. 1-2

[2]- Ali Erken, Orgut ve Strateji 1956-1980 Arasinda Milliyetci Hareket Partisi, Marmara Universitesi, Ortadogu Arastirmalari Enstitusu, 2014, s. 141.

[3]- Metin Turhan, A.G.E, s. 6.

[٤]- امجد نعمة كيطان منسي الوزني، المصدر السابق، ص١١٨-١١٩.

[5]- Metin Turhan, A.G.E, s.7- 9.

رفع اصبعي السبابة والخنصر بشكل مستقيم إلى الاعلى مع ضم بقية الاصابع ممتدة إلى الأمام[١].

حصلت المنظمة مع بداية تشكيلها على دعم ورعاية من زعيم حزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش، إذ عمل على تنظيمها تنظيمًا عسكريًا، وفتح مراكز لتدريب أعضائها على الفنون القتالية العسكرية، فضلًا عن تثقيفهم وتعبئتهم بالأفكار القومية من خلال المحاضرات والندوات المكثفة والتي شارك توركش في القائها، ومثلت فيما بعد الجناح العسكري لحزب الحركة القومية وخاضت صراعًا داميًا مع المنظمات والحركات اليسارية[٢].

يبدو واضحًا أن المنظمة وخلاف ما ادعته بانها مستقلة وغير مرتبطة بجهة سياسية ولا تعنى بالعمل السياسي، اذ ثبت الواقع انها مرتبطة بحزبي الحركة القومية وتتلقى منه الدعم وهو من أشرف على تنظيمها وتدريب عناصرها، ويمكن القول ان سبب اعلانها الاستقلال وعدم ممارسة العمل السياسي للحصول على دعم وتأييد جميع ابناء المجتمع التركي الذين يؤمنون بالقومية التركية هذا من جانب، ومن جانب آخر لضمان عدم تعرضها للمضايقة من قبل المؤسسة العسكرية التي كانت ترفض التطرف سواءً اليميني م اليساري بهدف الحفاظ على النظام السياسي.

[1]- Tahsin Unal, Turklugun Sembolu Bozkurt, Baski:3, kusak Matbaasi: Istanbul, 1977,39.
[2]- Ali Erken, A.G.E, s. 142-143.

المبحث الثاني

أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٦٥-١٩٧١

اولًا: أثر أحزاب اليمين في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٦٥:

عقدت الأحزاب السياسية اجتماعًا في شباط ١٩٦٥ بهدف مناقشة موعد الانتخابات النيابية، التي كان من المزمع إجراءها في شهر تشرين الأول من العام نفسه، إذ طالب حزب العدالة بتقديم موعدها إلى شهر حزيران وسانده في ذلك الرأي الأحزاب اليمينية الأخرى مثل حزب الفلاحين القومي الجمهوري وحزب تركيا الجديد، إلا أنّ حزب الشعب الجمهوري الذي أعلن أنه يمثل ايديولوجية اليسار الوسط رفض ذلك المقترح وأصر على إجراءها في موعدها المقرر، وسانده في ذلك الرأي حزب العمل التركي اليساري، فضلًا عن المستقلين، وبعد مباحثات مطولة بين الأحزاب من جهة ومع الحكومة من جهة أخرى تقرر إجراءها في العاشر من تشرين الأول من عام ١٩٦٥[١].

يبدو أن حزب العدالة حاول تقديم موعد الانتخابات بهدف استثمار التأييد والدعم الجماهيري الذي حضي به في تلك المدة والذي ظهرت نتائجه واضحة في الانتخابات المحلية، فضلًا عن انتخابات مجلس الشيوخ، ومن جانب آخر يمكن القول أنه حاول عدم منح فرصة كافية لحزب الشعب الذي كان يحاول ترتيب أوضاعه الداخلية بعد إعلان تبنيه منهج اليسار الوسط، أما بخصوص موقف الأحزاب الأخرى فيمكن القول أن الأحزاب اليمينية (الفلاحي القومي وتركيا الجديدة) هي الأخرى حاولت عدم منح حزب الشعب الجمهوري الفرصة الكافية لترتيب أوراقه، لاسيّما وأن التيار اليميني داخل صفوف الحزب كان يعارض ذلك القرار مما ينعكس بطبيعة الحال على أصوات جماهيرهم التي حاولت تلك الأحزاب الاستفادة منها، وبخصوص موقف حزب العمل (اليساري)، فيبدو أنه كان متخوف من النتائج التي يمكن أن يحققها حزب العدالة ومن جهة أخرى حاول خلق جبهة يسارية بالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري.

[1]- Hanife Kuru, A.G.E, S. 63-64.

انطلقت الحملات الإعلامية في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٦٥، وأعلنت الأحزاب اليمينية التي تروم المشاركة في الانتخابات عن برامجها الانتخابية، ويلاحظ أنها كانت متشابهة إلى حدٍ بعيدٍ في مضامينها الأساسية مع برامجها السابقة من جهة ومع بعضها البعض من جهة أخرى، وحتى حزب الشعب الجمهوري الذي اتخذ منهج اليسار الوسط لم يختلف برنامجه الانتخابي عن البرامج الانتخابية السابقة، إذ دعت جميعها في الجانب الاقتصادي إلى نظام اقتصادي مختلط قائم على دعم القطاع الخاص والاهتمام بالصناعة والزراعة وسن قوانين الاصلاح الزراعي[١]، والاهتمام بالقرى والأرياف وإيجاد نظام ضريبي عادل وضرورة الحفاظ على قيمة العملة النقدية أمام العملات الأجنبية[٢]، ودعت إلى إصدار قانون النفط للحفاظ على تلك الثروة المهمة وضرورة تطوير المشاريع النفطية[٣]، كما ركزت جميع الأحزاب على حرية الدين والمعتقد وأن علمانية الدولة لا تتعارض مع ذلك كونها من الحقوق الطبيعية للمواطنين[٤]، وسعت إلى محاكاة البروليتارية لما تمثله من ثقل انتخابي عبر المطالبة بتأسيس نقابات عمالية خاصة بهم لتمثيلهم وللمطالبة بحقوقهم على أن لا تزج العمال في صراعات سياسية غير قانونية تؤثر سلبًا على تحقيق التنمية الاقتصادية[٥]، ودعت إلى حرية الإعلام وضرورة حماية الصحافة وإبعادها عن التأثيرات السياسية، وبخصوص المؤسسة العسكرية دعت جميع الأحزاب إلى دعم الجيش وتجهيزه بأحدث التقنيات والاسلحة الحربية وضرورة الحفاظ على استقلاليته[٦]، وفي السياسة الخارجية أكدت جميع الأحزاب التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة، ودعت إلى إقامة علاقات إيجابية مع جميع دول العالم، لا سيّما المحيط الاقليمي[٧].

يمكن القول أن سبب التشابه في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية كان لمحاولة كل منها محاكات جميع طبقات وفئات المجتمع من دون استثناء، سعيًا إلى إقناعها بالتصويت لصالحها، ويبدو واضحًا أنها كانت على علم باحتياجات وطلبات كل فئة وطبقة من طبقات

1- Hanife Kuru, A.G.E, s. 73 .
2- Hikmet Bila, A.G.E, s.289.
3- T.B.M.M, Kutuphanesi, CHP, Secmi Hazirligina Basladi Ankara, 1965, s,17.
4- Hanife Kuru, A.G.E, s.
5- Salih Akkas, A.G.E, s. 76 .
6- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi, Secim Beyannamesi, Dogus Matbaacilik ve Ticaret Limited, Sirketi Matbaasi 1965, s.31.
7- Ayni esar, s.34 .

المجتمع، لذلك جاء التشابه، ويلاحظ أن تلك الأحزاب جمعت بين الأضداد في برامجها الانتخابية، فعلى سبيل المثال كانت الأحزاب اليمينية تطالب بحقوق العمال وتأسيس نقابات عمالية لهم وهو ما يخالف ايديولوجياتها، كما نلاحظ أن حزب الشعب الجمهوري الذي أعلن أنه يساري معتدل يطالب بدعم القطاع الخاص وهو ما يخالف النهج اليساري، الأمر الذي يثبت أن تلك الأحزاب وضعت مكاسبها السياسية فوق كل اعتبار وإن خالفت مبادئها وثوابتها الفكرية وهو ما يعكس عدم إيمانها والتزامها الكامل والحقيقي بتلك المبادئ والمعتقدات التي تتبناها.

شغل الصراع بين أحزاب اليمين وبين حزب الشعب الجمهوري الرأي العام والإعلام والصحافة خلال تلك المدة، إذ أخذت تلك الأحزاب تهاجم حزب الشعب الجمهوري وتتهمه بالشيوعية نتيجة إعلانه تبني منهج اليسار الوسط، وعدته أداة تخريبية بيد الاتحاد السوفيتي، وأن أتباع الفكر اليساري يعني بحسب تعبيرهم **(الطريق إلى موسكو)**، وصرح زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل بذلك الصدد قائلًا "**إنَّ الاشتراكية التي يتبناها الجمهوريون هي باب الخروج نحو الشيوعية وإذا كان البعض يعتقد أن اليسار الوسط هو الحل فاعلموا أنها نهاية تركيا**"[١]، وبالمقابل أخذ حزب الشعب الجمهوري يبرر موقفه باتباعه لليسار الوسط، إذ أعلن عصمت إينونو بعدم وجود تلازم بين اليسار الوسط وبين الشيوعية[٢]، وصرح في لقاء إذاعي قائلًا "**إنَّ التطور والإصلاح سيحصل عن طريق منهج اليسار الوسط، إذ توجهت دول أوربا لهذا الطريق مع نهاية الحرب العالمية الثانية... ويمكن التصدي للشيوعية فقط من خلال اليسار الوسط**"[٣]، ومن جانب آخر آخر قام إينونو بمهاجمة حزب العدالة لتلقيه مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ (٣٠٠) مليون ليرة بهدف كسب زعماء القبائل وبعض الشخصيات الاجتماعية المؤثرة، متهمًا إياه بالخضوع للإمبريالية العالمية وأطلق عليهم اسم **(الديمقراطيون الجدد)** قائلًا "**سوف نحارب الإمبريالية الرأسمالية التي تريد ابتلاعنا**"[٤]، كما اتهم حزب العدالة بدعم الشركات الأجنبية النفطية، لاسيّما الأمريكية على حساب شركة النفط الوطنية[٥].

1- Atifta, Hakki Uyar, s. 194.

٢- علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص٩٠.

3- Atifta, Yunus Emre, CHP, A.G.E, s.77.

٤- نقلا عن علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص٩٣.

5- Hakki Uyar, Iki Darbe Arasinda chp 1960-1971, Baski, Mega Basim Yayin, Ankara, 2017, s. 191.

أجريت الانتخابات النيابية في العاشر من تشرين الأول ١٩٦٥، وسعت حكومة سعاد خيري وبالتعاون مع المؤسسة العسكرية إلى إجراء الانتخابات في جو تسوده الشفافية لمنع التزوير والتلاعب الذي قد يحصل[١]، وشارك فيها (٩,٧٤٨,٦٧٨) ناخبًا، من أصل (١٣,٦٧٩,٧٥٣) ناخباً، وبنسبة (٧١,٣%) وهو ما يعني مشاركة ما يقارب ثلثي عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وجاءت النتائج لصالح حزب العدالة الذي حقق المركز الأول بنسبة (٥٢,٩%) من الأصوات وحصل على (٢٤٠) مقعدًا في المجلس الوطني الكبير من أصل (٤٥٠) مقعدًا وكان عدد الذين صوّتوا له (٤,٩٢١,١٤٠) وحقق حزب الشعب الجمهوري المرتبة الثانية بعد حصوله على (٢,٦٧٥,٩٠٥) صوتًا، وبنسبة (٢٨,٧%) مما مكنه للفوز بـ (١٣٤) مقعدًا، فيما حقق حزب الأمة (٣١) مقعدًا ونسبة (٦,٨%) من الأصوات، أما حزب تركيا الجديدة فانه حصل على (١٩) مقعدًا وبنسبة (٣,٧%) من الأصوات، وبالنسبة للحزب الفلاحي القومي الجمهوري فانه حصل على(١١) مقعدًا وبنسبة (٢,٤%) من الأصوات، أما حزب العمل التركي الذي يمثل الجناح اليساري فإنه نجح في الفوز بـ (١٥) مقعدًا وبنسبة (٣,٣%) من الأصوات، وفشل المستقلون في الحصول على مقعد رغم حصولهم على عدد معتد به من الأصوات، إلا أنّ القانون الانتخابي الجديد(**الباقي الوطني**) لم يمنحهم الأهلية للفوز بمقاعد برلمانية الذي اشترط فوز الحزب في خمس عشرة محافظة[٢]، وفي ما يأتي جدولًا يوضح نتائج الانتخابات.

جدول رقم (٧)

نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام (١٩٦٥)[٣]

الأحزاب المشاركة	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المقاعد	النسبة
العدالة	٤,٩٢١,١٤٠	٥٢,٩	٢٤٠	٥٣,٣
الشعب الجمهوري	٢,٦٧٥,٧٨٥	٢٨,٧	١٣٤	٢٩,٧
الأمة	٥٨٢,٧٠٤	٦,٣	٣١	٦,٨
تركيا الجديد	٣٤٦,٥١٤	٣,٧	١٩	٤,٢
العمل التركي	٢٧٦,١٠١	٣	١٥	٣,٣
الفلاحي الجمهوري	٢٠٨,٦٩٦	٢,٢	١١	٢,٤
المستقلون	٢٩٦,٥٢٣	٣,٢	ـــــ	ـــــ
مجموع الاصوات الصحيحة	٩,٣٠٧,٥٦٣	%١٠٠	٤٥٠	%١٠٠

1 - Mehmet Kabasakal ve Ebru Saliha Acikoz,Turkiyede Siyasal Partiler, Okan Universitsi,Istanbul, 2013, s. 59 .
2 - Salih Akkas, A.G.E, s.101 ؛ Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, A.G.E, S. 32 .
3 - Salih Akkas, A.G.E, s.102 .

يلاحظ تقدم الحزب اليميني الأبرز في نتائج الانتخابات ويمكن إرجاع ذلك لاستحواذه أغلب أصوات ناخبي الحزب الديمقراطي المنحل، ومما ساهم في ذلك قوة الشخصية والحنكة السياسية التي تمتع بها زعيمه الجديد سليمان ديميريل واتضح ذلك في مسألة تغيير شعار الحزب الذي تم الحديث عنه سابقًا، كما كان لسياسة مهاجمة حزب الشعب الجمهوري واتهامه بالشيوعية الأثر المهم في زيادة حماسة القواعد الشعبية تجاه الحزب، ويبدو أن الخطأ الذي ارتكبه حزب الشعب الجمهوري عند اطلاقه تسمية الديمقراطيين الجدد على حزب العدالة قد ألهب مشاعر تلك القاعدة مما دفعهم بقوة نحو التصويت لصالحه، لا سيّما بعد فشل حزب تركيا الجديد، فضلًا عن بقية الأحزاب اليمينية الأخرى إقناع تلك القاعدة بجدية تمثيلهم لها، أما حزب الشعب الجمهوري فمن الملاحظ أنه لم يتمكّن من الحفاظ على أصواته الانتخابية وذلك يثبت أن إعلانه لتبني اليسار الوسط لم يؤدِ بنتيجة ايجابية لصالحه بل على العكس، إذ رفض الجناح اليميني داخل الحزب تبني اليسار الوسط مما أفقد مساندة القواعد الشعبية التي تؤمن بالمحافظة، فضلًا عن ذلك يبدو انه فشل في إقناع الطبقة العمالية كونه حزب يساري يمثلهم يدافع عن مصالحهم، لا سيّما مع مشاركة حزب العمل في الانتخابات والذي حقق انجازًا كبيرًا الأول من نوعه في تاريخ تركيا الحديثة مما يثبت تمكّنه من إقناع بعض فئات العمال الذين يؤمنون بالفكر الاشتراكي.

ثانيًا: تشكيل حكومة الأغلبية اليمينية الأولى:

ألزمت نتائج الانتخابات رئيس الجمهورية جمال كورسيل تكليف زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة بعد المصادقة على النتائج، وبحسب الدستور قدمت حكومة سعاد خيري استقالتها، وأعلن ديميريل اكتمال تشكيلته الحكومية في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٥ من دون الحاجة إلى الائتلاف مع حزب آخر[١]، وأرسل برنامجه الحكومي إلى المجلس الوطني بهدف نيل حكومته الثقة في الثالث من تشرين الثاني والتي تمت في الحادي عشر من الشهر نفسه، إذ صوت لصالحها (٢٥٢) عضوًا من أصل (٤٣٥) عضوًا حضروا الجلسة، فيما صوت بالضد منها (١٧٢) عضوًا مقابل امتناع عشرة أعضاء عن التصويت وانسحاب عضوًا واحدًا من الجلس وكان أعضاء حزب تركيا الجديد صوّتوا لصالح الحكومة رغم عدم تمثيلهم

[١]- الصفصافي أحمد القطوري، المصدر السابق، ص٤٠٠ .

فيها[١].

يمكن القول أن تصويت أعضاء حزب تركيا الجديد لصالح الحكومة جاء نتيجة استسلامه وعلمه بعدم قدرته على منافسة حزب العدالة بعد النتائج الكبيرة التي حققها الأخير فقرروا الخضوع لذلك الواقع، وقد تكون مناورة سياسية بهدف إقناع ناخبيهم أنهم أكثر وطنية وأكثر إيمانًا بالديمقراطية من غيرهم فأعلنوا تأييدهم لها ليظهروا أنهم غلبوا المصلحة العامة وخضعوا لإرادة الأمة، الأمر الذي يكسبهم مزيدًا من الثقة عند قواعده الشعبية، ومن جهة أخرى يمكن لهم تحقيق الكثير من مصالحهم عبر التقرب من الحكومة، كما يمكن القول أن التصويت لصالح الحكومة جاء لإيمانهم بأن المصلحة الحقيقية للبلاد تكمن في دعم حكومة حزب العدالة اليمينية الذي حقق فوزًا كبيرًا في الانتخابات.

أعلن ديميريل في برنامجه الحكومي أنه سيعمل على تطبيق مبادئ الدستور بما يضمن تحقيق رفاهية المجتمع، سواءً في الجانب الاقتصادي أم في الجانب الاجتماعي، ففي الجانب الاقتصادي أكد أنه سيعمل على تشكيل المؤسسات المختلطة، وصرح في ذلك الصدد قائلًا "**إن مفهومنا لرفاهية الدولة مستوحى من اعتماد الدولة في بنيتها الاقتصادية على الاقتصاد المختلط بشكل أساسي**"[٢]، وتعهد بتحقيق التنمية الاقتصادية عبر الاهتمام بزيادة الناتج المحلي، والاستعانة بالمنح الخارجية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتحقيق التعاون في العمل وتعهد بإصدار عفوًا عن أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل قائلًا "**إن حكومتنا ستعمل على إعداد مشروع قانون العفو وسنأخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات والأوضاع التي تمر بها الدولة**"[٣]، ومن جانب آخر أكد ديميريل سعيه لتغيير قانون الانتخابات **(الباقي الوطني)** بهدف ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في البلاد، وفي السياسة الخارجية أكد احترام الحكومة لجميع المعاهدات والاتفاقيات والأحلاف العسكرية التي تم عقدها في وقت سابق وضرورة الحفاظ على استقلال البلاد وعدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية[٤].

1- M. M.T.D, Donem:2, Cilt: 1, Tofantl:1, B:10, 11.11. 1965, s. 328.
2 - Hanife Kuru, A.G.E, s. 79 .
3 - Atifta, Hanife Kuru, A.G.E, s. 80 .
4- Ayni esar , s. 80 .

تعرض البرنامج الحكومي لانتقاد شديد من قبل الأعضاء اليساريين في المجلس الوطني، إذ هاجم أعضاء حزب الشعب الجمهوري البرنامج الحكومي واتهموه بالتناقض وعدم الانسجام في معظم جوانبه وعدم ايجاد حلول حقيقية للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها البلاد واتهموا الحزب بمحاولة التوفيق بين مصالح أصحاب رؤوس الأموال الكبار والطبقات الغنية وبين مصالح الطبقات الفقيرة والمعدومة في آن واحد وذلك يعد مستحيلًا من وجهة نظرهم[١]، كما تعرضت الحكومة لهجوم آخر من قبل أعضاء حزب العمل التركي، إذ سألوا ديميريل عن مدى جدية حكومته لتحقيق الاستقلال والتخلص من النفوذ الأمريكي كما صرح محمد علي ايبار زعيم الحزب في السياق ذاته قائلًا "**يوجد (٣٥) مليون متر مربع من الأراضي التركية خاضعة للاحتلال الأمريكي والتي لا يسمح للأتراك سواءً شرطة أم مسؤولين أم وزراء، فضلًا عن القضاء الدخول اليها فهي نماذج لمستعمرات مصغرة يرفرف عليها العلم الأمريكي... كما يوجد في كل وزارة وكلاء أمريكيون تحت مسمى خبراء يعرفون جميع شؤوننا ويمارسون الضغط ليحركونا في الطريق الذي يريدون فهل حكومة ديميريل القريبة من الأمريكيين قادرة على تحقيق الاستقلال**"[٢] وأجاب ديميريل قائلًا "**لا وجود لقواعد أمريكية في البلاد خارج إرادتنا وانما هي قواعد عسكرية لحلف الشمال الأطلسي وأن تركيا طرفٌ أساسيٌ فيه ووجود تلك القواعد لأهداف دفاعية لا غير**"[٣]، وأجاب بشأن التشكيك في استقلال تركيا قائلًا "**بالنسبة للسياسة الخارجية لا توجد دولة في العالم مهما بلغت قوتها يمكنها العيش بمفردها، بل يجب الاعتماد على نظام أمني جماعي، ولا يعني ذلك إسقاط ضلال الاستقلال**"[٤].

يلاحظ أن حملات التشكيك وتبادل الاتهامات بالانتماءات الخارجية من جهة، وإطلاق التبريرات من جهة أخرى بين اليمين واليسار تنذر ببدأ مرحلة جديدة من الصراع السياسي بين الطرفين، لاسيّما مع وصول اليساريين بشكل رسمي إلى المؤسسة التشريعية من خلال أعضاء حزب العمل، فضلًا عن أعضاء حزب الشعب الجمهوري، الذي أعلن تبنيه لأيديولوجية اليسار الوسط، إذ يمكن القول كانت تلك البداية لظهور التحزب والتكتلات داخل صفوف المجتمع الذي أخذ يتأثر بتلك الصراعات، وينزلق نحوها بحسب مصالحه وميوله الفكرية .

---

[١]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزأوي، المصدر السابق، ص٩٥

[2]- Atifta, Hakki Uyar, S.193.

[3]- Atifta, Hanife Kuru, A.G.E, S. 81-82 .

[4] - Atifta, Ayni esar. S.80

ثالثًا: أثر اليمين في انتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٦:

تعرض رئيس الجمهورية جمال كورسيل لأزمة صحية خطرة، ونُقل على أثرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من شباط ١٩٦٦ بهدف تلقي العلاج، إلا أنّ تدهور حالته الصحية دفعت الفريق الطبي إلى اتخاذ قرار بإرجاعه إلى البلاد في الخامس والعشرين من آذار، بعد التأكد من استحالة شفائه، ودخل في غيبوبة، وأصبح غير قادر على ممارسة مهامه، وتوفى في الثامن والعشرين من الشهر نفسه[١].

حرصت المؤسسة العسكرية على الاحتفاظ بمنصب رئاسة الجمهورية لصالحها لما يمثله من رمزية مهمة، لذلك رشحت رئيس أركان الجيش جودت صوناي لتولي المنصب الذي أعلن استقالته من رئاسة أركان الجيش في الرابع عشر من آذار من العام نفسه ليتم تعينه في مجلس الشيوخ، إذ أن دستور ١٩٦١ اشترط في من يرغب بالترشح لمنصب رئاسة الجمهورية أن يكون عضوًا في المجلس الوطني الكبير أو مجلس الشيوخ[٢].

أعلنت المؤسسة العسكرية بشكل رسمي عن ترشيح جودت صوناي لرئاسة الجمهورية وأبدت أغلب الأحزاب اليمينية تأييدها وعدم اعتراضها، لاسيّما حزب العدالة الذي يمتلك الأغلبية في مجلسي الشيوخ والوطني الكبير **(مجلس الأمة)**، سوى حزب الفلاحين القومي الجمهوري الذي رفض تأييد ترشيح جودت صوناي وأعلن عن ترشيح زعيمه ألب أرسلان توركش كمنافس لمرشح المؤسسة العسكرية[٣].

أجريت الانتخابات الرئاسية في الثامن والعشرين من آذار في مجلس الأمة ورشح فيها إلى جانب صوناي وتوركش **(سبعة مرشحين)**[٤] آخرين ابرزهم زعيم حزب الشعب الجمهوري جودت

---

[1]- Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, A.G.E, s.306 - 309.

[2] - Erden Eren Erdem, Cevdet Sunay, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski2, vol:1 (Istanbul: iletisim,2021),s.577.

[3] - Aybars Yanik ve Tanil Bora, Altmisli Yillarda Turkiyr'nin Siyasi Dusunce Hayati, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960'lI, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021),s.281.

[٤]- شارك في تلك الانتخابات إلى جانب جودت صوناي وألب أرسلان توركش كل من علي فؤاد وعصمت إينونو وجلال إريتوك وقاسم جوليك وسعد الدين بلكة وقاسم توران وتوران ديلكة وحصل كل منهم على صوت واحد عدى الاخير إذ حصل على صوتين للمزيد ينظر: T.B.M.M.T.D, Cilt:5, Toplanti:5, B:5, 28.3.1966.

صوناي والقيادي في حزب العدالة سعد الدين بلكة، وحضر الجلسة (٥٢٧) عضوًا من أصل (٦٠٠) عضوًا وفاز صوناي بأغلبية الأصوات وبفارق كبير عن منافسيه إذ صوّت لصالحه (٤٦١) عضوًا، فيما حصل توركش على (١١) صوتًا، وحصل بقية المرشحين الآخرين بما فيهم عصمت إينونو على صوت واحد، سوى توران ديلكة حصل على صوتين[١].

يمكن القول أن تأييد الأحزاب اليمينية، لا سيّما حزب العدالة الذي يمتلك الأغلبية في مجلس الأمة لترشيح جودت صوناي ينم عن هيمنة وسطوة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي، إذ أن تأييد الأحزاب السياسية لمرشح المؤسسة العسكرية لا يعبر عن قناعتها بالمرشح ولا يشير إلى زهدها بالمنصب وانما يؤكد الخوف من الوقوف بوجهها أو معارضة ارادتها، ويبدو واضحًا أن ترشيح بعض الشخصيات، سيّما البارزة منها للمنصب رغم تأييد جميع الأحزاب السياسية سوى حزب الفلاحين القومي الجمهوري لترشيح صوناي جاء لإضفاء الطابع الديمقراطي على تلك الانتخابات أمام المجتمع الدولي، فضلًا عن الداخلي وأن الأحزاب السياسية عبرت عن ارادتها من دون أي ضغوط، ومما يثبت ذلك عدد الأصوات التي حصلت عليها بعض الشخصيات البارزة التي لها ثقل في مجلس الأمة مثل عصمت إينونو وسعد الدين بلكة وعلي فؤاد، إذ لم يحصل كل منهم إلا على صوت واحد، أما بخصوص موقف حزب الفلاحين القومي الجمهوري الذي رفض تأييد مرشح المؤسسة العسكرية وقرر منافستها على المنصب عبر ترشيح زعيم الحزب الب أرسلان توركش، فيمكن القول إن ذلك الموقف جاء ليعبر بشكل واضح عن إرادة زعيمه وقوة تأثيره للاستحواذ على السلطة، ومما يشير إلى ذلك تزعمه لحركة الضباط الأربعة عشر داخل لجنة الوحدة الوطنية بعد انقلاب السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠ ومطالبته آنذاك بالاستحواذ على السلطة من قبل المؤسسة العسكرية وعدم ارجاعها للمدنيين، إذ بدت رغبته الواضحة في حب القيادة والتسلط منذ ذلك الوقت، ويبدو أنه وجد الفرصة في تلك الانتخابات وأن كانت ضعيفة، كما يمكن القول أنه كان متأكد من عدم فوزه بالمنصب إلا أنّه اراد إظهار نفسه بقوة أمام الرأي العام عبر ذلك الترشيح الذي تحدى فيه المؤسسة العسكرية التي كان جزء منها فيما سبق، والملاحظ انه حصل على (١١) صوت فقط وهو عدد أعضائه في المجلس الوطني التركي الكبير.

[1] - Ayni esar.

رابعًا: أثر اليمين في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ خلال المدة ١٩٦٦- ١٩٦٨:

كانت الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ تجرى بشكل دوري في كل عامين مرة، وحدد موعدها في الخامس من حزيران ١٩٦٦، وتنافست فيها الأحزاب السياسية سواء اليمينية أم اليسارية على (٥٢) مقعدًا في (٢٣) محافظة وفق قانون الباقي الوطني **(النسبة المئوية)**[١]، وبدأت الأحزاب المتنافسة بحملاتها الاعلامية التي لم تختلف عن سابقاتها من حيث تبادل الاتهامات لا سيّما بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري، وحرصت الحكومة اليمينية التي كان يديرها حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل على إجراء الانتخابات في جو تسوده الشفافية كونها أول انتخابات تجرى اثناء وجودهم في السلطة[٢].

شارك في تلك الانتخابات (٣,١٢٧,٠٢١) ناخبًا، بلغ عدد الاصوات الصحيحة فيها (٢,٩٦٧,٣٣١) صوتًا، حصلت فيها الأحزاب اليمينية على (٦٦,٥%) من الأصوات مما أهلها للفوز بـ (٣٨) مقعدًا وبنسبة (٧٣%) وكانت الحصة الأكبر من نصيب حزب العدالة الذي حقق المرتبة الأولى بحصوله على (٣٥) مقعدًا، فيما حققت بقية الأحزاب اليمينية مقعد واحد لكل منها، أما الأحزاب اليسارية فحصلت على (١٤) مقعدًا أي ما نسبته (٢٦,٩)، كانت حصة حزب الشعب الجمهوري منها (١٣) مقعدًا، وحصة حزب العمل التركي على مقعد واحد، أما المستقلون فأنهم اخفقوا فيها[٣] وفيما يأتي جدولًا يوضح نتائج تلك الانتخابات:

جدول رقم (٨)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام (١٩٦٦)[٤]

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
العدالة	١,٦٨٨,٣١٦	٥٦,٩	٣٥	٦٧,٣٠
الشعب الجمهوري	٨٧٧,٠٦٦	٢٩,٦	١٣	٢٥
الامة	١٥٧,١١٥	٥,٣	١	١,٩٢
العمل التركي	١١٦,٣٧٥	٣,٩	١	١,٩٢

1- Hakki Oznur, A.G.E, s.131.
2- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E., s. 32 .
3 - Yunus Emre, CHP,Sosyal Demokrasi ve Sol Turkiyede Sosyal Demokrasinin Kurulus Yillari 1960-1966, Cilt Sena Ofest, Istanbul, 2013, s. 68.
4 -Yunus Emre, A.G.E., s. 68 .

تركيا الجديدة	٧٠,٠٤٣	٢,٤	١	١,٩٢
الفلاحي الجمهوري	٥٧,٣٦٧	١,٩	١	١,٩٢
المستقلون	٩٨٠	٠,٠٣	-	-
مجموع الأصوات الصحيحة	٢,٩٦٧,٣٣١	%١٠٠	٥٢	%١٠٠

كانت الانتخابات التكميلية الثانية لمجلس الشيوخ التي أجريت خلال تلك المدة قد حُدِدَ موعدها في الثاني من حزيران ١٩٦٨، وتنافست فيها أربعة أحزاب يمينية وحزبان يساريان، فضلًا عن المستقلين على (٥٣) مقعدًا، وشارك فيها ما يزيد عن ثلاثة ملاين ناخب[١]، وكانت نتائج الانتخابات مقاربة إلى حد بعيد لنتائج الانتخابات السابقة، إذ حققت فيها الأحزاب اليمينية (٤٠) مقعدًا، كانت الحصة الاكبر من نصيب حزب العدالة الذي حقق موقع الصدارة وبفارق كبير عن جميع الأحزاب بعد أن صوت له (١,٦٥٦,٨٠٢) ناخبًا مما أهله للفوز بـ (٣٨) مقعدًا، فيما حقق حزب الأمة مقعدًا واحدًا، فضلًا عن حزب الثقة الذي كانت له المشاركة الأولى في تلك الانتخابات بعد انشقاقه عن حزب الشعب الجمهوري بعد تبنيه لأيديولوجية اليسار الوسط والتي حصل فيها على مقعدٍ واحدٍ ، أما حزب الفلاحين القومي الجمهوري الذي صُنف على أنه يميني متطرف بعد تولي ألب أرسلان توركش زعامته فإنه فشل في الحصول على مقعد رغم حملته الإعلامية الكبيرة ، فيما حقق حزب الشعب الجمهوري اليساري المرتبة الثانية بعد فوزه بـ(١٣) مقعدًا وبنسبة (٢٤,٥٢%)، فيما فشل حزب العمل في الفوز، فضلًا عن المستقلين الذين هم الآخرون فشلوا فيها[٢]، وفيما يأتي جدول يوضح نتائج تلك الانتخابات.

جدول رقم (٩)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام (١٩٦٨)[٣]

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
العدالة	١,٦٥٦,٨٠٢	٤٩,٩	٣٨	٧١,٦٩
الشعب الجمهوري	٨٩٩,٤٤٤	٢٧,١	١٣	٢٤,٥٢
الثقة الجمهوري	٢٨٤,٢٣٤	٨,٦	١	١,٨٨
الأمة	٢٠٠,٣٧٣	٦,٠	١	١,٨٨

1 -Hakki Ozuur, A,G.E, s.156.
2 - Tunca Ozgisi, Turk Parlamen to Tarihinde Cumhuriget Sena to Suun Yeri Yalova Universitesi Ataturk, 2012, s.310.
3 -Yunus Emre, A.G.E., s. 70 .

العمل التركي	١٥٧,٠٦٢	٤,٧	—	—
الفلاحي الجمهوري	٦٦,٢٣٢	٢,٠	—	—
المستقلون	٥٨,٣١٧	١,٨	—	—
المجموع	٣,٣٢٢,٨٢٨	%١٠٠	٥٣	%١٠٠

يلاحظ تقدم حزب العدالة أكبر الأحزاب اليمينية في تلك الانتخابات أمام الفشل الذي منيت به جميع الأحزاب اليمينية الأخرى، ويمكن القول أن أسباب ذلك تعود لما تم ذكره سابقًا من نجاح حزب العدالة في إقناع الجمهور بوراثته للحزب الديمقراطي من جهة، ومن جهة أخرى كان لنجاح الحزب في انتخابات المجلس الوطني وتسلمه السلطة الأثر في زيادة شعبيته والقناعة به، سيّما مع وجود قيادة جديدة ونشطة متمثلة بسليمان ديميريل الذي كانت أثاره واضحة على سياسة الحزب، وكان ذلك أمام فشل الأحزاب اليمينية الأخرى في إقناع الجمهور، لا سيّما حزب الفلاحين القومي الجمهوري اليميني الذي وُسم بالتطرف بعد تولي توركش زعامته، ويبدو أن ذلك يعود لفشل تلك الأحزاب في إقناع المجتمع في برامجها وجديتها في تحقيق مصالح ورغبات الناخبين، ومن جانب اخر يمكن القول أن المجتمع التركي أثبت ميوله نحو الوسطية والاعتدال بعدم التصويت لصالح الأحزاب المتطرفة، لاسيّما اليمينية منها، فضلًا عن عدم وثوقه بالأحزاب اليسارية، إذ نلاحظ عدم التصويت لصالح حزب العمل اليساري، وانخفاض شعبية حزب الشعب الجمهوري بعد إعلان توجهه اليساري، ويبدو أن سبب ذلك يعود لطبيعة المجتمع التركي الإسلامي الذي يؤمن بتعارض الأفكار الشيوعية مع عقائده ومبادئه الدينية.

خامسًا: أثر اليمين في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨:

كان من المقرر إجراء الانتخابات المحلية في حزيران من عام ١٩٦٧ إلا أنّ الحكومة وبالاتفاق مع الأحزاب السياسية ارتأت تأجيلها إلى الثاني من حزيران ١٩٦٨ ليتم إجرائها بالتزامن مع الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ وبررت التأجيل لتعديل بعض القوانين المتعلقة بإدارة المدن والمقاطعات والقرى، ومن جانب آخر أتخذ قرار التأجيل لتخفيف التبعات المالية للانتخابات عبر دمجها مع الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ[١].

[١]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.

ويمكن القول هناك سبب آخر غير معلن للتأجيل وهو التخوف من انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية بسبب الملل والضجر الذي قد يصيب الناخب التركي لكثرة العمليات الانتخابات وتواليها سنويًا منذ العام ١٩٦١، إذ استفتيّ فيه على الدستور، ومن ثم إجراء الانتخابات العامة، وفي عام ١٩٦٣ أجريت الانتخابات المحلية وفي العام اللاحق أجريت الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ وفي عام ١٩٦٥ أجريت الانتخابات النيابية، ومن ثم أجريت الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ في عام ١٩٦٦،الأمر الذي سبب إزعاجًا كبيرًا لدى الناخبين مما قد ينعكس سلبًا على نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية إذ ما أجريت في عام ١٩٦٧.

شغلت تلك الانتخابات الرأي العام الداخلي وأصبحت الشغل الشاغل للصحافة المحلية التي أسهبت في تقييمها وتحليل حملاتها الاعلامية، فضلًا عن التكهن بنتائجها، إذ عدتها على سبيل المثال صحيفة الجمهورية (Gumhuriyt) اختبارًا واقعيًا وانعكاسًا حقيقيًا للانتخابات النيابية المزمع إجراءها في عام ١٩٦٩، إذ ذكرت أن الحزب الفائز فيها سيكون هو الفائز في الانتخابات العامة، فيما رجحت أغلب الصحف تقدم حزب العدالة على جميع الأحزاب بما فيها حزب الشعب الجمهوري[١].

شارك في تلك الانتخابات خمسة أحزاب يمينية وهي كل من (**العدالة والثقة والأمة والفلاحين القومي الجمهوري وتركيا الجديد**) إلى جانب ثلاثة أحزاب يسارية هي (**الشعب الجمهوري والعمل التركي والوحدة التركي**)، فضلًا عن المستقلين وشهدت الحملات الدعائية تبادل الاتهامات، وأخذت الأحزاب اليمينية وعلى رأسها حزب العدالة إتهام الأحزاب اليسارية، لا سيّما حزبي الشعب الجمهوري والعمل التركي بانها أحزابًا شيوعية تعمل لصالح الاتحاد السوفيتي فيما أُتُهِمت اليمينية من قبل القوى اليسارية بخضوعها للإمبريالية العالمية والعمل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

أجريت الانتخابات في الثاني من حزيران ١٩٦٨ وكانت نسبة المشاركة فيها منخفضة مقارنة بالانتخابات المحلية لعام ١٩٦٣، إذ كانت نسبة المشاركة في انتخابات رئاسة البلدية (٥٩.٤٧%)، وانتخابات مجلس البلدية (٥٧.٤٥%)، وانتخابات المجلس العام للمقاطعة

---

[١]- علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص ١٣٠.

[2] - Ali Arslan, A.G.E, s.126.

(٦٥.٧٥%) وهو ما يشير إلى عدم ذهاب ما يقارب (٤٠%) من الناخبين للتصويت في انتخابات رئاسة البلدية ومجلس البلدية[١]، وفيما يأتي جدولاً يوضح عدد الأصوات والنسب التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب المشاركة.

جدول رقم (١٠)

عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨ [٢]

الأحزاب	رئاسة البلديات		مجالس البلديات		مجالس المقاطعات	
	عدد الأصوات	النسبة	عدد الأصوات	النسبة	عدد الأصوات	النسبة
العدالة	١,٥٠٩,٧٨٠	٤٦,٦١	١,٤٠٢,٥٢٢	٤٩,١٧	٤,٤٧٠,٦٨٧	٤٩,٠٦
الشعب الجمهوري	٩٩٥,٩٦٠	٣٠,٧٥	١,٠٠٤,٩١٧	٣٥,٢٣	٢,٥٤٢,٦٤٤	٢٧,٩٠
الثقة	١٠٢,٤٠٢	٣,١٦	١٢٤,٩٥٢	٤,٣٨	٦٠٣,٢٦٨	٦,٦٢
الأمة	٥٨,٦٠١	١,٨١	٩٦,٣١٠	٣,٣٨	٣١٨,٨٠٤	٣,٥٠
العمل التركي	٥٤,٠٦١	١,٦٧	٥٣,٢٩١	١,٨٧	٢٤٨,١٣٤	٢,٧٢
الفلاحي الجمهوري	٣١,٣٩٠	٠,٩٧	٤٣,١٦٣	١,٥١	٩٠,٨١٦	١,٠٠
الوحدة التركي	٣٠,٧٣٠	٠,٩٥	٣٤,٧٣١	١,٢٢	١٤٩,٨٣٢	١,٦٤
تركيا الجديد	١٥,٩٨٨	٠,٤٩	٢٢,١٨٠	٠,٧٨	٦٥,٥٩٣	٠,٧٢
المستقلون	٤٣٩,٩٧٨	١٣,٥٨	٧٠,٢٩٢	٢,٤٦	٦٢٢,٧٠٨	٦,٨٣
المجموع	٣,٢٣٨,٥٩٠	%١٠٠	٢,٨٥٢,٣٥٨	%١٠٠	٩,١١٢,٤٨٦	%١٠٠

يلاحظ حصول الحزب اليميني الأبرز (حزب العدالة) على مركز متقدم في تلك الانتخابات وتمكّن من الحفاظ على أصواته التي حققها في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨ بعد أن حصد نصف أصوات رئاسة البلديات ومجالسها، فضلًا عن مجالس المقاطعات، وكانت نسب التصويت لصالح الأحزاب اليمينية مجتمعة مقارنة بالنسب التي حققتها الأحزاب اليسارية مرتفعة، إذ حققت في انتخاب رئاسة البلديات (٥٢,٥٥%)، وفي مجالس البلديات حققت (٥٩,٥٢%)، أما في انتخابات مجالس المقاطعات فبلغت نسبة التصويت لصالحها (٦٠,٩١%)، أما الأحزاب اليسارية فإنها حققت في انتخابات رئاسة البلديات (٣٣,٣٧%)، وفي انتخابات مجالس البلديات حققت (٣٨,٢٨%)، أما في انتخابات مجالس المقاطعات فحققت (٣٢,٢٦%)، والملاحظ أن

[1] - Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E., S. 51.
[2] -Ayni esar, S. 52 .

حزب الشعب الجمهوري خسر الكثير من الأصوات مقارنة بالانتخابات المحلية السابقة، مما يشير إلى عدم قناعة الناخبين بتحوله نحو اليسار الوسط، فيما حقق المستقلون نسب متقدمة مقارنة بانتخابات المحلية لعام ١٩٦٣، إذ كانت نسبة التصويت مرتفعة وكما موضح في الجدول أعلاه ويمكن القول أن ارتفاع نسب التصويت كانت لذهاب الكثير من أصوات حزب الشعب الجمهوري لصالحهم، فضلًا عن الأصوات التي خسرتها أحزاب اليمين الصغيرة (تركيا الجديد والأمة والفلاحي القومي الجمهوري).

تنافست الأحزاب السياسية المشاركة في تلك الانتخابات على (١٢٣٨) رئاسة بلدية حصل فيها حزب العدالة على المركز الأول بعد نسبة التصويت المرتفعة التي حققها، إذ فاز بنسبة (٥٤,٠٣%) من الأصوات وبواقع (٦٦٩) رئاسة بلدية منها (٣٣) رئاسة بلدية في مراكز المدن[١]، وجاء حزب الثقة بالمركز الثاني على مستوى الأحزاب اليمينية والرابع بصورة عامة، إذ حقق (٢٤) رئاسة بلدية، وجاء حزب الأمة بالمرتبة الثالثة على مستوى الأحزاب اليمينية والخامس بصورة عامة بعد حصوله على (١٢) رئاسة بلدية، فيما حقق حزب تركيا الجديد المرتبة الرابعة بعد حصوله على (٩) رئاسات للبلدية وكان حزب الفلاحين القومي الجمهوري بالمرتبة الخامسة بعد فوزه بـ(٦) رئاسات[٢]، اما الأحزاب اليسارية فحقق حزب الشعب الجمهوري المركز الأول على مستوى اليسار والثاني بصورة عامة إذ حصل على (٢٨٧) رئاسة بلدية منها (٢٠) رئاسة لمراكز المدن وبنسبة (٢٣,١٨%)، وجاء حزب العمل التركي بالمركز الثاني على مستوى اليسار وما قبل الاخير بصورة عامة بعد فوزه برئاسة واحدة، فيما أخفق حزب الوحدة التركي في الفوز، أما المستقلون حققوا (٢٣٠) رئاسة وبنسبة (١٨,٥٧%) والتي عدت نسبة مرتفعة مقارنة بالانتخابات السابقة[٣]، ويبدو أن سبب ذلك يعود لفشل الأحزاب الصغيرة في إقناع الجمهور فضلًا عن ذهاب الكثير من أصوات حزب الشعب الجمهوري لصالح المستقلين بعد تبنيه لليسار الوسط. وفيما يأتي جدول يوضح الرئاسات التي فاز بها كل حزب من الأحزاب المشاركة.

---

[1]- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s. 52.
[2]- Resmi Gazete, Sayi: 12914, 3.6.1968, s.5.
[٣]- Hakki Oznur, A.G.E, s.59.

جدول رقم (١١)

رئاسات البلديات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام ١٩٦٨[١]

الأحزاب	عدد الرئاسات	النسبة
العدالة	٦٦٩	٥٤,٠٤
الثقة	٢٤	١,٩٤
الأمة	١٢	٠,٩٧
تركيا الجديد	٩	٠,٧٣
الفلاحين القومي الجمهوري	٦	٠,٤٨
الشعب الجمهوري	٢٨٧	٢٣,١٨
العمل التركي	١	٠,٠٨
الوحدة التركي	–	–
المستقلون	٢٣٠	١٨,٥٨
المجموع	١٢٣٨	%١٠٠

سادسًا: أثر اليمين في الانتخابات العامة وتشكيل الحكومة اليمينية الثانية عام ١٩٦٩:

حددت الحكومة الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٦٩ موعد لإجراء انتخابات المجلس الوطن التركي الكبير، وكان حزب العدالة الحزب اليميني الأبرز الذي يقود الحكومة ويمتلك الأغلبية البرلمانية نجح في عام ١٩٦٨ بتشريع قانون يقضي بإيقاف العمل بقانون الباقي الوطني **(النسبة المئوية)** والعودة إلى قانون الانتخابات المعمول به سابقا **(قانون التمثيل النسبي)**، الأمر الذي صَعّب الموقف أمام الأحزاب الصغيرة في الحصول على عدد كبير من المقاعد[٢].

[١]- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s. 59.
[2]- Fuad Isik, A.G.E, s.163.

شارك في تلك الانتخابات الأحزاب السياسية ذاتها التي شاركت في الانتخابات المحلية، وانطلقت الحملات الدعائية لها، لا سيّما اليمينية منها وكان حزب العدالة في مقدمتها، إذ ركز على المنجزات التي تحققت على يد حكومته خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٩ رافعًا شعار**(دعونا نكمل طريق الحرية والازدهار)**[١]، والمُلاحظ في برنامجه الانتخابي أنه أطلق عدد من الوعود لناخبيه حول إجراء بعض التعديلات الدستورية وإصدار بعض القوانين التي تصب في صالح الحزب، وتمثلت بسعيه لإصدار قانون يقضي بإلغاء مجلس الشيوخ كونه يمثل من وجهة نظره عبئًا على الدولة، وعائقًا أمام تحقيق الديمقراطية بصورتها الحقيقية، وتعهد بتشريع قانون لاستحداث **(مجلس أعلى للجامعات)** تحت قيادة مستقلة ليشكل حلقة وصل بين الحكومة والجامعات، كما تعهد بإجراء تعديلات دستورية تمنح الحكومة من خلالها صلاحية إصدار قرارات لها قوة القوانين الصادرة عن المجلس الوطني الكبير في الظروف الاستثنائية، كما تحدث عن سعيه لإصدار قانون يقضي بإعادة الحقوق السياسية لأعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، فضلًا عن تعهده بإجراء تعديل على قانون **(اتحاد الغرف الصناعية)**، ودعا قواعده الشعبية إلى ضرورة المشاركة الكبيرة بما يضمن عددًا كافيًا من المقاعد لتحقيق تلك الإجراءات[٢]، وقد أثارت تلك التصريحات الرأي العام واعترضت الأحزاب السياسية جميعها بما فيها اليمينية، باستثناء حزب الثقة الذي أيّدَ تلك التعهدات، إذ فسر المعترضون تلك الوعود بأنها تدفع حزب العدالة نحو دكتاتورية جديدة[٣] وفي السياق ذاته أكد حزب تركيا الجديد أن تطبيق تلك المقترحات تشير إلى سعي حزب العدالة لخلق سلطة دكتاتورية تتجاوز الاطر الديمقراطية وأعلن ضرورة تشكيل جبهة إنقاذ وطنية لإبعاد شبح الانفراد بالبلاد[٤].

يبدو واضحًا أن حزب العدالة كان يسعى فعلا لتبيت وتعضيد سلطته بما يتيح له الانفراد بالحكم، ويمكن القول أن هدفه من إلغاء مجلس الشيوخ هو للاستئثار بالسلطة التشريعية عبر الإبقاء على البرلمان فقط الذي يمتلك فيه الاغلبية المطلقة، وكان من المتيقن الحفاظ عليها في انتخابات ١٩٦٩، أما بخصوص رغبته بتعديل قانون اتحاد الغرف الصناعية، فيمكن القول كان يهدف لفرض السيطرة الحكومية المطلقة عليه، لا سيّما بعد تمرد وانشقاق نجم الدين أربكان الذي

1- Hanife Kuru, A.G.E., s. 105 .
2- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi, Secim Beyannamesi,1969, s. 12-13.
3- Salih Akkas, A.G.E., s. 132 .
4 - Hanife Kuru, A.G.E., s. 107 .

رفض قرار الحزب واستأثر بزعامة اتحاد الغرف الصناعية، وفيما يخص رغبته في تأسيس مجلس أعلى للجامعات، فيبدو واضحًا أن هدفه فرض سيطرته على الجامعات، سواءً على الكوادر التدريسية أم على الطلبة بعد انتشار الفكر اليساري بشكل ملفت للنظر في تلك المدة، فأراد الحزب من خلال ذلك المجلس مواجهة الأفكار الشيوعية والاشتراكية التي غزت الجامعات، أما بخصوص سعيه لاستعادة الحقوق السياسية لأعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، فمن الواضح أنه أراد استعادة ثقة القواعد الشعبية المؤيدة للديمقراطيين، لاسيّما بعد خروج جلال بايار من السجن والتفاف حوله عدد كبير من الديمقراطيين القدماء الناقمين على سياسة سليمان ديميريل، أما بخصوص معارضة الأحزاب اليمينية الصغيرة، فيمكن تبريره بخوفها من الإقصاء والاندثار عن الساحة السياسية بعد تَغَوّل حزب العدالة وانفراده بالسلطة واستحواذه الكامل على القاعدة الشعبية المحافظة الداعمة لليمين، أما حزب الثقة فيبدو أنه أراد الوقوف بوجه حزب الشعب الجمهوري الذي انشق عنه بعد تبنيه لليسار الوسط عبر دعم حزب العدالة الذي يمثل الطرف الند للجمهوريين، لا سيّما وأن أعضاء حزب الثقة كانوا يمثلون الجناح اليميني المحافظ داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري.

أعلنت بقية الأحزاب اليمينية عن برامجها الانتخابية ولم تكن تحمل في طياتها شيئًا جديدًا سوى أن جميعها بما فيها حزب العدالة أخذت تحاكي القواعد الإسلامية عبر ما طرحته من ضرورة فسح المجال أمام حرية الدين والمعتقد بهدف كسب مزيدًا من الأصوات، وأجريت الانتخابات بموعدها المحدد في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٦٩ وحرصت الحكومة على توفير أجواء الهدوء والشفافية لما لنتائج الانتخابات من أهمية لمستقبل حزب العدالة الذي كان يعد العدة لحكومة أغلبية ثانية بزعامته[١].

شارك في تلك الانتخابات (٩,٥١٦,٠٣٥) ناخبًا من أصل (١٤,٧٨٨,٥٥٣)، ناخبًا يحق لهم الادلاء بأصواتهم، وبلغت الاصوات الصحيحة (٩,٠٨٩,٢٩٦)، إذ تراجعت نسبة المشاركة إلى (٦٤,٠٣%)، بعد أن كانت في انتخابات ١٩٦٥ بلغت (٧١,٣%)، وهو ما يشير إلى عزوف ما

[1]- Mehmet Kabasakal ve Ebru Saliha Acikoz,Turkiyede Siyasal Partiler, Okan Universitsi,Istanbul, Yuksek Lisans Tezi ,2013, s. 62.

يقترب من ثلث الناخبين[١].

حصل فيها حزب العدالة اليميني وكما هو متوقع على أعلى الأصوات بواقع (٤,٢٢٩,٧١٢) صوتًا وبنسبة (٤٦,٦٣%)، الأمر الذي مكنه من الفوز بـ (٢٥٦) مقعدًا من أصل (٤٥٠) مقعدًا، وكانت حصة الأحزاب اليمينية مجتمعة (٥,٥٩٣,٥١١) صوتًا وبنسبة (٥٨,٧٧%) مما أهلها للفوز بـ (٢٨٤) مقعدًا وبنسبة (٦٣,١١%)، في حين حصلت الأحزاب اليسارية مجتمعة على (١٥٣) مقعدًا وبنسبة (٣٤%) كانت حصة حزب الشعب الجمهوري منها (١٤٣) مقعدًا، فيما صوت لصالح المستقلين (٥١١,٠٣٣) ناخبًا وبنسبة (٥,٦٢%) مما مكنهم للفوز بـ (١٣) مقعدًا[٢]، وفيما يأتي جدولًا يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٩ .

جدول رقم (١٢)

نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام (١٩٦٩) [٣]

الأحزاب	الأصوات	النسبة	المقاعد	النسبة
العدالة	٤,٢٢٩,٧١٢	٤٦,٦٣	٢٥٦	٥٦,٨٩
الثقة	٥٩٧,٨١٨	٦,٥٨	١٥	٣,٣٣
الأمة	٢٩٢,٩٦١	٣,٢٢	٦	١,٣٣
تركيا الجديد	١٩٧,٩٢٩	٢,١٨	٦	١,٣٣
الحركة القومية	٢٧٥,٠٩١	٣,٠٣	١	٠,٢٢
الشعب الجمهوري	٢,٤٨٧,٠٠٦	٢٧,٣٦	١٤٣	٣١,٧٨
الوحدة التركي	٢٥٤,٦٩٥	٢,٨٠	٨	١,٧٨
العمل التركي	٢٤٣,٦٣١	٢,٦٨	٢	٠,٤٤
المستقلون	٥١١,٠٢٣	٥,٦٢	١٣	٢,٨٩
مجموع الأصوات الصحيحة	٩,٠٨٩,٢٩٦	%١٠٠	٤٥٠	%١٠٠

يلاحظ انخفاض عدد المصوتين لصالح الأحزاب اليمينية في تلك الانتخابات مقارنة بانتخابات عام ١٩٦٥، إذ أن حزب العدالة فقد من أصواته (٦٩١,٩٢٣) ورغم ذلك حقق زيادة في عدد مقاعده بلغت (١٦) مقعدًا، فيما خسر حزب الأمة (٢٨٩,٨٦٢) صوتًا مما أفقده (٢٥) مقعدًا، وكذلك حزب تركيا الجديد خسر (١٤٨,٢٨٠) صوتًا مما أدى إلى فقدانه لـ (١٣) مقعدًا

1- Mehmet Kabasakal ve Ebru Saliha Acikoz, A.G.E, s. 62.
2- Hanife Kuru, A.G.E, s. 109 .
3 -Ihsan Ezherli, Turkiye Bukuk Millet Meclisi (1920-1992) ve Osmanli Meclisi Mebusani (1877- 1920),TBMM Kultur, Sanat ve Yayin Kurulu Yayinlari, Ankara, 2014,s.94.

برلماني وكذلك الحال بالنسبة لحزب الحركة القومية الذي خسر (٦٦,٢٩٣) صوتًا مما أفقده (١٠) مقاعد في المجلس الوطني، أما حزب الثقة فكانت المشاركة الأولى له في تلك الانتخابات، ويلاحظ أن تلك الأصوات التي خسرها اليمين ذهبت لصالح المستقلين الذين ارتفعت أصواتهم بفارق بلغ (٤٥٢,٧١٦) صوتًا عن الانتخابات السابقة، ويمكن القول أن ذلك التراجع ناتج عن عوامل عدة فعلى مستوى حزب العدالة الذي يعد الحزب اليميني الأبرز وصاحب السلطة كان من المفترض ارتفاع نسبة التصويت له لا انخفاضها، ويبدو أن سبب ذلك يعود بالدرجة الأولى لخسارة حزب العدالة العديد من الشخصيات المؤثرة أمثال نجم الدين أربكان الذي طرد من الحزب، فضلًا عن شخصيات أخرى عملت على تأسيس الحزب الديمقراطي الجديد مما أفقده الكثير من التأييد ، ومن جانب آخر يمكن القول فشل حزب العدالة في إجراء إصلاحات حقيقية على المستوى الاقتصادي كما سيتضح لاحقًا، وأما على مستوى الأحزاب الصغيرة فيبدو أنها فشلت في تحقيق أي منجز لناخبيها لقلة مقاعدها في المجلس الوطني الكبير مما أفقدها التأثير، كما يمكن القول أن الناخبين الأتراك في تلك المدة تراجعت ثقتهم بجميع الأحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية ومما يثبت ذلك تراجع التصويت للأحزاب اليسارية أيضًا(**الشعب الجمهوري والعمل التركي**) مقارنة بالانتخابات السابقة لعام ١٩٦٥ ومما يؤيد ذلك ارتفاع عدد المصوتين لصالح المستقلين الذين فازوا بـ (١٣) مقعدًا بعد أن فشلوا في الحصول على تمثيل لهم في الانتخابات السابقة، وهنا يمكن طرح تساؤل وهو كيف ارتفع عدد مقاعد حزب العدالة مقارنة بالانتخابات السابقة رغم خسارته لعدد غير قليل من الأصوات في الوقت الذي خسرت بقية الأحزاب عدد من مقاعدها مع خسارة جزء من ناخبيها؟، أن سبب ذلك يعود لطبيعة النظام الانتخابي (**التمثيل النسبي**) الذي أعيد العمل به في تلك الانتخابات والذي يصب في صالح الأحزاب الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصة حزب العدالة من مقاعد المجلس الوطني.

ألزمت نتائج الانتخابات رئيس الجمهورية جودت صوناي بإعادة تكليف زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل لتشكيل الحكومة، والذي عمل بدوره على اكمال اختيار تشكيلته الوزارية وطرح برنامجه الحكومي على المجلس الوطني ونال الثقة في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٦٩ وحضر الجلسة (٤٢٨) عضوًا من أصل (٤٥٠)، وحظيت بتصويت (٢٦٣) عضوًا لصالحها

فيما صوت بالضد منها (١٦٥) نائبًا[١]، وتكونت الحكومة من أربع وعشرون وزارة، أربع منها وزارات دولة[٢]، إلا أنّها لم تستمر طويلًا، إذ سرعان ما سقطت بعد أن رفض (٤١) عضوًا في البرلمان عن حزب العدالة التصويت لصالح الميزانية المالية المقدمة من قبلها في الحادي عشر من شباط ١٩٧٠، بسبب خلافهم مع سليمان ديميريل واعتراضهم على سياساته الاقتصادية والادارية، فضلًا عن رغبته في السيطرة على الحزب بصورة تامة، الأمر الذي أفشل تمريرها[٣]، وشكلت تلك الحادثة صدمة كبيرة لحزب العدالة وللحكومة، مما دفع أمانة الحزب إلى اتخاذ قرارًا بتوجيه العقوبة للأعضاء الذين رفضوا التصويت، والزام الحكومة بتقديم استقالتها مباشرة، والتي قُدِمَت إلى رئيس الجمهورية بشكل رسمي في الرابع عشر من شباط من العام نفسه[٤].

يمكن القول أن حزب العدالة استهدف من وراء اعلان استقالة حكومته تحقيق أمور عدة منها: إحراج الأعضاء الـ (٤١) عبر اظهارهم بمظهر المعطلين لمصالح البلاد وتحميلهم مسؤولية التدهور الاقتصادي الذي بانت أثاره بشكل واضح في تلك المدة، ومن جانب آخر أراد اثبات زهده وعدم اكتراثه بالمنصب بما يعزز موقفه أمام جمهوره من جهة، وأمام المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، لا سيّما مع علمه بإعادة تكليفه كونه يمثل الكتلة الاكبر داخل المجلس الوطني، ويبدو أنه أراد اشغال الرأي العام الداخلي بذلك الحدث، بعد الضغوط التي تعرضت لها الحكومة في تلك المدة نتيجة التدهور الاقتصادي والامني الذي شهدته البلاد آنذاك.

قام رئيس الجمهورية جودت صوناي بإعادة تكليف زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل الذي كان على علاقة طيبة معه، ورحب حزب العدالة بذلك التكليف، إلا أنّه واجه مشكلة توفير العدد الكافي من الأصوات داخل قبة البرلمان، بسبب رفض الأعضاء الـ (٤١) التصويت لصالح ديميريل، والذين زاد عددهم بعد انضمام عدد آخر من الأعضاء إلى صفهم، واشترطوا إبعاده عن زعامة الحزب، فضلًا عن الحكومة، إلا أنّ طلبهم جوبه بالرفض، ورغم ذلك نجح ديميريل في الحصول على ثقة المجلس الوطني بعد أن تمكّن أنصاره من إقناع بعض المستقلين، وعدد من

---

1 - M.M.T.D, Donem:3, Cilt:1, Tofantl:1, M. Meclisi, Birlesim:6, 12.11. 1969, Pirsembe, s . 172 .
2- Resmi Gazete, Sayi: 13350, 13, Kasim 1969, s. 1.
3- M.M.T.D, Donem: 3, Cilt: 3, Toplantl:1, M. Meclisi, B:45, 11.2. 1970, s 148.
4- Hanife Kuru, A.G.E., s. 117.

أعضاء الأحزاب اليمينية الصغيرة بالتصويت لصالحه في الجلسة التي عقدت في السادس من آذار ١٩٧٠ والتي حضرها (٤٠٤) عضوًا، إذ صوت لصالحها (٢٣٢) عضوًا، وصوت بالضد منها (١٧٢) عضوًا، في حين تغيب عن الحضور (٤٦) عضوًا[١]، وكان أعضاء حزب العدالة المعترضين على تولي ديميريل رئاسة الحكومة من ضمن المتغيبين، كونهم أُجبروا على عدم الحضور بعد تعرضهم للتهديد المباشر إذ ما نجحوا في عرقلة تمرير الحكومة[٢].

يلاحظ أن الأعضاء الـ (٤١) كان خلافهم الحقيقي مع شخص ديميريل وليس مع الحزب أو أيديولوجيته أو طريقة إدارته للدولة، ومن الواضح أن سبب ذلك يعود لسياسته الدكتاتورية الذي حاول اختزال الحزب وآراءه وتوجهاته بشخصه، كما أن تلك الأحداث تؤشر على ضعف الانسجام الفكري بين أعضاء حزب العدالة اليميني، وأن طبيعة الارتباط كانت قائمة على المصالح الشخصية والتقرب من شخص زعيم الحزب، وما يثبت ذلك تفريطه بما يزيد عن (٤٣) عضوًا في المجلس الوطني، فضلًا عن عددًا كبيرًا من أعضائه وكوادره مقابل التمسك بزعيمه سليمان ديميريل، والذي هو الآخر فضل مصلحته الشخصية على مصلحة الحزب، كما يمكن ملاحظة حجم التفكك الذي كانت تعانيه الأحزاب اليمينية وذلك من خلال الصعوبة التي واجهها حزب العدالة في تمرير الحكومة داخل المجلس الوطني رغم وجود عدد كافي من الأعضاء اليمينيين، إلا أنهم وقفوا بجانب الأحزاب اليسارية لمنع تمرير الحكومة، ومن جانب آخر يمكن القول أن عملية التهديد التي طالت الأعضاء الرافضين لتولي ديميريل زعامة الحكومة اثبتت أن حزب العدالة خرج في ذلك الموقف عن وسطيته واعتداله اليميني وأنجر نحو التطرف في سبيل تحقيق مصالحه.

سابعًا: الصراع والعنف اليميني اليساري وأثره في الواقع السياسي:

شهدت تركيا مع بدايات النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي انقسام مجتمعي واضح بسبب تصاعد الفكر اليساري الذي أخذ يتبلور بين فئات عدة من أبناء المجتمع التركي وفي قباله كانت الأفكار اليمينية المحافظة، لا سيّما المتطرفة منها أيضًا شقت طريقها ووجدت البيئة

[1]- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:3, Toplantl:1, M.Meclisi, B:55, 15.3. 1970, s . 556 .
[2]- Hanife Kuru, A.G.E., s. 125.

الملائمة لانتشارها بين فئات أخرى من المجتمع ذاته[١]، وسعى كلا الطرفين إلى كسب الانصار والمؤيدين لأفكارهم منذ وقتًا مبكرًا، ولم يجد المحافظون صعوبة في إقناع المجتمع للالتفاف حولهم وذلك يعود لطبيعة المجتمع ذو النزعة الإسلامية، لا سيّما بعد إقناعه بالخطر الشيوعي المحدق بالدين الإسلامي، إذ نجح القادة اليمينين في توظيف المشاعر الدينية المناهضة للفكر الشيوعي لصالحهم، عبر نعت الشيوعية بالإلحاد فتأسست **(جمعية مواجهة الشيوعية)** عام ١٩٦٢ من قبل بعض الشباب ذوي التوجهات الدينية الذين أُقنعوا أن الشيوعية مضادة للإسلام ، ولم يقف توظيف المشاعر الدينية عند ذلك الحد، بل استمر طوال عقد الستينات عبر دعم المملكة العربية السعودية ومن خلال منظمة رابطة العالم الإسلامي(**Rabitatul Alemul Islam**)[٢] الي تدفقت أموالها إلى تركيا، بهدف مواجهة الخطر الشيوعي ودعم الحركات الإسلامية بتأييد ورعاية أمريكية[٣] كما نجح التيار المحافظ في زيادة اعداد الطلبة الدارسين في المعاهد الدينية إلى خمسة أضعاف بعد عام ١٩٦٩، إذ بلغ عددهم (٥٠،٠٠٠) طالبًا بعد أن كانوا فيما سبق لا يتجاوزون (١٠،٠٠٠) طالبًا، ووظفوا هؤلاء لمجابهة الخطر الشيوعي، ومن جانب آخر نجحوا في توظيف المشاعر القومية لدى الشباب، سواءً الطلبة أم الموظفين أم الفلاحين لمعاداة الأفكار اليسارية التي تتجاوز العرق وتدعو إلى الاممية والشعوبية[٤]، وكان لحزب الحركة القومية ولزعيمه دورًا مهمًا في توظيف طيفًا واسعًا من تلك الفئات القومية بعد تنسيقه مع **(منظمة الذئاب الرمادية)** وتبنيه لها، والتي أمست تمثل الجناح العسكري للحزب، وكان لها دورًا بارزًا في أحداث العنف التي شهدتها الساحة السياسية التركية خلال تلك المدة[٥].

يمكن القول أن الدعم الذي حصلت عليه الحركات الإسلامية في تركيا من قبل المملكة العربية السعودية كان بتوجيه وإرادة أمريكية لمواجهة المد الشيوعي، لاسيّما وأن تلك المدة كانت

---

[1] - Levon Panos Dabagyan, Basbug Turkes ve Milliyetcilik, Siyasi Hayatim ve Dusuncelerim,Topkap, Istanbul, 2009, s.34.

[٢]- رابطة العالم الإسلامي: منظمة دولية تأسست في مكة الكرمة في الثامن عشر من آيار ١٩٦٢ وتجتمع تحت عنوانها مجموعة من المؤسسات الدعوية والثقافية والاغاثية ويعد سعود بن عبد العزيز المؤسس لها، وتدعي انها تهدف إلى دعم الحركات الإسلامية في مختلف البلدان الإسلامية وخدمة قضايا العالم الإسلامي ونشر مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي . للمزيد ينظر: محمد بن عبد الله بن منصور البكري، دور رابطة العالم الإسلامي في نشر الثقافة الإسلامية، رسالة ماجستير، (جامعة ام القرى: كلية الدعوة وأصول الدين،١٤٣٢هـ)، ص١٦.

[٣]- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣١٩.

[٤]- احمد شميم، المصدر السابق، ص١٦٧.

[5]- Levon Panos Dabagyan, A.G.E, 35.

تشهد تصاعد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي كون المملكة العربية السعودية تعد الحليف الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط على مستوى الدول الإسلامية.

سعى حزب العمل التركي الذي يمثل محور الفكر اليساري، هو الآخر إلى استقطاب بعض الفئات وتوظيفهم للدفاع عن عقيدته وأفكاره، وكانت أبرز الفئات التي عمل على احتوائها تمثلت بطلبة وأساتيذ الجامعات، إذ تشكلت داخل أروقتها بعض التجمعات الطلابية السياسية مثل نوادي الأفكار(**Fikir Kulupleri**)[١] وشكلت الطبقة العمالية الغالبية العظمى المؤيدة للحراك اليسارية، إذ عمل الحزب على ترتيبهم وتبني مطالبهم وكانوا في حينها يمثلون قوة شعبية كبيرة بعد أن بلغت أعدادهم ما يقرب من (٣,٥) مليون عامل في مطلع السبعينات[٢]، وكانت الفئة الأخرى الذين تم استغلالهم في الصراع السياسي هم سكان أكواخ الصفيح التي نشأت على أطراف المدن والذين كانوا يعانون من سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فأمسوا فريسة سهلة لذلك الصراع السياسي[٣]، وكان الكرد من الفئات المهمة التي زجت في الصراع السياسي خلال تلك المدة بسبب (**الضغط الحكومي**)[٤] المستمر الذي كانوا يتعرضون له مما ولد لديهم نقمةً وعداءً كبيرًا إزاء الحكومات التركية المتعاقبة، الأمر الذي وظفه التيار اليساري لصالحه إذ عمل على احتواء تلك الفئة المهمة إلى جانبه عبر المطالبة بحقوقهم، مما زاد في قوة حزب العمل التركي الذي بلغ عدد المنتمين اليه في عام ١٩٦٨ إلى ما يزيد عن (١٢,٦٩٥) عضو من مختلف الفئات الشعبية[٥]

---

[١]- تأسست نوادي الأفكار على يد مجموعة من الطلبة في منتصف الستينيات لمناقشة المشاكل التي تمر بها البلاد في ظل التخلف الذي يعاني منه المجتمع، وعدت تلك النوادي أول محاولة في تركيا لخلق مجتمع مدني بعد سيطرت البيروقراطية لعقود طويلة، وكان من أبرز المؤسسين لها هم من الطلبة المنتمين إلى حزب عمال تركيا الذي أصبح منبرًا لإيصال أفكارهم إلى مجلس الأمة. للمزيد ينظر: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٣١٧-٣١٨.

[٢]- عماد أحمد الجواهري، البنية الاجتماعية في تركيا، تركيا المعاصرة،(بيروت: دار الكتب للطباعة، د.ت)، ص١٥٠.

[٣]- هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٣، ص٢٠٩.

[٤]- مارست الحكومات التركية المتعاقبة سياسات قمعية ضد الأكراد، إذ حاولت صهرهم في المجتمع من خلال منعهم فتح مدارس تدرس باللغة الكردية كما منعتهم من إصدار صحف أو مجلات بلغتهم، فضلًا عن ذلك شرعت حكومة حزب العدالة في نهاية الستينات بفتح محطات إذاعية باللغة التركية في مدن الأناضول الشرقية ذات الأغلبية الكردية والتي أخذت تستفزهم من خلال محاولًات تتريكهم كما منعوا من تأسيس أحزاب سياسية على اسس قومية . للمزيد ينظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا،(القاهرة: دار عربية للطباعة والنشر،٢٠٠٢)، ص٢٥٥- ٢٥٩.

[٥]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٥٧.

كانت تلك التطورات مع التأييد الذي حصل عليه الحراك اليساري، دفعت مجموعة من الطلبة المؤيدين لحزب العمل التركي إلى إعلان ما أسموه (**بالثورة الوطنية الكبرى)** ضد القوى السياسية اليمينية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، إذ دعوا إلى تفعيل المظاهرات والاعتصامات داخل الجامعات، تنديدًا بسياسات تلك القوى، كما طالبوا بتحسين الواقع الاقتصادي والتعليمي والصحي[١]، وكانت استراتيجيتهم قائمة على تولي مجلس **(عسكري – مدني راديكالي)** للسلطة بعد نجاح الثورة وسرعان ما انتشرت أعمال العنف والإرهاب السياسي[٢]، إذ نظم الطلبة في الخامس عشر من آيار ١٩٦٨ اسبوعًا احتجاجيًا ضد حلف شمال الأطلسي مما أدى إلى قيام الحكومة اليمينية باعتقال ما يزيد عن مئة طالبًا بعد ترهيبهم واستخدام العنف ضدهم، وفي تموز من العام نفسه، خرجت تظاهرات طلابية في استانبول احتجاجا على دخول الاسطول السادس الأمريكي للمياه الإقليمية للبلاد، وردت الحكومة بحملة من الاعتقالات طالت المئات من الطلبة، فضلًا عن غيرهم ممن شاركوا في التظاهرات وكانت التظاهرات تكررت في السابع عشر من آذار ١٩٦٩ إلا أنّها تعرضت لهجوم مسلح من بعض الجماعات اليمينية مما أدى إلى مقتل شخصين، فضلًا عن مئات الإصابات وهو ما عرف في حينها **(بالأحد الدامي)** من قبل القوى اليسارية[٣]، ولم يقتصر التوتر السياسي على الجامعات بل طال المناطق الريفية، إذ كانت الطبقات الفلاحية تعاني من عدم الاستقرار وامست المشاكل التي تحيط بها في تفاقم مستمر، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من الاشتباكات مع المالكين تارة ومع القوى الامنية تارةً أخرى ابتداءً من عام ١٩٦٨، إلا أنّ ما أقلق الأحزاب اليمينية بصورةٍ عامة والحكومة بصورةٍ خاصة هو دخول الطبقة العمالية على خط التظاهرات والإضرابات، سيّما وأنها كانت تنظم وتدار من قبل النقابات العمالية التي بلغت في عام ١٩٦٩ (١٣٦٦٤) نقابة خضعت أغلبها لاتحاد نقابات العمال الثورية **(Disk)**[٤] القريب من الحراك اليساري ، إذ شهدت

---

[١]- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص٢٥٨.

[٢]- أحمد شميم، المصدر السابق، ص١٧٠.

[3] - Tolga Uslubas, Buyuk Turkiye Tarihi Turkiye'nin Seruveni,Istanbul:Revzen Kitap,2915, s.146.

[٤]- اتحاد النقابات الثورية (ديسك) هو تجمع نقابي تأسس عام ١٩٦٧ بعد انشقاقه عن اتحاد النقابات التركي (Turk-is) الذي تأسس عام ١٩٥٢، اتخذ اتحاد النقابات الثورية موقفًا مناهضًا للرأسمالية ودعم حق التظاهر والإضراب من أجل تحقيق المطالب العمالية، وأصبح مؤمن الأفكار اليسارية، خضع في العشر سنوات الأولى لقيادة كمال توركلر. للمزيد ينظر: فيروز أحمد، الحركة النقابية في تركيا، في نوبار هوبسفين، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي،(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص١٩٧.

تركيا منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ تنفيذ (٤٣٩) اضرابًا عماليًا شارك فيها ما يزيد عن (١٥,٦٥٨) عاملًا، فضلًا عن العديد من التظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بحقوقهم مما أدى إلى ارتفاع حدة التوتر بينهم وبين أصحاب رؤوس الأموال والمالكين[١]، وكانت تلك الإضرابات والاحتجاجات فُعِلَت ووظِفَت من قبل اليسار لخلق فوضى واضطراب سياسي الغرض منه إحداث ثورة كبرى للإطاحة بالنظام السياسي[٢].

قام المتطرفون اليساريون بتشكيل عدد من التنظيمات السرية المسلحة مثل جيش التحرير الشعبي التركي(**Turkiye Halk Kurtulus Ordusu**)[٣]، وحزب وجبهة التحرير الشعبي (**Turkiye Halk Kurtulus Partisi–Cephesi**)[٤] ومنظمة ديف–جينك (**Dev Genc**)[٥] ومنظمة طريق الثورة (**Dev Yol**) مما زاد من أعمال العنف والارهاب السياسي في تلك المدة، لاسيّما بعد إلغاء قانون الانتخابات (**الباقي الوطني**) والرجوع إلى القانون السابق الذي كان يضر كثيرا بحزب العمل التركي والذي لم يمنحه في انتخابات عام ١٩٦٩ سوى مقعدين، فضلًا عن خلو البرنامج الحكومي الذي أعلنه ديميريل من حلول ومعالجات حقيقية للازمة الاقتصادية التي بدأت تعصف بالبلاد[٦]، إذ بدأت عمليات الاغتيال الفردية بين الطرفين كما قام قام طلبة جامعة الشرق الأوسط التي تعد معقل القوى اليسارية بحرق سيارة السفير الأمريكي لدى

---

[١]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤.

[2]- Hanife Kuru, A.G.E., s. 118.

[٣]- جيش التحرير الشعبي التركي(الشباب الإصلاحي) منظمة طلابية سرية ذات أفكار يسارية لينينية متطرفة تشكلت عام ١٩٦٩، بزعامة دينيزجزميز وتمثل الجناح العسكري للطلبة اليساريين وتزعمها (دينيس جيمس)، كان لها دورا كبيرًا في أحداث العنف التي اندلعت تلك المدة إذ أعلنت عن مسؤوليتها في قضية مقتل القنصل الإسرائيلي، فضلًا عن خطف عدد من الجنود الأمريكيين وعن أحداث الخطف وسرقة البنوك . للمزيد ينظر: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٣٣٧-٣٣٨؛ أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١)، ص٢٥٩.

[٤]- حزب وجبهة التحرير الشعبي: منظمة ماركسية لينينية سرية تأسست في تركيا في عام ١٩٧٠ على يد ماهر كيان وحسين جواهر واولّاش باردكجي أخذت على عاتقها استخدام العنف والارهاب ضد مؤسسات الدولة واستهداف المصالح الأمريكية ومنشآتها االدبلوماسية والقواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي. للمزيد ينظر: Mahir Cayan, Turkiye Halk Kurtulus Parti-Cephesi (THKP-C), Yar Yayinlari,2023.

[٥]- ديف - جينك تنظيم يساري سري تأسس عام ١٩٦٩ على يد ميهري بيللي احد ابرز قادة الثورة الوطنية الكبرى ومثل التنظيم في أيدولوجيته قسمين قسم يمثله الحراك الطلابي وقسم يمثله الثوار الذين يقومون بتنفيذ العمليات العسكرية ولم يهدف التنظيم إلى تأسيس حزب سياسي بل سعى إلى عقد تحالف مع العناصر العسكرية الراديكالية بهدف اسقاط النظام السياسي، تعرضت المنظمة إلى انشقاقات عدة بسبب اختلاف الآراء الفكرية بين اعضائها. للمزيد ينظر: احمد شميم، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

[٦]- فراس صالح خضر شوقي الجبوري، العلاقات التركية الإيرانية ١٩٦٠-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه ، (جامعة (جامعة تكريت: كلية التربية، ٢٠١٢)، ص١١٩.

زيارته للجامعة[١]، مما أدى إلى وقوع أعمال عنف راح ضحيتها عددًا من الطلبة ورجال الامن فقررت الحكومة اغلاق الجامعة، وكانت الأحزاب اليمينية وعلى رأسها حزبيّ العدالة والحركة القومية يستشعرون تنامي الخطر اليساري، لا سيّما سياسة اتحاد نقابات العمال الثورية ، فقررت الحكومة اليمينية في عام ١٩٧٠ تبني مشروع تعديل قانون النقابات العمالية بهدف تحجيم النشاط النقابي، إذ منع التعديل وجود اتحادات نقابية إلا إذا كان على أقل تقدير ثلث العمال المُؤَمَن عليهم في صناعة محددة منتمين لنقابة معينة يرغبون في تشكيل اتحاد نقابي[٢]، وصرح وزير العمل في الحكومة سيفي أوزترك قائلًا "**إن النقابات الطلابية سوف تنفصل عن تلك النقابات التي تحولت إلى أداة للتيارات المؤدلجة سواءً صدر هذا القانون أم لم يصدر**"[٣]، ومن جانب آخر أعلنت الحكومة أن الهدف من القانون هو لحل اتحاد نقابات العمال الثورية **(ديسك)** لذلك صرح النائب عن حزب العمل التركي ونائب الرئيس العام لاتحاد نقابات العمال الثورية رضا كوس قائلًا "**إن الهدف من هذا القانون هو لتعزيز الديكتاتورية على عمال تركيا ولسحب الحقوق الشعبية التي أوجدتها ثورة ٢٧ آيار لذلك سوف يقوم اتحادنا بمقاومة القانون حتى النهاية مستخدمين حقوقنا الدستورية**"[٤]، الأمر الذي أثار الطبقة العمالية والتي خرجت بتظاهرة بتظاهرة عفوية في الخامس عشر من حزيران من العام نفسه[٥]، وفي اليوم التالي خرجت تظاهرة تظاهرة كبيرة بدعوة مباشرة من اتحاد النقابات ديسك شارك فيها ما يزيد عن مئة الف عامل من قبل (١١٣) مؤسسة صناعية في استانبول وولاية كوجالي احتجاجًا على التعديلات المزمع إجراءها من قبل الحكومة[٦] مما أدى إلى حصول شلل تام في المنطقة الصناعية وصلت إلى حد الإضراب العام ووصفت الحكومة في حينها الموقف على أنه **(بروفة لثورة شيوعية)**[٧]، وفي وفي اليوم ذاته هاجم عدد من الطلبة اليمينيين المتطرفين مقرات حزب العمل التركي واتحاد نقابات العمال الثورية وقاموا بإحراقها وهم يهتفون **(الموت للشيوعيين)**[٨].

١- وصال نجيب عارف العزازي، المصدر السابق، ص١٢٠

٢- فيروز احمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا ، في نوبار هوفسبيان واخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة: سامي الرزاز، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥)، ص٢٢١-٢٢٢.

3- Atifta, Hanife Kuru, A.G.E, s.125.

4- Atifta, Ayni esar .

٥- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٢٩.

٦- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٤٣.

٧- فيروز احمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص٢٢٢.

8- Hanife Kuru, A.G.E, s.125.

حاولت القوى الأمنية فض التظاهرات ووقعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جهة، وبين قوات الامن والشباب القومي من جهة أخرى، إذ أشار ألب أرسلان توركش زعيم حزب الحركة القومية إلى أعضاء منظمة الذئاب الرمادية بضرورة حمل السلاح والدفاع عن الدولة وعن مبادئهم القومية من الخطر الشيوعي الذي يتهدد الجميع[١]، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة ثلاثة أشهر، ونزلت الدبابات إلى المدن واستخدم العنف المفرط لإنهاء التظاهرات ، إلا أنّ الشرارة انتقلت إلى طلبة الجامعات الذين أخذوا يمارسون العنف، ومع تزايد الأحداث واضطراب الأوضاع اقدمت الحكومة على إغلاق جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة لأجل غير مسمى بقرار من المجلس الوطني، وفرضت القوات الامنية سيطرتها على مساكن الطلبة في كلية العلوم السياسية وتم اعتقال (٣٠٧) طالبًا، كما فرضت القوات الحكومية سيطرتها على كلية العلوم، إلا أنّ أعمال العنف أخذت بالتصاعد مما دفع إلى إغلاق كلية الآداب بجامعة استانبول، فضلًا عن جامعة أنقرة بعد ورود معلومات استخبارية أفادت بسعي التنظيمات اليسارية لافتعال ازمة داخل اروقة الجامعة، كما قررت الحكومة إخلاء مساكن الطلبة، إلا أنهم رفضوا الانصياع لذلك، مما دفع إلى إخلائهم بالقوة، الأمر الذي تسبب بوقوع اشتباكات عنيفة، واثناء ذلك فجر أحد الطلبة قنبلة ادت إلى وقوع عدد من الاصابات والضحايا، فضلًا عن تدمير أجزاء من مساكن الطلبة[٢].

بدأت المنظمات اليسارية تمارس حرب عصابات المدن أو ما تعرف **(بنظرية البؤر)**[٣]، عبر سلسلة من عمليات الاغتيال والخطف وتفجير المنشآت الحيوية إزاء القوى الحكومية واليمينية، فضلًا عن استهداف المصالح الأمريكية سواءً قواعدها العسكرية أم بعثاتها الدبلوماسية، وإزاء ذلك قامت الحكومة بتكليف وكالة الاستخبارات المركزية بتدريب عدد من عناصر الجيش والشرطة والشباب القوميين على أساليب حرب العصابات وتجنيدهم في منظمة سرية اطلقوا عليها أسم **(العصابات المضادة)** لقمع المنظمات اليسارية عبر استخدام العنف المفرط بذات الاسلوب

[1]- Ali Erken St. Antony's The Construction of Nationalist Politics in Turkey: The MHP 1965-1980, Istanbul, 2015, s. 162-165.

[2]- Hanife Kuru, A.G.E, s.129.

[٣]- نظرية البؤر: هي استراتيجية حربية اتبعها الحزب الشيوعي الكوبي بقيادة ارنستو (تشي) جيفارا لمقاومة الاحتلال الأمريكي، تم استلهامها من قبل التنظيمات اليسارية السرية لمواجهة الحكومة التركية والقوى اليمينية فضلًا عن التعرض لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: احمد شميم، المصدر السابق، ص١٧٠.

الذي تمارسه تلك المنظمات[١]، وبحلول عام ١٩٧١ أمست البلاد في حالة من الفوضى، إذ عطلت الجامعات، وبدأ الطلبة يحاكون بسلوكياتهم أسلوب العصابات، عبر سرقة المصارف والاعتداء على منازل أساتيذ الجامعات، الذين كانوا ينتقدون الإجراءات الحكومية من قبل الطلبة اليمينيين، وقام البعض بإحراق المعامل والمصانع[٢]، كما قامت القوى اليسارية باختطاف وقتل القنصل الاسرائيلي، فضلًا عن اختطاف عدد من الجنود الأمريكيين، والقاء القنابل المتفجرة في انقرة[٣]، وبالنسبة للمناطق الريفية هي الأخرى عانت من الصدامات والعنف المتبادل الذي خلف عدد كبير من الضحايا[٤].

أفقدت تلك الأحداث الحكومة سيطرتها، وبدت عاجزة أمام تفاقم الأوضاع، ومما زاد من ضعفها خيبة ظن المجموعة البرلمانية التابعة لحزب العدالة بإجراءات ومعالجات زعيم الحزب ورئيس الحكومة سليمان ديميريل، إذ عقدت اجتماعًا في الثامن من آذار ١٩٧١ وأعلنت فيه فقدان ثقة الحزب بقدرته على الاستمرار في إدارة الحكومة، فكانت تلك الأحداث عاملًا رئيسًا في قيام المؤسسة العسكرية بالتدخل والسيطرة على الحكم في الثاني عشر من آذار ١٩٧١[٥].

يمكن القول أن الصراع والعنف السياسي في تركيا مرتبط بشكل وآخر بالصراع الدولي القائم بين القوى الكبرى، ومن جانب آخر سعى كلا الفريقين نحو الاستحواذ على السلطة التي تعد منفذًا مهمًا ورئيسًا لنشر أفكارهم وتحقيق مصالحهم، عبر استغلال أبناء المجتمع والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الصعبة التي يعيشونها.

ثامنًا: أثر اليمين في توجيه السياسة الخارجية التركية وانعكاسه على الأوضاع الداخلية:

كانت الساحة الدولية في تلك المرحلة تشهد صراعًا كبيرًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة وبين الاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى وهو ما يعرف بـ **(الحرب الباردة)**، والتي أدت إلى انقسام العالم إلى كتلتين رأسمالية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية

١- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١٢٠.
٢- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٣٠.
٣- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١١٩.
4- Hanife Kuru, A.G.E, s.125.
٥- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٣٠.

وأخرى اشتراكية مرتبطة بالاتحاد السوفيتي، ومثلت تركيا في حينها حلقة من حلقات الصراع بين الطرفين، وكانت للقوى اليمينية أثرًا مهمًا في توجيه سياستها الخارجية إزاء ذلك الصراع، إذ دفعت القوى اليمينية في عقد الخمسينات من القرن الماضي والمتمثلة بالحزب الديمقراطي المنحل تجاه التحالف مع القوى الرأسمالية، عبر انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، فضلًا عن السوق الأوربية المشتركة، وبناء علاقة قوية مع الأمريكيون الذين عملوا منذ ذلك الحين للحفاظ على مصالحهم في تركيا، لاسيّما بعد ان أصبحت مقرًا لعدد من القواعد العسكرية الهامة التابعة لحلف شمال الأطلسي، وذلك عبر تقديم الدعم للأحزاب والشخصيات اليمينية الداعمة للتعاون معها، فضلًا عن التدخل المباشر في تسيير وتوجيه الأحداث إذ ما استشعرت الخطر على مصالحها[١]

كانت السياسة الخارجية التركية منذ عام ١٩٦١ شهدت تغييرًا واضحًا في مواقفها من قبل القوى اليمينية، لا سيّما بعد موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أزمة الصواريخ الكوبية، فضلًا عن موقفها إزاء الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ الذي جسده الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عبر الرسالة التي أرسلها إلى الحكومة التركية والتي حذر فيها من مغبة التدخل العسكري في قبرص[٢]، الأمر الذي ولد نقمة شعبية كبيرة وزعزع ثقة الحكومة بالجانب الأمريكي ومما زاد في سوء العلاقة تصويت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قرار يمنع التدخل التركي في قبرص[٣]، وبناءً على ذلك قررت الحكومة اليمينية التي يتزعمها حزب العدالة إعادة النظر في سياسة تركيا الخارجية ذات التوجه الأحادي الموالي للغرب والانفتاح في علاقتها الخارجية مع جميع الدول التي تحقق مصلحة البلاد رغم حصول الحزب على دعم مالي أميركي كبير قبل الانتخابات النيابية لعام ١٩٦٥[٤] إذ أعلنت رغبتها بتوطيد دعائم التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي التي بدأت بوادر العلاقة معه في عهد حكومة سعاد خيري أورغوبلو الائتلافية بزيارة للاتحاد السوفيتي في التاسع من آب ١٩٦٥، ومن ثم إعلان ديميريل وبشكل صريح في برنامج حكومته الأولى عام ١٩٦٥ قائلًا "**ترغب تركيا في**

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E., s. 132.

[٢]- محمد مسير الربيعي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة واسط: كلية التربية، ٢٠١٧)، ص١٠٨

[٣]- عبد الله معوض، العلاقات الاسرائيلية التركية حتى نهاية الثمانينات، (مجلة)، شؤون عربية، القاهرة، العدد (٨٨)، ١٩٩٦، ص١١٢.

[٤]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص١٣٥.

تعزيز أواصر حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي وأن تطور العلاقة بين البلدين لا يؤدي إلى خدمة مصلحة الطرفين فحسب بل يساهم مساهمة فاعلة في تقوية السلام العالمي"[١]، وعلى أثر ذلك سحبت الحكومة التركية دعمها لمشروع بناء منطقة نووية من قبل أعضاء حلف شمال الأطلسي تماشياً مع الرفض السوفيتي، ومن جانب آخر سعت الحكومة إلى تقليص الوجود الأمريكي في تركيا ومارست رقابة غير معهودة على تحركاتها، فضلًا عن مساهمتها في الصراع الشرق أوسطي ضد أمريكا[٢]، إذ رفضت في عام ١٩٦٥ تنفيذ طلعات جوية استطلاعية أمريكية انطلاقًا من الأراضي التركية بعد تحطم طائرة الاستطلاع الأمريكية فوق البحر الأسود أثناء مهمة تجسسية ضد السوفيت[٣].

قام رئيس الحكومة سليمان ديميريل في السياق ذاته في أيلول ١٩٦٧ بزيارة رسمية إلى موسكو، يهدف تنسيق التعاون الاقتصادي بين الطرفين، وأعلن أن زيارته أزالت أثار العداء بين البلدين[٤]، ومن جانب آخر قامت الحكومة بين عامي (١٩٦٦-١٩٦٩) بإعادة التفاوض مع الجانب الأمريكي حول الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، ورفضت خلال حرب حزيران ١٩٦٧ بين الكيان الصهيوني والعرب استخدام القواعد العسكرية الأمريكية المقامة على أراضيها لصالح الصهاينة، كما صوّتت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى جانب القرار ذي الرقم (٢٢٥٣) في العام نفسه والذي يقضي بدعوة الكيان الصهيوني للانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ومن جانب آخر امتنعت عن مشروع دول امريكا اللاتينية في العام نفسه والذي دعا إلى إجراء مفاوضات بين الدول العربية والكيان الصهيوني كما صوّتت في الأمم المتحدة لصالح القرار ذي الرقم (٢٥٤٦) لعام ١٩٦٨ والذي يقضي بإدانة الانتهاكات لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقامت بإلغاء اتفاقية التجارة مع الكيان الصهيوني عام ١٩٦٩، فضلًا عن غلق المكتب السياحي التركي في الكيان الصهيوني في وقت سابق[٥]، وفي عام ١٩٦٨ رفضت إقامة مناورات عسكرية لحف شمال الأطلسي كان من المزمع إجراءها على طوال الحدود السورية

---

[1] -Atifta, Songul Aydin, Ataturk Ilkeleri ve Inkil AP Tarihi ANA Bilimdali Programi, Yuksek Lisans Tezi, TC Yildiz Teknik Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, Yuksek Lisans Tezi,2008, s. 114.

[٢]- فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٤٦٤.

[٣]- محمد مسير الربيعي، المصدر السابق، ص١١٧.

[4] - Songul Aydin, A.G.E., S.114.

[٥]- مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٨٦)، س١٣-١٤.

بسبب التوتر العربي الصهيوني في المنطقة[١]، كانت تلك الإجراءات الحكومية التركية أدت إلى توتر العلاقة مع الإدارة الأمريكية مقابل تحسنها مع الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن تقدمها وتوطيدها مع بعض الدول العربية، إذ كانت نسب التمثيل الدبلوماسي مع العرب قد ارتفعت منذ عام ١٩٦٥[٢]، ومما ساهم في انزعاج الإدارة الأمريكية من حكومة حزب العدالة اليمينية هو ضعفها وعدم قدرتها أمام تصاعد القوى اليسارية، إذ اتهمت الإدارة الأمريكية الحكومة بالفشل في ملف حماية الأمريكيين في تركيا، لاسيّما بعد رمي عشرة جنود أمريكيين في البحر من قبل المحتجين اليساريين على زيارة الأسطول الأمريكي السادس عام ١٩٦٨[٣]، فضلًا عن خطف أربعة ضباط أمريكيين من قبل منظمة جيش التحرير الشعبي وحرق سيارة السفير الأمريكي أثناء زيارته لجامعة الشرق الوسط عام ١٩٦٩[٤].

كانت تلك المواقف والإجراءات الحكومية عاملًا أساسًا في تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها والسعي للإطاحة بها في سبيل حماية مصالحها، إذ دفعت المؤسسة العسكرية إلى التدخل المباشر للسيطرة على الحكم ولحماية النظام السياسي والبلاد من الوقوع تحت النفوذ السوفيتي[٥].

السوفيتي[٥].

تاسعًا: انقلاب المذكرة وموقف الأحزاب اليمينية منه في ١٢ آذار ١٩٧١:

وقفت أسباب عدة وراء قيام المؤسسة العسكرية بالتدخل والسيطرة على الحكم في الثاني عشر من آذار ١٩٧١، إذ كان العنف بين اليمين واليسار والفوضى التي عصفت في البلاد في مقدمة العوامل التي دفعت في ذلك الاتجاه، وجاء التدخل الخارجي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ليمثل أبرز العوامل التي ساهمت في ذلك، وكان التدهور الاقتصادي والذي سنتعرض له في مستقبل الدراسة هو أحد الأسباب التي ساقت البلاد نحو الفوضى وعدم الاستقرار والتي أدت

---

[١]- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص١٩٧-١٩٨؛ محمد مسير الربيعي، المصدر السابق، ص١٠٨-١١٦.

[٢]- ايلاف صلاح رشيد سعيد، تركيا ودورها في منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٦٩-١٩٨٨ ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠٢٠)، ص٢٠.

[٣]- محمد مسير الربيعي، المصدر السابق، ص١٢٢.

[٤]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٣٧-٣٣٨؛ أحمد شميم، المصدر السابق، ص١٧١.

[5]- Baris Ertem, 12 Mart 1971 Askeri Mudahalesi Sonrasi Ara Rejim ve Turkiye Turkiye Siyasetine Etkileri (1971-1974),(Dergi), Uluslararasl Toplum Arastlrmalari, vol:8, Issue:14,2018, s.659.

بالنتيجة إلى التدخل العسكري[١]، وكان الصراع الدائر داخل المؤسسة العسكرية بين الضباط المحافظين وبين عدد من الراديكاليين من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة الذين كانوا يسعون للسيطرة على الحكم من أبرز أسباب صدور المذكرة، إذ شعر الضباط الراديكاليين سيّما الذين تأثروا بالفكر اليساري بضرورة إبعاد المدنيين عن السلطة لفشلهم في إدارة البلاد وأخذوا يدعمون بشكل سري بعض التنظيمات اليسارية التي تمارس العنف، الأمر الذي أقلق القيادات العليا المحافظة داخل المؤسسة العسكرية لا سيّما مع ورود معلومات تفيد بوجود مخطط للسيطرة على الحكم من قبل الضباط الصغار، الأمر دفع نحو ضرورة إيجاد حلول ومعالجات سريعة وحاسمة[٢] وبناءً على تلك المعطيات أخذت القوى اليمينية داخل المؤسسة العسكرية على عاتقها البحث عن حلول حقيقية لحل الأزمة، إذ قدم قائد القوة الجوية والعضو في مجلس الامن القومي محسن باتور(**Muhsin Batur**)[٣]، ثلاث مذكرات مختلفة وجهً الأولى إلى مجلس الامن القومي وضح فيها خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد وأكد ضرورة قيام المؤسسة العسكرية بأخذ دورها لحماية الدولة والنظام السياسي، ووجهَ المذكرة الثانية إلى رئيس الحكومة بين فيها استياء المؤسسة العسكرية من الإجراءات الحكومية وعدم فرض سيطرتها على الفوضى التي عصفت بالبلاد، أما الثالثة فكانت موجهة إلى رئيس الجمهورية وكانت تحمل توقيع قائد القوات البرية فاروق غويلر(**Faruk Gurler**)[٤]، بين فيها خطورة المرحلة، سيّما مع انقسام المواقف داخل صفوف المؤسسة العسكرية حول الأوضاع الراهنة مطالبا بوضع حلول سريعة لتدارك

---

[١]- عبد الجبار قادر غفور، الديانة والطرق الدينية في تركيا، في ابراهيم خليل واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل: مكتب دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٥)، ص٥٩.

[٢]- وليم هيل، الجيش التركي والسياسة ١٩٦٠-١٩٧٣، في اندروا فنكل واخرون، تركيا المجتمع والدولة ، ترجمة: حمدي حميد الدوري وعدنان ياسين مصطفى، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٨٣-٨٥.

[٣]- محسن باتور: من مواليد مدينة استانبول عام ١٩٢٠ وأكمل دراسته الأكاديمية فيها، ودخل في عام ١٩٤٠ كلية سلاح الجو البرية ومن ثم دخل في أكاديمية القوات الجوية عام ١٩٤٦، كان من ضمن الضباط الذين شاركوا في انقلاب ٢٧ آيار، حصل على رتبة لواء في عام ١٩٦٣، ليشغل بعدها مناصب مهمة في القوات الجوية، وفي عام ١٩٦٩، أصبح قائد القوات الجوية حيث كان أحد القادة الموقعين على مذكرة ١٢ آذار، وبعد إحالته إلى التقاعد عين عضوًا في مجلس الشيوخ من قبل الرئيس فخري كوروتورك، كانت وفاته في استانبول عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: Milliyet, (Istanbul),26.7.1999.

[٤]- فاروق غولير: من مواليد استانبول عام ١٩١٣، درس في المدرسة العسكرية وتخرج منها عام ١٩٢٩ برتبة ملازم ومن ثم درس في الأكاديمية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٣٣ ليتخصص في صنف المدفعية وتدرج في الرتب العسكرية ليصبح عام ١٩٧٠ قائدًا للقوات البرية، كان له دور بارز في انقلاب ١٢ آذار، وفي عام ١٩٧٢عين رئيسًا للأركان العامة، وبعدها أحيل إلى التقاعد وأنضم إلى مجلس الشيوخ ليتسنى له الترشح لمنصب رئيس الجمهورية إلا أنّه فشل في ذلك، كانت وفاته عام ١٩٧٥ في استانبول. للمزيد ينظر: Alper Gubay, 12 Mart, Tan 12 Eylule Turkiyede Secim ve Sonuclari, Oloktora Tezi,

الخطر الذي أحاط بالبلاد[١].

وصلت القيادات العليا للمؤسسة العسكرية إلى قناعة تامة بلزوم التدخل المباشر وعقدت في الأيام الاخيرة قبل التدخل اجتماعات مكثفة حضرها رئيس اركان الجيش ممدوح طاغماش **(Memduh Tagmic)**[٢]، نتج عنها صدور مذكرة تضمنت إلزام الحكومة بتقديم استقالتها وتشكيل حكومة دستورية جديدة غير حزبية تحظى بثقة الشعب بهدف حصر مظاهر الفوضى والاضطراب السياسي وتطبيق المبادئ الكمالية التي تنكرت لها الأحزاب السياسية، وهددت المذكرة في بندها الثالث الحكومة إذ ما رفضت الانصياع فإن المسؤولية ستكون على عاتق المؤسسة العسكرية في إدارة الملف الحكومي بصورة مباشرة وأعلنت بنودها على الإذاعة الرسمية في الثاني عشر من آذار ١٩٧١[٣].

دعا رئيس الحكومة سليمان ديميريل إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء بعد الاطلاع على مضمون المذكرة والتي لم يكن يعلم بها الا بعد الإعلان عبر وسائل الاعلام الرسمية، وبعد اجتماع دام أربعة ساعات متواصلة قرر ديميريل إعلان استقالته وسلم رسالة مقتضبة إلى رئيس الجمهورية في تمام الساعة الخامسة بعد الظهر ومن ابرز ما جاء فيها "**لا يمكن الجمع بين مفهوم دولة الحقوق والدستور ومضمون المذكرة التي أُذيعت إلى الرأي العام عبر وسائل الإعلام، ولمواجهة الوضع القائم نرى من الأفضل تقديم الاستقالة باحترام**"[٤]، وصرح بعد قبول استقالته قائلًا "**إن الهدف المعلن لموقعي المذكرة هو الحفاظ على الدولة والقضاء على الاضطراب والعنف السياسي إلا أنّ الواقع هو السيطرة على البرلمان والحكومة من قبل القادة العسكريين**" أما عن الموقف الرسمي لحزب العدالة فانه استنكر عمل المؤسسة العسكرية وأعلن

Hacettepe Universitesi Ataturk Ilkeleri ve Inkilap Tarihi Anabilim Dali, Ankara,Doktora Tezi, 2017, s. 52.

[١]- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١٠٩؛ فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٤٦.

[٢]- ممدوح طاغماش: من مواليد مدينة أرضروم عام ١٩٠٤، دخل في الثانوية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٢٦، ودرس في الأكاديمية العسكرية ليتخرج فيها برتبة ملازم، تدرج في الرتب العسكرية إذ حصل على رتبة جنرال عام ١٩٦٤، ليعين بعدها رئيسًا للقوات البرية ومن ثم اختير ليكون رئيسًا لهيئة أركان الجيش عام ١٩٦٩، كان من الموقعين على مذكرة ١٢ آذار الانقلابية رغم علاقته الطيبة مع ديميريل، توفى عام ١٩٧٨ في استانبول. للمزيد ينظر: Cengiz Sunay, 27Mayis, Tan 12marta Suleymau Demirel, Jornal of Faculty of Ecomo Mics and Admiuistrative Science, Vol:7, Sayi 12,2017, s.30.

[3]- Feridun Yildiz, A.G.E, s.167.

[4] -Atifta, Hanife Kuru, A.G.E., S. 134.

ذلك في بيان جاء فيه "**لقد أحدثت مذكرة ١٢ آذار أزمة في النظام لتعارضها مع الدستور، ورغم ما أصابنا من خيبة أمل، قررت حكومتنا عدم مواجهة القيادات العسكرية للحفاظ على الدولة**"[١]، وبيّن وزير الخارجية والعضو في حزب العدالة في الحكومة المستقيلة إحسان صبري الدور الأمريكي الفاعل في إقصاء حزبه من الحكم وأكد دور حلف شمال الأطلسي في إثارة الفوضى والعنف والإرهاب السياسي وصرح قائلًا "**لقد كانت الاستخبارات لأمريكية موجودة بقوة في١٢ آذار ولم يكن ممكن توقع تحركاتهم**"[٢]، معللاً ذلك لعدم رضاها عن السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومة والتي رفضت من خلالها الخضوع لإرادتها[٣].

التزمت بقية الأحزاب اليمينية الصمت إزاء المذكرة عند إعلانها، ويبدو أن سبب ذلك يعود لضبابية الموقف في حينها، إلا أنّه بعد مدة من استقالة الحكومة أعلنت بعض الأحزاب عن مواقفها بصراحة، إذ أعلن حزب الحركة القومية تأييده لإبعاد حزب العدالة عن السلطة كونه فشل في تقويض القوى الاشتراكية والشيوعية، أما الحزب الديمقراطي فإنه لم يبدِ رأيًا واضحًا إزاء التدخل واستقالة الحكومة إلا أنّه بيّن ضرورة الحفاظ على النظام السياسي والديمقراطية عبر دعم العمل البرلماني، اما بقية الأحزاب اليمينية الصغيرة فإنها وقفت على الحياد من دون أن تعترض أو تؤيد[٤]، اما الأحزاب اليسارية فكانت لها مواقف متباينة، فعلى صعيد حزب الشعب الجمهوري اختلفت مواقف قادته إذ عبر زعيمه عصمت إينونو عن حياده قائلًا "**هناك استقالة ديمقراطية وآليات ديمقراطية تعمل وإنا نتابع الأحداث ولنرى**"[٥]، إلا أنّه بعد مدة وجيزة أعلن تأييده لموقف المؤسسة العسكرية، مقابل ذلك كان لبولند أجويد (**Bulent Ecevit**)[٦]، السكرتير العام للحزب

1- Atifta: Hanife Kuru, S. 135.
2 - Atifta :Ayni esars, A.G.E., s. 135.
3- Ayni esars. 135.
4- Feridun Yildiz, A.G.E, s.173.
5- Atifta: Hanife Kuru, A.G.E., s. 135.
٦- بولند أجويد: من مواليد آيار١٩٢٥ بمدينة استانبول، كان والده أستاذًا في كلية الحقوق ومن ثم عضوًا عن حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني وأنتقل مع والده إلى أنقرة عام ١٩٢٩ حيث درس الابتدائي والثانوي فيها وأنتقل إلى استانبول ليدرس في معهد روبرت وحصل على شهادة الآداب عام ١٩٤٤، وعاد بعدها إلى العاصمة ليعمل مترجمًا في وزارة الإعلام انتقل للعمل إلى لندن عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٠ وأصبح رئيسًا لصحيفة (أولوس)، مارس العمل السياسي عام ١٩٥٧ بعد أن أصبح عضوًا في مجلس النواب عن حزب الشعب الجمهوري، أصبح وزيرًا للعمل ومساعدًا أول لعصمت إينونو في حكومة تشرين الأول ١٩٦١ وظل يمارس عمله خلال تتابع الحكومات الائتلافية إلى عام ١٩٦٥، فامتلك على أثرها شعبية كبيرة بين صفوف العمال ومنذ ذلك الوقت ظهرت ميوله اليسارية، أصبح عام ١٩٦٦ سكرتيرًا عامًا لحزب الشعب الجمهوري، مما عزز من نفوذه داخل صفوف الحزب، وكان من العوامل الاساسية التي دفعت الحزب نحو الإعلان عن كونه حزب يساري وسط، أعلن استقالته من السكرتارية العامة لحزب الشعب بعد قرار عصمت إينونو في=

للحزب موقف مغاير، إذ رفض واستهجن فرض الإرادة العسكرية عبر التلويح بالقوة كونه مخالف للأطر الديمقراطية وأن التدخل هدفه ضرب الحراك اليساري، أما حزب العمل التركي فانه أعلن تأييده للمذكرة فور صدورها وعد ذلك انتصارًا للقوى اليسارية [١].

يمكن القول في معرض تقييم مواقف الأحزاب اليمينية إزاء تدخل المؤسسة العسكرية في الثاني عشر من آذار ١٩٧١، أن خضوع حزب العدالة لمضمون المذكرة كان لخوفه من الدخول في مواجه مباشرة مع المؤسسة العسكرية سيّما وأن ما حل بالحزب الديمقراطي المنحل وقادته لا زال ماثلًا أمامه فتجنب تكرار الخطأ الذي وقع فيه الديمقراطيون في عدم الاستجابة والتعاطي الجاد مع تحذيرات قادة الجيش، ومن جانب آخر يمكن القول أن الحزب وجد في ذلك فرصة جيدة للتهرب من مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وإلقاء تلك المسؤولية على عاتق المؤسسة العسكرية أو الحكومة التي سيأتي بها العسكر، ويبدو انه لم يماطل ولم يبحث عن حلول بديلة ولم يحاول التفاوض مع المؤسسة العسكرية لأنه علم أن قرار ابعاده عن السلطة أمر حتمي لا سيّما بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك القرار، أما فيما يخص حزب الحركة القومية فيبدو أن موقفه المؤيد لمضمون المذكرة جاء نتيجة فكره المتطرف القائم على ضرورة اقصاء القوى اليسارية وأنهاء وجودها في البلاد، وهو يعتقد أن الحكومة لم تكن حازمة بما فيه الكفاية لتحقيق ذلك، كما أن من تصدى لتلك الحركة داخل المؤسسة العسكرية هي القوى اليمينية المحافظة والتي يمكن من خلالها تحقيق ما يهدف اليه، ومن جانب آخر يمكن القول أن التأييد نابع من طمعه بالسلطة وشغف زعيمه ألب أرسلان توركش بالحكم إذ أن إبعاد حزب العدالة عن الحكم يعني فشله في إدارة السلطة مما يفقد ثقة قواعده الشعبية به، الأمر الذي قد ينعكس بشكل ايجابي على مستقبل حزب الحركة القومية عبر التفاف تلك القواعد اليمينية المحافظة حوله، اما عن موقف بقية الأحزاب اليمينية الأخرى المحايد فانهم قد يكونوا واقعًا رافضين لمضمون المذكرة إلا أنهم لم يرغبوا في الدخول بمواجهة خاسرة مع المؤسسة العسكرية على حساب معادلة هم ليسوا طرفا فيها، وقد يكونوا بداخلهم مؤيدين وهو

=المشاركة بحكومة نهاد أريم عام ١٩٧١، وتكللت جهوده بالنجاح عندما فاز بزعامة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٧٢، أصبح رئيسًا للوزراء في عام ١٩٧٤، توفى عام ٢٠٠٦ بعد غيبوبة دامت (١٧١) يوم. للمزيد ينظر: حامد محمد السويداني، بولند أجويد ودوره في السياسة التركية ١٩٥٧- ٢٠٠٢،(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٥)، ص١٩-٤٥؛ تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية، تركيا، سلسلة وكر الجاسوسية رقم (٤١)،(بيروت: منشورات الوكالة العالمية، ١٩٩١)، ص٢٦-٣٩.

[١] - علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص١١٥.

الارجح إلا أنهم لم يصرحوا بذلك خشية فقدان ثقة جمهورهم بهم كون التدخل العسكري يعد نقيض للديمقراطية التي ينادون بها، اما عن سبب احتمالية تأييدهم فيمكن تبريره برغبتهم في التخلص من الأوضاع المزرية التي تمر بها البلاد في ظل حكومة حزب العدالة ومن جانب آخر القضاء على القوى اليسارية التي بدأت تهدد وجودهم ومستقبلهم السياسي، وقد يكون تأييدهم غير المعلن نابع من طمعهم في الحصول على مكاسب سياسية بعد إبعاد حزب العدالة عن الحكم .

المبحث الثالث

أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٦٥-١٩٧١

اولًا: الإجراءات الاقتصادية للحكومة اليمينية ١٩٦٥- ١٩٦٧:

مكنت نتائج الانتخابات العامة حزب العدالة **(اليميني)** من تشكيل حكومة أغلبية بمفرده، ومن دون أي دعم من أي حزب سواءً يميني أم يساري، وتعهدت حكومته في برنامجها الحكومي اصلاح الأوضاع الاقتصادية المضطربة التي كانت تمر بها البلاد، رغم تطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٧) التي أعلنتها حكومة حزب الشعب الجمهوري في المرحلة السابقة، اذ كانت النتائج التي حققتها الخطة الاقتصادية خلال الأعوام الثلاثة الأولى غير مرضية، لعدم بلوغها النتائج والنسب المتوخاة منها، ووجدت الحكومة اليمينية إن أبرز أسباب الإخفاق تكمن في نقص التمويل للمشاريع الاقتصادية، لا سيّما الصناعية، وللوفاء بتعهداتها قررت معالجة تلك الثغرة عبر الاقتراض الخارجي ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية، فضلًا عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّها أخفقت في ذلك بسبب تبعات الأزمة القبرصية التي اندلعت عام ١٩٦٤[١].

سعى رئيس الحكومة إلى استثمار تطور العلاقات التركية السوفيتية في تلك المدة، للحصول على قروض ومساعدات المالية على الرغم من رفعها شعار معاداة الشيوعية، اذ وقعت الحكومة على اتفاقية اقتصادية مع الجانب السوفيتي في الخامس والعشرين من آذار ١٩٦٧ نصت على تقديم مساعدات مالية بقيمة (٣٥٠) مليون دولار أمريكي، فضلًا عن التعهد بإقامة مشاريع كبرى[٢]، ومن جانب آخر اتجهت الحكومة إلى استثمار الحوالات المالية الكبيرة التي ترسلها العمالة التركية في البلدان الاوربية لاسيّما في المانيا، إذ اسهمت بشكل كبير في سد نقص التمويل الكبير حيث بلغت نسبته في الدخل القومي ما يزيد عن (١%)[٣]، وعلى صعيد آخر أخذت الحكومة على عاتقها اتباع سياسة حماية الصناعات المحلية عبر منع استيراد

---

[1] - Ozcan DAGDEMIR ve Mesud KUCUKKALY, Turkiye'de 1960-1980 Mudahale Donemi Ekonomileri: Iktisat Politikalari ve Makro Ekonomik Gostergeler Acisindan Bir Karsilastirma, Sosyal Bilimler, (Dergisi), Dumlupinar Univresitesi, Sayi: 3, 3Kasim 1999, s. 123.

[٢]- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص٣٢٤-٣٢٧

[٣]- ساجلار كيدار، المصدر السابق، ص٤٦؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديث، ص ٣٠٠.

مثيلاتها من الصناعات الأجنبية، كما ذهبت تجاه حماية الصناعات الكبيرة من الداخل أيضًا عبر منع انتاج الصناعات المماثلة الأقل كفاءة المصنعة من قبل صغار الصناعيين، فضلًا عن شمول الصناعات المعدة للتصدير بالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الكمركية، وأبدت اهتمامًا واضحًا بكبار الصناعيين، سواءً على مستوى الدعم المالي كتوفير القروض الميسرة طويلة الأجل أم على مستوى توفير السلع الوسيطة والمواد الأولية اللازمة لإنجاح صناعاتهم[١].

انعكست تلك الاجراءات بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، لا سيّما في العام الثاني من عمر الحكومة اذ بلغت معدلاته الاجمالية (١٢%)[٢]، إلا أنّ تلك السياسة الحكومية ولدت مشاكل عدة أبرزها، إسهامها بظهور برجوازية جديدة تمثلت بالصناعيين الذين بدأت رؤوس الأموال تتكدس بأيديهم، والذين حاولوا بدورهم السيطرة على الموارد الاقتصادية، والتسلط على الطبقة العمالية، مما ولد صراعًا خطيرًا بينهم وبين التجار، فضلًا عن الصراع مع صغار الصناعيين، لا سيّما مع السياسة الحكومية التي حاولت منعهم إنتاج بعض السلع الاستهلاكية المربحة بحجة نقص النقد الأجنبي اللازم لتوفير المواد الأولية لصناعاتهم تللك، والدفع تجاه انتاج بعض السلع الوسيطة المكملة للصناعات الكبيرة المدعومة حكوميًا، مما ولد خلافًا كبيرًا بين تلك الفئات، إذ كانت كل فئة تحاول تحصين نفسها وزيادة ارباحها على حساب الفئة الأخرى مما انعكس سلبًا على الواقع الاقتصادي[٣].

أدى ذلك إلى ارتفاع وتيرة المظاهرات والإضرابات العمالية بتحريك ودعم من قبل الفئات المنافسة لفئة كبار الصناعيين، وبلغت عدد الإضرابات العمالية (١٨٠) اضرابًا خلال المدة (١٩٦٥-١٩٦٧)، شارك فيها ما يزيد عن (٢٣) الف عاملًا[٤]، أما في القطاع الزراعي اتجهت الحكومة نحو الاهتمام بجودة الاسمدة، فضلًا عن كمياتها التي تضاعفت بشكل كبير، إذ زادت الكمية المستخدمة فعليا من (٢٩٥) الف طنًا عام ١٩٦٢ إلى (١,٥٤٠,٠٠٠) طنًا عام ١٩٦٧ ، ومن جانب آخر اهتمت بتحسين نوعية البذور الزراعية، كما سعت إلى اتباع وسائل وأساليب التكنلوجيا الحديثة في الزراعة، وعلى صعيد آخر قامت الحكومة بتوزيع (١٥٤) الف هكتارًا من

---

[1] - Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 185-186.

[٢]- مظهر نصار سليمان صالح السعدون، المصدر السابق، ص٢٣.

[3] - Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.187-188.

[٤]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص١٤٣.

الأراضي الزراعية غير المستغلة على (٢٨) الف أسرة، الامر الذي أدى إلى ارتفاع الانتاجية الزراعية بشكل واضح فعلى سبيل المثال ارتفعت انتاجية الهكتار الواحد من القمح إلى ما يقارب (١٠٠) طنًا عام ١٩٦٧ بعد أن كانت لا تتجاوز (١١) طنًا خلال المدة (١٩٦١-١٩٦٤)[١]، ورغم ذلك ظل الميزان التجاري يعاني من العجز اذ بلغت قيمته (٤٩٨) مليون دولارًا خلال المدة (١٩٦٥-١٩٦٧)[٢]، وفيما يأتي جدولًا يبين الفارق في الميزان التجاري خلال تلك المدة.

جدول رقم (١٣)

بيانات الميزان التجاري خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٧[٣]

السنوات	الواردات بملاين الدولارات	الصادرات بملاين الدولارات	الميزان التجاري
١٩٦٥	٥٧١	٤٦٣	ـ ١٠٨
١٩٦٦	٧١٨	٤٩٠	ـ ٢٢٨
١٩٦٧	٦٨٤	٥٢٢	ـ ١٦٢
المجموع	١,٩٧٣	١,٤٧٥	ـ ٤٩٨

كانت الحكومة اليمينة تسعى جاهدة للوصول إلى النمو الاقتصادي المتوخى من الخطة الخمسية الأولى والذي حدد بنسبة (٧%) ورغم كل الجهود بلغت نسبة النمو المتحققة الاجمالية (٦,٧%)[٤] وفيما يأتي جدول يبن الأهداف مرجوة والنتائج الواقعة المتحققة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ضمن الخطة الخمسية الأولى.

1 - Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.195-196.
2 - Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ucuncu Bes Yillik Kalkinma Plani 1973-1977, s. 122.
3 -Ozcan DAGDEMIR ve Mesud KUCUKKALY, A.G.E, s. 132.
4 - Sinan Demirturk, 1960-1980 Doneminde T urkiye'de, Sosyo- Ekonomik Degisimin ve Disa Yonelisin Toplumsal Dinamikleri, Gazi Universitesi Orta Asya ve Ortadogu Arastirmalari Merkezi, (Dergisi), Cilt: 4, Sayi 12 KIS. 2015, s. 158.

جدول رقم (١٤)

أهداف الخطة الخمسية الأولى والنتائج المتحققة ١٩٦٣-١٩٦٧[١]

القطاعات	الأهداف المرجوة	النتائج المتحققة
الصناعة	%١٢,٣	%٩,٧
البناء	%١٠,٧	%٨,٠
المواصلات	%١٠,٥	%٧,٢
الخدمات	%٦,٨	%٧,٩
الزراعة	%٤,٢	%٣,٢
الاسكان	٠٠	%٨,١
أخرى	٠٠	%٨,٠
النمو الاجمالي	%٧	%٦,٧

ثانيًا: خطة التنمية الخمسية الثانية وأثر اليمين في توجيه السياسة الاقتصادية ١٩٦٨-١٩٧١:

شرعت حكومة سليمان ديميريل اليمينية منذ عام ١٩٦٧ بتكليف لجان اقتصادية متخصصة بالاتفاق مع منظمة التخطيط المركزي، لوضع أسس واستراتيجيات وآليات خطة التنمية الخمسية الثانية للمدة (١٩٦٨-١٩٧٢) وأخذت بنظر الاعتبار معطيات ونتائج خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٧)، وأعلنت الحكومة عن اكتمال برامج واليات الخطة التي خصصت لها (١١١,٥) مليار ليرة تركية تضاف لها الزيادة المتوقعة في الدخل القومي خلال عمر الخطة الزمني والمتوقع وصولها إلى (٧,٥) مليار ليرة ليصبح المبلغ الكلي المخصص للخطة (١١٩) مليار ليرة[٢]، وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس الوطني في السابع والعشرين من تموز ١٩٦٧[٣].

1 - Resmi Gazete, Sayi: 14374, 27, Kasim, 1972, s. 10.
2 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, s.68.
3 - M.M.T.D, Donem:2, Cilt:21, Toplantl:2, M. Meclisi, B:150, 28.7. 1967,s.807.

أعلنت الحكومة أن هدف خطة التنمية الخمسية الثانية تحقيق نمو اقتصادي بنسبة (٧%)، وبيّنت إمكانية تحقيق ذلك، لما يتميز به الاقتصاد التركي من تعدد موارده ، ومن جانب آخر أكدت سعيها عبر تلك الخطة إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع على المدى الطويل إلى مستوى يليق بحفظ الكرامة الإنسانية للفرد التركي، وتأمين دخل نقدي له مقارب لما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة، فضلًا عن ذلك بيّنت إن تحقيق تلك النسبة من النمو خلال تلك المرحلة سيمكن تركيا من تعزيز مكانتها الاقتصادية بين الدول العالم سريعة النمو[١].

أكدت الحكومة من ناحية أخرى أن معدل النمو الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه لا يفرض على المجتمع التركي عبء يصعب تحمله، إذ إن الحاجة إلى الادخار التي يتطلبها معدل النمو المنظور في خطة التنمية الخمسية الثانية لن يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة المجتمع، بل سيزيد من القدرة الشرائية للسكان بنسبة (٢,٥%) سنويًا[٢].

كانت من الأهداف العامة التي رسمتها الحكومة لخطة التنمية الخمسية الثانية إحداث ارتفاع سريع في قيمة الناتج الوطني الاجمالي للبلاد بنسبة (٤٠,٣%)، وبزيادة مقدارها (٣٤,٤) مليار ليرة، إذ كانت تهدف للوصول إلى (١١٩,٤) مليار ليرة في عام ١٩٧٢ أي مع نهاية العمر الزمني للخطة بعد أن سجل في العام ١٩٦٧ (٨٥,١) مليار ليرة، وهو ما سيحقق ارتفاع في دخل الفرد بمعدل مقداره (٤,٤٥%) سنويًا، وبنسبة اجمالية تصل إلى (٢٤,٨%)، أي سيؤدي إلى زيادة الدخل من (٢٥٨٠) ليرة عام ١٩٦٧ إلى ما يقارب (٣٢٠٠) ليرة عام ١٩٧٢[٣]، ومن جانب آخر أكدت الحكومة عزمها تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، عبر خفض نسبة مساهمة التمويل الخارجي ورغم ذلك توقعت إن قيمة التمويل الأجنبي سترتفع من (١,٧) مليار ليرة عام ١٩٦٧ إلى (٢,٠) مليار ليرة عام ١٩٧٢، لتصل نسبة مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي (١٧,٦%) بسبب زيادة الطلب على بعض المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للصناعات المحلية، فضلًا عن تخفيض الاعتماد على

1 - Abdullah Takim, Turkiye'de 1960-1980, Yillari Arasinda Uygulanan Kalkinma Planlarinds Maliye Politikalari, Maliye (Dergisi), Sayi: 16, Ocak-Haziran, 2011, s 161.
2 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, A.G.E, s. 65.
3 -Sinan Demirturk, A.G.E, s. 173.

المساعدات الخارجية من (٢,٤%) إلى (١,٧%) خلال المدة الزمنية ذاتها[١]، وفيما يأتي جدولًا يبين نسبة مساهمة التمويل الأجنبي في خطة التنمية الخمسية الثانية حتى عام ١٩٧٠.

جدول رقم(١٥)

الناتج القومي بمليارات الليرات لخطة التنمية الخمسية الثانية حتى عام ١٩٧٠[٢]

واردات تمويل الخطة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الناتج القومي الاجمالي	٨٥,١	٩١,١	٩٧,٤	١٠٤,٣
التمويل الأجنبي	١,٧	١,٨	٢,٠	٢,١
اجمالي الواردات لكل عام	٨٦,٨	٩٢,٩	٩٩,٤	١٠٦,٤

بيّنت الحكومة من جانب آخر أن معدل الاستثمار في خطة التنمية الخمسية الثانية سترتفع مساهمته من (١٩,٩%) من الناتج القومي وبقيمة (١٦,٩) مليار ليرة ١٩٦٧ إلى (٢٤,٣%) وبقيمة نقدية تقدر بـ (٢٩) مليار ليرة عام ١٩٧٢، وينقسم الاستثمار على قسمين يتمثل الأول بالاستثمار العام والثاني يتمثل بالاستثمار الخاص[٣]، وفي ما يأتي جدولًا يبن قيم الاستثمار في خطة التنمية الخمسية الثانية حتى عام ١٩٧٠.

جدول رقم (١٦)

قيم الاستثمار بمليارات الليرات في خطة التنمية الخمسية الثانية حتى عام ١٩٧٠[٤]

اقسام الاستثمار	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
استثمار القطاع العام	٨,٧	٩,٤	١٠,٣	١١,٦
استثمار القطاع الخاص	٧,٤	٨,١	٩,٣	١٠,٥
اجمالي الاستثمار الواقعي	١٦,١	١٧,٥	١٩,٦	٢٢,١
اجمالي الاستثمار المستهدف	١٦,٩	١٨,٨	٢١,٠	٢٣,٦

1 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, A.G.E, s.66.
2 - Ayni esar, s.69.
3 -Cem Beydemir, 1960-1980 Yillari Arasi Bes Yillik Kalkinma Planlarinin Irdelenmesi, Yuksek Lisans Tezi, Maltepe Universitesi: Sosyal B ilimler Enstitusu, 2006,s.64.
4 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, A.G.E, s.69.

أعلنت الحكومة لأجل الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطة التنمية الخمسية الثانية لابد من تحقيق نمو في الناتج القومي للقطاعات كافة، إذ أنها هدفت إلى تحقيق نمو في القطاع الزراعي بنسبة (٤,١%) سنويًا أي الارتفاع بقيمة الناتج الوطني الزراعي من (٢٥,٣) مليار ليرة عام ١٩٦٧ إلى (٣٠,٩) مليار ليرة عام ١٩٧٢ ، أما في القطاع الصناعي فهدفت إلى جعله القطاع الاسرع نموًا من بين القطاعات الأخرى وأرادت له ان يكون عماد النمو التطور الاقتصادي للبلاد، عبر تحقيق نمو بمقدار (١٢%) سنويًا، وزيادة إسهاماته في الناتج القومي من (١٦,٣%) ١٩٦٧ أي ما يعادل (١٣,٩) مليار ليرة إلى (٢٠,٥%) وهو ما يعادل (٢٤,٥) مليار ليرة عام ١٩٧٢، اما بقية القطاعات فحددت نسب النمو المتوقعة لها بنسبة (٥,٤%) سنويًا أي انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج القومي من (٨٣,٧%) عام ١٩٦٧ إلى (٧٩,٥%) عام ١٩٧٢[١]، وفي ما يأتي جدولًا يوضح معدلات النمو المرسومة للقطاعات الاستثمارية في خطة التنمية الخمسية الثانية.

جدول رقم (١٧)

الناتج القومي المستهدف في خطة التنمية الخمسية الثانية بمليارات الليرات [٢]

القطاعات الاستثمارية	الناتج القومي ١٩٦٧ بمليارات الليرات	الناتج القومي المستهدف ١٩٧٢ بمليارات الليرات	معدل النمو المستهدف
الزراعة	٢٥,٣	٣٠,٩	%٤,١
الصناعة	١٣,٩	٢٤,٥	%١٢
المواصلات	٥,٠	٧,١	%٧,٢
البناء والاعمار	٤,٣	٦,١	%٧,٢
الاسكان	٢,٧	٣,٦	%٥,٩
الخدمات	٢٠,٣	٧٢,٢	%٦,٠
ايرادات محلية	٧١,٥	٩٩,٤	%٦,٨
المجموع	٨٥,١	١١٩,٤	المعدل ٧,٠%

1 - Ilkin, Kalkinma ve Sanayi Ekonomisi, Istanbul UniversitesiYayinlar : Istanbul, 1988, s. 288.

2 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, A.G.E, s. 68

أكدت الحكومة ضرورة الاعتناء بتناسب معدلات حجم المساعدات الخارجية مع الناتج الوطني الاجمالي مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان عدم الانحدار نحو التضخم أو الانكماش[١].

شرعت الحكومة بتطبيق خطة التنمية الخمسية الثانية في مطلع عام ١٩٦٨ واعتمدت على سياسات اقتصادية قصيرة الأمد بهدف تحقيق تنمية اقتصادية آنية لأغراض انتخابية، إذ كان للاهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره على حساب بقية القطاعات الاستثمارية الأخرى، لا سيّما القطاع الزراعي أثر سلبي على الواقع الاقتصادي العام، إذ ارتفعت مع التطور الصناعي قيمة الواردات بشكل كبير لتغطية متطلباته كالمواد اولية والآلات الصناعية وقطع الغيار والسلع الوسيطة اللازمة لتطوير لبعض الصناعات[٢] مما تسبب بعجز في الميزان التجاري لجأت معه الحكومة إلى الاعتماد على القروض والمساعدات الأجنبية، لا سيّما من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٣]، والتي أدت بطبيعة الحال إلى ارتفاع الدين العام إلى (٥,٣) مليار دولار عام ١٩٦٩، عجزت معها الحكومة عن تسديدها مما اخضعها لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على قروض اضافية[٤]، اذ اجبرت في ايلول ١٩٧٠ على اتخاذ قرار تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة (٦٦,٦%) لتنخفض قيمتها من (٩) ليرات إلى (١٥) ليرة أمام الدولار الواحد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب التضخم بشكل كبير ودفع نحو ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بمعدل (١٣%) سنويًا لتصل إلى (٥٠%) مع بداية عام ١٩٧١[٥]، ومن جانب آخر أدى إلى كساد عمليات التصدير نتيجة ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية سواء الصناعية ام الزراعية، وهو ما انعكس سلبًا بشكل على أغلب الفئات، لا سيّما أصحاب المزارع الصغيرة، الذين أجبروا على ترك مزارعهم بعد ادخال المكننة والطرق الزراعية الحديثة مما تسبب

---

[1] -Abdullah Takim, A.G.E, s. 162.

[٢]- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص١٢٩.

[٣]- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص٢٠٦.

[4] - Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.195-194.

[5] - Nury GIRGINER ve Fusun YENILMEZ, Turkiyede Enflasyonun Ekonometrik Olarak Incelenmesi (1982-2002), Sosyal Bilimler, (Dergsi), Eskisehir Osmangazi Univeristesi, Cilt: 6, 1Haziran 2005.s. 103

بخسارتهم وهجرتهم نحو المدن ليشكلوا عبئًا آخرًا على الحكومة[١]، وفيما يأتي جدولًا يبين مقدار العجز في الميزان التجاري ومعدلات التضخم خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠.

جدول رقم (١٨)

بيانات الميزان التجاري ومعدلات التضخم بملاين الدولارات خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠[٢]

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز	العجز المتوقع	نسبة التضخم
١٩٦٧	٥٢٣	٦٨٥	١٦٢-	١٨٤-	%٨,٣
١٩٦٨	٤٩٦	٧٦٤	٢٦٨-	١٩٧-	%٣,٧
١٩٦٩	٥٧٣	٨٠١	٢٦٤-	٢١٦-	%٧,٨
١٩٧٠	٥٨٨	٩٤٨	٣٦٠-	٢٣٥-	%١١,٩

يلاحظ ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري مقارنة بمقدار العجز المتوقع في خطة التنمية الخمسية الثانية ويبدو واضحًا ان سبب ذلك يعود إلى ارتفاع حجم المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للقطاع الصناعي ، فضلًا عن ذلك يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في عام ١٩٧٠ وهو ما يشير بشكل واضح إلى أثر قرار تخفيض العملة أمام الدولار على الواقع الاقتصادي للبلاد والذي انعكس بشكل سلبي على حياة المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

كانت السياسة الحكومية القائمة على دعم الصناعات الكبيرة مقابل إهمال المشاريع الصناعية الصغيرة مما جعل الكثير منها يعاني الكساد، لا سيّما بعد ارتفاع تكاليفها نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية الامر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في البلاد، ومن جانب آخر كان لقلة الاعتماد على القطاع الزراعي بصورة عامة وادخال المكننة والتكنلوجيا الحديثة في الزراعة ذا أثر سلبي على المزارعين الصغار الذين اجبروا على ترك اراضيهم والهجرة إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل والذي نتج عنه ما تعرف بأكواخ الصفيح على اطراف تلك المدن والتي أخذت تزداد بشكل كبير في نهايات الستينات وهو ما ساهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل[٣]، وفي ما يأتي جدولًا يبين معدلات البطالة خلال تلك المدة.

---

1 -Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.195-194.

2 - Hakan MIHCI,Goreli Geri Kalmisliktan Kurtulma (Hamlesi) ve Turkiye'de Planli Kalkinma Deneyimi 1963-1983,Mulkiye, (Dergisi), Cilt: 231, 2001, s.169.

3 - Sema Ay, Turkiye'de Issizligin Nedenleri: Istihdam Politikalari Uzerinr Bir Degerlendirme, Iktisdi ve Idari Bilimler Fakultesi Yonetim ve Ekonomi, (Dergisi), Celal Bayar Universitesi, Cilt:19, 2012, s.233.

جدول رقم (١٩)

معدلات البطالة خلال المدة ١٩٦٧-١٩٧٠[١]

السنوات	معدلات البطالة
١٩٦٧	%٤,٨
١٩٦٨	%٥,٢
١٩٦٩	%٥,٩
١٩٧٠	%٧,٤

كانت تلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مع ما رافقها في تلك المرحلة من ارتفاع وتيرة الصراع السياسي الذي تخللته أحداث عنف دموية واضرابات ومظاهرات عمالية والتي بطبيعة الحال زادت من تردي الوضع الاقتصادي العام اسهمت بشكل مباشر في تدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على البلاد عبر إصدار مذكرة الانقلاب التي اطاحت بحكومة سليمان ديميريل اليمينية في الثاني عشر من آذار ١٩٧٠[٢].

[1] - Ferhat APAYDIN, Turkiye'de Issizligin Karakteristiklerinin Karsilastirmali Analizi, Sosyal Bilimler Enstitusu,(Dergisi), Suleyman Demirel Universitesi, Cilt:30, 2018, s. 171.

[2] -Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 169.

الفصل الثالث

أثر القوى اليمينية في الأوضاع السياسية والاقتصادية ١٩٧١-١٩٧٥

المبحث الأول

اليمين التركي وأثره في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية

١٩٧١- ١٩٧٣:

المبحث الثاني

أثر اليمين في الأوضاع السياسية للبلاد

١٩٧٣-١٩٧٥:

المبحث الثالث

أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية للبلاد

١٩٧١-١٩٧٥

المبحث الأول

اليمين التركي وأثره في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية

١٩٧١- ١٩٧٣:

أولًا: الحكومات الائتلافية وأثر اليمين في تشكيلها ١٩٧١-١٩٧٣:

أشارت جميع التوقعات بعد نجاح المؤسسة العسكرية في الاطاحة بحكومة سليمان ديميريل، أن تأخذ على عاتقها إدارة البلاد بشكل مباشر على أقل تقدير خلال المرحلة الانتقالية، أو ترشيح شخصية عسكرية أو سياسية مستقلة لتشكيل حكومة وطنية غير حزبية، إلا أن قرارها شكل صدمة لجميع الجهات والأحزاب السياسية، إذ تمّ تكليف العضو اليميني المحافظ عن حزب الشعب الجمهوري نهاد أريم(**Nihat Erim**)[١]، لتشكيل حكومة وطنية مستقلة **(فوق الحزبية)** بحسب تعبيرهم ، وفي التاسع عشر من آذار ١٩٧١ ارسل مجلس الأمن القومي خطابًا إلى قادة الأحزاب السياسية يشير إلى ضرورة التصويت لحكومة نهاد أريم المزمع تشكيلها، جاء فيه "**ترغب بدعمكم ومشاركتكم في التصويت بالثقة لحكومة نهاد أريم التي ستتولى الحكم في المدة القادمة**"[٢]، ولَقِيَ ذلك الترشيح ترحيب القوى اليمينية، فضلًا عن ترحيب الجناح اليميني داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري الذي مثله في حينها زعيمه عصمت إينونو، الذي أخذ يعلن معارضته للجناح اليساري بعد أن تمكن السكرتير العام للحزب بولند أجويد من فرض هيمنته عليه، والذي أعلن بدوره رفضه لذلك الترشيح[٣].

يمكن من خلال ما تقدم طرح سؤالين: الأول لماذا لم يسعَ الجناح اليميني في المؤسسة العسكرية إلى فرض سيطرته المباشرة على الحكم عبر تنصيب أحد ضباطه على رأس الحكم؟،

١- نهاد أريم: ولد عام ١٩١٢ بمدينة كانديرا حصل على شهادة القانون من جامعة استانبول ومن ثم حصل على الدكتوراه بالقانون من باريس عين عام ١٩٣٩ أستاذا في جامعة أنقرة، انضم إلى حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٤٦، وأنتخب عضوًا في البرلمان في العام نفسه، تقرب من الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٠، بعد أن فقد مقعده النيابي، عين مستشارًا في القضية القبرصية، أصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٧١، تعرض لعملية اغتيال عام ١٩٨٠ من قبل مجموعة اليسار الثوري. للمزيد ينظر: Suleyman Yesilyurt,S.G.E, s.280.

2 - Atifta:Hanife Kuru, A.G.E., s. 135 .

3- Selcuk koca, Hurriyetten Otoriteye 12 Mart Donemi Anayasa Degisiklikleri , icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski2, Vol:2 (Istanbul: iletisim,2021), s.63.

والسؤال الآخر: ما هدف المؤسسة العسكرية من ترشيح العضو اليميني عن حزب الشعب الجمهوري رغم إعلانها عن تشكيل حكومة فوق الحزبية أي مستقلة تمامًا؟

وفي معرض الجواب عن السؤال الأول يمكن القول: أن المؤسسة العسكرية هدفت إلى تحقيق أمور عدة محتملة، منها رغبتها بتجنيب نفسها مغبة انخراط أعضائها في تنافس وصراع سياسي للاستيلاء على الحكم، لا سيّما وأنها كانت منقسمة على قسمين متضادين يميني محافظ وراديكالي تقدمي، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على النظام السياسي، كما أنها حاولت عبر ذلك ابعاد خطر وصول الضباط الراديكاليين إلى الحكم أو تأثير تلك القوى على الضابط الذي يتولى مسؤولية إدارة الحكومة، ومن جانب آخر يمكن القول أنها هدفت إلى تجنيب سمعتها تبعات الفشل الذي قد تمنى به الحكومة الجديدة أو السلبيات التي ترافق عملها، لا سيّما مع انهيار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد لذلك عملت على إدارة البلاد بصورة غير مباشرة والظهور بموقف المراقب المحافظ والراعي للنظام السياسي المستعد للتدخل في أي وقت لتصحيح المسار السياسي، كما يمكن القول أنها عبر ذلك الاختيار فضلت تحقيق أحد أبرز دوافع الانقلاب، وهو الوقوف بوجه القوى اليسارية عبر شخصية سياسية غير عسكرية دون أن تزج نفسها بشكل مباشر في ذلك الصراع، حفاظًا على وحدتها وتماسكها.

وفيما يخص السؤال الثاني المتمثل بعدم اختيار شخصية مستقلة واللجوء إلى العضو اليميني في حزب الشعب الجمهوري: يبدو أن المؤسسة العسكرية سعت من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف عدة، منها أنها حاولة تشكيل حكومة انتقالية بالسرعة الممكنة خوفًا من انزلاق الأوضاع نحو المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، وعدم منح الفرصة للقوى الراديكالية داخل صفوفها للقيام بعمل عسكري مضاد أو التدخل المباشر في الشأن السياسي، فلجأت إلى ترشيح شخصية تحظى بمقبولية جميع الأطراف، سيّما حزب العدالة والجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري، كما يمكن القول أن منفذي انقلاب المذكرة كانوا يمثلون الجناح اليميني المحافظ، وأن أحد أبرز أسباب ذلك هو القضاء على القوى اليسارية، لا سيّما تلك التي تمارس العنف فمن الطبيعي اختيار شخصية يمينية لها ثقل ومقبولية يمكنها من تحقيق ذلك الهدف، كما يمكن القول أن القادة العسكر تعمدوا ترشيح شخصية يمينية منتمية للحزب اليساري الأبرز، بهدف دعم الجناح اليميني وتقويته على حساب الجناح اليساري وقد يكون ذلك بالاتفاق مع السياسي المخضرم زعيم

حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو الذي تربطه علاقات وطيدة مع قادة الجيش، والذي اظهر تراجعه عن منهج اليسار الوسط في تلك المدة بهدف الحفاظ على الحزب من الانزلاق أكثر نحو اليسار، والرجوع به إلى سيرته الأولى، من جهة والتخلص من منافسه بولند أجويد وأنصاره الذين بدأوا يستولون على الحزب من جهة أخرى، اما بخصوص قبول الأحزاب اليمينية وعلى رأسها حزب العدالة ترشيح نهاد أريم، فيمكن القول لعدم وجود خيار آخر أمامها سوى القبول خشية ذهاب المؤسسة العسكرية إلى أبعد من ذلك، كما ان ترشيح شخصية حزبية يمينية تعد إشارة مطمئنة إلى القوى اليمينية بعدم اقصائهم واستمرار تأثيرهم وفاعليتهم في الساحة السياسية، سيّما وأن المؤسسة العسكرية لم تعمد إلى حل البرلمان أو مجلس الشيوخ والتي تمثل فيها القوى اليمينية الأغلبية الكبيرة مما يضمن لهم استمرار سطوتهم وهيمنتهم على القرار السياسي.

أعلن نهاد أريم عن اكتمال تشكيلته الوزارية في الرابع والعشرين من آذار ١٩٧١، وضمت خمس وزارات لحزب العدالة، وثلاثة لجناح اليمين داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري، واربع عشرة وزارة لشخصيات تكنوقراط مستقلة، وحصلت على ثقة المجلس الوطني في السابع من نيسان من العام نفسه بعد تصويت (٣٢١) نائبًا لصالحها من أصل (٣٧٠) نائبًا حضروا الجلسة[١].

بَيّنَ نهاد أريم في برنامجه الحكومي عن عزمه مواجهة الأفكار والحركات اليسارية المتطرفة وسعيه لإجراء إصلاحات اقتصادية ودستورية مهمة بهدف تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فضلًا عن ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية[٢]، وسعى لكسب زعماء الأحزاب السياسية إلى جانبه طالبًا منهم التعاون معه لإنجاح عمل الحكومة، وخص حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل بالذكر في الخطاب الذي ألقاه على أعضاء المجلس الوطني بعد نيله الثقة قائلًا "**سننجح في تنفيذ برنامجنا الحكومي بدعمكم ودعم زعماء الأحزاب وسنجري الكثير من المباحثات وسوف أطلب العون من السيد ديميريل وإذا لم يأتِ سأذهب إليه أنا وإذا**

[1] - M.M.T.D, Donem:3, Cilt:12, T0planti:2, M. Meclisi, B:82, 7. 4. 1971, s.465.
[2]- Resmi Gazete, Sayi: 12808, 8.4.1971, s.14.

جاء مرة واحدة سأذهب أليه عشرون مرة"[١].

يبدو أن نهاد أريم كان مدركًا لحجم التحديات التي ستواجه عمله داخل البرلمان، سيّما من قبل أعضاء حزب العدالة الذين يشكلون الأغلبية داخل المجلس الوطني لذلك حاول تحييد الحزب وزعيمه سليمان ديميريل، ورد اعتباره بهدف كسبهم إلى صفه من أجل التعاون معه في إنجاح البرنامج الحكومي.

واجهت الحكومة تحديات كبيرة تمثلت بخضوعها للإرادات الحزبية، لا سيّما حزب العدالة بحكم امتلاكه الأغلبية في المجلس الوطني، إذ تمكّن سليمان ديميريل من فرض هيمنته على مجمل القرارات الحكومية، ومن جانب آخر عاشت الحكومة حالة من الصراع الداخلي بين الوزراء الحزبيين من جهة وبين الوزراء التكنوقراط المستقلين من جهة أخرى، كما واجهت مشاكل أخرى تمثلت بالعنف السياسي والصراع بين القوى اليمينية واليسارية المتطرفة، فضلًا عن المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي عصفت بالبلاد[٢]، ومما زاد من تدهور أوضاعها اعتراض حزب حزب العدالة على بعض الإصلاحات التي حاولت تنفيذها لإضرارها بمصالح ناخبي الحزب مثل مالكي الأراضي الكبار، فضلًا عن كبار الصناع والتجار ورجال الأعمال، إذ أعلن سحب وزراءه مما تسبب بأزمة إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر أدى إلى إلغاء بعض تلك الإجراءات وتراجع الحزب عن قرار الانسحاب الأمر الذي شكل صدمة للوزراء التكنوقراط الذين أصروا على تنفيذ الإصلاحات الحكومية كافة، ومما زاد من تعقيد الامور قيام نهاد أريم بتعين مسعود أيريز(**Mesut Erez**)[٣]، العضو اليميني والوزير السابق لحزب العدالة والمقرب من سليمان ديميريل في منصب نائب لرئيس الوزراء في الثالث من كانون الأول ١٩٧١[٤]، والذي تزامن مع رفض قانون الاصلاح الزراعي المقدم من قبل الوزراء التكنوقراط بعد اتهامه من قبل الأحزاب اليمينية أنه يحمل أفكارًا ماركسية، إذ أعلن أحد عشر وزير منهم استقالاتهم في اليوم

---

1 - Hanife Kuru, A.G.E., S. 137 .

2- Selcuk koca, A.G.E, s.76.

٣- علي مسعود أيريز: ولد في مدينة كوتاهيا عام ١٩٢٢، اكمل دراسته الثانوية فيها عام ١٩٤٠، درس في كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة وتخرج فيها عام ١٩٤٤، عمل مفتشًا في وزارة المالية في المدة (١٩٥٠-١٩٦١)، انضم إلى صفوف حزب العدالة مع بداية تأسيسه وشغل منصب وزير الزراعة عام (١٩٦٩) ومن ثم وزير المالية (١٩٦٩-١٩٧١)، كما عين وزيرًا للدولة في حكومة أيريم الأولى ومن ثم نائب رئيس الوزراء ، وشغل منصب وزير الصناعة والتكنلوجيا (١٩٧١-١٩٧٣) توفى في مدينة كوتاهيا عن عمر ناهز ٨٩ عام للمزيد ينظر: شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/٢٣ www.hurriyet.com.tr

٤- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٤٣ .

نفسه احتجاجا على ذلك مما دفع بنهاد أريم إلى تقديم استقالته في اليوم التالي[١].

قام رئيس الجمهورية جودت صوناي في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٧١ بإعادة تكليف نهاد أريم لتشكيل حكومة جديدة واجرى مفاوضات سريعة مع الأحزاب السياسية ذاتها التي شاركت في حكومته الأولى، وتم التوصل إلى اتفاق معها في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، وتميزت بارتفاع نسبة التمثيل الحزبي فيها، إذ حصل حزب العدالة على سبع وزارات من أصل أربع وعشرون وزارة، وحصل حزب الشعب الجمهوري على أربع وزارات، فيما حصل حزب الثقة الجمهوري على وزارة واحدة وأسندت بقية الوزارات إلى شخصيات مستقلة وحرص أريم على عدم اشراك المستقلين الإصلاحيين الذين شاركوا في حكومته الأولى[٢] .

طرح نهاد أريم برنامجه الحكومي على المجلس الوطني وتميز بالانحياز نحو تحقيق مصالح ورغبات القوى اليمينية، إذ أعلن بشكل واضح عن دعم القطاع الخاص في البلد وجعله العامل الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وأكد ضرورة وضع آليات جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي، كما صرح بأن التوجه الحكومي الجديد يقف بالضد من تأميم الموارد الطبيعية في البلاد على عكس ما أراد المضي به في الحكومة الأولى[٣]، لذلك لم تواجه صعوبة في الحصول على الثقة إذ صوت البرلمان في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٧١ لصالحها بواقع (٣٠١) صوتًا من أصل (٣٤٩) عضوًا حضروا الجلسة[٤].

عانت حكومة نهاد أريم الثانية من الضعف ذاته الذي عانته حكومته الأولى، إذ كانت مسلوبة الإرادة أمام البرلمان، وذلك بحكم الأغلبية التي يمتلكها الحزب اليميني الأكبر (حزب العدالة) داخل مجلسي الشيوخ والوطني الكبير، مما جعلها رهينة رغبات سليمان ديميريل، الأمر الذي حاول معه نهاد أريم التخلص من تلك الهيمنة عبر طرح مشروع قانون يمنح الحكومة

1- Ismet Akca, Yetmisli Yillarda Hegemonya Krizi Ordu ve Militarizm, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski2, Vol:2 (Istanbul: iletisim,2021), s.114.

2-Anil Varel, Ismail Nihat Erim, , icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski2, Vol:2 (Istanbul: iletisim,2021), s 125.

3 - Arif Iliman, 12 Mart 1971 Mubtirasi Sonrasinda Kurulan Koalisyonlara Ornek Birinci ve Ikinci Millietci Cepbe Hukumetleri,(Dergi), Cumburiyet Taribi Arastirmalari Dergisi, Yil 11, Sayi 12, 2015,s. 165 .

4 - M.M.T.D, Donem:3, Cilt:19, T0planti:3, M.Meclisi, B:19, 22. 12. 1971, s. 581.

إصدار قرارات لها قوة القوانين، الأمر الذي رفضته الأحزاب اليمينية بصورة عامة، وحزب العدالة بصورة خاصة، مما تسبب بأزمة بين الطرفين، إذ قرر ديميريل حجب الثقة عن الحكومة في البرلمان، الأمر الذي أقدم معه أريم تقديم استقالته لرئيس الجمهورية في السابع عشر من نيسان ١٩٧٢[١].

قرر بعد ذلك رئيس الجمهورية جودت صوناي تكليف سعاد خيري العضو اليميني المحافظ الذي يعد من مؤسسي الحزب الديمقراطي الجديد بعد انشقاقه عن حزب العدالة في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٧٢، وشرع مباشرة بخوض مفاوضات شاقة مع الأحزاب السياسية وتمكّن من إعلان تشكيلته الحكومية الثالث عشر من آيار من العام نفسه[٢]، إلا أنها رُفِضَت من قبل رئيس الجمهورية من دون إعلان الأسباب، مما دفع سعاد خيري إلى تقديم اعتذاره عن تشكيل الحكومة، واتضح فيما بعد أن سبب رفض التشكيلة الحكومية يعود لعدم رغبة زعيم حزب العدالة فسح المجال أمام الحزب الديمقراطي الجديد لتشكيل حكومة او الاشتراك في تشكيلها[٣].

يبدو أن سبب رفض حزب العدالة تشكيل الحكومة أو الاشتراك فيها من قبل الحزب الديمقراطي الجديد، يعود لخشيته من بروز الديمقراطيين الجدد كقوة سياسية فاعلة في الساحة السياسية ومنافستهم، الأمر الذي يفقدهم الكثير من التأييد، سيّما وأنهم يتنافسون على القاعدة الشعبية ذاتها، مما قد يسبب لهم خسارة كبيرة في الانتخابات المزمع اجرائها في عام ١٩٧٣.

قرر رئيس الجمهورية تكليف العضو في حزب الثقة فريد ميلين (**Feret Melen**)[٤]، بتشكيل الحكومة في الخامس عشر من آيار ١٩٧٢، من دون ان تفرض عليه المؤسسة

---

[1]- Anil Varel,A.G.E. s.120.

[2]- Arif Iliman, A.G.E., s. 166 .

[3]- Mete Kaan Kaynar, Anarsinin Turkcsi Bir Anarsi Lejanti: 3k4f, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski2, Vol:2 (Istanbul: iletisim,2021), s.140.

[٤]- فريد ميلين: ولد عام ١٩٠٦ في مدينة فان وأكمل دراسته الثانوية في مدينة بورصا ومن ثم درس في كلية العلوم السياسية قسم العلوم المالية بجامعة أنقرة وتخرج فيها عام ١٩٣١ وعمل موظف في وزارة المالية وتدرج في وظيفته حتى أصبح مديرًا عامًا في الوزارة عام ١٩٤٣، مارس العمل السياسي منذ عام ١٩٥٠ إذ أنتخب نائبًا عن مدينة فان في البرلمان ضمن قائمة حزب الشعب الجمهوري، وأعيد انتخابه عام ١٩٥٧ شغل منصب وزير المالية عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٥، أعلن انسحابه من حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٦٧ ، بعد تبنيه لليسار الوسط ليلتحق بحزب الثقة الجمهوري، شغل منصب وزير الدفاع في حكومتي نهاد أيريم الأولى والثانية ومن ثم أصبح رئيسًا للوزراء عم ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٧ عاد ليشغل منصب وزير الدفاع في حكومة سليمان ديميريل، وفي عام ١٩٧٩أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، توفى عام ١٩٨٩في أنقرة. للمزيد ينظر: Suleyman Yesilyurt, A.G.E., S.285-290 .

العسكرية إعلان استقالته من حزبه، ودخل ميلين في مفاوضات مع حزبي العدالة والثقة الجمهوري كأحزاب يمينية، فضلًا عن حزب الشعب الجمهوري كحزب يساري بزعامته الجديدة المتمثلة ببولند أجويد بعد استقالة عصمت إينونو لتشكيل كابينته الحكومية، إذ أعلن عن اكتمالها في الثاني والعشرين من آيار ١٩٧٢، وضمت ثمان حقائب لحزب العدالة وخمس لحزب الشعب الجمهوري، واثنان لحزب الثقة الجمهوري، وعشر حقائب لشخصيات مستقلة ، وذهب إلى البرلمان لطرح برنامجه الحكومي بهدف نيل الثقة، وأكد أنه ماضٍ في القضاء على الفوضى وتحقيق الاستقرار الأمني ومواجهة جميع الأنشطة التخريبية ومن جميع الجهات، لاسيّما المنظمات اليسارية المتطرفة، وأعلن عن عزمه تعديل قانون تشكيل الأحزاب السياسية، بهدف منع تشكيل أحزاب متطرفة، وأكد سعيه لتوفير بيئة آمنة لإجراء الانتخابات العامة المزمع إجراءها في عام ١٩٧٣[١]، وتعهد بإجراء إصلاح قضائي وإداري وتعليمي وزراعي، وإعادة النظر في النظام الضريبي والمالي، والإعداد لمشروع الخطة الخمسية الثالثة[٢].

حصلت الحكومة على ثقة المجلس الوطني الكبير في الخامس من حزيران بعد ان صوت لصالحها (٢٦٢) نائبًا من أصل (٢٩٠) نائبًا شارك في التصويت في حين صوت اربعة أعضاء بالرفض وامتنع (٢٤) نائبًا عن التصويت[٣].

لاقت حكومة فريد ميلين ترحيبًا ودعمًا كبيرًا من قبل الرأسمالية الكبيرة والتي تعد جزءً أساسًا من القوى اليمينية المحافظة، لا سيّما بعد تعهده بإجراء حزمة جديدة من التعديلات الدستورية، والرسالة التي وجهها إلى رئاسة اتحاد التجار والصناعيين والبورصات التجارية، قائلًا "**إن المبادرة الحرة هي ضمان للتطور الاقتصادي والسلام الاجتماعي ... تعدكم حكومتي بالاستقرار والهدوء والأمن وبخطوات تشجيعية**"[٤].

يبدو واضحًا أن فريد ميلين حاول كسب دعم وتأييد القوى اليمينية، سواءً الحزبية أم داخل المؤسسة العسكرية لعلمة باستحالة استمرار حكومته من دون ذلك التأييد.

---

[1] - Kerem Yavasca, Ferit Melen, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski2, Vol:2 (Istanbul: iletisim,2021), s.127.

[2] -Resmi Gazete,Kurulus tarihi:, Sayi:1267,17 Ekim 1972.

[3] -M.M.T.D, Donem:3, Cilt:25, T0planti:3, M. Meclisi, B:98, 5. 6. 1972, s.118.

[٤]- نقلًا عن: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٧٤-٢٧٥.

تميزت حكومة ميلين بالضعف والخضوع للقوى اليمينية الممثلة داخل المجلس الوطني، فأمست حكومة مشلولة تتحرك وفق أهواء ومصالح وارادات تلك القوى، لذلك لم تتمكّن من الايفاء بالوعود الاصلاحية التي قطعتها على نفسها في البرنامج الحكومي، لذلك ظلت تلك الإصلاحات صورية ليس لها أي تطبيق أو أثر حقيقي على الواقع[١]، فأي تحرك حكومي في ذلك الصدد كان يصطدم بمعارضة القوى الكبرى فعلى سبيل المثال واجهت الحكومة معارضة كبيرة داخل البرلمان اثناء طرحها لبعض مشاريع القوانين التي تتعلق بالطاقة وتأميم الموارد الطبيعية، إذ جوبهت تلك القوانين بقوة وتم رفضها من قبل أغلبية أعضاء البرلمان بحجة أن تلك القوانين ستلحق الضرر بالقطاع الخاص من جهة وتتعارض مع سياسة السوق الأوربية المشتركة من جهة أخرى، الأمر الذي جعلها عاجزة ومقيدة بالمصالح الحزبية[٢]، ورغم ذلك استمرت الحكومة في اداء مهامها إلى أن تم انتخاب فخري كورتورك(**Fahri Korutuk**)[٣] لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء المدة الدستورية للرئيس جودت صوناي، إذ قدم فريد ميلين استقالته في السابع من نيسان ١٩٧٣[٤].

أظهر رئيس الجمهورية فخري كورتورك رغبته بتكليف سليمان ديميريل لتشكيل الحكومة الجديدة او إعادة تكليف فريد ملين، إلا أن ديميريل اعتذر وطالب بترشيح شخصية يمينية مستقلة واشار إلى وزير التجارة في حكومة فريد ميلين والعضو في مجلس الشيوخ نعيم تالو(**Naim Talu**)[٥]، رافضًا في الوقت نفسه اعادة تكليف ميلين، ورحبت كل من رئاسة الجمهورية

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 146 .

[٢]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٧٥.

[٣]- فخري عثمان كورتورك: ولد في استانبول عام ١٩٠٣، لقبه مصطفى كمال بلقب كورتورك أي المدافع عن الأتراك، درس في الكلية البحرية التركية وتخرج فيها عام ١٩٢٣، تلقى قسم من تدريباته العسكرية في ألمانيا لذلك اتهم بموالاته لها في الحرب العالمية الثانية، عين ملحقا عسكريًا في روما عام ١٩٣٥، وغيرها من الدول في عام ١٩٥٠، انضم للقوات البحرية وفي عام ١٩٥٥ أصبح رئيس جهاز الاستخبارات في القيادة العامة وفي عام ١٩٥٩ أصبح قائدا للقوات البحرية التركية حتى انقلاب ٢٧ آيار، تحول بعد ذلك للعمل السياسي حيث شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الائتلافية الأولى، في عام ١٩٦٨ عين من قبل جودت صوناي عضوًا في مجلس الشيوخ، ومن ثم عين رئيسًا للشيوخ التابعين للرئاسة في عام ١٩٧٢، وتم انتخابه لرئاسة الجمهورية في عام ١٩٧٣، ونوفي في عام ١٩٨٧.للمزيد ينظر: تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية، المصدر السابق، ص١٨-٢٤.

[4] -Kerem Yavasca, Ferit Melen, A.G.E, s. 128.

[٥]- محمد نعيم تالو: من مواليد استانبول عام ١٩١٩ درس في كلية الاقتصاد بجامعة استانبول، بعد إكمال خدمته العسكرية عمل موظف في البنك المركزي وتدرج في وظيفته إلى أن أصبح مديرًا تنفيذيًا للبنك المركزي في عام ١٩٦٦،ومن ثم أصبح المدير العام للبنك في ١٩٦٧، ويعد من أبرز الداعين إلى تخفيض قيمة العملة عام ١٩٧٠، كان مقربًا من سليمان ديميريل، شغل منصب وزيرا للتجارة في حكومة نهاد ايريم الثانية ١٩٧١، وأعيد ترشيحه لوزارة التجارة في حكومة فريد ميلين، في عام ١٩٧٣ عُين من قبل فخري كرتورك عضوًا =

والمؤسسة العسكرية بترشيح تالو، فضلًا عن ترحيب جميع الأحزاب اليمينية بترشيحه، كونه عنصرًا موثوق يتميز بكفاءته ونزاهته واستقلاليته، وليس لديه طموح سياسي يدفعه للتمسك بالسلطة، سيّما وأن مهمته لا تتعدى ايصال البلاد إلى الانتخابات العامة، فكُلِف في الثاني عشر من نيسان ١٩٧٣ لتشكيل حكومة وطنية[١].

يبدو أن رفض حزب العدالة طلب رئيس الجمهورية تشكيل حكومة جديدة بزعامة سليمان ديميريل يعود لأسباب محتملة عدة، منها أراد الحزب أن ينأى بنفسه عن رئاسة حكومة لا يتجاوز عمرها سبعة أشهر مهمتها الاساسية ايصال البلاد إلى الانتخابات العامة، كما يبدو أنه رفض إدارة حكومة مقيدة خاضعة لسلطة العسكر وهو ما لا يليق به مع ما يمتلك من ثقل شعبي وبرلماني، كما يمكن القول أنه لم يرغب بالحصول على رئاسة الحكومة كمنحة من المؤسسة العسكرية التي أبعدته عن استحقاقه وإنما الحصول عليها عبر الانتخابات المزمع إجراءها بعد أشهر عدة.

خاض نعيم تالو مفاوضاته مع حزبيّ العدالة والثقة الجمهوري لتشكيل الحكومة، وفي الوقت نفسه عرض على حزب الشعب الجمهوري الاشتراك بتشكيلها، إلا أن زعيمه بولند أجويد اشترط التعهد بإصدار عفوًا عن الجرائم السياسية، أي العفو عن المعتقلين اليساريين، كما طالب بإلغاء الاحكام العرفية، الأمر الذي رفضته القوى اليمينية، مما أدى إلى استبعاد الجمهوريين عن التشكيلة الحكومية، وفي الرابع عشر من الشهر ذاته وقع تالو مع زعيميّ حزبيّ العدالة والثقة الجمهوري بروتكول تشكيل الحكومة، وتضمن نقاط عدة كان في مقدمتها تحديد الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ موعد غير قابل للتغيير لإجراء الانتخابات العامة، والاتفاق على إجراء حزمة جديدة من التعديلات الدستورية، والعمل الجاد للقضاء على الخطر الشيوعي عبر مواجهة الأفكار اليسارية المتطرفة، كما تم الاتفاق على وضع معالجات وحلول سريعة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، لا سيّما الارتفاع الكبير في أسعار السلع والبضائع[٢].

= مجلس الشيوخ، وكلف في عام ١٩٧٣ لتشكيل حكومة انتقالية توصل البلاد إلى انتخابات تشرين الأول ١٩٧٣ توفى عام ١٩٩٨ .للمزيد ينظر: حسن صادق ابراهيم شمسي، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

[1] - Kerem Yavasca, Mehmet Naim Talu, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, Vol:2 (Istanbul: iletisim,2021), s. 133.

[٢]- تدخلات امريكا في البلدان الإسلامية، المصدر السابق، ص١٩.

أعلن نعيم تالو في الرابع عشر من نيسان اكتمال تشكيلته الحكومية، وضمت (٢٤) وزارة حصل فيها حزب العدالة على (١٤) وزارة، وأسندت لحزب الثقة الجمهوري خمس وزارات، وثلاث وزارات لشخصيات مستقلة، في حين أسندت ووزارتي الداخلية والعدل والاتصالات لشخصيات تكنوقراط مستقلة، إذ اشترط الدستور تولي تلك الوزارة شخصيات غير سياسية قبل إجراء الانتخابات لضمان نزاهتها[١]، وعرضت التشكيلة الحكومية في اليوم التالي على رئيس الجمهورية للمصادقة عليها، ومن ثم توجه تالو إلى البرلمان لنيل الثقة بعد مناقشة برنامجه الحكومي، وحصلت حكومته على ثقة المجلس في السادس والعشرين من نيسان ١٩٧٣، إذ صوّت لصالحها (٢٦١) نائبًا من أصل(٣٥٧) نائبًا حضروا الجلسة، في حين صوت بالضد منها(٩٤) نائبًا، وامتنع اثنان فقط عن التصويت[٢].

أعلن نعيم تالو قبيل المصادقة على تشكيلته الوزارية أن مهمته تنطوي على ثلاث أمور هي: الوصول بالبلاد إلى الانتخابات العامة، وتفعيل المشاريع الإصلاحية، والحفاظ على الأمان والاستقرار، ورغم عمرها القصير وتقييد مهامها نجحت في تحقيق بعض الإنجازات المهمة، كتعديل عددًا من النصوص الدستورية، وتشريع بعض القوانين المهمة، فضلًا عن إنهاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وصولًا إلى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد[٣].

يلاحظ أن الحكومات التي تشكلت خلال المدة ١٩٧١– ١٩٧٣ والتي اطلقت عليها المؤسسة العسكرية **(فوق الحزبية)** أي مستقلة وغير خاضعة لإرادة الأحزاب أنها لم تكن مستقلة حقيقية، وإنما حكومات ائتلافية حزبية، كما يلاحظ اقتصار تشكيلاتها على حزبيّ العدالة وحزب الثقة الجمهوري اليمينيين، فضلًا عن الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري، دون اشراك الأحزاب الأخرى، سواءً اليمينية أم غيرها، ويبدو أن سبب ذلك يعود لاهتمام المؤسسة العسكرية بالأحزاب السياسية التي لها تمثيل برلماني مؤثر في صنع القرار السياسي، بهدف تحقيق نتائج إيجابية على المستوى السياسي بعد تدخلها المباشر في الثاني عشر من آذار ١٩٧١، كما أنها من جانب آخر أرادت ابعاد الأحزاب المتطرفة عن التشكيلات الحكومية، كحزب الحركة القومية اليميني وحزب العمل التركي اليساري، كما يلاحظ ارتفاع نسبة تمثيل حزب العدالة تباعًا في

[١]- تدخلات امريكا في البلدان الإسلامية، المصدر السابق، ص١٩.
[2] -M.M.T.D, Donem:3, Cilt:36, Toplanti:4, M. Meclisi, B:99, 26 . 4 . 1973.
[3] - Kerem Yavasca, Mehmet Naim Talu, A.G.E, s. 134.

التشكيلات الحكومية، الأمر الذي يعكس فاعلية الحزب وتأثيره الكبير في الواقع السياسي بما يمتلك من تمثيل داخل مجلس الامة الكبير.

ثانيًا: تأسيس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢:

ظهر الإسلاميون كقوة يمينية فاعلة في الساحة السياسية التركية في ستينيات القرن الماضي لها مشروع ومنهج وايديولوجية خاصة بها وتبلورت بتأسيس حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠ على يد نجم الدين أربكان ، الا أنه سرعان ما حل ومنع من ممارسة النشاط السياسي بقرار قضائي صادر عن المحكمة الدستورية، وذلك في العشرين من آيار ١٩٧١، في أعقاب انقلاب الثاني عشر من آذار بتهمة خرق مبدأ العلمانية ومخالفة قانون الأحزاب السياسية الواردة في المادتين (١٩، ٥٧) من الدستور[١].

تعرضت القوى الإسلامية لصدمة كبيرة إزاء قرار المحكمة الدستورية ، الا أنها لم تعارض القرار ولم تتخذ موقفًا سلبيًا واضحًا، وظلت تحاول استعادة نشاطها بشكل رسمي، ومع الوقت قررت القوى الإسلامية بزعامة نجم الدين أربكان استعادة نشاطها السياسي، عبر تأسيس حزبًا جديدًا إلا أنه قرر عدم قيادة الحزب في تلك المرحلة بشكل مباشر، خوفا من ردة فعل المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية، وبالفعل تحرك بعض أعضاء حزب النظام الوطني المحظور وأجروا اتصالات مكثفة مع الإسلاميين الداعمين لذلك فضلًا عن الجهود لاستحصال الموافقات الرسمية لتأسيسه، وتكللت جهودهم بالنجاح، إذ أعلن بشكل رسمي عن تأسيس حزب السلامة الوطني في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٧٢، وتزعمه سليمان عارف امرة نائب الامين العام لحزب النظام الوطني السابق[٢]، واختير اسم السلامة إيمانا منهم بقدرتهم على تحقيق السلام والرفاهية للوطن[٣]، وألحقت كلمة الوطني باسم الحزب وأرادوا بها الإشارة إلى أنهم جزءً لا يتجزأ من الوطن، وأعلنوا مع بداية التأسيس أنهم **(أمة)** في إشارة إلى الامة التركية وأظهروا رغبتهم في جمع المسلمين الأتراك كافة، فضلًا عن غيرهم تحت مظلتهم وأنهم يمثلون العمود الفقري

---

[1] -Ramazan AKKIR, Turkiye'de Din ile Siyaset Iliskisi Baglaminda Milli Nizam Partisi, Sosyal Bilimler (Dergisi), Mart 2020, s. 128.

[٢]- فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الملغى، ١٩٨٨)، ص٦٤.

[٣]- منال الصالح، المصدر السابق ، ص٨٨.

لتحقيق الرؤية الوطنية والإسلامية الصحيحة للبلاد[١].

عقد الحزب مؤتمره الأول في مطلع عام ١٩٧٣ بزعامة سليمان عارف إمره وطرح فيه أيديولوجيته الفكرية والسياسية، فضلًا عن نظامه الداخلي، وأكد أنه حزب سياسي يؤمن بالشريعة الإسلامية وقدرتها على تحقيق السلم والرفاه للمجتمع، وأنه يعمل من أجل تحقيق وحدة الامة التركية في ظل نظام ديمقراطي يتيح الحرية للمواطنين ويضمن حقوقهم، وأنه يسعى إلى اشاعة الفضيلة والأخلاق الحسنة بين صفوف المجتمع، والحفاظ على منظومة القيم والأخلاق والإرث الحضاري للأمة التركية، ورفض الأخلاق والتقاليد والعقائد الدخيلة على المجتمع التركي، وأنه يفضل نظام سياسي رئاسي يتم انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من قبل الشعب، في ظل مجلس تشريعي واحد[٢]، وبخصوص موقفه من مبدأ العلمانية فأنه زعم عدم عدائه لعلمانية الدولة وطالب بأن تكون ضمانة لحرية الفكر وأن تكون جدار مانع أمام الخصومات والصراعات بين الفرق والطوائف المختلفة، وأن لا تصبح أداة قمع وكبت للأفكار والمعتقدات الدينية[٣]، يبدو واضحًا ان ذلك الإعلان عن موقف الحزب إزاء مبدأ العلمانية لم يكن واقعيًا ولا يعكس رؤيته الحقيقية، وإنما أعلن ذلك ليظهر عدم مخالفته للقوانين الدستورية التي مثلت العامل الأساسي في إغلاق حزب النظام الوطني، لذلك نجده أعلن عن موقفه الصريح من العلمانية بعد تثبيت جذوره لا سيّما بعد اشتراكه في الحكم وكما يستضح في مستقبل الدراسة، حيث بيّن في منشوراته ان منهجه يتناقض مع مبدأ العلمانية والنظام العلماني لأنهما يقفان بالضد من الإسلام وتطبيقاته السياسية والاجتماعية[٤].

أعلن الحزب أنه يرفض النظامين العالميين **(الاشتراكي والرأسمالي)** لأن كلاهما يهدد حرية تركيا، فإن الاشتراكية قائمة على مصادر تمويل أجنبية تضر باللحمة القومية التركية وأن النظام الرأسمالي هو الآخر غير مجدي كونه قائم على الربا وعلى مصادر تمويل أجنبية[٥]،وإن كلا

---

[1] -Ilker Ayturk ve Ianil Bora, Yetmisli Yyllarda Sag-Sol Kutuplasmasinda Siyasi Dusunceler, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021),s.326.

[٢]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.

[٣]- أحمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٢٩٦.

[٤]- المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٠٥.

[٥]- منال الصالح، المصدر السابق، ص٩٤.

النظامين لا يستهدفان النهوض بالواقع الاقتصادي فقط، وإنما يمتدان إلى الجانب الأخلاقي والمعنوي رغم اختلافهما في الظاهر فكلاهما برغماتي نفعي، وكل منهما يريد ربط الأمم الأخرى به ثقافيًا وأخلاقيًا، وكلاهما يسعى للكسب المادي على حساب الانحطاط الأخلاقي فإنهما قائمان على هبوط المستوى الأخلاقي والثقافي للشعوب[١]، ومن جانب آخر بين موقفه من الصهيونية على أنها خطر جسيم يتهدد العالم أجمع، وأنها أساس الفرقة بين العالم الإسلامي وهي مصدر الأعمال الإرهابية التي اجتاحت تركيا في المراحل السابقة[٢]، وأنها حاولت عزل تركيا عن العالم الإسلامي، وأكد أن الإسلام لا زال في حرب طويلة مع الصهيونية[٣].

أكد الحزب من جانب آخر على احترام الملكية الخاصة، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والوقوف بوجه الاستغلال الاقتصادي ومنع تحقيق الأرباح بطرق غير مشروعة، واعتماد نظام ضريبي عادل، وأكد على ضرورة النهوض بالقطاع الصناعي، لاسيّما الصناعات الحربية الثقيلة لجعل تركيا دولة عظمى مما يجنبها الخضوع للدول الأجنبية الكبرى[٤]، وبيّن رفضه القاطع للأحلاف العسكرية مع الدول الغربية كما رفض انضمام تركيا للسوق الأوربية المشتركة لما لها من أثار سلبية على الهوية الإسلامية لتركيا، ودعا إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة بل ذهب إلى ما هو بعد من ذلك حيث دعا إلى إقامة أُمم متحدة للأقطار الإسلامية وإصدار عملة إسلامية موحدة، فضلًا عن تأسيس قوة مشتركة تأخذ على عاتقها الدفاع عن الشعوب الإسلامية[٥].

نجح الحزب في كسب دعم وتأييد فئات عدة من أبناء المجتمع التركي الأمر الذي مكنه خلال مدة وجيزة من فتح (٤٢) مقرًا رئيسيًا و(٢٠) مقرًا فرعيًا في الولايات التركية البالغة (٦٧) ولاية، إذ حظي بدعم البرجوازية الصغيرة واصحاب المهن والحرفيين المنتشرين في المدن الصغيرة كما حصل على دعم المهاجرين من الأرياف نحو أطراف المدن والذين يعرفون بسكان

---

[١]- انور الجندي، على طريق الاصالة الإسلامية، يقظة الإسلام في تركيا، ج٨، (القاهرة: دار الانصار، ١٩٧٩)، ص٣٠

[٢]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص٦٩.

[٣]- أحمد نوري النعيمي، الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا، (مجلة)، مجلة العلوم الإسلامية، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، العددان، ٣٨-٣٩، ٢٠٠٩، ص٣٥.

[٤]- أنور الجندي، المصدر السابق، ص٢٩؛ فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص٦٨.

[٥]- طارق أحمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧.

مدن الصفيح الذين يشكلون نسب سكانية مرتفعة في بعض المدن الرئيسة[١]، كما حظي الحزب بدعم الجماعات الكردية الإسلامية في شرق وجنوب شرق الأناضول[٢].

يبدو من خلال أيديولوجية الحزب، لاسيّما في ما يخص إقامة هيئة أمم إسلامية متحدة، وإصدار عملة إسلامية موحدة وتأسيس قوة إسلامية موحدة، أنه يحاول الظهور بمظهر الحزب الذي يحمل هموم العالم الاسلامي، عبر الاعلان عن رغبته في تحقيق وحدة العالم الإسلامي وهو ما يشير إلى سعيه في اعادة هيمنة الدولة العثمانية، التي فرضت حكمها وسطوتها تحت غطاء إسلامي، وبذريعة الوقوب بوجه القوى العالمية الكبرى التي تحاول فرض هيمنتها على جميع شعوب العالم، بهدف كسب أكبر قدر ممكن من أصوات ذوي التوجهات الإسلامية، ومن جانب آخر يمكن طرح تساؤل مهم وهو كيف سمحت المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية تأسيس الحزب رغم وضوح نزعته الإسلامية ؟ وفي جواب ذلك يمكن ذكر اجوبة محتملة عدة منها:

الجواب الأول: إن تأسيس الحزب جاء في ظل غفلة القوى المعادية للإسلام والإسلاميين سواءً المؤسسة العسكرية أم الأحزاب العلمانية لانشغالهم بالأحداث التي وقعت بعد انقلاب الثاني عشر من آذار لاسيّما الانشغال بمحاربة القوى اليسارية.

الجواب الثاني: إن التأسيس جاء بناء على رغبة المؤسسة العسكرية والأحزاب اليمينية لتحييد القوى الإسلامية عبر السماح بتأسيس حزب إسلامي قبل ان تشعر بالاضطهاد الأمر الذي يمكن ان يدفعها نحو التقارب مع القوى اليسارية.

الجواب الثالث: إن السماح بتأسيس الحزب كان لحاجة القوى اليمينية إلى دعم وتأييد الإسلاميين في صراعهم ضد القوى اليسارية سيّما وأن الإسلاميين يعتبرون الأفكار الشيوعية والاشتراكية معادية للدين الإسلامي.

الجواب الرابع: يمكن القول إن تأسيس الحزب جاء بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية قائدة الرأسمالية العالمية والعدوة الأولى للاشتراكية والشيوعية، بهدف تحشيد القوى اليمينية ضد الأفكار

[١]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص٧٠.

[2] -Ilker Ayturk ve Ianil Bora, A.G.E, s.326.

اليسارية التي أخذت تنتشر في تركيا سيّما وأنها تعد تركيا حليف استراتيجي لها، ومما يعضد ذلك ما ذُكر عن الدعم المادي الذي توفره المملكة العربية السعودية بتوجيه أمريكي خلال الحرب الباردة للحركات الإسلامية في أنحاء العالم لا سيّما في تركيا بهدف خلق قوة معادية للشيوعية[١].

ثالثًا: الصراع اليميني اليساري حتى عام ١٩٧٥:

كانت القوى اليمينية داخل المؤسسة العسكرية اتخذت قرارًا بضرورة مواجهة النشاط اليساري المتطرف، لذلك وجهت المدعي العام في اليوم نفسه الذي صدرت فيه مذكرة الانقلاب، بفتح قضايا ضد حزب العمل التركي بتهمة الترويج للشيوعية وبمساعدة الحركات الكردية الانفصالية، وهو ما يخالف القانون والدستور التركي، كما وجه بإغلاق المنظمات الشبابية اليسارية المرتبطة باتحاد الشباب الثوري لاتهامها بممارسة العنف، وعلى أثر ذلك قامت الشرطة بمساعدة بعض الشباب اليمينيين المنتمين لتنظيمات البيوت المثالية التابعة لحزب الحركة القومية بمداهمة مقرات نوادي الأفكار في الجامعات وفروع نقابات المعلمين، فضلًا عن المقرات التابعة لمنظمة ديسك، كما أصبحت بيوت المعلمين وبعض اساتذة الجامعات المساندين للقوى اليسارية هدفًا للأجهزة الحكومية[٢].

أدت تلك الإجراءات إلى ردة فعل عكسية، إذ شهدت البلاد موجة من العنف والإرهاب السياسي اجتاحت أغلب المدن التركية، مارستها التنظيمات اليسارية المتطرفة، لا سيّما جيش التحرير الشعبي التركي، إذ انتشرت الفوضى والاغتيالات السياسية والسطو المسلح على المصارف الحكومية والقيام بعمليات الخطف الممنهجة، للحصول على مبالغ نقدية كفدية من ذوي الضحايا، بهدف تأمين التمويل للحفاظ على ديمومة أعمالها[٣]ومما ساهم في تزايد أعمال العنف حصول تلك التنظيمات على دعم بعض الضباط الراديكاليين من ذوي الرتب الصغيرة، فضلًا عن طلبة الكلية العسكرية مما يشير إلى حجم الانقسام الواقع بين صفوف المؤسسة العسكرية[٤]، الأمر الذي زاد من مخاوف القيادات العسكرية العليا المحافظة، مما دفع مجلس

---

[١]- للمزيد عن الدور السعودي ينظر: الفصل الثاني من الدراسة، ص١٣٧.
[٢]- فيروز أحمد، صنع تركيا، ص٣٣٣؛ يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص٣٠٨.
[3]- M.M.T.D, Donem:3 ,Cilt:22, 7. 4. 1971 A.G.E.
[٤]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٣٧.

الأمن القومي إلى اتخاذ قرار بطرد ومعاقبة عدد كبير من الضباط والمنتسبين المتهمين بدعم تلك الجماعات[١].

اتخذت حكومة نهاد أريم اليمينية من جانب آخر إجراءات رادعة إزاء تلك الأحداث، إلا أن أعمال العنف تصاعدت بشكل ملفت للنظر، فأعلن نائب رئيس الوزراء وممثل الجيش في الحكومة سعدي كوجاش (**Sadi Kocas**)[٢] في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٧١ قائلًا "**اننا من هذا اليوم نعلن الحرب على كل أولئك الذين يخرجون على القانون**"[٣]، مما دفع نحو إعلان حالة الطوارئ في أحد عشر ولاية من مجموع الولايات البالغة (٦٧) ولاية في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٧١، وباقتراح من قبل القوى المحافظة داخل المؤسسة العسكرية[٤]، وعلى أثر ذلك اتخذت إجراءات رادعة تجاه التنظيمات اليسارية، إذ منعت الاجتماعات والتجمعات والحلقات الدراسية الي كانت تعقد من قبل المنظمات والاتحادات اليسارية، كما منعت السلطة صدور أغلب الصحف اليسارية وحظرت جميع المنشورات السياسية التي تصدرها الحركات والتنظيمات المتطرفة[٥]، وشنت حملات صارمة ضد الكُتّاب والمثقفين فقامت باعتقال عدد من الصحفيين أمثال جيتين التان(**Cetin Altan**)[٦] الصحفي المعروف والنائب السابق في حزب العمل

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E., s.139.

[٢]- سعدي كوجاش: من مواليد قونية ١٩١٩ بعد كمال دراسته الاكاديمية دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٤٠ وتخرج من كلية الاركان عام ١٩٥٠ شغل منصب الملحق العسكري في بوخارست (١٩٥٤-١٩٥٦) وفي لندن خلال المدة (١٩٥٩-١٩٦١)، واصبح عضو في المجلس الاستشاري العسكري كان أحد للمخططين والمشاركين في انقلاب ١٩٦٠، واحيل إلى التقاعد في عام ١٩٦١ بناء على طلبه ليعين عضوا في مجلس الشيوخ من ضمن الحصة الرئاسية، انتخب كنائب في البرلمان عام ١٩٦٩ عن حزب الشعب الجمهوري واصبح نائب رئيس الوزراء في حكومة نهاد أريم الأولى عام ١٩٧١، ترك العمل السياسي بعد انتخابات عام ١٩٧٣ وتوفى في استانبول عام ١٩٩٨. للمزيد ينظر: T.B.M.M, ALBUM, 1920-2010, Cilt:2,1950-1980, Ankara: Gokce Ofset,2010,s.937.

[٣]- نقلًا عن فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٣٧.

[٤]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

[٥]- ساجلار كيدر، المصدر السابق، ص٥٣.

[٦]- جيتين التان: اديب وكاتب وصحفي من مواليد استانبول ١٩٢٧، حاصل على شهادة القانون من جامعة انقرة له مقالات واثار شعرية وادبية كثيرة وكان ينتقد للسياسات الحكومية بصورة ساخرة وظهرت كتاباته في صحف عدة مثل ملييت وهالكجي وتان واكشام ، كما كان له نشاط إذاعي من خلال برنامج اسبوعي يبث في الراديو تحت عنوان جتين التان يقول، انضم إلى حزب العمل التركي وأنتخب نائب في البرلمان عام ١٩٦٥ تم اعتقاله في عام ١٩٧١ وظل في السجن حتى عام ١٩٧٣، توفى عام ٢٠١٥للمزيد ينظر: Saziye Dincer Bahadir,Muharrirlikten Kose Yazarligina Ikiyazar: Cenab Sahabeddnn-Cetin Altan, Uluslarasi Sosyal Arastirmalar,(Dergisi),Anternatioal Social Research, Cilt:11, Sayi:61, YIL 2018,s. 91.

التركي، وإلهان سلجوق (**Ilhan Salacuk**)[١] الصحفي والكمالي الراديكالي[٢]، ومن جانب آخر أصدرت الحكومة قرار في الثالث من آيار ١٩٧١ يقضي بمنع التظاهرات والاضرابات العمالية كافة وعدتها جريمة مخالفة للقانون، إلا أن ذلك لم يمنع من ارتفاع وتيرة العنف، إذ تمكّنت جبهة تحرير الشعب التركي اليسارية المتطرفة في السابع عشر من الشهر نفسه خطف القنصل الاسرائيلي العام في استانبول افراييم الروم (**Ephraim Elrom**)[٣] مما دفع الحكومة للقيام بحملة شرسة ضد القوى اليسارية لم تشهدها البلاد من قبل ابتدأتها بحملة واسعة من الاعتقالات طالت ما يزيد عن (٨٠٠) شخصًا خلال يومي ١٩-٢٠ آيار شملت عدد من المثقفين والمعلمين والاكاديميين وطلبة الجامعات وبعض أعضاء النقابات العمالية الموالية لليسار، فضلًا عن بعض الشخصيات القيادية اليسارية[٤] امثال يشار كمال(**Yasar Kamal**) وفاخر بايكور (**Fakir Baykurt**)، وموورست عمليات التعذيب الوحشية بحق المعتقلين في جميع السجون والمعتقلات، ورغم تلك الإجراءات لم تنجح الحكومة في انقاذ حياة القنصل العام الاسرائيلي، إذ وجد مقتولا في بناية قريبة من مقر القنصلية الاسرائيلية في استانبول وذلك في الثاني والعشرين من آيار ١٩٧١[٥].

تعرضت القوى اليسارية على أثر ذلك لردّة فعل حكومية عنيفة ، إذ أخذت بعد التنسيق مع المؤسسة العسكرية التضييق عليها عبر اعتقال عدد كبير من قيادات حزب العمل التركي بما

---

[١]- الهان سلجوق: كاتب وصحفي كمالي راديكالي ولد في مدينة ايدن الواقعة على بحر ايجة عام ١٩٢٥ حصل على شهادة القانون من جامعة استانبول عام ١٩٥٠ ومارس مهنة المحاماة ومن ثم بدأ بنشر المقالات الصحفية منذ عام ١٩٥٢، إذ نشر في صحف عدة، وكانت من أبرز مقالاته في صحيفة جمهوريت تحت عنوان النافذة= = كانت ميوله اليسارية واضحة في مقالاته ، تم اعتقاله بعد انقلاب ١٢ آذار بتهمة التآمر للقيام بحركة انقلابية وتعرض للتعذيب والتنكيل ووثق ذلك في كتابه الذي صدر عام ١٩٧٨ تحت عنوان القصر اشارة إلى قصر ارينكوي التابع للمجلس العسكري حيث تم التحقيق معه، استمر في عمله الصحفي واصبح رئيس تحرير صحيفة جمهوريت عام ١٩٩٢ حتى وفاته عام ٢٠١٠ . للمزيد ينظر: Aslan Gonca Begum, Turkiye'de Cizgi roman SantininGelisimSureci Icerisinde Turhan Selcuk'un Yeri ve Abdulcanbaz Halic, Universitesi Aosyal Grafik TasarimiAnasanat Dali Yuksrl lisans tezi, 2019, s.37-44.

[٢]- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٣٨.

[٣]- إفرايم إلروم : ولد عام ١٩١١ في بولندا لعائلة يهودية بعد اكمال تعليمه هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥وأنضم إلى شرطة الانتداب كمحقق في عام ١٩٣٧ ونمت ترقيته في عام ١٩٥١ نائب مشرف المنطقة في الأراضي المحتلة (تل ابيب) وفي عام ١٩٦٩، نم نقل خدماته إلى وزارة الخارجية الاسرائيلية ليعمل كقنصل عام في استانبول قتل بعد خطفه في عام ١٩٧١ ودفن في الأراضي المحتلة. للمزيد ينظر: Gokhan Cinkara ve Selim Tezcan, The Assassination of Ephraim Elrom the Consul General of Israelk, Erbakan Universitesi, Cillt:13, s.313-319.

[٤]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٦٣.

[5] -Gokhan Cinkara ve Selim Tezcan, A.G.E,s.323.

فيهم السكرتير العام للحزب وممارسة اقسى أنواع التعذيب بحقهم، كما صدر قرار من المحكمة الدستورية في العشرين من تموز ١٩٧١ يقضي بحله بتهمة دعم النزعات الانفصالية الكردية[١]، كما اتفقت الأحزاب اليمينية مع الحكومة على تأسيس محاكم مختصة لمحاكمة الأفراد والمنظمات اليسارية المتطرفة اطلق عليها **(محاكم امن الدولة)**، والتي حاكمت ما لا يقل عن ثلاثة الاف متهمًا منذ تأسيسها حتى تجميد أعمالها في عام ١٩٧٦[٢]، وقامت الحكومة من جانب آخر بإصدار قرار إغلاق حزب النظام الوطني المحافظ في آيار ١٩٧١ بحجة عداء الحزب لمبدأ العلمانية[٣]، ويبدو أن هدف ذلك نابع من اثبات حياد الحكومة والمؤسسة العسكرية إزاء العنف والإرهاب السياسي وعدم الكيل بمكيالين تجاه الطرفين اليميني واليساري، إلا أن الواقع خلاف ذلك إذ ظلت الأحزاب والقوى اليمينية تمارس أعمالها بمنتهى الحرية وتنشر في صحافتها وقنواتها الاعلامية الأخرى عدائها وتحريضها ضد التنظيمات والحركات الشيوعية والاشتراكية ولم يتعرض أي من أعضاء أحزاب اليمين للملاحقة او الاعتقال او الطرد من المؤسسات الأمنية او العسكرية وأن حزب النظام الوطني هو الحزب اليميني الوحيد الذي تم استهدافه كونه حزب إسلامي معادي لمبدأ العلمانية[٤].

يمكن القول ومن خلال ما تم ذكره بخصوص مواقف المحافظين داخل المؤسسة العسكرية والحكومات الائتلافية المدعومة من قبلهم إزاء التنظيمات والحركات والأحزاب اليسارية، أن الهدف الرئيس لانقلاب الثاني عشر من آذار ١٩٧١ هو للقضاء عليها بعد انتشار أفكارها ومبادئها المعادية للغرب الرأسمالي بشكل سريع بين اطياف وطبقات المجتمع التركي، سيّما وأنها تلقت مساندة الجناح الليبرالي داخل المؤسسة العسكرية المتمثل بصغار الضباط ، والتي يبدو أنها مدعومة أساسًا من قبل القوى الاشتراكية والشيوعية العالمية، الأمر الذي أخاف المحافظين ومن يقف خلفهم من القوى الرأسمالية، لذلك يمكن القول أن تلك الأحداث مثلت حلقة صراع واضحة من حلقات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي وبين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[١]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٦٥.

[٢]- رضا هلال، السيف والهلال من تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي،(القاهرة: دار الشروق، ١٩٦٨)، ص ١٢٧.

[٣]- يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص٣٠٩.

[4] - Hanife Kuru, A.G.E., s.140.

رابعًا: أثر القوى اليمينة في إجراء التعديلات الدستورية ١٩٧١-١٩٧٣:

وجدت القوى المحافظة سواء داخل المؤسسة العسكرية أم على مستوى القوى سياسية أن الحريات النسبية التي جاء بها دستور ١٩٦١ هي العامل الرئيس وراء انتشار الأفكار اليسارية، لا سيّما المتطرفة منها والتي أدت بطبيعة الحال إلى الفوضى وفقدان الأمن وعدم الاستقرار[١]، إذ صرح رئيس الوزراء نهاد أريم بعد توليه للسلطة لمجموعة من الصحفيين في الثاني من آيار ١٩٧١ في ذلك الشأن قائلًا "**إن دستور تركيا اكثر ليبرالية من دساتير العديد من دول أوربية ولا تستطيع البلاد تحمل مثل هذا الترف وأنه ليس نص ثابت بل يمكن تعديله كما هو الحال في بقية البلدان**"[٢]، لذلك تقرر المباشرة بإجراء تعديلات دستورية واسعة بهدف تقويض ومحاصرة الأفكار والقوى الاشتراكية والشيوعية ودعم وتقوية السلطة التنفيذية، وهو ما تسعى الأحزاب اليمينية إلى تحقيقه بقوة سيّما حزب العدالة والحزب الديمقراطي الجديد وحزب الحركة القومية، فضلًا عن بقية الأحزاب اليمينية الأخرى، قِبال تعضيد سلطة ونفوذ المؤسسة العسكرية على النظام السياسي برمته بهدف إحكام سيطرتها على جميع مفاصل الدولة لحمايتها من الأخطار التي قد تمثلها القوى اليسارية، لذلك حرص الجميع على توحيد المواقف إزاء تلك التعديلات المزمع إجراءها[٣].

أجريت التعديلات على ثلاث دفعات، تمثلت الأولى بتعديل المادتين (٥٦-٨٢) ضمن القانون رقم (١٤٢١)، إذ تضمن تعديل المادة (٥٦)[٤] بإضافة فقرة تلزم الحكومة بتقديم معونات مالية للأحزاب السياسية التي تتمكّن من الفوز بما لا يقل عن (٥%) من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة، وإلى الأحزاب التي تتمكّن من تشكيل مجموعة برلمانية داخل المجلس الوطني

---

[1] -Mumtaz Soysal, 100 Soruda Anayasa'nin Anlami Gercek Yayinevi Istanbul, 1979, s. 75.

[2] - Mutlu Yildirim, Sivil Asker Uyumunun Anayasa Yapim Siyasetine Etkisi: 1971-1973 Anayasa Degisiklikleri, Liberal Dusunce (Dergisi), Sayi: 93, 2019, s.44.

[3] -Mumtaz Soysal, A.G.E, s.76.

[٤]- نص المادة (٥٦) في دستور عام ١٩٦١ : (يملك المواطنون حق تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام اليها او الخروج منها وفقًا للقانون وتؤسس الأحزاب السياسية دون إذن مسبق وتعمل بحرية، والأحزاب السياسية سواء كانت في الحكم أم في المعارضة تعد عنصر من عناصر الحياة السياسية الديمقراطية). نقلًا عن موسوعة الدساتير العربية، المصدر السابق، ص٧٦١.

الكبير، اما المادة رقم (٨٢)[١]، فَعُدِلت لتتضمن تأمين زيادة الامتيازات والمخصصات المالية لأعضاء المجلس الوطني[٢]، وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الشيوخ في الثلاثين من حزيران ١٩٧١[٣].

يلاحظ من خلال تلك التعديلات اهتمام القوى اليمينية بتوفير الدعم المالي لأحزابها وعناصرها على حساب القوى اليسارية المتطرفة، لاسيّما حزب العمل التركي، إذ أنها اشترطت فوز الحزب بما لا يقل عن (٥%) من مجموع أصوات الناخبين أو تشكيل مجموعة برمانية داخل المجلس وهو ما يتعسر على حزب العمل تحقيقه، وبذلك ضمنت لنفسها الدعم المالي دون الطرف الاخر، ويبدو أنها هدفت من ذلك زيادة قوة أحزابها لتمكينها من الوقوف بوجه الأفكار الشيوعية والاشتراكية، كما يمكن القول ان تلك الأحزاب سعت إلى استغلال ظروف تلك المرحلة، لا سيّما مع امتلاكها الأغلبية داخل المجلس الوطني لتحقيق المنفعة المادية سواءً على المستوى العام أم على المستوى الخاص من دون الاكتراث للازمة المالية والاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد، وهو ما يثبت من دون أدنى شك إنتهازيتها وأنانيتها وتفضيلها للمصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، وفي المقام يمكن طرح تساؤل: وهو لماذا وافقت المؤسسة العسكرية على إجراء تلك التعديلات التي تزيد من العبء على الميزانية المالية للبلاد؟ وفي معرض الإجابة يمكن القول أن المؤسسة العسكرية تمثلت أولويتها بعد انقلاب الثاني عشر من آذار بالحفاظ على النظام السياسي، والسعي لاستمرار دوران عجلة السياسة سواءً على المستوى الحكومي أم المستوى التشريعي من دون الاكتراث لتلك الجزئيات، كما يمكن القول أن تلك التعديلات كانت بموافقتها واشرافها، لتحقيق هدفين الأول مساعدة الأحزاب اليمينية ودعمها للوقوف بوجه الأفكار اليسارية المتطرفة، والثاني تقوية علاقتها مع تلك الأحزاب وكسب دعمها بعد إذلالها وكسر هيبتها عبر انقلاب الثاني عشر من آذار ١٩٧١.

---

[١]- نص المادة (٨٢): (تنظم بقانون مكافأة ومصروفات انتقال أعضاء المجلس الوطني الكبير، ولا يجوز أن تزيد المكافأة الشهرية للعضو عن مرتب موظف الدولة من الدرجة الأولى ولا أن تزيد مصروفات تنقلاته على نصف مكافأته، ولا يجوز تسليف أكثر من استحقاق ثلاثة أشهر من المكافأة أو مصروفات الانتقال وأن الاضافات والعلاوات التي تطرأ بأية صورة كانت على رواتب ومكافأة أعضاء المجلس الوطني الكبير لا تسري إلا بعد الانتخابات النيابية العامة التي تعقب هذه الزيادة أو الاضافة). نقلًا عن موسوعة الدساتير العربية، المصدر السابق، ص٧٦٦.

[٢]- هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها على السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٣، ص٢٣٣-٢٣٤.

[3] - C.S.T.D, Cilt: 65, Toplanti:10, C. Senatosu, B: 81, 30. 6. 1971.

تضمنت الدفعة الثانية من التعديلات الدستورية سلسلة كبيرة من التغييرات أجريت على القانون ذي رقم (١٤٨٨)[١]، وأدخلت التعديلات على فقرة **(الحقوق والحريات الرئيسية)**، وجاء فيها "**الحقوق والحريات يحددها القانون بهدف حماية وحدة البلاد والأمة والجمهورية والأمن القومي والنظام العام**"[٢]، إذ أجري التعديل على المادة رقم **(٢٢)**[٣] الذي منح السلطات التنفيذية صلاحيات غلق الصحف والمجلات التي تثير الفتنة ، وحدد التعديل حرية استخدام الوسائل الإعلامية، فضلًا عن منع إقامة التجمعات إلا بعد إستحصال الموافقات الرسمية، وأضيفت فقرة تسمح للهيئات القضائية والإدارية منع أنشطة التنظيمات الاجتماعية، وضيقت التعديلات من حقوق تشكيل النقابات[٤].

أُدرجت وفي الفصل المتعلق **(بمؤسسات الجمهورية الرئيسية)**، مواد قانونية منحت البرلمان صلاحية تخويل مجلس الوزراء باتخاذ قرارات لها قوة القانون في الحالات الطارئة، كما شملت زيادة صلاحيات مجلس الأمن القومي بعد إجراء التعديل على نص المادة (١١١)[٥]، إذ منحته صلاحية فرض رؤيته على الحكومة بعد أن كانت قائمة على التعاون فيما يخص مسألة الأمن القومي للبلاد، وأصبحت سلطة مجلس الأمن القومي فوق السلطة التنفيذية بل هي الحاكمة عليه ولها القول الفصل في المسائل التي تتعلق بالأمن القومي[٦]، إذ ورد في تعديل النص "**يقدم مجلس الأمن القومي لمجلس الوزراء التقييمات المبدئية الضرورية فيما يتعلق بالأمن القومي، ويؤمن توجيه النشاطات**"[٧]، ومن جانب آخر أجريت التعديلات على قانون الانفاق العسكري، إذ جعلت النفقات العسكرية خارج صلاحيات السلطة التنفيذية وحسابتها غير خاضعة لرقابتها، كما تقرر فصل المحاكم العسكرية عن المحاكم المدنية وجعلها قائمة على

---

[1] - C.S.T.D, Cilt: 67, Toplanti:19, C. Senatosu, B: 117, 21. 9. 1971.

[٢]- نقلًا عن فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٦٦.

[٣]- نص المادة (٢٢) في دستور عام ١٩٦١: (لا يجوز مصادرة الصحف و المجلات في تركيا إلا بحكم من المحكمة وذلك في حالة أدانتها لارتكابها الأفعال المنصوص عليها في المادة ٧٥).نقلًا عن: موسوعة الدساتير العربية، المصدر السابق، ص٧٥٥.

[٤]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٦٦.

[٥]- نص المادة (١١١) في دستور ١٩٦١: (يجب أن يعرب مجلس الأمن القومي لمجلس الوزراء عن الآراء السياسية التي يمكن أن تعاون في اتخاذ القرارات الخاصة بالسلامة القومية وتحقيق التناسق بين مختلف الهيئات). نقلًا عن موسوعة الدساتير العربية، المصدر السابق، ص٧٧٣.

[6] -Mutlu Yildirim, A.G.E, s. 47.

[٧]- نقلًا عن فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٦٦.

التسلسل الهرمي بحسب الرتب العسكرية [١]

منعت التعديلات الدستورية من جانب آخر موظفي الدولة من تأسيس نقابات خاصة بهم، ومنعت إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية من قبل الجهات غير الحكومية[٢]، كما تضمنت تعديل القوانين التي تخص **(الإدارة الذاتية للجامعات)**، إذ منحت السلطات التنفيذية صلاحية القيام بعمليات الاعتقال والتحري عن المشبوهين والمتهمين داخل أروقة الجامعات من دون استثناء، وفي السياق ذاته تم تعديل المادة **(١٢٠)**[٣] التي منحت الحكومة صلاحية استبعاد وطرد الكوادر التدريسية والموظفين الجامعيين بعد ان كانت منحصرة بمجالس الجامعات مما جعلها، تحت سيطرة الحكومة المباشرة، ومن جانب آخر اتاحة التعديلات للحكومة صلاحية تمديد تطبيق الأحكام العرفية إلى شهرين بعد أن كانت منحصرة في شهر واحد[٤].

تعرضت التعديلات لبعض قوانين **(النظام القضائي)**، إذ حجّمت من صلاحيات المؤسسة القضائية تجاه السلطة التنفيذية، ومن جانب آخر حصرت التعامل مع المحكمة الدستورية في الأحزاب السياسية التي تمتلك مجموعات برلمانية في المجلس الوطني أو التي حصلت على (١٠%) من مجموع الأصوات في الانتخابات العامة بعد أن كان التعامل معها متاح لجميع الأحزاب السياسية[٥]، فضلًا عن ذلك شملت التعديلات تسع مواد مؤقتة تضمنت تأجيل الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ من (١٩٧١ إلى ١٩٧٣)، وتحديد أشكال ومراحل تنفيذ التغييرات المدخلة على الدستور، سيّما تلك التي تخص حل نقابات القطاع الحكومي[٦].

قُدمت الدفعة الثالثة من التعديلات الدستورية إلى مجلس الشيوخ في الخامس عشر من آذار ١٩٧٣ بعد مناقشتها والمصادقة عليها من قبل المجلس الوطني خلال حكومة فريد ميلين

---

[1] - Bulent Tanor, Iki Anayasa 1961-1982, Beta Basim, Istanbul, 1986, s. 55.

[2] -Hanife Kuru, A.G.E., S. 139 .

[٣]- نص المادة (١٢٠) في دستور ١٩٦١: (لا يجوز للسلطات غير الجامعية أن تستبعد أحد أعضاء الجامعات أو أو أعضاء هيئات التعليم أو مساعديهم من وظائفهم لأي سبب من الأسباب). نقلًا عن موسوعة الدساتير العربية، المصدر السابق، ص٧٧٥.

[4] -Bulent Tanor, A.G.E, s.57.

[5] - Yusuf Ziya KESKIN, Turkiye Siyaseti ve Devlet Orgutlenmesinde 12 Mart Muhtirasinin Etkileri, Afyon Kocatepe Universitesi Sosyl Bilimler (Dergisi), Cilt: 22, 2020, s. 6-7.

[٦]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٦٧.

وتضمنت إجراء بعض التغييرات على خمسة مواد أساسية، فضلًا عن مادتين مؤقتتين ضمن القانون ذي الرقم(١٦٩٩)[١].

شملت التعديلات المادة رقم (**٣٠**)[٢] إذ شرع التعديل تمديد مدة الاعتقال في ظل الأحكام العرفية إلى خمسة عشرة يوم بعد أن كانت لا تتجاوز سبعة ايام بحسب تعديلات ١٩٧١، و(٢٤) ساعة بحسب دستور ١٩٦١، وشمل التعديل المادتين (٥٨- ١٤٨) المتضمنتين حصر صلاحية حظر الأحزاب السياسية ونشاطاتها بالمحكمة الدستورية دون غيرها، كما تضمن التعديل في المادة (٣٦) توسيع صلاحيات محاكم أمن الدولة بخصوص الدعاوى التي تنظر فيها والتوسع في تشكيلها وتحديد مدة صلاحيتها الدستورية بثلاث سنوات، كما اجري التعديل على المادة (١٣٨)، لتسهيل آليات تشكيل المحاكم العسكرية[٣]، أما المادتان المؤقتتان فهما المادة (٢١)، التي نصت على احتفاظ المحاكم العسكرية بصلاحياتها بعد إيقاف الأحكام العرفية لحين حسم جميع القضايا والدعاوى المعروضة أمامها، أما المادة الأخرى هي ذات الرقم (٢٢) ونصت على تقديم معونات مالية للأحزاب السياسية التي تمكّنت من المحافظة على مجموعاتها البرلمانية حتى الثلاثين من آذار ١٩٧٣[٤].

يلاحظ توافق الرؤى بين القوى المحافظة داخل المؤسسة العسكرية وبين الأحزاب اليمينية حول إجراء التعديلات الدستورية الأمر الذي يعكس (**انسجام المصالح**) بين الطرفين إذ أن تلك التعديلات سارت باتجاهين تمثل الأول برغبة المؤسسة العسكرية في تدعيم سلطتها وفرض حاكميتها على الجميع من دون استثناء مقابل الاتجاه الاخر والمتمثل بتدعيم قوة ونفوذ السلطة التنفيذية وتوفير الدعم المالي للأحزاب اليمينية التي يفترض ان تتسلم إدارة الحكم بحسب مخرجات الانتخابات النيابية السابقة، ومن جانب آخر يمكن القول ان دفعة التعديلات الأولى والتي ضمنت الدعم المالي الكبير للأحزاب اليمينية ولأعضائها داخل المجلس الوطني كان بمثابة

---

[1] - C.S.T.D, Cilt:10 , Toplanti:12, C. Senatosu, B:44, 15 . 3 . 1973 .

[٢]- نص المادة (٣٠) من دستور ١٩٦١: (إحظار الفرد المقبوض عليه أو المحبوس أمام القاضي خلال أربع وعشرين ساعة لا تدخل فيها المدة اللازمة لأرساله من محل الاعتقال إلى أقرب محكمة، ولا يمكن أن يظل محرومًا من حريته بعد انتهاء هذه المدة إلا بقرار من القاضي، ويجب إبلاغ أقارب المقبوض عليه أو المحبوس فورًا عند تقديمه إلى المحكمة). نقلًا عن موسوعة الدساتير العربية، المصدر السابق، ص ٧٥٦.

[3] -Hanife Kuru, A.G.E., S. 147-148 .

[٤]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٧٦-٢٧٧.

ثمن مدفوع سلفا من قبل المؤسسة العسكرية لإجراء سلسلة التعديلات اللاحقة والتي صبت بشكل مباشر في صالحها.

خامسًا: أثر الأحزاب اليمينية في أزمة انتخاب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٣:

شهدت البلاد أزمة سياسية جديدة قُبيل انتهاء المدة الدستورية لولاية رئيس الجمهورية جودت صوناي والتي حددت في الثلاثين من آذار ١٩٧٣، إذ تنافست القوى السياسية المدنية مع المؤسسة العسكرية التي اعتادت في المدة الاخيرة الاستحواذ على المنصب لما له من أهمية ورمزية كبيرة الأمر الذي ولد صراعًا سياسيًا بين الطرفين، فأخذت القوى المحافظة داخل المؤسسة العسكرية في وقت سابق لانتهاء المدة الدستورية تعد العدة لتهيئة شخصية عسكرية موثوقة تحل محل الرئيس جودت صوناي[١].

دعا مجلس الأمن الوطني إلى عقد اجتماع مشترك مع قادة الأحزاب السياسية في بداية شباط ١٩٧٣ بهدف الاتفاق على انتخاب شخص رئيس الجمهورية ولبت جميع الأحزاب الدعوة الا زعيم حزب العدالة رفض الحضور، وأعلن القادة العسكر عن ضرورة القبول بمرشحهم لتولي منصب رئاسة الجمهورية، إلا أن جميع قادة الأحزاب السياسية اليمينية رفضوا ذلك، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية العليا في السابع والعشرين من شباط إلى إلزام الساسة بقبول أحد الخيارين اما القبول بمرشحها او الموافقة على تمديد عمل الرئيس جودت صوناي ثلاث سنوات إضافية، إلا أن كلا الأمرين تم رفضهما من قبل قادة الأحزاب السياسية اليمينية[٢].

أصرت المؤسسة العسكرية على موقفها على ضرورة دعم مرشحها ومارست ضغطًا كبيرًا على قادة الأحزاب السياسية، ووقع اختيارها على قائد القوة الجوية فاروق غويلر الذي عُينَ رئيسًا لأركان الجيش، بعد أن جرت العادة على ترشيح رئيس أركان الجيش لمنصب رئيس الجمهورية، إذ أُحيل إلى التقاعد بعد مدة قصيرة، وذلك في الخامس من آذار ومن ثم عُين كعضوًا مستقلًا في مجلس الشيوخ وأدى اليمين الدستوري في السابع من الشهر نفسه ليتسنى له الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية، إذ حصر الدستور الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية بأعضاء مجلس الشيوخ،

---

1 - Cumhuriyet Gazetesi,(Istanbul),3 subat 1973 .

2-Tugba Yolcu, Cumhurba,skaninin Halk Tarafindan Secilmsinin Turk Demokrrtiklesme Surecine Etkisi, Inonu Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Siyaset Bilimi ve Kamu Yonetimi Anbilim Dali,Doktora Tezi,2013, s. 208 .

وطُرِحَ اسمه للرأي العام عبر الصحافة والاعلام[١]، إلا أن الأحزاب والقوى السياسية اليمينية أصرت على الوقوف بوجه ارادة العسكر بهدف التخفيف من تسلطهم على الواقع السياسي وللقضاء على العرف السائد بأن رئاسة أركان الجيش هي الطريق الموصل إلى رئاسة الجمهورية، وأعلنت أن انتخاب رئيس الجمهورية سيتم بشكل ديمقراطي عبر الدوائر الدستورية المتمثلة بمجلس الشيوخ والمجلس الوطني وليس لأحد الوصاية في ذلك[٢].

صرح زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل في ذلك الشأن قائلًا "**لا توجد مؤسسة يمكنها الإعلان عن تعين شخص ما رئيسًا للجمهورية ولا يحق ذلك لحزب العدالة أو لغيره إن مجلس الأمة التركي الكبير هو من سيختار رئيس الجمهورية فهو المكلف الوحيد بذلك، هذا ما يفرضه القانون والدستور ويجب على الجميع إتباع ذلك... لن نصوت لفاروق غويلر لأننا لا نريد أن يصبح منصب رئيس هيئة الأركان الدرجة التقليدية الأخيرة من السلم الذي يوصل إلى رئاسة الجمهورية لأن ذلك يجلب الضرر على الديمقراطية وسوف يجر الجيش إلى السياسة**"[٣]، وفي مناسبة أخرى صرح قائلًا" **أن تعرض مجلس الأمة التركي الكبير للضغط يعني انهيار النظام الديمقراطي في البلاد**"[٤]، وأعلنت امانة الحزب عن ترشيح رئيس مجلس الشيوخ محمد تكين اربون للمنصب[٥]، ومن جانب آخر أعلن زعيم حزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش رفضه ترشيح فاروق غويلر مقترحا في الوقت ذاته إجراء تعديل على قانون الانتخابات الرئاسية لتتم عبر تصويت شعبي مباشر مع التأكيد على ضرورة استقلالية المرشح إلا أن اقتراحه جوبه بالرفض[٦].

رفض الحزب الديمقراطي الجديد هو الاخر رفض بشكل قطعي دعم فاروق غويلر وأعلن عن ترشيح زعيمه فروخ بوزبايلي للمنصب لإثبات موقفه المعارض وتشتيت الأصوات لمنع حصول مرشح الجيش على العدد الكافي الذي يؤهله للفوز، اما حزب الثقة فأنه التزم الصمت ولم

---

1 - Baris Ertem, 12 Mart 1971 Askeri Mudahalesi Sonrasi Ara Rejim ve Turkiye Siyastine Etkileri 1971-1974, Uluslararasi Toplum Arastirmalari (Dergisi) International Journal of Society Researches,(OPUS), 2018, s. 665.

2 -Abdulvahap Akinci, Turkiyenin Darbe Gelenegi: 1960 ve 1971 Mudahaleleri, Dergi, Eskisehir Osmangazi Universitesi Iibf (Dergisi), 2014, s. 68 .

3-Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, s. 150 .

4- Atifta, Ayni esar.

5 - Baris Ertem, A.G.E, s. 665.

6 - Hakki Oznur, A.G.E, s.272.

يبدِ اعتراضه على دعم مرشح المؤسسة العسكرية، ومن جانب آخر أعلن حزب الشعب الجمهوري اليساري رفضه القاطع لتدخل المؤسسة العسكرية في انتخاب رئيس الجمهورية، إذ أعلن زعيمه بولند اجاويد مقاطعة أعضاء الحزب لجلسة التصويت[١].

اتخذت المؤسسة العسكرية عدد من الإجراءات الاحترازية، بهدف تأمين أجواء مستقرة لضمان سير عملية انتخاب رئيس الجمهورية بهدوء، وذلك بعد المعارضة الشديدة التي أبدتها الأحزاب السياسية، وجاء في بيانها الذي نشرته قبيل موعد الجلسة "**نحذر القيام من أي حركات أو سلوكيات غير قانونية أو نشر الأخبار المضللة كما يحظر نشر بيانات او منشورات تعكر صفوة الأمن وتضغط على مجلس الامة الكبير او المؤسسة العسكرية**"[٢].

عُقدت جلسة التصويت الأولى في الثالث عشر من آذار ١٩٧٣ وأجريت ثلاث جولات انتخابية من دون جدوى، إذ حصل محمد تكين أربيون مرشح حزب العدالة في جميعها على أعلى الأصوات الا أنه لم يتمكّن من الفوز بالمنصب، لعدم تحقيقه العدد الكافي من الأصوات، إذ لم يصوت له جميع أعضاء حزب العدالة داخل مجلس الامة لاختلاف وجهات النظر حوله، فيما جاء مرشح المؤسسة العسكرية فاروق غويلر بالمرتبة الثانية، إذ صوت له جزء من أعضاء حزب الشعب الجمهوري الذين رفضوا قرار اجاويد مقاطعة الحزب لجلسة التصويت كما صوت له بعض القوميين المتشددين، لا سيّما القوميون المحافظون كما حصل على دعم أعضاء حزب الثقة الا أنه رغم ذلك اخفق في الفوز بالمنصب فيما جاء مرشح الحزب الديمقراطي الجديد في المرتبة الاخيرة إذ لم يصوت له سوى أعضاء حزبه[٣] وفيما يأتي جدولًا يبين عدد أصوات المرشحين في الجولات الثلاث.

---

1 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 151 .
2 -Atifta, Ayni esar.
3 -T.B.M.M.T.D, Cilt:12, Toplanti:12, B:4, 13 . 3 . 1973, s. 144-150 .

جدول رقم(٢٠)

عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو رئاسة الجمهورية لعام ١٩٧٣[١]

المرشح	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة
محمد تكين اربون	٢٩٢	٢٨٤	٢٧٦
فاروق غويلر	١٧٥	١٧٦	٢٠٠
فروخ بوزبايلي	٤٣	٤٧	٤٥
المجموع	٥١٠	٥٠٧	٥٢١

أبدت المؤسسة العسكرية امتعاضها لعدم التصويت لمرشحها وبدأت العلاقة تسوء بين المدنيين والعسكر ولاحتواء الأزمة طلب رئيس الحكومة من رئاسة مجلس الشيوخ تأجيل جلسة التصويت إلى السادس عشر من آذار بهدف الوصول إلى حلول مرضية إلا أن تمسك جميع الأطراف بمواقفها حال دون حسم الأمر، إذ أخفق مجلس الامة الكبير مرة أخرى، وتم تأجيل جلسة التصويت إلى الحادي والعشرين من الشهر نفسه، إلا أن الأزمة أخذت تتسع لعدم التوافق على مرشح يحظى بالأغلبية، ووصلت البلاد في حينها إلى حافة الهاوية وأخذت الصحف تتحدث عن احتمالية وقوع انقلاب جديد من قبل المؤسسة العسكرية، سيّما بعد كسر هيبتها وإرادتها أمام تماسك وإصرار الأحزاب السياسية[٢]، ومع نفاذ الوقت اقترح حزب العدالة إجراء تعديل دستوري لتمديد ولاية جودت صوناي إلا أن المتبقي من الوقت لم يسعفهم في إجراء ذلك كما اقترحت بعض الأحزاب تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى ما بعد الانتخابات العامة المزمع إجرائها في تشرين الأول ١٩٧٣، إلا أن ذلك الاقتراح أيضًا رُفِض، وفي خضم تلك الأحداث توصل حزب العدالة وحزب الثقة والحزب الديمقراطي الجديد، فضلًا عن الشعب الجمهوري إلى ترشيح رئيس المحكمة الدستورية محي الدين تالان للمنصب وسعوا إلى تعينه في مجلس الشيوخ إلا أن رئيس الجمهورية جودت صوناي ومن خلفه المؤسسة العسكرية رفضوا ذلك سيّما وأن حزب الشعب الجمهوري انسحب من الاتفاق وقرر عدم المشاركة في انتخاب رئيس

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 151 .
[2] -Baris Ertem, A.G.E, s. 666.

الجمهورية[١].

أجبرت تلك الأحداث تراجع المؤسسة العسكرية عن موقفها، إذ أبلغت قادة الأحزاب عن ترشيح شخصيات أخرى إلى جانب غويلر أبرزها فخري كورتورك وعصمت إينونو ونهاد أريم ونعيم تالو، وألزمتهم بانتخاب أحد المرشحين في مدة اقصاها السادس من نيسان ١٩٧٣ والا فإنها ستقوم بواجبها الوطني إزاء تلك الأزمة، لاسيّما مع انتهاء المدة الدستورية لصوناي وتسلم رئيس مجلس الشيوخ محمد تكين اربون مهام رئاسة الجمهورية بالوكالة في الثلاثين من آذار بحسب الدستور[٢].

أجرى قادة الأحزاب اليمينية اجتماعًا عاجلًا لتتدارس الموقف وتوحيد الرؤى، ضم كل من زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل وزعيم حزب الحركة القومية ألب رسلان توركش وزعيم الحزب الديمقراطي الجديد فروخ بوزبايلي وزعيم حزب الثقة طورهان فيضي أوغلو، فضلًا عن بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري اليساري، واتفقوا على بروتوكول تضمن الاتفاق على استبعاد مرشح المؤسسة العسكرية فاروق غويلر، ومحاولة تقديم موعد الانتخابات العامة أو إجراءها كحد اقصى في موعدها المحدد في تشرين الأول، وأضيف بندًا آخرًا فرضه حزب الحركة القومية، وتمثل بالسعي لتعديل قانون انتخاب رئيس الجمهورية ليكون انتخاب شعبي مباشر، وتم التوقيع عليه من جميع الأطراف المشاركة[٣].

توافقت الأحزاب اليمينية على دعم ترشيح فخري كورتورك، إلا أن فروخ بوزبايلي زعيم الحزب الديمقراطي الجديد رفض ذلك وأصر على ترشيح نفسه للمنتصب، وبناءً على تلك الاتفاقات عقد مجلس الأمة الكبير جلسة خاصة لانتخاب رئيس الجمهورية في السادس من نيسان ١٩٧٣ وفي الجولة الخامسة عشر تم حسم الأمر لصالح فخري كوروتورك، إذ حقق (٣٦٥) صوتًا من أصل (٥٥٧) عضوًا حضروا الجلسة، في حين حقق فاروق غويلر(٨٧) صوتًا فقط ،وحقق فروخ بوزبايلي (٥١) صوتًا، كما حقق محمد تكين اريبون (١٧) صوتًا، وصوّت لصالح عصمت إينونو ثلاثة أعضاء فقط، في الوقت الذي حقق ثابت عثمان صوتين فقط فيما حقق علي نائل ورافد

1 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 152 .
2 -Baris Ertem, A.G.E, s. 666.
3 -Tugba Yolcu, A.G.E, s. 209 .

أوزتوركين صوت واحد لكل منهما وامتنع ثلاثون عضو عن التصويت[١].

يمكن القول أن أزمة انتخاب رئيس الجمهورية وما رافقها من أحداث عكست طبيعة الصراع القائم على كسر الإرادات بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية المدنية، إذ يلاحظ انصهار الأحزاب السياسية متناسين خلافاتهم وتكتلهم في جبهة واحدة والدخول في مواجهة المؤسسة العسكرية بصورة مباشرة للحيلولة دون تمرير مرشحها وهو ما نجحوا في تحقيقه بدرجة معتد بها بعد إجبار المؤسسة العسكرية على طرح أسماء عدة لتولي المنصب، وفي المقام يمكن طرح سؤال مهم وهو ماهي القوى التي استندت عليها تلك الأحزاب للوقوف بوجه العسكر والإصرار على كسر إرادتهم رغم علمهم بامتلاك المؤسسة العسكرية القوة والجرأة على تكرار تدخلهم المباشر في إدارة النظام السياسي؟ وفي معرض الرد على السؤال يمكن الإجابة بأجوبة محتملة عدة:

الجواب الأول: يبدو ان الأحزاب السياسية اليمينية كانت على يقين بحرص المؤسسة العسكرية للحفاظ على النظام السياسي من الانهيار التام خشية سيطرة القوى الليبرالية ذات الميول اليسارية داخلها من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة على البلاد الأمر الذي منح القوة والجرأة لوقوف الأحزاب اليمينية بوجه المؤسسة العسكرية.

الجواب الثاني: يمكن القول إن القوى السياسية المدنية كانت مطمئنة لعدم تدخل المؤسسة العسكرية بشكل علني لرفض أو معارضة حق دستوري واضح ، وذلك لعلمهم بحرص القادة العسكر في الحفاظ على سمعتهم وحيادتيهم وظهورهم أمام المجتمع بمظهر الراعي الأول لتطبيق الدستور في البلاد فوجدت القوى السياسية اليمينية أن الفرصة جدا مناسبة لكسر إرادة العسكر.

الجواب الثالث: يبدو ان الزعامات السياسية المدنية وجدت ضرورة وضع حد لتسلط وهيمنة المؤسسة العسكرية على الواقع السياسي فقررت المغامرة بإعلان تحديها سيّما وأنها تعمل ضمن الأطر الدستورية.

[1] -T.B.M.M.T.D, Cilt:12, Toplanti.12, B:16, 6 . 4 . 1973, s.224؛ C.S.T.D, Cilt: 10, Toplanti:12, 6.3.1973.

الجواب الرابع: كانت الأحزاب السياسية اليمينية على يقين أن هدف المؤسسة العسكرية الاساسي هو مواجهة خطر اليسار، لا سيّما المتطرف، فوجدت استحالة قيامها بعمل مباشر يطيح بالقوى اليمينية التي تعتبر حائط الصد الأساسي بوجه الأفكار والحركات اليسارية.

الجواب الخامس: يمكن القول أن الأحزاب السياسية وجدت صعوبة تدخل المؤسسة العسكرية بشكل مستمر في الواقع السياسي، لان ذلك يفقدها التأييد الشعبي ويحول دون مصداقيتها أمام الرأي العام العالمي في الحفاظ على وحدة البلاد ونظامه السياسي، سيّما وأن تلك الأحزاب السياسية تحظى بدعم عدد كبير من المؤيدين والأنصار مما قد يثير الشارع ضد تكرار تدخل العسكر بشكل المباشر.

الجواب السادس: يبدو أن القوة والارادة الصلبة التي تمتع بها بعض الزعامات الحزبية لا سيّما زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل وزعيم حزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش، فضلًا عن زعامات أخرى كانوا عاملًا رئيسًا في تعاضد القوى اليمينية للوقوف بوجه المؤسسة العسكرية .

المبحث الثاني

أثر الأحزاب اليمينية في الواقع السياسي ١٩٧٣-١٩٧٥

أولًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٣:

كان إجراء الانتخابات العامة يشكل أولوية هامة للمؤسسة العسكرية التي أرادت التخلص من العبء الكبير الذي وقع على عاتقها بعد الثاني عشر من آذار ١٩٧١، سيّما مع تدهور أوضاع البلاد بصورة عامة، ومن جانب آخر كانت الأحزاب السياسية تسعى بخطى حثيثة لإجراء ذلك الاستحقاق الدستوري بهدف التخلص من هيمنة العسكر على الواقع السياسي، فضلًا عن التخلص من الإذلال الذي تعرضوا له على أيدي الجيش، وبناءً على ذلك كان رئيس الجمهورية جودت صوناي دعا إلى عقد اجتماع موسع في الثاني من كانون الثاني ١٩٧٣، ضمّ كل من رئيسيّ مجلسيّ الشيوخ والأمة التركي ورئيس الوزراء وأعضاء حكومته، فضلًا عن زعماء الأحزاب السياسية وممثليهم في مجلس الشيوخ لمناقشة موعد إجراء الانتخابات وتم الاتفاق على تحديد الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ موعدًا نهائيًا لإجراء الانتخابات العامة والانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ[١].

مثلت تلك الانتخابات أهمية كبيرة للأحزاب اليمينية، لا سيّما حزب العدالة الذي أُبعِدَ عن السلطة بالقوة من قبل العسكر في الثاني عشر من آذار ١٩٧١، إذ رغب في رد اعتباره عبر النتائج التي يسعى إلى تحقيقها والتي تمكّنه من استعادة زمام السلطة، مقابل سعي الأحزاب اليمينية الأخرى إلى إيجاد مكانة مناسبة لها في إدارة السلطة السياسية[٢]، إذ انطلقت في برامج وحملات انتخابية موسعة تضمنت عدد من الوعود والتعهدات سواءً على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي والخدمي، بهدف ضمان مزيدًا من الأصوات، وشهدت الساحة السياسية تنافسًا كبيرًا بين الأحزاب اليمينية نفسها، إذ انطلق الحزب الديمقراطي الجديد بتوجيه كيل من الاتهامات لحزب العدالة مدعيًا ابتعاده عن مبادئ الديمقراطيين الأوائل المتمثلة بالدفاع

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 147 .
[2] - Alper Gulbay, A.G.E, s. 78.

عن حقوق الطبقات الفلاحية والعاملة الفقيرة[١]، والاهتمام بالطبقات العليا المتمثلة بكبار رجال الأعمال والتجار والصناعيين، فضلًا عن كبار الرأسماليين وشهدت الحملات الانتخابية حضور جلال بايار رغم سوء حالته الصحية نتيجة تقدمه في العمر والذي أخذ بدوره التنكيل والتشكيك بقدرة حزب العدالة على أداء الدور المطلوب منه، لا سيّما في تحقيق مطالب الديمقراطيين القدماء معلنا في الوقت ذاته أن الحزب الديمقراطي الجديد هو الوحيد الذي لم يبتعد ويتخلى عن مبادئ الديمقراطيين الاوائل[٢]، ومن جانب آخر أخذ طورهان فيضي اوغلو زعيم حزب الثقة الجمهوري بمهاجمة حزب العدالة متهما إياه بالتنصل عن مهامه أثناء ادارته للسلطة، فضلًا عن فشله في إدارة البلاد بشكل يضمن لها التقدم والرُقِيّ[٣].

طرح حزب السلامة الوطني هو الآخر برنامجه الانتخابي وبدأه بمهاجمة سليمان ديميريل وحزبه، متهمًا إياهم بعدم الإيفاء بوعوده التي أطلقها للإسلاميين، وخضوعه لدول الإمبريالية العالمية الغربية، لاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، فضلًا عن إفراطه في تطبيق مبدأ العلمانية على حساب النظم والثوابت الإسلامية، أما حزب الحركة القومية بزعامة ألب أرسلان توركش فإنه طرح في برنامج الانتخابي رؤاه القومية وأعلن تبنيه للنظام الرئاسي ولم يدخل في صراع مباشر مع حزب العدلة إلا أنه حملهم بصورة غير مباشرة الأغلاط التي أحاطت بالبلاد كابتعاد الشعب التركي عن ماضيه المشرق وروحه القومية الأصيلة نتيجة السياسات الحكومية غير الصحيحة[٤]، وفي مقابل ذلك حرص حزب العدالة الحزب اليميني الأكبر الدفاع عن نفسه أمام تلك الهجمات والاتهامات عبر مهرجاناته وحملاته الانتخابية، فضلًا عن برنامجه الانتخابي الموسع الذي زاد عن التسعين صفحة[٥].

يلاحظ اشتراك أغلب الأحزاب اليمينية المشاركة في الانتخابات في نقطة محورية وهي مهاجمة حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل وهو ما يعكس بشكل واضح تخوفها من النتائج الكبيرة التي قد يحققها الحزب كما في السابق مما يضيّق الفرص أمامها للمشاركة في السلطة، ومن جانب آخر يثبت تنافس تلك الأحزاب وصراعها على قاعدة شعبية محددة وواضحة المعالم تناصر

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 161.
[2] -Ihsan Ezherli, A.G.E,s.96.
[3] -Alper Gulbay, A.G.E, s. 80.
[4] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 163 .
[5] -T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi Secim Beyannamesi, 1973.

الغالبية العظمى منها حزب العدالة في الدورتين السابقتين.

أجريت الانتخابات في الرابع عشر من تشرين الأول وتنافست فيها خمسة أحزاب يمينية هي كل من **(العدالة والديمقراطي الجديد والثقة الجمهوري والحركة القومية والسلامة الوطني)**، وحزبين يساريين معتدلين هما **(الشعب الجمهوري والوحدة التركي)** فضلًا عن المستقلين وبلغت نسبة التصويت فيها(٦٦,٨٢%)[١]،إذ شارك (١١,٢٢٣,٨٤٣) ناخب من أصل (١٦,٧٩٨,١٤٦) يحق لهم التصويت، وحصلت الأحزاب اليمينية على(٢٥٩) مقعدًا، وحقق حزب العدالة المركز الأول على مستوى اليمين والثاني بصورة عامة، إذ صوت لصالحه (٣,١٩٧,٨٩٧) ناخبًا، بنسبة (٢٩,٨٢%) من الأصوات، مما أهله للفوز بـ(١٤٩) مقعدًا، وجاء بالمركز الثاني حزب السلامة الوطني بعد فوزه بـ(٤٨) مقعدًا، وحقق الحزب الديمقراطي الجديد المركز الثالث بعد فوزه بـ(٤٥) مقعدًا، فيما فاز حزب الثقة الجمهوري بالمركز الرابع بعد تحقيق (١٣) مقعد، وجاء حزب الحركة القومية بالمركز الأخير بعد فوزه بثلاثة مقاعد فقط، فيما فاز حزب الشعب الجمهوري اليساري المعتدل بالمركز الأول بعد حصوله على (١٨٥) مقعدًا وبنسبة بلغت (٣٣,٣٠%) من الأصوات، أما حزب الوحدة التركي اليساري فأنه فاز بمقعد واحد فقط، بينما نجح المستقلون بالفوز بستة مقاعد[٢]، وفيما يأتي جدولًا يوضح نتائج الانتخابات.

جدول رقم (٢١)

نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٧٣

الأحزاب المشاركة	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	المقاعد	النسبة
الشعب الجمهوري	٣,٥٧٠,٥٨٣	%٣٣.٢٩	١٨٥	%٤٠,٨
العدالة	٣,١٩٧,٨٩٧	%٢٩.٩٩	١٤٩	%٣٣
السلامة الوطني	١,٢٦٥,٧٧١	%١١.٨٩	٤٨	%١٠,٨
الديمقراطي	١,٢٧٥,٥٠٢	%١١.٨٠	٤٥	%١٠
الثقة الجمهوري	٥٥٦,٤٣٤	%٥.٢٧	١٣	%٢,٨
الحركة القومية	٣٦٢,٢٠٨	%٣.٣٨	٣	%٠,٦٦
الوحدة التركي	١٢١,٧٥٩	%١.١٤	١	%٠,٢٢
المستقلون	٣٠٣,٢١٨	%٢.٨٢	٦	%١,٣
الأمة	٦٢,٣٧٧	%٠,٦	—	—
مجموع الاصوات الصحيحة	١٠,٧٢٣,٦٥٨	%١٠٠	٤٥٠	%١٠٠

[1]-Ihsan Ezherli, A.G.E,S.97.
[2] - Milliet, (Istanbul), 25.10.1973 .

أجريت الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ بالتزامن مع الانتخابات العامة وكانت نسبة المشاركة فيها بلغت (٦٥,٣%)، إذ صوّت فيها (٤,٤١٢,٧٢٧) ناخبًا من أصل (٦,٧٦١,١٥٧) ناخبًا يحق لهم المشاركة، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة (٤,٢٠١,٥٥٧) صوتًا، وجاءت نتائجها متوافقة مع انتخابات المجلس الوطني، إذ حصلت فيها الأحزاب اليمينية على (٢٦) مقعدًا من أصل(٥٢) مقعدًا، وحقق حزب العدالة المركز الثاني بصورة عامة بعد الشعب الجمهوري والأول على مستوى اليمين بواقع (٢٢) مقعدًا، وجاء من بعده حزب السلامة الوطني الذي فاز بثلاث مقاعد، فيما حقق حزب الثقة الجمهوري مقعد واحد، في حين فاز حزب الشعب الجمهوري بـ(٢٥) مقعد، أما المستقلون فحصلوا على مقعدًا واحدًا [١]، وفيما يأتي جدولًا يبين النتائج.

جدول رقم (٢٢)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ لعام (١٩٧٣)[٢]

الأحزاب المشاركة	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد	النسبة
الشعب الجمهوري	١,٤١٢,٠٥١	%٣٣,٦	٢٥	%٤٨
العدالة	١,٣٠٠,٨٠١	%٣١	٢٢	%٤٢,٣
السلامة الوطني	٥١٦,٨٢٢	%١٢,٣	٣	%٥,٧
الثقة الجمهوري	٢٤٦,٨٨٨	%٥,٩	١	%١,٩
الديمقراطي الجديد	٤٣٨,٢٧٦	%١٠,٤	—	—
الحركة القومية	١١٤,٦٦٢	%٢,٧	—	—
الوحدة التركي	٨٩,٨٢٤	%٢,١	—	—
المستقلون	٨٢,٢٣٣	%٢,٠	١	%١,٩
مجموع الاصوات الصحيحة	٤,٢٠١,٥٥٧	%١٠٠	٥٢	%١٠٠

يلاحظ في نتائج الانتخابات انخفاض عدد المقاعد التي حققتها الأحزاب اليمينية بصورة عامة عن انتخابات عام ١٩٦٩ والتي حققت فيها خمسة أحزاب يمينية مشاركة ٢٨٤ مقعدً ولو سلطنا الضوء بشكل دقيق على نتائج الانتخابات الاخيرة نلاحظ وجود تفاوت كبير في عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب، إذ كان حزب العدالة الخاسر الأكبر من بينها

[1] - Hanife Kuru, A.G.E, S. 166 .

[٢]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص١٧.

إذ فقد فيها (١٠٧) مقعدًا مقارنة بالانتخابات السابقة، ذهب القسم الأكبر منها لصالح حزبيّ السلامة الوطني والديمقراطي الجديد اليمينين اللذين كانت لهما تلك المشاركة الأولى في الانتخابات العامة، الأمر الذي يثبت تراجع شعبية حزب العدالة وانخفاض مستوى تمثيله للطبقات الاجتماعية المحافظة التي كانت داعمة له فيما سبق، ويمكن القول أن أسباب ذلك متعددة منها: الانشقاقات التي تعرض لها حزب العدالة خلال تلك المرحلة، إذ أن الحزبين اليمينيين(**الديمقراطي الجديد والسلامة الوطني**) الفائزين على حسابه هما من الأحزاب المنشقة عنه، الأمر الذي تسبب بانخفاض مستوى تأييده، لا سيّما حزب السلامة الوطني ذات الصبغة الإسلامية الأمر الذي حرم حزب العدالة من أصوات غالبية مؤيديه الإسلاميين، ومن جانب آخر يمكن القول أن الفشل الاقتصادي والتدهور الأمني وانتشار الفوضى والعنف السياسي كانت عوامل رئيسة في انخفاض مستوى تأييده الأمر الذي أفقده الكثير من مقاعده البرلمانية، علاوة على ذلك يبدو أن الاقصاء والتعسف الذي تعرضت له القوى اليسارية بعد انقلاب الثاني عشر من آذار ١٩٧١ لا سيّما إغلاق حزب العمل التركي كان حافزًا مهما لانحياز عدد كبير من أبناء الطبقة العمالية الداعمة لحزب العدالة في الانتخابات السابقة لصالح حزب الشعب الجمهوري الذي انفرد في تمثيل مصالح القوى اليسارية على المستوى السياسي، أما عن موقف حزبي الثقة الجمهوري والحركة القومية فبقيت نسبة تمثيلهم متقاربة مع الانتخابات السابقة ويبدو أن سبب ذلك يعود لعدم توظيفهم وتفاعلهم بشكل إجابي بشكل يقنع القواعد الشعبية مع التطورات والإرهاصات السياسية التي حدثت بعد الثاني عشر من آذار ١٩٧١ ، فضلًا الجمود وعدم التحرر من أيديولوجياتهم السابقة التي لم تلقى قبولًا وتأييدًا كبيرًا بين أبناء المجتمع التركي، ومن جانب آخر يمكن القول أن الأسباب ذاتها ألقت بظلالها على نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ التي أجريت بالتزامن مع الانتخابات العامة.

ثانيًا: أثر الأحزاب اليمينية في أزمة تشكيل الحكومة الوطنية ١٩٧٣-١٩٧٤:

دفعت نتائج الانتخابات التي لم تفض إلى إمكانية تشكيل حكومة أغلبية إلى دخول البلاد في أزمة سياسية كبيرة امتدت لأشهر عدة لعبت الأحزاب اليمينية فيها دور رئيسٍ نتيجة خلافها مع حزب الشعب الجمهوري من جهة، والخلاف بين بعضها البعض من جهة أخرى، إذ سعت إلى الاستئثار بالسلطة ومنع تشكيل حكومة ائتلافية بزعامة حزب الشعب الجمهوري الفائز الأكبر[١]، فبعد قيام رئيس الجمهورية فخري كورتورك بتكليف زعيم حزب الشعب الجمهوري بولند أجويد في

[1] - Nedim Yalansiz, Turkiyed Koalisyon Hukumetleri 1961-2002, Huke Ktaplari, Istanbul, 2006, s.287.

السابع والعشرين من تشرين الأول لتشكيل حكومة وطنية وبدأ مفاوضاته مع الأحزاب اليمينية الفائزة جوبه بالرفض، إذ رفضت الغالبية العظمى من الأحزاب الدخول في ائتلاف حكومي تحت قيادته، لا سيّما حزب العدالة الذي أعلن في وقت مبكر عن عدم مشاركته في حكومة يقودها اليسار، كما أعلن الحزب الديمقراطي الجديد وعلى لسان زعيمه فروخ بوزبايلي عدم المشاركة في الحكومة المزمع تشكيلها تحت قيادة يسارية، إلا أن حزب السلامة الوطني أعلن عن رغبته في المشاركة في تشكيل الحكومة وعلى أثر ذلك أرسل نجم الدين أربكان زعيم الحزب رسالة إلى حزب العدالة يدعوهم إلى العدول عن قرارهم بعدم المشاركة لكن من دون جدوى، الأمر الذي دفع بولند أجويد لتقديم اعتذاره إلى رئيس الجمهورية في السابع عشر من تشرين الثاني[١] .

قام رئيس الجمهورية بتكليف زعيم الحزب اليميني الأكبر سليمان ديميريل طالبًا منه تشكيل حكومة ائتلافية تضم القوى اليمينية التي تشكل (٥٨%) من المجلس الوطني الكبير بعد فوزها بـ(٢٥٨) مقعدًا[٢]، وعلى أثر ذلك قدم سليمان ديميريل الدعوة إلى الأحزاب اليمينية لتشكيل ائتلاف سياسي قادر على إدارة الملف الحكومي، إلا أن الخلاف بين تلك القوى حال دون تحقيق ذلك، إذ رفض حزب الثقة الجمهوري الانضمام إلى الائتلاف بحجة اضطراب أوضاع الحزب الداخلية[٣]، ومن جانب آخر رفض الحزب الديمقراطي الجديد الدخول في ائتلاف حكومي تحت قيادة سليمان ديميريل، واشترط إيجاد بديل عنه، الأمر الذي رفضه حزب العدالة[٤]، أما حزب الحركة القومية وحزب السلامة الوطني فإنهم أعلنوا رغبتهم في الانضمام إلى الائتلاف والمشاركة في تشكيل الحكومة، إلا أن عدد مقاعدهم في المجلس الوطني غير كافية لتمرير الحكومة، الأمر الذي أفشل مشروع الائتلاف اليميني ودفع ديميريل نحو دعوة بولند أجويد زعيم حزب الشعب الجمهوري للاشتراك في الحكومة، إلا أن الاخير رفض العرض وبذلك أعلن ديميريل عن اعتذاره لرئيس الجمهورية[٥].

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 167-168 .

[٢]- فيروز أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا بين الصفوة والبيروقراطية ، ص٢٢٥.

[3] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 167-168 .

[4] -Gulbin Aysi Ates, A.G.E, s. 63 .

[5] -Alper Gulbay, A.G.E, s. 135 .

اقترح فخري كورتورك على بولند أجويد تشكيل حكومة ائتلافية تجمع حزبه مع حزب العدالة وحاول تقريب وجهات النظر بينهما، إلا أن كلا الطرفين رفضا ذلك[١]، مما أدى إلى توتر الأوضاع، فقرر رئيس الجمهورية التدخل بشكل مباشر لتقريب وجهات النظر بين الأحزاب اليمينية وتشكيل حكومة ائتلافية تجمعهم، فعقد اجتماع مع زعماء تلك الأحزاب وهم كل من **(سليمان ديميريل ونجم الدين أربكان وفروخ بوزبايلي)** ، إلا أن إصرار الحزب الديمقراطي الجديد على استبعاد ديميريل عن رئاسة الحكومة حال دون تحقيق ذلك[٢].

اقترح رئيس الجمهورية في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٧٣، وكحل للازمة تكليف نعيم تالو بتشكيل حكومة وطنية عبر تشكيل جبهة وطنية تنحصر مهمتها في الاعداد لإجراء انتخابات مبكرة في آيار ١٩٧٤، إلا أن حزب العدالة رفض ذلك وأصر على تولي زعيمه قيادة تلك الجبهة، فضلًا عن الحكومة مما أضطر نعيم تالو إلى إعلان انسحابه[٣].

ألقى التعقيد وتأزم الأوضاع بضلاله على الواقع السياسي في تلك المرحلة ووصلت مسألة تشكيل الحكومة إلى طريق مسدود، مما أثار قلق المؤسسة العسكرية، إلا أن نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في التاسع من كانون الأول ١٩٧٣ والتي حقق فيها حزب الشعب الجمهوري تقدما واضحًا أثر بشكل مباشر على المشهد السياسي وحلحلت الأزمة الحكومية، إذ أعلن حزب الشعب الجمهوري ضرورة حل الأزمة الحكومية عبر إجراء انتخابات مبكرة، ظنًا منه أن الفوز سيكون حليفه إذ ما أجريت الانتخابات العامة، الأمر الذي أقلق الأحزاب اليمينية، لا سيّما حزب العدالة[٤]، والذي يبدو أنه تراجع عن موقفه السابق الرافض لتولي حزب الشعب الجمهوري للحكومة، وعلى أثر ذلك أعلن فخري كورتورك في السابع والعشرين من كانون الأول من العام نفسه تكليف بولند أجويد لتشكيل حكومة أقلية تضم حزبي الشعب الجمهوري والسلامة الوطني وتوصل الطرفين في السابع من كانون الثاني ١٩٧٤ إلى الاتفاق على تشكيل حكومة شراكة تجمعهما رغم تناقضهم الأيديولوجي والفكري[٥]، وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٤

1- Hanife Kuru, A.G.E, s. 168 .
2 - Alper Gulbay, A.G.E, s. 138 .
3- Hanife Kuru, A.G.E, s. 170 .
4 - Nedim Yalansiz, A.G.E, s. 288.
5 -Derya Celiker, 1961-1980 Arasi Koalisyon Hukumetlerine Bir Ornek:1974 CHP-Msp Koalisyonu, Pamukkale Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, Yuksek LisansTezi, Kamu Yonetimi Anabilim Dali, 2009, s. 48 .

١٩٧٤ أعلن أجويد عن اكتمال التشكيلة الحكومية التي تضمنت (٢٥) وزارة ثمان عشر منها لحزب الشعب الجمهوري، وسبع لحزب السلامة الوطني، على أن يتولى نجم الدين أربكان منصب نائب رئيس الوزراء[١]، ونالت الحكومة ثقة المجلس الوطني الكبير في السابع من شباط ١٩٧٤ بعد نقاشات مطولة واعتراضات كبيرة على برنامجها الحكومي أثيرت من قبل أعضاء حزبيّ العدالة والديمقراطي، إذ صوّت لصالحها (٢٣٥) نائبًا من أصل (٣٧٣) نائبًا حضروا الجلسة، في حين صوّت بالضد منها (١٣٦) نائبًا [٢].

يمكن من خلال ما تقدم تقييم المواقف المتباينة للأحزاب اليمينية إزاء الأزمة الحكومية، إذ يلاحظ أن موقف حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان كان إيجابيًا إزاء كل محاولات تشكيل الحكومة عبر إعلانه عن الاستعداد للمشاركة فيها وتحت قيادة أي حزب، الأمر الذي يبدو أنه يشير إلى رغبة الحزب في إثبات وجوده ومكانته المؤثرة في القرار السياسي لا سيّما وأنه حزب اسس حديثا بعد اغلاق حزب النظام الوطني بعد أحداث الثاني عشر من آذار لتمثيل الإسلامين الذين عانوا التهميش والاقصاء لعقود طويلة من قبل الحكومات السابقة، فضلًا عن رغبته في كسب مزيد من الدعم والتأييد عبر تحقيق مكاسب سياسية تلبي طموح قواعده الشعبية، ويمكن القول أن دخوله في ذلك الائتلاف لتشكيل الحكومة كان في صالحه إذ أنه لأول مرة ينجح حزب إسلامي في اختراق المؤسسات الحكومية بشكل رسمي وبمشاركة حزب الشعب الجمهوري العلماني الذي يُعلن رفضه للدين منذ تأسيسه على يد أتاتورك، الأمر الذي يعد نصرًا كبيرًا للإسلامين، أما عن موقف الحزب الديمقراطي الجديد الذي رفض ويشكل قاطع تولي بولند أجويد زعيم حزب الشعب الجمهوري ذو التوجه اليساري للسلطة بهدف إثبات عدائه للأفكار اليسارية هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ أنه وافق على منح السلطة لحزب العدالة شرط استبعاد سليمان ديميريل وإيجاد بديل عنه من الحزب نفسه الأمر الذي يشير بشكل واضح إلى استهداف شخصي، ويمكن القول أن السبب الرئيس لذلك يعود لاتهامه من قبل الديمقراطيين القدماء بالاستيلاء على ارثهم السياسي عبر فرض نفوذه وهيمنته على حزب العدالة الوريث الحقيقي للحزب الديمقراطي المنحل، لا سيّما مع حجم التأييد والدعم الذي يحظى به فضلًا عن كونه غريب على فكر الديمقراطيين القدماء فهو ليس من أعضاء أو مؤسسي حزبهم المنحل، إذ

[1] -M. M. T. D, Cilt:1, Toplanti:1, M. Meclisi, B:34, 29. 1. 1974, s.316.
[2] -M. M. T. D, Cilt:1, Toplanti:1, M. Meclisi, B:38, 7. 2. 1974, s.549.

أن إضعافهِ وإقصائهِ يصب في صالحهم ويمنحهم الفرصة للاندماج مع حزب العدالة أو الاستيلاء على قواعده الشعبية على أقل تقدير، كما يمكن القول أن استهدافه جاء نتيجة الفشل الاقتصادي والسياسي والأمني الذي مرت به البلاد خلال المرحلة التي تولى فيها الحكم، أما عن موقف حزب العدالة الذي أصر على تشكيل الحكومة بنفسه وعدم المشاركة فيها تحت غير قيادته، الأمر الذي يشير إلى رغبته في استعادة مكانته وهيبته التي فقدها سواءً أمام المؤسسة العسكرية أم أمام الأطراف السياسية الأخرى أم أمام قواعده الشعبية، ويرى الباحث أنه نجح في اثبات ذلك أمام الجميع من خلال الثبات على موقفه السياسي، أما عن حزبيّ الحركة القومية والثقة الجمهوري فيمكن القول أن تأثيرهم كان غير فاعل في تلك الأزمة بسبب ثقلهم النيابي المحدود في المجلس الوطني، فضلًا عن مجلس الشيوخ لذلك لم يتم بآرائهم خلال تلك المرحلة.

ثالثًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات المحلية ١٩٧٣:

كان موعد إجراء الانتخابات المحلية حدد في التاسع من كانون الأول ١٩٧٣، أي بعد موعد الانتخابات العامة بمدة لا تتجاوز الـ (٥٥) يومًا، لذلك لم يعد أي من الأحزاب السياسية برنامج انتخابي خاص بها واكتفت بطرح بيانات انتخابية وكانت الأحزاب اليمينية التي تروم المشاركة فيها تسعى جاهدة لتحقيق أعلى قدر من الأصوات، لا سيّما حزب العدالة الذي تعرض لصدمة كبيرة نتيجة خسارته التي أفقدته الأغلبية في المجلس الوطني[١]، إذ سعت جميع القوى تكثيف حملاتها الانتخابية وتوضيح برامجها الخاصة بالمدن والمقاطعات، عبر الصحف والمجلات المحلية والقنوات الإذاعية والتلفزيونية والتي حملت في طياتها كم هائل من الوعود والتعهدات كالتعهد بتأمين المساكن لجميع المواطنين، فضلًا عن التعهد بالاهتمام الفعلي بسكان العشوائيات ومساكن الصفيح واطلاق الوعود بتلبية احتياجاتهم سواءً على المستوى الصحي أم التعليمي أم الخدمي، كما ذهبت بعض الأحزاب اليمينية إلى الحديث عن التعهد بالسعي لمنحهم سندات ملكية للمساكن التي استولوا عليها ، كما أقيمت المناظرات التي اتسمت بالحدّة وتبادل الاتهامات بين مرشحي الأحزاب سيّما مرشحي حزبي العدالة والشعب الجمهوري في المدن الكبرى[٢]، أجريت الانتخابات في التاسع من كانون الأول، وشارك فيها ستة أحزاب يمينية،

1 -Derya Celiker, A.G.E, s. 47 .
2 -Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s. 62 .

فضلًا عن حزبين يساريين والمستقلين وتنافسوا فيها على (١٦٢٠) رئاسة بلدية، منها (٦٧) رئاسة بلدية مراكز مدن رئيسة و(٥٥١) رئاسة مقاطعة، و(١٠٠٢) رئاسة بلدة وقرية، فضلًا عن التنافس على (٢٢,١٣٢) مقعدًا لمجالس البلديات والتنافس على (٢٣,٢٨٩) مقعدًا لمجالس القرى والمحلات، وسجلت نسبة مشاركة منخفضة مقارنةً بالانتخابات العامة، إذ بلغت المشاركة في انتخاب رئاسة البلديات (٥٦,١٣%)، وفي انتخاب أعضاء مجالس البلديات (٥٤,٩٧%)، في حين كانت نسبة المشاركة في انتخاب أعضاء المجالس العامة للمدن بلغت (٦١,٧٢%)، وعدت الانتخابات الأقل مشاركة في تاريخ الجمهورية التركية في حينها[١]، وحقق حزب العدالة المركز الأول على مستوى الأحزاب اليمينية والثاني بصورة عامة بعد تحقيق حزب الشعب الجمهوري المركز الأول في تلك الانتخابات، وجاء الحزب الديمقراطي الجديد بالمرتبة الثانية فيما حقق حزب السلامة المرتبة الثالثة والثقة الجمهوري بالمرتبة الرابعة وحقق حزب الحركة القومية والامة المراتب المتأخرة وكما يظهر في الجدول الاتي.

جدول رقم (٢٣)

عدد الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب في الانتخابات المحلية لعام (١٩٧٣)[٢]

الأحزاب المشاركة	رئاسة البلديات		مجالس الاقضية والنواحي		مجالس المقاطعات	
	الأصوات	النسبة	الأصوات	النسبة	الأصوات	النسبة
الشعب الجمهوري	١.٧١٦.٠٩٩	٣٩.٣١	١.٦٢٧.٤٧٩	٤١.٦٢	٣.٧٠٨.٦٨٧	٣٧.٦٩
العدالة	١.٤٨١.٠١٥	٣٣.٩٣	١.٣٨٥.٧٢٧	٣٥.٤٣	٣.٧٣٢.٣٦٥	٣٢.٣٢
الديمقراطي	٣٠٠.٦٥٦	٦.٨٦	٣٤٧.٤٢٨	٨.٨٨	١.٠٧٥.٣٠٤	١٠.٧٥
السلامة الوطني	١٦٧.١٦٧	٣.٨٣	٢١٢.٠٤٠	٥.٤٢	٦٢٠.١٤٠	٦.٢٠
الثقة الجمهوري	٦٠.٢٥٩	١.٣٨	١٠٨.٢٧٢	٢.٧٧	٢٨٩.٦٨٣	٢.٩٠
الحركة القومية	٣٥.٦٩٣	٠.٨٢	٦١.٧٩٦	١.٥٨	١.٣٣.٠٨٩	١.٣٣
الأمة	٤.٠٢٨	٠.٠٩	٧.٨٤٥	٠.٢٠	٨.٩٦٧	٠.٠٩
الوحدة التركية	١.٦٧١	٠.٠٤	٢٠.٢٢١	٠.٥٢	٤١.٠٩٢	٠.٤١
المستقلون	٥٩٨.٧٥٤	١٣.٧٢	١٣٩.٩٧٤	٣.٥٨	٨٩٠.٨٧٨	٨.٩١
المجموع	٤,٣٦٥,٣٤٢	%١٠٠	٣,٩١٠,٧٨٢	%١٠٠	١٠,٤٩٩,٩٣٥	%١٠٠

[1]- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E,s. 63 .

[2]- Atifta, Ayni esar ,s. 84 .

مكّنت تلك الأصوات الأحزاب اليمينية من الفوز برئاسة (٧٩٦) رئاسة بلدية من أصل (١٦٢٠) في عموم البلاد، وحققت فوزًا في(٢٤) رئاسة بلدية لمراكز المحافظات من اصل (٦٧)، وكان القسم الأكبر منها لحزب العدالة الذي حقق بمفرده (٦١٩) رئاسة بلدية عشرون منها في مراكز المدن فيما حقق الحزب الديمقراطي الجديد (١٠٤) رئاسة بلدية أثنتان منها في مراكز المدن، وحقق حزب السلامة الوطني (٣٢) رئاسة بلدية اثنان منها في مراكز المدن بينما تجح حزب الثقة الجمهوري بالفوز بـ (٣٦) رئاسة بلدية في الوحدات الإدارية الصغيرة فقط اما حزب الحركة القومية فأنه نجح في الفوز بخمسة رئاسات للبلدية فقط في الاقضية والنواحي فيما فشل حزب الأمة بتحقيق فوز على مستوى رئاسة البلديات، ورغم ذلك فان الأحزاب اليمينية خرجت خاسرة فيها بعد أن فقدت رئاسة بلديات مدن مهمة مثل انقرة واستانبول وازمير لا سيّما حزب العدالة الذي انخفض تمثيله في رئاسة بلديات المدن الكبرى إلى (٢٠) رئاسة بعد أن كان في الانتخابات السابقة (٣٣) رئاسة[١] وكما يظهر في الجدول الاتي:

جدول رقم (٢٤)

رئاسة البلديات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام (١٩٧٣)[٢]

الأحزاب المشاركة	عدد الرئاسات	النسبة	مراكز المدن	النسبة
العدالة	٦١٩	٣٨.٢١	٢٠	٢٩,٨٥
الشعب الجمهوري	٥٣١	٣٢.٧٨	٢٩	٤٣,٢٨
الديمقراطي	١٠٤	٦.٤٢	٢	٢,٩٨
الثقة الجمهوري	٣٦	٢.٢٢	—	—
السلامة الوطني	٣٢	١.٩٧	٢	٢,٩٨
الحركة القومية	٥	٠.٣١	—	——
المستقلون	٢٩٣	١٨.٠٩	١٤	٢٠,٨٩
المجموع	١٦٢٠	%١٠٠	٦٧	%١٠٠

يلاحظ ان نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب اليمينية مجتمعة في انتخاب رئاسة البلديات بلغت (٤٦,٩١%)، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالانتخابات المحلية السابقة لعام ١٩٦٨ إذ حصلت فيها الأحزاب اليمينية على (٥٢,٥٥%) أي أنها فقدت (٥,٦٤%) من

1- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, S. 85 .
2 -Atifta, Ayni esar, S. 86 .

الأصوات فيها وكذلك الحال في انتخابات مجالس الوحدات الإدارية الصغيرة فضلًا عن انتخاب مجالس المقاطعات التي انخفضت بشكل واضح، إذ بلغت نسبة التصويت مجالس الاقضية والنواحي (٥٤,٢٨%) بعد ان كانت في الانتخابات السابقة (٥٩,٥٢%) وهو ما يشير إلى فقدانها ما نسبته (٥,٢٤%) من الأصوات ، كما انخفضت نسبة التصويت في انتخاب مجالس المدن الكبرى إلى (٥٣,٥٩%) بعد ان كانت (٦٠,٩١%) أي أنها فقدت فيها (٧,٣٢%) من الأصوات، اي أن معدل ما فقدته من أصوات في تلك الانتخابات زاد عن (٦%) وهي نسبة كبيرة بطبيعة الحال، ويلاحظ أن الخاسر الأكبر هو حزب العدالة إذ ذهبت جزء من أصواته لصالح الحزب الديمقراطي الجديد والسلامة الوطني، فضلًا عن ذهاب بعضها لحزب الشعب الجمهوري ، وهو ما يشير بشكل واضح إلى نجاح الأخير في استقطاب القوى اليسارية لصالحه، لا سيّما الطبقات العمالية التي لم تجد خيار سوى الالتفاف حول حزب الشعب الجمهوري بعد حظر حزب العمل التركي، ويمكن القول ان الأسباب المحتملة التي افقدت اليمين جزء من شعبيته في الانتخابات العامة والتي تم ذكرها سابقًا هي ذاتها التي افقدته جزء من أصواته في الانتخابات المحلية.

رابعًا: الصراع اليميني اليساري ١٩٧٣-١٩٧٥:

عملت الحكومات **(فوق الحزبية)** التي تشكلت تحت رعاية المؤسسة العسكرية بعد انقلاب الثاني عشر من آذار ١٩٧١، على اضعاف القوى اليسارية بصورة عامة، والمتطرفة منها بصورة خاصة، لا سيّما مع توفر الغطاء القانوني لذلك عبر التعديلات الدستورية، التي أجريت في تلك المرحلة، والتي عملت على تقييد الحريات العامة التي اوجدها دستور ١٩٦١، إذ سارعت بحظر حزب العمل التركي، والقيام بحملات اعتقال واسعة طالت أغلب اليساريين، واحيلوا إلى محاكم أمن الدولة، التي تميزت أحكامها بالشدة والقسوة إزائهم، فضلًا عن إقالة وطرد عددًا غير قليل من الضباط والمنتسبين في الأجهزة الأمنية، لا سيّما من المنتمين للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي أضعف التيار اليساري بشكل واضح خلال تلك المدة،[1]، إلا أن ذلك الواقع تغير بعد أن تمكّن بولند أجويد من تشكيل حكومته الائتلافية مع حزب السلامة الوطني في كانون الثاني ١٩٧٤، والتي هي الأخرى تعرضت لهجمة شرسة من قبل الأحزاب اليمينية داخل المجلس

[1] -Derya Celiker, A.G.E, s. 62 .

الوطني الكبير أثناء طرح في برنامجها الحكومي[١]، إلا أنها تجاوزت ذلك وصرح أجويد بأنه عازم على إصدار عفوًا عن المسجونين بتهم سياسية، وقام بتشكيل لجنة مشتركة من أعضاء حزبيّ الائتلاف الحكومي لصياغة قانون مشروع العفو، الأمر الذي ولَدّ معارضة يمينية تبناها أعضاء حزب العدالة والديمقراطي والثقة الجمهوري، فضلًا عن أعضاء حزب الحركة القومية[٢].

تضمن قانون العفو تخفيف عقوبة المدانين المحكومين بالإعدام إلى السجن لمدة لا تزيد عن ثلاثين عامًا، وتخفيف عقوبة المدانين المحكومين بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة إلى مدة لا تزيد عن أربعة وعشرين عامًا، وإخلاء سبيل المدانين المحكومين وفق المادتين (١٤١-١٤٢)[٣]، والتي تخص الجرائم الفكرية والترويج للشيوعية ، واشترط حزب السلامة الوطني شمول المدانين المحكومين وفق المادة (١٦٣)[٤]، التي تخص جرائم المعتقدات الدينية المتعارضة مع مبدأ العلمانية[٥].

عارضت الأحزاب اليمينية مشروع القانون في المجلس الوطني، إذ رفضوا المصادقة على شمول المحكومين وفق أحكام المادتين (١٤١، ١٤٢) وعدوا ذلك القانون بمثابة إعادة لحقوق اليساريين ولعرقلة المشروع اشترطت القوى اليمينية شمول أبناء السلالة العثمانية بالعفو والسماح لهم بالعودة إلى تركيا، كما طالبوا بإطفاء قروض مؤسسة الضمان الاجتماعي عن المواطنين

---

1 - Hanife Kuru, A.G.E, s. 171 .

2 -M.M.T.D, Donem:4, Cilt:1, Toplonti:1, 7.2.1974, A.G.E, s.563.

٣- وردت المادتين (١٤١-١٤٢)، في القانون ذو الرقم (٣٠٣٨)، الصادر بتاريخ الحادي عشر من حزيران ١٩٣٦، ونصت المادة (١٤١) على إصدار الحكم بالحبس يتراوح من خمس سنوات إلى اثنتي عشرة سنة بحق الأشخاص الذين يقومون بتأسيس جمعيات أو حركات تعمل على زعزعة النظام الاجتماعي أو الاقتصادي في الدولة، كما نصت على معاقبة كل من يحاول أضعاف أو زعزعة الشعور بالقومية بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات، ويحكم بالحبس مدة ستة أشهر كل من ينتمي إلى تلك الجمعيات أو الحركات، فيما نصت المادة (١٤٢)، على صدور عقوبة الحبس المشدد بمدة لا تقل عن سنة وأحدة ولا تزيد عن خمسة سنوات بحق من يقوم بالترويج لإضعاف أو زعزعة النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو الترويج للقضاء على فئة من فئات المجتمع باستخدام الشدة والعنف، كما نص على صدور عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين بحق من يقوم بالترويج لزعزعة أو إضعاف الشعور بالقومية، فضلًا عن الحبس بنفس العقوبة بحق من يمتدح أو يستحسن الأفعال التي يعاقب عليها القانون. Derya Celiker, A.G.E, s. 65 .

٤- وردت المادة (١٦٣) في القانون ذي الرقم (٥٤٣٥)، الصادر في العاشر من حزيران ١٩٤٩، التي نصت على صدور عقوبة الحبس المشدد بمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات بحق كل من يدير أو يؤسس جمعية تهدف إلى إتباع معتقدات أو أسس دينية مضادة لمبدأ العلمانية وأن كانت متوافقة مع النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للدولة، كما نصت على صدور عقوبة الحبس بمدة لا تقل عن ستة أشهر بحق كل من يروج أو يشجع على الانضمام لتلك الجهات، كما نصت على إصدار عقوبة بالحبس المشدد بمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات بحق من يقوم بالترويج والدعاية إلى حالة معينة باستخدام الأشياء المعروف كونها مقدسات دينية أو استغلال الشعور الديني، لتحقيق منفعة شخصية أو بهدف تطبيق معتقدات وأفكار دينية مضادة للعلمانية. Ayni esar, . s. 65.

5 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 171 .

المقترضين ومما أسهم في قوة اليمين والإصرار على موقفهم وقوف عدد من أعضاء حزب السلامة الوطني الشريك الأساسي في الحكومة إلى جانبهم في رفض شمول المحكومين بالجرائم الفكرية، الأمر الذي أعلن معه حزب الشعب الجمهوري بعدم شمول المحكومين وفق المادة (١٦٣)، مما أدى إلى تحول النقاش إلى سجال محتدم داخل المجلس الوطني بين الطرفين، وفي محاولة لعرقلة القانون اقترح أعضاء الأحزاب اليمينية تضمين مشروع قانون العفو بعض التعديلات مثل اقتراح تجميع عقوبات الأحكام السابقة بحق من يشملهم العفو، أي في حالة قيام شخص ما بأكثر من جريمة وشمله العفو ومن ثم ارتكب جريمة يحاكم على جميع الجرائم التي ارتكبها خلال الخمسة أعوام السابقة لتاريخ صدور العفو، فضلًا عن إعادة الحكم على الجريمة التي شملها العفو كذلك اقترحوا إخراج نواب البرلمان والوزراء خارج دائرة العفو إلا أن تلك المقترحات جوبهت بالرفض من قبل حزب الشعب الجمهوري، فضلًا عن رفض بعض أعضاء الأحزاب اليمينية[١].

أصرت الحكومة على إرسال مشروع القانون للمجلس الوطني الكبير بهدف التصويت عليه ورغم المعارضة الشرسة للقانون إلا أنه مُرِرَ بجلسة العاشر من نيسان ١٩٧٤، بعد أن صوّت لصالحه (٢٠٧) عضوًا من أصل (٣٩١) حضروا الجلسة، مقابل (١٨٤) نائبًا رفضوا القانون وكان عدد من أعضاء حزب السلامة صوّتوا بالضد منه، فضلًا عن تَغّيب عدد منهم احتجاجًا على شمول الجرائم الفكرية بالقانون، الأمر الذي أثر سلبًا على التحالف الحكومي وعُدّ من أبرز العوامل التي أدت إلى تفتته فيما بعد[٢].

أعلنت الأحزاب اليمينية امتعاضها من المصادقة على القانون الذي تضمن شمول المحكومين وفق المادتين (١٤١، ١٤٢)، وأعلنوا على لسان ديميريل الذي صرح قائلًا "**سنعمل كقوى يمينية كل ما بوسعنا لعدم شمول المحكومين وفق الجرائم الفكرية في قانون العفو**"[٣]، ومن جانب آخر كان ألب أرسلان توركش زعيم حزب الحركة القومية قد صرح قُبيّل إقرار القانون قائلًا "**إن قانون العفو سيذهب بالبلاد إلى حرب مظلمة مرةً أخرى فلا يجب نسيان جرائم القتل التي مارستها الجماعات الشيوعية**"[٤] وبالفعل عند إحالة القانون إلى اللجنة الدستورية في مجلس

---

1 -Derya Celiker, A.G.E, s. 66-67 .
2 -M.M.T.D, Donem:4, Cilt:3, Toplanti:1, M. Meclisi, B:46, 10 . 4 . 1974, s. 125.
3 - Atifta,Derya Celiker, A.G.E, s. 67 .
4 -Atifta, Hakki Oznur, A.G.E, s.326.

الشيوخ قررت عدم شمول المحكومين وفق المادتين المذكورتين، فضلًا عن عدم شمول قانون العفو رئيس الوزراء والوزراء وأعضاء المجلس الوطني سواءً الحاليين أم السابقين[١]، مما ولد أزمة بين الحكومة والقوى اليمينية، إذ أنه في حال ارجاع مشروع القانون إلى المجلس الوطني لإجراء التعديلات عليه تستوجب المصادقة عليه تصويت ما لا يقل عن **(النصف + واحد)** الأمر الذي قد يؤدي إلى استحالة تمريره، وللخروج من ذلك المأزق اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مختلطة تشمل ثمانية أعضاء من المجلس الوطني وثمانية آخرين من مجلس الشيوخ[٢]، وبحكم الأغلبية التي تمتلكها الأحزاب اليمينية تضمنت اللجنة المختلطة تسع أعضاء يمينين مقابل سبعة أعضاء ذات ميول يسارية، لذلك كانت النتائج الأولية لصالح القوى اليمينية إذ تم الاتفاق داخل اللجنة على تعديل وادراج بعض النقاط في القانون وكما يأتي[٣]:

١- عدم شمول الجرائم الفكرية للمحكومين وفق المواد (١٤١، ١٤٢) من القانون الجنائي التركي ضمن إطار قانون العفو.

٢- شمول العفو للجرائم التي وقعت لغاية السابع من شباط ١٩٧٤ ، أي عدم شمول الجرائم التي وقعت بعد ذلك التأريخ.

٣- شمول المحكومين الأحداث أي من هم دون سن الخامسة عشرة بالعفو دون قيد أو شرط.

٤- تخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن لمدة ثلاثين عامًا، و تخفيف عقوبة السجن مدى الحياة إلى السجن لمدة أربع وعشرين عامًا.

٥- السماح للرجال من أبناء السلالة العثمانية بالرجوع إلى الوطن.

اضطرت القوى اليسارية إلى قبول المصادقة على قانون العفو وفق اتفاقات اللجنة المختلطة، الأمر الذي يعني نجاح القوى اليمينية في فرض ارادتها على الواقع السياسي، إلا أن أعضاء حزب الشعب الجمهوري تقدموا بطلب إلى المحكمة الدستورية موقع من (١٣٧) نائبًا لنقض قرار عدم شمول المحكومين بتهمة الجرائم الفكرية بالعفو، وبالفعل نجحوا في ذلك، إذ قررت المحكمة الدستورية بعد دراسة مضمون الطلب شمول المحكومين وفق المادتين (١٤١، ١٤٢) بقانون

[1] -M.M.T.D, Donem:4, Cilt:3, Toplanti:1, A.G.E, s.124
[2] -Resmi Gazete, Sayi: 14890, 15.5.1974, s. 1-5.
[3] -Resmi Gazete, Sayi: 14892, 18.5.1974, s. 105-112.

العفو[١]، الأمر الذي منح القوى اليسارية فرصة لاستعادة نشاطهم بعد التضييق والاضطهاد والملاحقات التي مرت بها في تلك المرحلة، وبدأت الحركات العمالية تستجمع قواها في ظل تزايد أعدادها للمطالبة بحقوقها، لا سيّما وأن تلك المدة وسمت بانخفاض المستوى المعيشي لطبقة البروليتارية بسبب ارتفاع الضرائب والذي تزامن مع ارتفاع كبير في الأسعار[٢]، كما استأنفت المنظمات اليسارية التي أُغلقت بعد الثاني عشر من آذار أعمالها، فضلًا عن تأسيس منظمات جديدة من قبل عدد من المدرسين والمعلمين والأكاديميين، الأمر الذي تأهبت معه القوى اليمينية المتطرفة، إذ وجهت الدعوات للشباب القوميين إلى عقد اجتماع موحد بهدف توحيد جهودهم لمواجهة الخطر الشيوعي[٣]، وعلى أثر ذلك استأنفت منظمة الذئاب الرمادية تجمعاتها واتجهت لخلق حالة من الفوضى بهدف منع القوى اليسارية من معاودة ممارسة انشطتها سواءً على المستوى السياسي أم على مستوى أعمالها العسكرية، الأمر الذي أصبحت معه الساحة السياسية التركية تتسم بالصراع اليميني اليساري وعدم الاستقرار وانتشار الفوضى والإرهاب السياسي كلما تقدم الوقت[٤].

مثلت مسألة الموازنة المالية لعام ١٩٧٤ حلقة من حلقات الصراع بين القوى اليمينية وبين القوى اليسارية التي تزعمها في تلك المرحلة حزب الشعب الجمهوري، إذ عمد بولند أجويد إلى سحب مشروع الموازنة المالية الذي قدمته حكومة نعيم تالو بهدف إعادة دراستها وإجراء التعديلات اللازمة عليها، وكان على الحكومة إرسال موازنة مؤقتة إلى مجلس الشيوخ للمصادقة عليها والعمل بها إلى حين الانتهاء من إعداد الموازنة العامة، ووجدت الأحزاب اليمينية التي تمتلك الأغلبية في مجلس الشيوخ الفرصة لتوجيه ضربة إلى حكومة بولند أجويد اليسارية، إذ تم رفضها في الجلسة التي عقدت للمصادقة عليها بعد أن صوّت بالضد منها (٧٥) عضوًا مقابل (٦٥) عضوًا صوّت لصالحها من أصل (١٤٠) عضوًا حضروا الجلسة[٥]، الأمر الذي أحيلت معه الموازنة المؤقتة إلى لجنة مختلطة من أعضاء المجلس الوطني ومجلس الشيوخ لإعادة دراسة النقاط الخلافية، وشنت القوى اليمينية هجمة إعلامية على الحكومة متهمةً إياها بمخالفة

[1] -Irfan Meclisi Tutaner Yilmas, Cilt: 1, s. 601؛ Derya Celiker, A.G.E, s. 68 .
[٢]- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٢٩٣.
[٣]- أمجد نعمة كيطان منسي الوزني، المصدر السابق، ص١٤٩.
[٤]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٦٦.
[5] - Derya Celiker, A.G.E, s. 73.

برنامجاها الحكومي الذي تعهدت فيه بالسعي لتخفيض الأسعار التي شهدت ارتفاع مفرط، كما وأنها عملت على خلق فوضى إدارية عبر التلاعب بالوظائف والمناصب الحكومية التي مُنحت لصالح القوى اليسارية، واستغلالها للإذاعة والتلفزيون في الترويج للأفكار اليسارية، فضلًا عن ترك مهامها الأساسية والانشغال بالعفو عن الشيوعيين والاشتراكيين المدانين بالإرهاب[١].

أنهت اللجان المشكلة في مجلس الأمة الكبير دراستها وتوصياتها حول الموازنة المؤقتة وأحيلت إلى المجلس الوطني للمصادقة عليها وعقدت جلسة التصويت في الثلاثين من آيار وتمت المصادقة عليها بعد ان صوت لصالحها (٢٣٥) عضوًا من أصل (٤٢٤) عضوًا حضروا الجلسة مقابل رفضها من قبل (١٨٩) عضوًا، وحدد المجلس الوطني تاريخ الأول من تموز ١٩٧٤ تاريخ العمل بها[٢].

خامسًا: موقف الأحزاب اليمينية من القضية القبرصية ١٩٧٤:

كان نظام الحكم في قبرص تعرض لانقلاب عسكري من قبل الضباط اليونان المنتمين لصفوف الجيش القبرصي في الخامس عشر من تموز ١٩٧٤، وتمكّن الانقلابين من الاطاحة بحكم مكاريوس، الأمر الذي رفضته الأحزاب اليمينية بصورة عامة، فضلًا عن حكومة بولند أجويد خوفا على مستقبل القبارصة الأتراك من جهة والخشية من ضمّ قبرص إلى اليونان من جهة أخرى[٣]، إذ أعلنت القوى اليمينية عن ضرورة التدخل العسكري المباشر في قبرص، ووجدت الحكومة الفرصة مناسبة للتدخل، لا سيّما مع ضعف المواقف الدولية في ردع الانقلابين، فأصدر أجويد بالاتفاق مع نجم الدين أربكان قرارًا بالتدخل العسكري في العشرين من تموز ١٩٧٤، عبر القيام بإنزال جوي في مدينة كيرينيا بهدف حماية القبارصة الأتراك وإقامة دولة قبرصية فدرالية يتمتع فيها الأتراك بكامل حقوقهم[٤] ، وتحت ضغط الأمم المتحدة والقوى الكبرى لاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فضلًا عن ضغط القوات التركية أعلنت اليونان موافقتها على وقف اطلاق النار في الثاني والعشرين من الشهر نفسه واللجوء إلى المفاوضات لحل الأزمة، وعُقدت

---

[1] -Derya Celiker, A.G.E, s. 73.

[2] - M.M.T.D, Donem:4, Cilt:5, Toplanti:1, B:90, 30 . 5 . 1974, s. 727.

[٣]- زهراء أحمد عبد الناصر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية القبرصية ١٩٧٤-١٩٨٠، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الآداب، ٢٠١٤)، ص٤١.

[٤]- احمد جاسم ابراهيم، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي١٩٦٠-١٩٩٤، (مجلة)، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد:٦، العدد:١، ص٨٤-٨٥.

المفاوضات في جنيف بعد ثلاثة أيام من إعلان وقف اطلاق النار، وصدر البيان النهائي في الثلاثين من الشهر تموز ١٩٧٤، وتضمن قبول أغلب مطالب الحكومة التركية والتي تمثلت بإقامة إدارتين ذاتيتين منفصلتين في قبرص أحداهما للقبارصة الأتراك والأخرى للقبارصة اليونان، الأمر الذي عدته القوى اليسارية نصرًا عظيمًا للأتراك، إذ لم تتمكّن الأحزاب اليمينية الحاكمة من تحقيقيه، وأظهرت الصحافة والمواقع الإعلامية التابعة لحزب الشعب الجمهوري لأهداف سياسية بولند أجويد كبطل قومي ووصفته بمحرر الترك من الاغريق[١]، وبالفعل تمكّن أجاويد من كسب الرأي العام في تركيا، لا سيّما بعد رفضه سحب القوات التركية من قبرص إلى حين الأزمة وإعلان الدولة الفدرالية المستقلة في قبرص[٢].

أعلنت الأحزاب والقوى اليمينية تحمسها ودعمها الكامل للتدخل العسكري المباشر في قبرص، الا أنهم أبدوا اعتراضهم على نتائج المفاوضات فحزب السلامة الوطني الشريك في الحكومة كان الاكثر حماسًا ، إذ وصف السفير البريطاني في أنقرة في حينها نجم الدين أربكان بحسب بعض الوثائق البريطانية بـ **(مهندس عملية قبرص العسكرية)** وأن التدخل المباشر للقوات العسكرية التركية كان بسببه[٣]، ومن جانب آخر أعلن حزب السلامة رفضه لوقف اطلاق النار قبل تحرير الجزء الشمالي من الجزيرة واتهم أجويد بتضييع تلك الفرصة، ومن جانب آخر أعلن امتعاضه من نتائج المفاوضات وإقامة إدارة ذاتية للقبارصة الأتراك عبر إقامة دولة فدرالية مطالبًا بالاستقلال التام للجزء الشمالي والإعلان عن دولة تركية مستقلة[٤].

كان موقف حزب الحركة القومية أكثر تشددًا إزاء المسألة القبرصية، إذ اعتقد بضرورة السيطرة التركية على كامل الجزيرة وذلك لأهميتها البالغة في الحفاظ على الأمن القومي التركي، فضلًا عن الحفاظ على الأتراك القبارصة في الجزيرة فضلًا عن خشيته من اعادة إقامة امبراطورية بيزنطية على الأراضي التركية، ورغم ذلك دعا اثناء التدخل العسكري إلى تقسيم الجزيرة بين الترك واليونان وإقامة دولة تركية مستقلة رافضًا نتائج المفاوضات في إقامة الدولة

---

[١]- زهراء أحمد عبد الناصر، المصدر السابق، ص٤٢.

[٢]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، المصدر السابق، ١٤٢.

[3] -Hamza Gokhan ERYILMAZ, Zoraki Bir Koalisyon:37 Turkiye Cumhuriyeti Hukumeti (CHP-MSP), Yuksek Lisans Tezi, Ankara Haci Bayram Vel Universitesi, Lisansustu Egitim Enstitusu, 2019, s. 183.

[٤]- منال الصالح، المصدر السابق، ص١٠٢.

الفدرالية ذات الإدارة الذاتية للقبارصة الأتراك[١]، أما عن موقف حزب العدالة والحزب الديمقراطي الجديد فأنهم أعلنوا تأييدهم للتدخل العسكري كما أعلنوا عن دعمهم لإقامة دولة اتحادية قبرصية مستقلة تضم القبارصة الأتراك واليونان اما عن موقف حزب الثقة الجمهوري هو الآخر أعلن تأييده للتدخل العسكري لحماية العنصر التركي والدفاع عن حقوقه[٢].

يلاحظ أن جميع الأحزاب السياسية اليمينية دعمت التدخل العسكري المباشر في قبرص وما لاشك فيه أن دواعي ذلك التأييد انصب لكسب دعم وتأييد القواعد الجماهيرية، لا سيّما مع الدعم الجماهيري الكبير لموقف حكومة بولند أجويد إزاء المشكلة، ويمكن القول أن القوى السياسية في تلك المدة أدخلت كل ظرف او حدث سواءً كان عسكري أم اقتصادي أم اجتماعي أم ثقافي تمر به البلاد في إطار التنافس السياسي، ويبدو من خلال التأمل في مواقف تلك القوى تجاه الإدارة الحكومية للأزمة حاولت إشراك نفسها في ما تحقق من نتائج ايجابية من جانب ومن جانب آخر سعت إلى التقليل من قيمة العمل الحكومي إزاء الأزمة القبرصية وذلك عبر الرفض للحلول والنتائج التي توصلت اليها الحكومة مع الجانب اليوناني، فضلًا عن اتهامها بتضييع الفرصة لاستقلال الجزء الشمالي من قبرص لإعلان دولة تركية مستقلة.

سادسا: أثر اليمين في اسقاط حكومة بولند أجويد الائتلافية وتشكيل الجبهة اليمينة ودورها في الأزمة الحكومية الثانية ١٩٧٤:

كان الائتلاف الحكومي بين حزب الشعب الجمهوري اليساري وبين حزب السلامة الوطني اليميني المتضادين أيديولوجيًّا مبني على أساس تحقيق مكاسب سياسية خاصة لكل منهما، الأمر الذي جعله هشًا يعاني التنافر، وكان الاختلاف والتنافس سيد الموقف بين طرفيّ الائتلاف، وظهرت بوادر ذلك منذ الوهلة الأولى لتشكيل الحكومة، حيث تعرض الائتلاف لتصدعات عدة، بداية من الخلاف حول بعض فقرات قانون العفو وتصويت بعض أعضاء حزب السلامة الوطني إلى جانب المعارضة، فضلًا عن رفضهم تعديل قانون الانتخابات الذي منح حق التصويت لمن

[١]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق ، ص١٤٧-١٤٨.

[2] -Arif ILIMAN, 12 Mart 1971 Muhtirasi Sonrasinda Kurulan Koalisyonlara Ornek: Birinci ve Ikinci Milliyetci Cephe Hukumetleri,Cumhuriyet Tarihi Arastirmalari, (Dergisi), Yil:11, Sayi: 21, 2015, s.166.

هم في سن (١٨) عام[١]، ومن جانب آخر رفض بولند أجويد طلب حزب السلامة بإعادة فتح مسجد آيا صوفيا (**Ayasofya**)[٢] لممارسة الطقوس العبادية وإقامة حلقات الدراسة الدينية[٣]، كما أعلن أربكان تبنيه لقضايا تتعلق بالآداب والأخلاق العامة كمحاربة استخدام دور السينما والمسارح لنشر ثقافات بعيدة عن روح الإسلام بهدف كسب تأييد القوى اليمينية المحافظة وهو بطبيعة الحال ما يخالف التوجهات الحكومية[٤]، وجاءت الأزمة القبرصية لتضع نهاية للائتلاف الحكومي، إذ وجد حزب الشعب الجمهوري ضرورة أنهاء الائتلاف الحكومي، لاسيّما بعد ظهور زعيمه بولند أجويد كبطل قومي وحامي للعنصر التركي ونعته بلقب (**فاتح قبرص**)[٥]، الأمر الذي أكسب الحزب شعبية كبيرة ودعم وتأييد جماهيري واسع اشعره بقوته وامكانية تحقيق فوز ساحق يمكنه من تشكيل حكومة اغلبية، إذ ما وظف ذلك التأييد بشكل سليم وعبر انتخابات نيابية مبكرة[٦]، وعلى صعيد آخر وجد حزب الشعب الجمهوري بروز حزب السلامة الوطني ذات التوجه الإسلامي بقوة على الساحة السياسية يمثل مصدر خطر على علمانية الدولة من جهة وعلى شعبيتهم من جهة أخرى، لذلك قرر أجويد تهميش دوره في إدارة الدولة وتحجيمه، وعمد إلى تكليف شخصية أخرى تنوب عنه في إدارة الحكومة أثناء سفره خارج البلاد مخالفًا بذلك قواعد بروتوكول الائتلاف الحكومي بين الطرفين الذي نص على تولي أربكان إدارة السلطة أثناء سفر

---

[1] - Hamza Gokhan ERYILMAZ, A.G.E, s. 143.

[٢]- آيا صوفيا: مبنى تاريخي ومعلم حضاري مهم يقع في الجانب الاوربي من مدينة استانبول ، تأسس في عام ٥٣٧م ليكون كاتدرائية للبطريركية الارثوذكسية من قبل الامبراطور البيزنطي جستينيان الأول وكان يعرف باسم كنيسة آيا صوفيا أي كنيسة الحكمة الالهية، ومن ثم تحول إلى كاتدرائية كاثوليكية رومانية على يد الافرنج بعد الحملة الصليبية الرابعة عام ١٢٠٤، الا أنه عاد بعد ذلك لسيطرة الارثوذوكس تمت السيطرة عليه عند فتح القسطنطينية من قبل السلطان محمد الثاني عام ١٤٥٣، وأمر برفع الاذان في المبنى لجعله مسجد تابع للديانة الإسلامية واضيفت له بعض المعالم الإسلامية كالمآذن والمنبر، وظل المبنى مفتوحا أمام المسلمين حتى عام ١٩٣١، إذ أغلق من قبل مصطفى كمال اتاتورك بعد علمنة الدولة التركية الحديثة ، وأعيد فتحه عام ١٩٣٥ كمتحف ومعلم دال على الارث الحضاري للأتراك وظل على ذلك الحال حتى عام ٢٠٢٠ إذ قررت الحكومة التركية اعادة فتحه أمام المصلين. للمزيد ينظر: Sema Kizilema Mimar, Ayasofya-I Kebir Camii Serifi Mimari Ozelliklwri ve Donemsel Degisimler, Ataturk Universitesi ArastirmaGorevlisi,2020;Turkiye Cumhuriyti Cumhurbask Anligi Iletisim Baskanligi, Ayasofya Camii, Istanbul: Prestij Grafik Rek, 2020.

[3] -Arif ILIMAN, A.G.E, s.169.

[٤]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديث، ص٣٦٨.

[5] - Enis EDIS, Kibris Baris Hakrekati Odaginda Bulent Ecevit, T.C Kirsehir Ahi Evran Universitesi: Sosyal Bilimler Enstitusu , Tarih Anabilim Dali, 2018, s.99.

[6] - Emrah Utku GOKCE, 1974 Kibris Krizinde CHP-MSP Koalisyon Hukumetinin Karar Alma Sureci, Ulisa: Uluslararasi Calismalar (Dergisi), Cilt: 2, Sayi:1, 2018, s.48.

أو تغيب رئيس الوزراء، الأمر الذي أغضب حزب السلامة الوطني ودفعه للوقوف بالضد من التوجهات الحكومية مما ولد أزمة حادة بين طرفي الائتلاف[١].

قرر بولند أجويد مع تلك التوترات تقديم استقالته في السادس عشر من أيلول ١٩٧٤ والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وتم قبول الاستقالة من قبل رئيس الجمهورية بعد يومين[٢]، وأعلن عن رفضه تغلغل المفاهيم الإسلامية إلى جسد الدولة التركية وصرح قائلًا "**لا يمكن أن اسمح بمساعدة حزب السلامة للاستيلاء على الدولة**"[٣].

كانت القوى اليمينية المتمثلة بالأحزاب السياسية مدركة لحجم التأييد والدعم الشعبي الذي حظي به بولند أجويد وهي على معرفة بخطر تحقيق غاية حزبه في الذهاب نحو إجراء انتخابات مبكرة، فبدأ قادة تلك القوى بالتحرك الجدي لمنع ذلك عبر تشكيل تحالف يجمع الأحزاب اليمينية في جبهة موحدة، وكان جلال بايار أول من روج لتلك المبادرة وتواصل مع قادة الأحزاب السياسية للوصول إلى تفاهمات مشتركة، وعُقد في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٧٤ اجتماع مطول امتد لأكثر من (١٧٠) دقيقة مع ديميريل بطلب من الأخير بهدف الاتفاق على تحالف القوى اليمينية وكيفية إدارة العمل وأعلن فروح بوزبايلي زعيم الحزب الديمقراطي الجديد موافقته على الانضمام لتحالف اليميني تحت قيادة جلال بايار[٤]، ومن جانب آخر أعلن ألب أرسلان توركش زعيم حزب الحركة القومية استعداده للانضمام إلى التحالف كما أعلن طورهان فيضي اوغلو زعيم حزب الثقة الجمهوري تأييده للتحالف، أما حزب السلامة الوطني فلم يعلن تأييده وأعرب عن تخوفه من تشكيلها كونه في ذلك الوقت كان شريك في الحكومة[٥].

توصلت الأحزاب اليمينية الأربعة إلى اتفاق مبدئي قائم على هدف رئيسي تمثل بعدم تحقيق رغبة حزب الشعب الجمهوري في إجراء انتخابات نيابية مبكرة، وعند تقديم بولند أجويد استقالته تعاهدوا على قطع الطريق أمام أي حكومة تسعى إلى إجراء انتخابات مبكرة، وكان حزب السلامة الوطني هو الآخر أعلن انضمامه إلى التحالف اليميني بعد استقالة الحكومة[٦].

---

[1] -Arif ILIMAN, A.G.E, s.170.

[٢]- فيروز احمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص٢٢٩.

[٣]- نقلًا عن منال الصالح، المصدر السابق، ص ١٠٥.

[4] -Derya Celiker, A.G.E, s. 75-76.

[5] -Arif ILIMAN, A.G.E, s.171.

[6] -Hamza Gokhan ERYILMAZ, A.G.E, s. 184.

قام رئيس الجمهورية بإعادة تكليف بولند أجويد في العشرين من أيلول ١٩٧٤ لتشكيل الحكومة إلا أنه فشل في ذلك وقدم اعتذاره بعد رفض جميع الأحزاب اليمينية الائتلاف معه، وعلى أثر ذلك تم تكليف سليمان ديميريل في الثلاثين من الشهر نفسه، وبدأ مشاوراته مع حلفائه اليمينين لتشكيل الحكومة، إلا أن إصرار زعيم الحزب الديمقراطي الجديد فروح بوزبايلي على رفض ترشيح ديميريل أفشل الأخير لعدم وجود العدد الكافي من الأعضاء داخل المجلس الوطني يضمن نيل حكومته الثقة، الأمر الذي أجبره على تقديم اعتذاره إلى رئيس الجمهورية فخري كورتورك[١] والذي بدوره اقترح تشكيل حكومة وطنية بزعامة سعدي ارماك بهدف الخروج من الأزمة الحكومية وبدأ أرماك مشاوراته مع جميع الأحزاب الا أنه جوبه بالرفض من الجميع ورغم ذلك استمر في مساعيه وأعلن عن اكتمال تشكيلته الحكومية وذهب إلى المجلس الوطني لنيل الثقة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٤، إلا أنه فشل في ذلك، ولم يصوّت لصالحها سوى (١٧) عضوًا فقط من أصل (٣٧٨) عضوًا حضروا الجلسة، ورغم ذلك تم تكليفه من قبل رئاسة الجمهورية بإدارة شؤون البلاد لحين تشكيل حكومة شرعية أو الذهاب إلى إجراء انتخابات مبكرة[٢]، وعلى أثر ذلك دخلت البلاد في أطول أزمة حكومية شهدتها تركيا منذ تأسيس الجمهورية، إذ أنها امتدت من أيلول ١٩٧٤ إلى آذار ١٩٧٥[٣].

دفعت الأزمة الحكومية التي شهدتها البلاد إلى زيادة الاحتقان ومعاودة اللجوء إلى العنف الذي انخفضت وتيرته بشكل كبير بعد انقلاب الثاني عشر من آذار ١٩٧١، إذ لم تشهد البلاد طيلة تلك المدة حالة قتل أو اغتيال لأسباب سياسية أو تتعلق بالصراع اليميني اليساري على مستوى عامة المجتمع[٤].

كانت الجامعات أول من انعكست عليها تلك الأحداث، إذ شهدت نقاشات ومجادلات حادة بين المحافظين والليبراليين المؤمنين بالفكر اليساري، وأدت أحدى حلقات النقاش في العشرين من كانون الأول ١٩٧٤ إلى اندلاع شجار بين الطلبة في جامعة يلدز التقنية في استانبول بين طلبة

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 183 .
[2] -M.M.T.D, D0nem:4, Cilt:7, Toplanti:2, M. Meclisi, B:11, 29 . 11 . 1974, s. 252.
[3] - Arif ILIMAN, A.G.E, s.17
[4] -Hurriyet, (Istanbul), 21.12.1974.

الهندسة المعمارية الأمر الذي أدى إلى وفاة أحد الطلبة طعنا بالسكاكين[١]، وكانت الحادثة الأولى من نوعها منذ انقلاب المذكرة مما أدى توتر الأوضاع بشكل كبير، لا سيّما بعد تداول الخبر في الصحافة حيث ازدادت حالات القتل واستخدام العنف بين الطرفين ومما ساهم في تفاقم الأوضاع نشر الصحافة بشكل يومي لصور ضحايا العنف والإرهاب السياسي لكلا الطرفين[٢] .

[1] -Milliyet, Gazete, (Istanbul), 26.1.1975.
[2] -Milliyet, Gazete, (Istanbul), 29.1.1975.

المبحث الثالث

أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧١-١٩٧٥

أولًا: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧١-١٩٧٣:

كانت تركيا تعرضت لانقلاب في الثاني عشر من آذار ١٩٧١ نفذته المؤسسة العسكرية وكانت له آثار كبيرة على الواقع السياسي والاقتصادي في البلاد، لا سيّما بعد قرار المؤسسة العسكرية بإسناد إدارة البلاد لحكومات مستقلة **(فوق الحزبية)** بحسب تعبيرها، إذ حكمت خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٣ أربع حكومات ائتلافية، الأمر الذي ساهم في إيجاد حالة من عدم استقرار الاقتصادي[١].

كانت السياسة الاقتصادية في البلاد خلال تلك المرحلة تُدار وفق آليات وبرامج خطة التنمية الخمسية الثانية والتي ينتهي أمدها الزمني مع نهاية عام ١٩٧٢، وحرصت الحكومات الائتلافية التي تشكلت خلال تلك المدة ومن خلفها المؤسسة العسكرية على تحسين الواقع الاقتصادي رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها، اذ كانت ضعيفة امام القوة التي تمتلكها الأحزاب اليمينة في المجلس الوطني ومجلس الشيوخ الأمر الذي جعلها خاضعة لإرادة تلك الأحزاب لاسيّما لحزب العدالة الحزب اليميني الأكبر الأمر الذي انعكس سلبًا على الواقع الاقتصادي[٢]، اذ رغم ارتفاع معدلات النمو إلى ما يزيد (١٠,٠%)، لا ان قيمة العجز في الميزان التجاري ارتفعت خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٢ بفارق كبير عن توقعات برامج خطة التنمية فضلًا عن معدلات الأعوام السابقة اذ بلغ العجز(٦٧٨) مليون دولار في عام ١٩٧٢، ويعزى سبب ذلك زيادة الطلب على السلع الوسيطة والاستهلاكية خلال تلك المدة، ورافق ذلك ارتفاع كبير في معدلات التضخم اذ وصلت إلى (١٨,٣%) في عام ١٩٧١ وما يزيد عن (١٦,٠%) في عام ١٩٧٢[٣]، وفيما يأتي جدولًا يبن مقدار العجز في الميزان التجاري ومعدلات التضخم الذي رافقته في تلك المدة.

---

1 -Cem Beydemir, A.E.G, s. 38.
2 -Nury GIRGINER ve Fusun YENILMEZ, A.G.E, s. 103.
3 -Cetin Ahmet, Enflasyon Doviz Kuru Belirsizligi ve Dolarizasyon Arasindaki Nedensellik Iliskisi Turkiye Ornegi, Iktisad Isletme Finans (Dergisi), Cilt: 218, Yil: 19, 2004, s134.

جدول رقم (٢٥)

الميزان التجاري بملاين الدولارات ومعدلات التضخم خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٢[١]

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز	العجز المتوقع	معدلات التضخم
١٩٧١	٦٧٧	١,١٧١	٤٩٤-	٢٢٤-	%١٨,٣
١٩٧٢	٨٨٥	١,٥٦٣	٦٧٨-	٢٢٦-	%١٦,٤
المجموع	١,٥٦٢	٢,٧٣٤	١,١٧٢-	٤٥٠-	ـــــ

يلاحظ ارتفاع قيمة العجز بما يزيد عن ضعف القيم المتوقعة في برامج خطة التنمية الخمسية الثانية، ويمكن القول ان ارتفاع معدلاتها رغم التطور الصناعي الذي شهدته البلاد تماشيا مع السياسات الاقتصادية المعتمدة يعود لزيادة الطلب على المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للصناعة المحلية، هذا من جانب ومن جانب اخر يمكن القول انخفاض قيمة الصادرات الصناعية لعدم قدرة البضائع المصنعة داخليًا على منافسة مثيلاتها في الاسواق العالمية، ويبدو ان ذلك يعود لسببين، يتمثل الأول بفارق الجودة بينها وبين بضائع الدول الأوربية المتقدمة، اما السبب الثاني يعود لارتفاع تكاليفها نتيجة اعتمادها على المواد الأولية المستوردة باهظة الثمن، لا سيّما مع انخفاض قيمة الليرة التركية .

شهد الواقع الاقتصادي من جانب آخر في تلك المدة ارتفاع في الموارد المالية للبلاد سواءً على مستوى الموارد الداخلية أم الخارجية، إذ بلغت قيمتها الإجمالية في تلك المدة (٢٣٥) مليار ليرة، منها (١١٣,٦) مليار ليرة في عام ١٩٧١ و(١٢١,٤) مليار في عام ١٩٧٢ ليرة، كما شهدت معدلات الاستثمار سواء الخاصة ام العامة هي الأخرى ارتفاع قيمها مقارنة بالأعوام السابقة اذ بلغت قيم الاستثمار خلال تلك المدة (٥٢,٣) مليار ليرة وكانت نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها بلغت (٤٧,٨١%) في حين بلغت مساهمة القطاع العام (٥٢,١٩) [٢]، وفي ما يأتي جدول يبين قيم الموارد المالية الداخلية والخارجية والاستثمارات الاقتصادية الخاصة والعامة خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٢.

1 -Nury GIRGINER ve Fusun YENILMEZ, A.G.E, s. 103؛ Hakan MIHCI, A.G.E, s. 169.
2 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, A.G.E, s.68.

جدول رقم (٢٦)

بيانات الموارد المالية والاستثمارات الاقتصادية بمليارات الليرات خلال المدة ١٩٧١-١٩٧٢[١]

البيانات	١٩٧١	١٩٧٢	المجموع
الموارد الداخلية	١١١,٦	١١٩,٤	٢٣١
الموارد الخارجية	٢	٢	٤
إجمالي الموارد	١١٣,٦	٢١,٤	١٣٥
الاستثمارات الخاصة	١١,٧	١٣,٣	٢٥
الاستثمارات العامة	١٣,٣	١٤,٠	٢٧,٣
إجمالي الاستثمارات الاقتصادية	٢٥,٠	٢٧,٣	٥٢,٣
إجمالي الاستثمار المستهدف	٢٦,٦	٢٩	٥٥,٦

كانت معدلات البطالة من جانب اخر شهدت ارتفاع بسيط في معدلاتها خلال عامي ١٩٧١-١٩٧٢، اذ بلغت في العام الأول نسبتها (٦,٨%)، في حين بلغت نسبتها في العام الثاني (٦,٣%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدهور الوضع الاقتصادي لصغار الفلاحين[٢]، ورغم صعوبة الظروف والمنعطفات الخطيرة التي مرت بها البلاد خلال العمر الزمني لخطة التنمية الخمسية الثانية إلا أنها حققت نمو اقتصادية بنسبة (٦,٩%) وهي نسبة مقاربة لمعدل النمو المستهدفة والتي كان المتوقع وصولها إلى (٧%)، إذ حقق قطاع الصناعة معدل نمو بلغ (٧,٦%)، أما قطاع الزراعة فحقق نمو معدله (٣,١%)، وحقق قطاع الإعمار والبناء معدل نمو مقداره (٦,٦%)، وكان قطاع الخدمات حقق معدل نمو بنسبة (٧,٧%) وهو ما يزيد عن النمو المستهدف في خطة التنمية، إذ كان من المتوقع وصوله إلى (٦,٣%)، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع النقل إذ استهدفت الخطة وصول معدل نموه إلى (٧,٢%) خلال خمس سنوات إلا أنه حقق نسبةً مقداراها (٧,٨%) في نهاية العمر الزمني لخطة التنمية[٣]، وفيما يأتي جدول يبين معدلات النمو التي حققتها خطة التنمية الخمسية الثانية.

1 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972, A.G.E, s.69.
2 - Ferhat APAYDIN, A.G.E, s.171.
3 -Ferhat APAYDIN, A.G.E, s.171.

جدول رقم (٢٧)

معدلات النمو المستهدفة والمتحققة مع نهاية خطة التنمية الثانية ١٩٦٨-١٩٧٢[1]

القطاعات	معدلات النمو المستهدفة	معدلات النمو المتحققة ١٩٦٨-١٩٧٠
الصناعة	%١٢,٠	%٧,٦
الزراعة	%٤,١	%٣,١
البناء	%٧,٢	%٦,٦
الاسكان	%٥,٩	%٨,٢
النقل	%٧,٢	%٧,٨
الخدمات	%٦,٣	%٧,٧
أخرى	%٦,٠	%٧,٩
إجمالي النمو	%٧,٠	%٦,٩

يمكن القول ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، أن الحكومات اليمينية والجهات اليمينية التي كان لها الدور الأبرز في إدارة الواقع الاقتصادي أن سياساتها الاقتصادية كانت ناجحة بنسبة معتدٍ بها، سيّما وأنها معدلات النمو الإجمالي اقتربت كثيرًا من نسبة النمو الإجمالي المستهدفة في الخطة، رغم المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، كانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، فضلًا عن المشاكل والصراعات السياسية، اذ أنها أحدثت تقدم في مجالات وقطاعات عدة، كقطاع الخدمات والنقل والاسكان، فضلًا عن قطاع الصناعة الذي شهد تطور وتقدم ملموس، رغم عدم بلوغ معدل النمو المستهدف، مما انعكس بشكل إجابي على الواقع الصناعي في البلاد.

ثانيًا: أثر اليمين في الواقع الاقتصادي ١٩٧٣-١٩٧٥:

شرعت حكومة نعيم تالو الائتلافية اليمينية منذ توليها السلطة في السادس والعشرين من نيسان ١٩٧٢ بتكليف لجان اقتصادية مختصة وبالتعاون مع منظمة التخطيط المركزي لدراسة الواقع الاقتصادي ووضع برامج وآليات خطة التنمية الخمسية الثالثة لتنظيم السياسات الاقتصادية

[1] -Resmi Gazete, Sayi: 14374, 27, Kasim, 1972, s. 10.

للبلاد خلال المدة ١٩٧٣–١٩٧٧، وحرصت الأحزاب اليمينية، لا سيّما حزبي العدالة والثقة الجمهوري الشركين الرئيسين في الحكومة تضمين خطة التنمية الخمسية الثالثة رؤاهم الاقتصادية، فضلًا عن مصالحهم ومصالح قواعدهم الشعبية[١].

أُعدت خطة التنمية الخمسية الثالثة وفق نموذج اقتصادي تنموي يطلق عليه أسم هارود–دومار (**Harood Domar**)[٢] للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على ضرورة الاستثمار لخلق نمو اقتصادي عبر تحقيق كم عالي من الادخار، اذ يعده المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي بما يوفره من رأس المال الذي يجب استثماره بكفاءة أي استخدامه باقل كلفة لإنشاء صناعات أكثر انتاجًا مما ينعكس بشكل إيجابي على الإنتاج، ومن جانب آخر تميزت خطة التنمية الخمسية الثالثة عن الخطتين السابقتين بطول منظورها الزمني الذي يمتد لمدة (٢٢) عام، إذ اعدت الخطة وفق آليات وبرامج اقتصادية تنفذ خلال خمس سنوات لتظهر نتائجها النهائية في عام ١٩٩٥، ويعزى تحديد (٢٢) عام كمدة زمنية منظورة لاكتمال نتائجها بسبب التفاهمات التي توصلت اليها الحكومة مع دول السوق الأوربية المشتركة لغرض انضمام تركيا اليها واكتسابها كامل العضوية[٣]، إذ حُدد موعد قبول عضويتها في المنظمة في العام ١٩٩٥ وذلك بعد إيفائها بالتزامات وشروط عدة منها تغيير البنية الهيكلية الاقتصادية للبلاد لتصبح دولة صناعية كبرى تتخذ من إيطاليا إنموذجًا، ليصل معدل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني بنسبة (٤٠%)، والقطاع الزراعي بنسبة (١٠%)، وقطاع الخدمات بنسبة (٥٠%)، كما اشترطت

---

[1] -Cem Beydemir, A.E.G, s. 40.

[٢]- نموذج هارود – دومار : نموذج اقتصادي تم تطويره في اربعينيات القرن الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود والاقتصادي الأمريكي ايفري دومار، بصورة مستقلة ولتشابه مضمون ما طرحاه تم دمجهما في نموذج وأحد اطلق عليه اسم (Harood Domar) اكتسب اهمية عالمية لا سيّما من قبل الدول الصناعية المتقدمة، اذ يركز على الاستثمار الذي يؤدي إلى تراكم رأس المال (الادخار) مما يدفع نحو انتاج المزيد من السلع وإقامة مزيد من الصناعات الاستثمارية ويعتقد ان النمو الاقتصادي يعتمد على متغيرات خارجية كالتقنية والنمو السكاني ، ويفترض النموذج ان المجتمع يدخر نسبة ثابتة معينة من الدخل وأن كل من الميل الحدي (أي النسبة بين زيادة الاستهلاك وما يتبعا من زيادة في الدخل) ومتوسط الاستهلاك ثابت ويفترض وجود توازن في سوق السلع ضمن اقتصاد مغلق يتساوى فيه الادخار مع صافي الاستثمار بفرض عدم وجود اهلاك لرأس المال . للمزيد ينظر: محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ج٢، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٨)، ص ٢٤٧-٢٥٢؛ واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة: هبة عز الدين حسين وياسر عز الدين حسين، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٨)،ص ٢٢٢.

[3] - Huseyin OZEL, Yetmisli Yillarda Ekonomik Gelismele Bir Politik Iktisat, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021),s. 212.

ارتفاع دخل الفرد التركي ليصل إلى (١٥٠٠) دولار بحلول عام ١٩٩٥ فضلًا عن التوجه نحو انتاج سلع محددة لتتكامل مع صناعات دول المنظمة[١].

خصصت الحكومة ميزانية تقدر بـ(٨٨) مليار دولار كتمويل إجمالي لخطة التنمية الخمسية الثالثة، بتمويل سنوي مقداره (١٧) مليار دولار، على ان تكون مساهمة القطاع الخاص سواء المحلي ام الأجنبي في تمويلها بنسبة (٤٢,٧%)، مقابل مساهمة القطاع العام بنسبة (٥٦,٩%) وكانت تلك التخصيصات الإجمالية تفوق إجمالي الاستثمار بنسبة (٤٥%) لتحقيق معدل نمو سنوي تصل نسبته (٧,٩%)[٢]، وفي ما يأتي جدول يبيّن قيم التخصيصات المالية من رأس المال الثابت للقطاعات الرئيسة .

جدول رقم(٢٨)

المبالغ المالية المخصصة للقطاعات بمليارات الليرات في خطة التنمية الخمسية الثالثة[٣]

القطاعات	المبالغ النقدية المخصصة في الخطة	النسبة إلى المبلغ الإجمالي	المبالغ النقدية المدفوعة	نسبة القيم المدفوعة
الزراعة	٨١,٢	%١١,٧	٧٤	%٩١,١
الصناعة	٢١٥,٨	%٣١,١	١٧٦,٨	%٨١,٩
التعدين	٤١,١	%٥,٨	٢٣	%٥٧,٤
الطاقة	٥٩,١	%٨,٥	٤٦,٢	%٧٨,٢
النقل	٩٩,٩	%١٤,٥	١٢٨,٨	%١٢٨,٩
السياحة	١١,١	%١,٦	٦,٣	%٥٦,٨
الاسكان	١٠٨,٣	%١٥,٧	١٠٦,١	%٩٨
التعليم	٣٤,٥	%٥	٢٠,٦	%٥٩,٧
الصحة	٩,٨	%١,٤	٦,٨	%٧٠,٤
خدمات	٣٢	%٤,٧	٣٧,٤	%١١٦,٩
المجموع	٦٩١,٨	%%١٠٠	٦٢٦,٠	%٩٠,٥

[1] -Akin ILKIN, Kalkinma ve Sanayi Ekonomisi, Istanbul Universitesi Yayinlari, 1988, s. 290.

[٢]- مظهر نصار سليمان سعدون، المصدر السابق، ص٣٥

[3] -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1979-1983, s. 43-36.

أولت الحكومة القطاع الصناعي أهمية خاصة إذ خصص له(٤٥%) من إجمالي التخصيصات المالية للخطة وأعلنت إن استراتيجية التصنيع ستقوم على أساس انتاج السلع الوسيطة والتقليل قدر الامكان من انتاج السلع الاستهلاكية، لذلك هدفت الخطة إلى زيادة انتاج السلع الوسيطة بمعدلات تصل بين (١٦-١٧%) سنويًا، مقابل زيادة معدلات انتاج السلع الاستهلاكية بنسب تتراوح بين (٦,٥-٧,٥%) سنويًا فضلًا عن السعي لتحقيق معدلات نمو في لصناعة التحويلية تتراوح بين (١١,٥-١٢%)[١]، ومن جانب آخر اعلنت الحكومة أنها ستخصص (٤٥٠) مليون دولار سنويًا من الواردات للقطاع الصناعي ، إذ قررت تخصيص (٤٠-٥٠) مليون دولار لإنتاج السلع الاستهلاكية ومن (١٠٠-١١٠) مليون دولار لتصنيع الآلات والسلع الكهربائية، وتخصيص مبالغ تتراوح بين (٣٠٠-٣٢٠) مليون دولار لمصانع الحديد والصلب وغيرها من السلع الاستثمارية لتحقيق نمو إجمالي في الناتج القومي يصل إلى (٤٠%)، بحلول عام ١٩٩٥، الأمر الذي يوفر ما يزيد عن (١,٦٠٠) مليون فرصة عمل ليسهم في رفع نسبة العاملين في غير القطاع الزراعي من (٣٤%) عام ١٩٧٢ إلى (٤١%) في عام ١٩٧٧ وبمعدل نمو إجمالي يصل إلى (١١,٤%) في عام ١٩٧٧[٢]. وفي ما يأتي جدول يبين معدلات النمو المستهدفة للقطاع الصناعي.

جدول رقم (٢٩)

معدلات النمو المستهدفة في القطاع الصناعي خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٧[٣]

القطاعات الصناعية	معدلات النمو المستهدفة
السلع الوسيطة	١٦-١٧%
السلع الاستهلاكية	٦,٥-٧,٥%
الصناعات التحويلية	١١,٥-١٢%
التعدين	١٥%
الطاقة	١٣%
معدل النمو الإجمالي	١١,٤%

1 - Sabri ORMAN, Turkiye Ekonomisi'nde 1923-1977 Yillari Arasindaki Sanayi ve Kalkinna Planlarinin Degerlendirilmesi,Sosyal Bilimler(Dergisi), Istanbul TicaretUniversitesi, 2020, s. 24.

2 -Abdullah TAKIM, Turkiye'de 1960-1980 Yillari Arsinda Uygulanan Kalkinma P lanlarinda Maliye Politikalari, Maliye (Dergisi), Cilt:160, 2011, s.163.

3 -Akin ILKIN, A.G.E, s. 293.

يلاحظ ارتفاع معدل التخصيصات المالية للصناعات الوسيطة ويبدو ان سبب ذلك لما لها من أثر إجابي على الواقع الاقتصادي والصناعي، إذ تدفع نحو تقليل الاعتماد على السلع الوسيطة المستوردة التي كانت تثقل كاهل ميزان المدفوعات، كما يمكن القول ان الاهتمام بإنتاج السلع الوسيطة لما لها من أثر مباشر على تطور القطاع الصناعي بصورة عامة.

أعلنت الحكومة من جانب آخر عن تخصيص (١٢%) من إجمالي التخصيصات المالية لخطة التنمية الثالثة للقطاع الزراعي، إذ كانت الخطة تهدف إلى زيادة الانتاج الزراعي بمعدل (٤ – ٤,٥%) سنويًا وبمعدل نمو إجمالي في الناتج القومي يصل إلى (٣,٧%)، وأن تصل مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي خلال عمر الخطة بنسبة (٢٣%)، ومن جانب آخر حددت الحكومة للقطاعات الخدمية (٤٣%) من إجمالي تخصيصات خطة التنمية الثالثة [١]، إذ خصص لقطاع التعليم (٥,٠%) ولقطاع الصحة (١,٤%) ولقطاع السياحة (١,٦%) على أن ترتفع المساهمات الإجمالية للقطاعات الخدمية في الناتج القومي في نهاية امد الخطة المنظور أي في عام ١٩٩٥ إلى نسبة (٥٠%)[٢]. وفي ما يأتي معدلات النمو المستهدفة في القطاعات الاساسية في خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٧٣–١٩٧٧.

جدول رقم (٣٠)

معدلات لنمو المستهدفة للقطاعات الرئيسة في خطة التنمية الخمسية الثالثة[٣]

القطاعات	معدل النمو المستهدف
الصناعة	%١١,٤
الزراعة	%٣,٧
البناء	%١١,٩
النقل	%٨,٢
الخدمات	%٦,٨
إجمالي النمو	%٧,٤

قدمت حكومة نعيم تالو مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية الثالثة إلى المجلس الوطني بهدف المصادقة عليها، وأثناء عرضها على الأعضاء واجهت انتقادات واعتراضات كبيرة من

1 -Sabri ORMAN,A.G.E, s. 25.
2 -Akin ILKIN, A.G.E, s.294.
٣- مظهر نصار سليمان سعدون، المصدر السابق، ص٣٨.

قبل القوى اليسارية، فضلًا عن أعضاء حزب السلامة الوطني الذي أعلن رفضه لبنود الخطة، إذ أُتهمت الحكومة ومن ورائها حزب العدالة بالسعي لتحقيق مصالحهم الاقتصادية الخاصة عبر تلك الخطة، فضلًا عن اتهامها بالخضوع للقوى الرأسمالية الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية المنضوية في منظمة دول السوق الأوربية المشتركة، متهمين حزب العدالة بأنه أمسى أداة لتنفيذ أجندات القوى الاستعمارية والإمبريالية العالمية على حساب المصالح التركية، ورغم ذلك تمكّنت القوى اليمينية من تحقيق موافقة المجلس الوطني وتمّ التصويت في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٢ ، إذ صوّت لصالحها (١٩٣) عضوًا من أصل (٢٩١) نائبًا حضروا الجلسة[١]

كان للواقع السياسي السائد في تركيا كبير الأثر على الأوضاع الاقتصادية العامة، فكان للتنافس والصراع السياسي الدائر بين القوى اليمينية والقوى اليسارية من جهة وبين القوى اليمينية مع بعضها البعض من جهة أخرى تأثيرًا سلبيًا على السياسة الاقتصادية للبلاد[٢]، إذ شهدت المدة ١٩٧٣– ١٩٧٥ تعاقب ثلاث حكومات تمثلت الأولى بحكومة نعيم تالو اليمني والذي مثل حزب العدالة بصورة غير مباشرة، الأمر الذي مكن الحزب من تطبيق سياساته الاقتصادية في البلاد، ومن ثم تولت إدارة حكومة حزب الشعب الجمهوري ذات التوجه اليساري في شباط ١٩٧٤عقب فوز الحزب في الانتخابات العامة، الأمر الذي حاول الحزب معه تطبيق السياسات الاقتصادية التي يؤمن بها الا أنه فشل في ذلك، لقصر عمر حكومته اذ سرعان ما استقالت في ايلول من العام نفسه، فضلًا عن المعارضة اليمينية كبيرة التي واجهتها داخل المجلس الوطني، وتمثلت الحكومة الثالثة بحكومة الجبهة الوطنية الأولى التي تولت إدارة البلاد في نيسان ١٩٧٥، وعلى أية حال كان للقوى اليمينية لا سيّما حزب العدالة الأثر الأبرز في توجيه السياسة الاقتصادية ويبدو ان سبب ذلك يتعلق بامتلاك القوى اليمينية الأغلبية في المجلس الوطني، فضلًا خضوع المؤسسة العسكرية لمجموعة الضباط المحافظين الرافضين للأفكار والحركات اليسارية المتطرفة الأمر الذي زاد من هيمنة القوى اليمينية على الواقع الاقتصادي فضلًا عن الواقع السياسي[٣].

1 -M.M.T.D,Donem:2, Cilt:28, Toplanti:3, B:155, 26.10.1972, s.441.
2 -Resmi Gazete,Kurulus tarihi,7.10.1972, Sayi:12671, s.295.
3 -M.M.T.D,Donem:2, Cilt:28, Toplanti:3, B:155, 26.10.1972,A.G.E, s.

شرعت حكومة نعيم تالو بتطبيق آليات خطة التنمية الخمسية الثالثة ونجحت في تحقيق معدلات نمو يفوق المعدلات المرسومة في الخطة اذ بلغت سرعت النمو في عام ١٩٧٣ (٢٠,٥%) وذلك بعد اعتمادها سياسة صناعية لإنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة ومما ساهم في تحقيق ذلك اعتماد القروض قصيرة الاجل[١]، فضلًا عن المساعدات والقروض المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأميركة، كما ساهمت التحويلات المالية للعمالة التركية في الخارج لا سيّما في المانيا اذ بلغت قيمة الحوالات في تلك المدة ما يقارب (١,٥) مليار دولار بزيادة عن الأعوام السابقة تقدر بنسبة (٥٠%)[٢]، الا أنه رغم ذلك ارتفع عجز الميزان التجاري ليصل إلى (٧٦٩) مليون دولار بسبب زيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة للصناعة، لا سيّما مع ارتفاع أسعار النفط لثلاثة اضعاف مع نهاية عام ١٩٧٣[٣]، مما ساهم في ارتفاع عجز الميزان التجاري، فضلًا عن ارتفاع معدلات التضخم، لا سيّما وأن تركيا تستورد ما يقارب (٨٤%) من حاجتها الفعلية للنفط[٤] ومما ساهم في زيادة التدهور الاقتصادي في ذلك العام قرار المجموعة الأوربية وضع قيود عدة على الصادرات التركية إلى بلدانها لا سيّما فرنسا وايطاليا، فضلًا عن المانيا التي قررت إيقاف استقبال العمالة التركية وخفض عدد العاملين الأتراك من (١٠٠) الف عامل إلى (١٤) الف عامل نتيجة موقف تركيا الإيجابي تجاه العرب في حربهم مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٣ الأمر الذي انعكس سلبًا على الواقع الاقتصادي، اذ كانت تلك الحوالات تغطي ما يقارب عن (٢٠%) من قيمة العجز الكلي[٥]، وفي عام ١٩٧٤ وأثناء تولي حزب الشعب الجمهوري زعامة الحكومة تعرض الواقع الاقتصادي لانتكاسة أخرى نتيجة التدخل العسكري في قبرص، اذ ارتفعت التخصيصات المالية للمؤسسة العسكرية بالنسبة للدخل القومي من (٣,٢%) إلى (٥%)، ومن جانب آخر ازدادت تكاليف الوحدات والقطعات العسكرية بنسبة (١٠٠%) الأمر الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي نمر بها البلاد ، حيث ارتفعت

---

[1] - Resmi Gazete, Sayi:14374 ,27.10.1972, , s.232.

[٢]- مظهر نصار سليمان سعدون، المصدر السابق، ص٣٦.

[٣]- شهدت أسعار النفط ارتفاع كبير في عام ١٩٧٣ على أثر اندلاع حرب تشرين بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، اذا أعلن كل من العراق والسعودية وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة والجزائر في السابع عشر من تشرين الأول حظر بيعه للولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل (٣٠%) من حاجتها، كما حظر بيعه لدول الأوربية فضلًا عن غيرها المساندة للكيان الصهيوني، فضلًا عن التخفيض التدريجي للإنتاج بهدف الضغط عليها لإيقاف دعمها مما تسبب بتضاعف أسعاره عالميا. للمزيد ينظر: ميسوم ميلود، الامة العربية وتداعيات حرب اكتوبر ١٩٧٣، (مجلة)، روافد للبحوث والدراسات، العدد: ٤، ٢٠١١.

[٤]- حامد طه السويداني، المصدر السابق، ص٢٤٢.

[٥]- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

معدلات العجز في الميزان التجاري كما ارتفعت معها معدلات التضخم فضلًا عن معدلات البطالة ومن جانب اخر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ايقاف المساعدات المالية للجانب التركي، فضلًا عن إصدار قرار قضى بحظر بيع الاسلحة لهم الأمر الذي انعكس سلبًا على الواقع الاقتصادي[١] وفيما يأتي جدول يبن نسب العجز ومعدلات التضخم والبطالة في تركيا خلال تلك المدة .

جدول رقم (٣١)

معدلات التضخم والبطالة والعجز في الميزان التجاري بملاين الدولارات ١٩٧٢-١٩٧٤[٢]

الأعوام	معدلات العجز	نسبة التضخم	نسبة البطالة
١٩٧٢	٦٧٨-	%١٦,٤	%٦,٣
١٩٧٣	٧٩٦-	%٢٢,١	%٦,٨
١٩٧٤	٢,٢٤٦-	%٢٨,٤	%٧,٣

يلاحظ ارتفاع قيمة العجز في عام ١٩٧٤، فضلًا عن ارتفاع نسب التضخم والبطالة مقارنة بالأعوام السابقة، الأمر الذي يوحي بتدهور الواقع الاقتصادي وأن البلاد تقف على حافة أزمة اقتصادية خانقة لا سيّما مع تضاعف أسعار النفط عالميًا، فضلًا عن الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التدخل العسكري المباشر في قبرص.

شنت الأحزاب اليمينية هجمة إعلامية بالضد من حزب الشعب الجمهوري الذي كان يتولى إدارة السلطة في تلك المدة محملةً إياه مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية ولتخفيف آثار الأزمة وتغطية النفقات العامة التي بلغت في ذلك لعام (٧٨,٥١٨) مليار ليرة كانت حصة النفقات الاستثمارية فيها (١٨,٠٩٢) مليار ليرة، لجأت الحكومة في حينها إلى البنك الدولي للحصول على قروض طويلة ومتوسطة الاجل، وبلغت قيمتها آنذاك (٢,٩٠١) مليون دولار بفائدة بلغت (٩٠٨) مليون ليرة، فضلًا عن ديون داخلية تزيد عن (٤٢,٩٩٥) مليون ليرة، الأمر الذي ساهم على دوران العجلة الاقتصادية بشكل، آني، إذ وصل معدل النمو في ذلك العام إلى

[1] -Resmi Gazete, Sayi:14374 ,27.10.1972, , A.G.E, s.422.
[2] -Nuray GIRGINER ve Fusun Yenilmez, Turkiyede Enflasyonun Ekonometrik Olarak Incelenmesi 1982-2002, Sosyal Bilimler (Dergisi), Eskisehir Osmangazi Univeritesi, Cilt:6, 2005, s.103؛ Ferhat APAYDIN, A.G.E, s.171.

(١٩,٥%) وهو ما يفوق معدل النمو المستهدف، إلا أنه من جانب آخر كان ذا أثر سلبي على الواقع الاقتصادي المستقبلي، إذ زاد من إرهاق ميزان المدفوعات مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري فضلًا عن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وأصبحت البلاد عاجزة عن سداد مستحقات الديون متوسطة وطويلة الاجل في السنوات اللاحقة[١].

[1] -Abdullah TAKIM,A.G.E, s. 168-171.

الفصل الرابع

أثر الأحزاب اليمينة في الأوضاع السياسية والاقتصادية

١٩٧٥-١٩٨٠

المبحث الأول: أثر الأحزاب اليمينية في الأوضاع والتطورات السياسية ١٩٧٥-١٩٧٧ .

المبحث الثاني: أثر القوى اليمينية في الواقع السياسي ١٩٧٧-١٩٨٠

المبحث الثالث: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧٥-١٩٨٠

المبحث الأول

أثر الأحزاب اليمينية في الأوضاع السياسية ١٩٧٥-١٩٧٧

أولًا: تشكيل حكومة الجبهة الوطنية(اليمينية) الأولى عام ١٩٧٥:

كانت البلاد دخلت في أزمة حكومية منذ إعلان استقالة حكومة بولند أجويد في السادس عشر من أيلول ١٩٧٤، بسبب رغبته في اللجوء إلى انتخابات نيابية مبكرة، إذ رفضت الأحزاب اليمينية تقديم موعدها، فشكلت تحالفًا منعت من خلاله تحقيق رغبة حزب الشعب الجمهوري، إلا أنها في الوقت ذاته لم تتوافق على تشكيل الحكومة، وكان الاختلاف قائمًا بينها حول الشخص الذي يرأسها، إذ كان حزب العدالة يُصر على تكليف زعيمه سليمان ديميريل، كونه يمثل الكتلة اليمينية الأكبر في المجلس الوطني، فضلًا عن مجلس الشيوخ، فيما كان الحزب الديمقراطي الجديد بزعامة فروخ بوزبايلي متمسكًا بموقفه الرافض لتولي ديميريل رئاسة الحكومة، وأصر على استبداله بشخصية أخرى لإدارة السلطة، الأمر الذي تسبب بأزمة سياسية[١].

قام كل من سليمان ديميريل وجلال بايار بمحاولات عدة لثني بوزبايلي عن موقفه لكن من دون جدوى، وفي الثامن عشر من كانون الأول ١٩٧٤ صدر قانون استعادة حقوق الديمقراطيون القدماء[٢] الأمر الذي استثمره ديميريل، إذ بعث في اليوم نفسه رسائل إلى زعامات الأحزاب اليمينية لعقد اجتماع، وطلب منهم الانضمام إليه لتشكيل تجمع يميني أطلق عليه أسم **(الجبهة اليمينية)**، للوقوف بوجه الأفكار اليسارية عبر تشكيل حكومة ائتلافية، وصرح قائلًا "**إننا نتمنى من أعماقنا الوصول إلى اتفاق لحل الأزمة الحكومية من دون التقليل من قيمة ومكانة أي حزب.... يجب علينا اليوم أكثر من أي يوم سبق التحالف لأجل القيام بدورنا في حماية تركيا مرفهة وآمنة، فمن الواجب على أصحاب الفكر المشترك والعقيدة المشتركة التحالف لتحمل**

[1] -Fuat Ucar, Turk Siyasal Hayatinda, Iktidarlarin Dil ve Sanat Politikalarina Bir Ornek: Milliyetci Cephe Hukumetleri Donemi, Asya Studies Akademic Social Studies, Number: 2, 2017, s.20.

[2] -Gazanfer Kaya, Turkiye´de Siyasal Partilerin Ozgurluklere Yaklasimilari (Cumhuriyet Halk Partisi ve Adalet Partisi Ornegi: 1960-1980), Cumhuriyet Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, 2009, s. 228 .

المسؤولية"[١]، وبعد مباحثات مطولة أُعلن عن تشكيل جبهة والوطنية (اليمينية)، بمشاركة كل من حزب الثقة الجمهوري والسلامة الوطني والحركة القومية، فضلًا عن حزب العدالة وتم الاتفاق على ترشيح ديميريل لتولي زعامة الحكومة، وأُعلِن ذلك في بيان مفصل ألقاه طورهان فيضي اغلو[٢]، جاء فيه "**إن الأمة التركية تمتلك من الوعي الوطني ما يوحد مصيرها، سواءً في يسر أم في عسر، وإنها تجتمع حول المثل العليا كوحدتنا الوطنية وقوميتنا، والتي هي بطبيعة الحال مصدر إلهامنا نحن كقوى يمينية، ونعتقد بضرورة الحفاظ عليها عبر الوقوف بوجه الأنشطة والأفكار اليسارية المدمرة التي يتبناها حزب الشعب الجمهوري، لذلك نحن عازمون على محاربة الدكتاتورية، وما تجلبه من فقر وجهل عبر تسلطها... فنحن نسعى لتطبيق نظام ديمقراطي حر وعادل، وتطبيق نظام اقتصادي مختلط، ونعتقد أن التطور الصناعي، لا سيّما الصناعات السريعة والثقيلة هدف وطني لا بديل عنه، وعازمون على سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة الملكيات الخاصة**"[٣]، ومن جانب آخر أصدر حزب العدالة بيانًا أكد فيه على المضي في تشكيل حكومة يمينية تأخذ على عاتقها محاربة الشيوعية والاشتراكية التي تروم هدم القيم والمبادئ التركية، وبحسب تعبيره أن ولادة الجبهة القومية جاءت نتيجة حاجة الأمة الماسة للوقوف بوجه حزب الشعب الجمهوري الذي يريد خوض مغامرة تأسيس دولة اشتراكية قد تودي بالوحدة الوطني التركية[٤].

بدأت الأحزاب اليمينية الأربعة مشاوراتها لتشكيل الحكومة، إلا أنها لم تكن تمتلك في المجلس الوطني سوى (٢١٨) صوتًا في أفضل الأحوال، الأمر الذي يُصعب معه نيل الثقة، لذلك سعى كل من جلال بايار وسليمان ديميريل جهدهما لإقناع فروخ بوزبايلي للعدول عن رأيه لكن من دون جدوى[٥]، مما دفعهما للتواصل مع بعض أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل الذين انضموا إلى صفوف الديمقراطيين الجدد وتمكّنا من إقناعهم بمشروعهم، لا سيّما مع استعادة حقوقهم بعد صدور قانون استعادة الحقوق السياسية في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٧٤، الأمر الذي أحدث انشقاقًا داخل صفوف الحزب الديمقراطي الجديد، إذ أعلن تسعة نواب

1 -Atifta, Hanife Kuru, A.G.E, s. 184-185 .
2 -Hanife Kuru, A.G.E, S. 184-185.
3 - Atifta: Hasan Acar, Turk Siyasal Hayati , Osmanli Modernlesmesinden Gunumuze, Ankara: Nobel Akademik Yayincilik,2018, s. 489.
4 - Ayni esar,s. 490.
5 -Cumhuriyet Gazete, (Istanbul), 9.3.1975.

استقالتهم من الحزب الديمقراطي الجديد وانضمامهم إلى جانب الجبهة يمينية[١]، وأصدروا بيانًا جاء فيه "**إن تركيا تتعرض اليوم إلى خطر الشيوعية أكثر من أي وقت آخر، لذا أصبح لزامًا علينا الوقوف بوجه المد الشيوعي**"[٢]، وردًا على ذلك أعلن فروخ بوزبايلي "**إن ذلك التحالف ليس جبهة قومية يمينية وإنما جبهة ديميريل بهدف وصوله إلى السلطة**"[٣].

أعلن حزب العدالة في السابع من كانون الثاني ١٩٧٥ استعداده لتشكيل حكومة ائتلافية يمينية، وقام رئيس الجمهورية فخري كورتورك على أثر ذلك بتكليف سليمان ديميريل لتشكيل حكومة وطنية، وشكلت الأحزاب المؤتلفة لجنة مشتركة بواقع عضوين عن كل حزب لصياغة بروتوكول البرنامج الحكومي والذي وقِعَ في الثالث عشر من آذار ١٩٧٥، وجاء في ديباجته "**نحن ضد كل الأعمال الهدامة التي تؤدي أثارة الفوضى وتهدد وحدة الدولة والشعب، وإننا نحترم ونقدر جميع القيم المعنوية والقومية، ونعمل وفق الأسس الدستورية لحماية الجمهورية التركية التي أسسها شعبنا العظيم بقيادة أتاتورك**"[٤]، وأكدوا فيه أن أُولى مهام الائتلاف تتمثل في الحفاظ على البلاد من الأخطار، سواءً الداخلية أم الخارجية، والعمل على توفير الرفاهية والأمان لجميع المواطنين، والوصول بتركيا إلى مكانة متميزة على مستوى العالم وبمصاف الدول الكبرى[٥]، وتعهدوا بتحقيق التنمية السريعة وحل المشكلات الآنية التي تواجه المواطنين والعمل على حماية القومية من الأفكار الشيوعية بهدف تحقيق الاستقرار، وأكدوا العمل على استقلال الإذاعة والتلفزيون التركي، ومن جانب آخر تعهدوا بتفعيل قانون التأمين الصحي بصورة حقيقية، فضلًا عن تطبيق التأمين الزراعي لحماية المزارعين من الأمراض المختلفة التي تصيب محاصيلهم الزراعية، والعمل على توفير احتياجاتهم كافةً من مكائن وأسمدة وبذور زراعية، كما تعهدوا بتخفيض الفئة العمرية المشمولة بالتصويت في الانتخابات القادمة إلى (١٨) عامًا، واتفقوا على تشكيل تحالف لخوض الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ، فضلًا عن الانتخابات المحلية، وتعهدوا بقبول خريجي المدارس المهنية في الجامعات التركية، وستكون أولوية التعين لخريجي

---

1 -Cumhuriyet Gazete, (Istanbul), 29.3.1975.
2 -Salih Akkas, A.G.E, s.198 .
3 -Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 16. 12. 1974.
4 -Atifta: T.B.M.M, AP, MSP, CGP, ve MHP, Arasinda Yapilan Koalisyon Protokolu, Ankara, 13.3.1975,s.3.
5 - Irfan NEZIROGLU ve Tuncer YILMAZ, T.B.M.M, Koaisyon Hukumetleri,Koaisyon Protokolu, Hukumet Programlari ve Genel Kurul Gorusmeleri, Cilt: 2, Ankara, 2015, s. 980- 982.

كليات العلوم الإسلامية والمعهد الإسلامي العالي، وسيتمّ تعين أئمة وخطباء في المدارس الحكومية للاهتمام بالعلوم الدينية والأخلاقية[١]، والاهتمام بشكل مباشر بالتعليم الوطني لحماية القيم الثقافية، لخلق جيل يفتخر بتأريخه العظيم وينظر بثقة إلى مستقبل أمته بعيدًا عن التقليد الأعمى للتجارب السياسية والاجتماعية الضارة، والعمل على توفير فرص متكافئة لجميع الطلبة، وفي المدن كافة عبر التوزيع العادل للمؤسسات التعليمية[٢] وبخصوص التنمية الاقتصادية سيتمّ خلق تعاون بين مؤسسات القطاع العام التي تطبق السياسة المالية والاقتصادية، وبالنسبة للسياسة الصناعية أكدوا على العمل لتطوير الصناعات في إطار يتيح إمكانية إقامة الصناعات الحربية، فضلًا عن الصناعات الثقيلة، وتعهدوا بتأسيس بنك الدولة للاستثمارات الصناعية والعمالية، لتمويل المؤسسات الصناعية المرتبطة بالدولة، وخلق تعاون اقتصادي مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشكل يتناسب مع المصلحة الوطنية، كما تعهدوا بالعمل الجاد لمكافحة الغلاء والبطالة ومنع الاسراف الحكومي، واتخاذ قرارات حقيقية لصالح الطبقات الفقيرة[٣]، والقضاء على أزمات الطاقة الكهربائية، فضلًا عن أزمات الوقود التي كانت تتكرر بشكل مستمر، وتعهدوا بتخفيض الضرائب[٤]، وأكد البرنامج على ضرورة وضع حلول سريعة وصارمة للحفاظ على الجالية التركية في قبرص، وأكدوا الاستمرار بعلاقات الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الخروج من حلف شمال الأطلسي[٥]، وواجه البرنامج الحكومي هجوم وانتقاد حاد من قبل أعضاء حزب الشعب الجمهوري، فضلًا عن أعضاء الحزب الديمقراطي الجديد متهمين الجبهة بعدم المصداقية واستحالة تنفيذ برنامجها الذي أعلنته، وفي الوقت ذاته اتهم الجمهوريون أحزاب الجبهة بأنهم يمارسون الضغط على الأعضاء، ويطلبون منهم بالإكراه وتحت التهديد التصويت لصالح الحكومة[٦]، وأعلن عن اكتمال التشكيلة الحكومية التي تكونت من ثلاثين وزارة، كانت حصة حزب حزب العدالة فيها ست عشرة وزارة فيما حصل حزب السلامة الوطني على ثمان وزارات، وحصل حزب الثقة الجمهوري على أربع وزارات، وحصل حزب الحركة القومية على وزارتين، وعُين ألب

---

1 -Milliyet, Gazetesi, (Istanbul), 16.3.1975.
2 - Soner DURSUN,Turk Siyasal Hayatinda Milliyetci Hukumetleri 1975-1977, 21. Yuzyilda Egitim ve Toplum. Cilt:7, Sayi:20, 2018, s. 429.
3 -T.B.M.M, AP, MSP, CGP, ve MHP, Arasinda Yapilan Koalisyon P rotokolu, A.G.E, s.4.
4 - M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:61, 6 . 4 . 1975, s. 309-323.
5 - M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:58, 1 . 4 . 1975, s.257.
6 - M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:63, 9 . 4 . 1975, s.364.

ارسلان توركش ونجم الدين أربكان وطورخان فيضي أوغلو نواب لرئيس الحكومة، وحصلت على ثقة المجلس الوطني في الثاني عشر من نيسان ١٩٧٥ إذ صوّت لصالحها (٢٢٢) نائبًا، من أصل (٤٤٦) نائبًا حضروا الجلسة، وصوّت بالضد منها(٢١٨) نائبًا، وامتنع عن التصويت أربع أعضاء كما انسحب من الجلسة عضوين، وبذلك حصلت **(حكومة الجبهة الوطنية اليمينية الأولى)**[١]،على شرعية إدارة السلطة[٢].

شهدت جلسة التصويت حصول عراك وتبادل الشتائم بين أعضاء الحزب الديمقراطي الجديد وبين الأعضاء التسعة المنشقين، إذ وقرروا التصويت لصالح حكومة الجبهة، مما أدى إلى تعرضهم للضرب بالأيدي، وكان على رأسهم سعد الدين بلكة، وتم اتهامهم بالرشوة وأنهم خائنون للمبادئ الوطنية[٣].

يلاحظ من خلال البروتوكول الموقع بين الأحزاب اليمينية المؤتلفة، فضلًا عن كيفية تقسيم الحقائب الوزارية، أن سليمان ديميريل كان هدفه الأول الوصول إلى السلطة، الأمر الذي دفعه لتقديم تنازلات عدة للمؤتلفين معه، فعلى سبيل المثال حصول حزب السلامة الوطني على ثمان وزارات رغم قلة تمثيله في البرلمان، فضلًا عن حزب الثقة الجمهوري وحزب الحركة القومية التي هي الأخرى حصلت على تمثيل وزاري يفوق حجمها النيابي، ويبدو أن سبب ذلك يعود لرغبة حزب العدالة في استعادة حضوره الفاعل في القرار السياسي بعد ما تعرض له من ذل في المرحلة السابقة، ويمكن القول أنه وجد ضرورة الوصول إلى السلطة وبأي ثمن، لما توفره له من فرصة لاستعادة ثقة الجمهور به، لا سيّما مع كثرة الأحزاب اليمينة المنافسة له.

ثانيًا: أثر حكومة الجبهة الوطنية في الأوضاع السياسية حتى عام ١٩٧٧:

أخذت حكومة الجبهة الوطنية منذ الوهلة الأولى لاستلامها للسلطة بالتصدي للاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمجتمع، والعمل على تلبيتها بأسرع وقت ممكن، في ظل إهمال وتغافل عن إجراء الاصلاحات الجذرية والحقيقية ذات التأثير في المدى البعيد، إذ قامت بتشكيل لجان وزارية مختلفة أبرزها اللجنة الاجتماعية، التي أنصب عملها على تأمين المواد الغذائية، وسد النقص الحاصل فيها بعد بروز تأثير ذلك اجتماعيا، سيّما في الأشهر الستة الأخيرة قبل تشكيل

[١]- للاطلاع على تشكيلة حكومة الجبهة الوطنية اليمينية الأولى ينظر: الملحق رقم (٢)،ص٣٠٢-٢٠٣.

[2] -M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, M. Meclisi, B:65, 12 . 4 . 1975, s. 457.

[3] - Ridvan Akin, Turk Siyasal Tarihi 1908-2000, On Iki Levha Yayincilik Baski:2 Istanbul 2012,s.398.

الحكومة[١]، الأمر الذي ولد تخوفًا وخشيةً كبيرةً لدى أبناء المجتمع من حصول أزمة اقتصادية قد تؤثر سلبًا على أوضاعهم، وبهدف إرسال رسائل الاطمئنان إلى المجتمع، صرح وزير المالية أن البلاد لا تواجه أزمة في احتياطي النقد الأجنبي، وأن الحكومة لا تنوي فرض ضرائب جديدة أو زيادة مقدارها، وأنها غير مقتنعة بضريبة القيمة المضافة[٢]، وطبقت بإجراءات اقتصادية عدة لتحقيق رفاهية آنية للمجتمع، بهدف تحقيق مكاسب سياسية سيتمّ الحديث عنها في مستقبل الدراسة، ومن جانب آخر حاولت الحكومة وبدفع من قبل حزب السلامة الوطني وعبر لجنة الشؤون الدينية تشريع قانون يسمح لخريجي مدرسة الخطابة والإمامة الدينية الالتحاق بالمدارس العسكرية، الأمر الذي رفضته المؤسسة العسكرية، فضلًا عن حزب الشعب الجمهوري الذي أصدر بيانًا رفض واستنكار جاء فيه "**ان حكومة الجبهة تريد تحويل الجيش التركي إلى جيش للملالي**"[٣] ورُفِضَ مشروع القانون عند عرضه على المجلس الوطني في الأول من تموز ١٩٧٥[٤].

سعت حكومة الجبهة الوطنية جاهدة لتطبيق برنامجها الذي أعلنته، إلا أنها اصطدمت بمشاكل عدة، منها الصراع مع القوى اليسارية، الذي ارتفعت وتيرته في تلك المدة، والمشكلة الأخرى تمثلت بالصراع والتنافس السياسي بين أحزاب الجبهة القومية وهي كما يأتي:

١- صراع أحزاب الجبهة الوطنية مع القوى اليسارية:

تمثل العامل الرئيس الذي تشكلت لأجله حكومة الجبهة الوطنية في الوقوف بوجه حزب الشعب الجمهوري، الذي مثل القوى اليسارية في تلك المدة، فكان من الطبيعي أن تذهب جميع أطراف الحكومة تجاه محاربته والسعي لتحجيمه، لا سيّما وأن القوى اليمينية باتت تخشى على ديمومة تأثيرها السياسي أمام تصاعد شعبية حزب الشعب الجمهوري وزعيمه أجويد[٥].

كان لتعين ألب أرسلان توركش زعيم حزب الحركة القومية نائبًا لرئيس الوزراء، ومنح حقيبة وزارة الداخلية لحزب السلامة الوطني كبير الأثر في تفعيل الصراع مع القوى اليسارية، إذ أمست منظمة الذئاب الرمادية تمارس العنف تجاه اليساريين تحت مظلة وحماية الحكومة بعد تعيين

1 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 192 .
2 -Soner DURSUN, A.G.E, s.431.
3 -Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, s.193.
4 -Ayni esar.
5 -Hasan Acar, A.G.E, s. 491.

عدد كبير من اليمينين المتطرفين في وظائف حكومية وأمنية هامة[١]، إذ ابتدأت الحكومة أولى خطواتها التصعيدية تجاه القوى اليسارية بإقالة مدير الإذاعة والتلفزيون التركي إسماعيل جام ايبكجي (**Ismail Gem** Ipekci) ذو الميول اليسارية، والذي تم تعينه من قبل بولند أجويد خلال مدة حكومته الائتلافية مع حزب السلامة الوطني وذلك بعد اتهامه بمخالفة الضوابط الأخلاقية للمهنة، والانحياز الواضح نحو الفكر اليساري في البرامج التي تبثها المؤسسات الإعلامية التركية[٢]، وتعين نيفزات يالجينتاش (**Nevzat Yalcintas**) اليميني المحافظ بدلًا عنه، مما ثار موجة من السخط والرفض من قبل اليساريين، لاسيّما في الجامعات التي شهدت اندلاع الاحتجاجات من قبل الطلبة اليساريين، وأدى ذلك إلى التصادم مع الطلبة المحافظين، وتدخلت القوات الأمنية لفض النزاعات، وطالبت رئاسات الجامعات بتعين أمن جامعي للحفاظ على الأوضاع داخل أروقتها، وأخذ أجويد يهاجم الحكومة متهما اياها بافتعال تلك الازمات من أجل اقصاء القوى اليسارية[٣]، وصرح قائلًا "**إن هؤلاء يريدون الحفاظ على السلطة وتحقيق أهدافهم، عبر قتل وإقصاء كل من يخالفهم الرأي، وخلق الصراعات بين أبناء المجتمع**"[٤]، وقدم اعتراضًا لدى رئاسة الجمهورية والتي بدورها رفضت قرار الإقالة، ورغم ذلك أرسل ديميريل قرار تعين نيفزات إلى المجلس الوطني بهدف المصادقة عليه، إلا أن المحكمة الاتحادية نقضت قرار التعين وحكمت بعدم دستوريته ، الأمر الذي اضطرت معه الحكومة إلى تعين شعبان كارتاش (**Saban Karatasi**) بدلًا عنه[٥].

شنت الأحزاب اليمينية داخل الجبهة حربها الإعلامية ضد حزب الشعب الجمهوري، عبر مهاجمته واتهامه بالشيوعية، بهدف كسب المزيد من دعم وتأييد الشباب المحافظين، وكان في طليعتها حزب الحركة القومية، إذ نشرت الصحافة اليمينية شعارات مناهضة لحزب الشعب الجمهوري، وأكدت على شعار**(ديميريل في الحكومة وتوركش في الشارع)**، فضلًا عن الإعلان عن مساعدة منظمة الذئاب الرمادية للأجهزة الامنية في مواجهة الحركات اليسارية المتطرفة[٦]، كما اتهم النائب في البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري نجدت أوغور (**Necdet Ugur**)

---

1 -Gazanfer Kaya, A.G.E, s.289.
2 - Cumhuriyet, Gazetesi, (Istanbul), 11. 5. 1975.
3 - Hanife Kuru, A.G.E, s.193.
4 -Ayni esar.
5 - Soner DURSUN, A.G.E, s.430-431.
6 -Hanife Kuru, A.G.E, s.195.

الأجهزة الأمنية بانحيازها وبين عدم ثقته بها، وأنهم يَعدون قوات خاصة تخضع لتدريبات عسكرية مكثفة، بهدف الاستيلاء على الدولة، ورد توركش على تلك التصريحات بأنه غاضب جدًا بسبب تلك الافتراءات، وأصدر بيانًا جاء فيه "**إن القوات الحكومية هي الأرض الصلبة التي تستند عليها تركيا، وأن الشباب الوطنيين الذين يسمونهم الذئاب يقفون دائمًا إلى جنب قواتنا المسلحة، وأنهم مفيدين عبر تقديم المساعدة والدعم ... إن حزب الشعب الجمهوري هو من يقف وراء الفوضى، عبر ممارساته وعصاباته غير القانونية**"[١] وكان لسيطرة القوى اليمينية المتطرفة على وزارة المنافذ الحدودية سهل عملية دخول الأسلحة لمنظمة الذئاب الرمادية بشكل غير رسمي، فبدأت موجة من العنف المفرط تجاه حزب الشعب الجمهوري عبر مهاجمة جميع مناسباته وتجمعاته، وكان من أبرزها الهجوم على حافلة كان الجمهوريون يستخدموها في الانتخابات المحلية، وذلك في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٧٥، إذ تعرضت لرمي بالحجارة في مدينة غيريد الواقعة بين العاصمة أنقرة واستانبول، ومن ثم مهاجمة المهرجان الذي عقده أجويد في تلك المدينة مما اضطر حمايته إلى استخدام الأسلحة النارية لتفريق المهاجمين[٢].

استمرت أعمال العنف بالتصاعد طيلة تلك المدة، وممّا زاد من سوء الأوضاع التصريح الذي أعلنه توركش في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٧٥ لبعض الصحف قائلًا "**سوف أتبنى قضية السلام التي أوكلت الي، وسوف أسير دون أن أبالي بأي شيء، وأطلب منكم اتباعي وإذا رأيتموني أتراجع فقوموني بأطلاق النار علي**"[٣]، الأمر الذي استهجنه بعض أعضاء المجلس الوطني، إذ ذكرت النائب عن حزب الشعب الجمهوري نجاة اولسن (**Nejat Olcen**) في المجلس الوطني، أنها دعوة صريحة للعنف، لذلك يجب إيقافه عند حده واستنكار ذلك، ورد توركش على تلك الانتقادات بنشر مقالة في جريدة الجمهورية تحت عنوان (**أمر عام بإطلاق النار**) وذلك في الحادي عشر من شباط ١٩٧٦[٤]. وعلى أثر ذلك أطلق حزب الشعب الجمهوري على لسان العضو في البرلمان علي سانلي (**Ali Sanli**) على توركش لقب (**هتلر تركيا**) مشبهًا إياه بالزعيم الالماني هتلر قائلًا "**إن هتلر كان نمساويًا وأراد انقاذ ألمانيا، وكذلك**

---

[1] - Atifta:Yasin COSKUN, I. Milliyetci Cephe Hu;umetinin Ilk UC Ayinda Turk Siyasal Hayati ve Mecliste I ktidar-Muhalefet Iliskisi, Balikesir Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu (Dergisi),Cilt:20,Sayi: 38, 2017, s.277.

[٢]- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٧١-٢٧٤.

[3] - Atifta: Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 3.10.1975.

[4] -Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 11. 2. 1976.

توركش فهو قبرصي ويريد إنقاذ تركيا والأتراك، وكما هتلر دمر بلاده كذلك توركش"[١]، وأحتج توركش مدافعًا عن نفسه قائلًا "**إن أتاتورك كان من سالونيك، إلا أنه أنقذ تركيا فهو قدوتنا**" وولد تشبيهه ذاك ردة فعل عنيفة في الصحافة، سيّما من بعض الصحف اليمينية وعدوه تجاوزًا على اتاتورك، وأصدر حزب الشعب بيانًا جاء فيه **(إعرف حجمك كيف يمكنك مقارنة نفسك بأتاتورك)**[٢]، كما هاجم أحد الأعضاء الجمهوريون في البرلمان حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل متهمًا إياهم بأنهم **(عصابة العاصمة)**، قائلًا "**إن حزب العدالة لم يستفد من تجربة الديمقراطيين القدماء وما حل بهم، وأُذَكّر ديميريل بأن مصيرك لن يختلف عن مصيرهم**"[٣]، مما ولدّ أزمةً وصراعًا بين الطرفين تبادل فيها الأعضاء الشتائم وعدوا ذلك تهديدًا، وعانت تركيا نتيجة تلك الأحداث والصراعات انقسامات داخلية، مما أثر سلبًا على الأوضاع في عموم البلاد، لاسيّما في الجامعات، إذ انتشرت فيها أحداث العنف، فضلًا عن انتشارها في غالبية البلاد مخلفةً (١٠٤) قتيلًا و(١٠٨٥٢) جريحًا فقط في عام ١٩٧٦[٤]، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة إلى إصدار أمرًا بأغلاق جامعتيّ أنقرة واستانبول إلى أجل غير مسمى، ولجأ إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد[٥]، وأراد المدعي العام في تركيا فتح تحقيق مع حزب الحركة القومية وزعيمه ألب أرسلان توركش بعد حصوله على أدلة تدينه بأعمال العنف الجارية في البلاد، إلا أن مجلس الوزراء عارض ذلك، وحال دون إجراء التحقيق لما له من أثر سلبي على مستقبل حكومة الجبهة الوطنية، وعند مواجهة ديميريل بتلك الأدلة صرح قائلًا "**هم أولادنا وليس مهمًا إذا كانوا قد تجاوزوا الحدود قليلًا، فإنهم شباب وطنيون ومعادون للشيوعية)**[٦]، الأمر الذي وَلَدّ ردة فعل تصاعدت معها وتيرة العنف، ومن جانب آخر دفعت توركش نحو التمادي في مواقفه، لاسيّما مع الخلافات التي نشبت بين أحزاب الجبهة الوطنية، ووجد سليمان ديميريل أن الحل الأمثل للخروج من الأزمة يتلخص بضرورة تقديم موعد الانتخابات[٧]، وهو ما تم الاتفاق عليه مع حزب الشعب الجمهوري، إذ تم التصويت في الخامس من نيسان ١٩٧٧ على إجراء

---

[1] - Atifta: M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:63, 9 . 4 . 1975, s.402.

[2] - Yasin COSKUN, A.G.E, s.277؛ Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 10. 9. 1975.

[3] -Atifta: M.M.T.D, 9.4.1975, A.G.E, s.376.

[٤]- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٧٦.

[5] - Hanife Kuru, A.G.E, s.199.

[٦]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص١٢٩.

[٧]- المصدر نفسه ، ص١٧٨.

الانتخابات في الخامس من حزيران من العام نفسه في ظل معارضة شديدة ورفض من قبل الأحزاب اليمينية[١].

دفع ذلك الإجراء إلى ارتفاع وتيرة العنف بشكل كبير، لاسيّما مع اقتراب موعد الانتخابات، إذ تعرضت مهرجانات حزب الشعب الجمهوري واجتماعاته إلى اعتداءات بشكل منظم، وكانت الحادثة التي وقعت في عيد العمال العالمي الموافق الأول من آيار ١٩٧٧ أي قبل موعد الانتخابات بأربعة أسابيع هي الأعنف من نوعها في تلك المدة، وذلك أثناء تجمع كبير دعا إليه اتحاد النقابات الثورية (**DISK**) لمساندة حزب الشعب الجمهوري، حيث هاجم بعض الشباب القوميين التابعين لمنظمة الذئاب الرمادية التجمع بالإطلاقات النارية، مما ولد حالة من الذعر الشديد بين المتجمعين الذين هرعوا للهروب عبر الطرق الفرعية الضيقة، بسبب قطع الطرق الرئيسية من قبل الأجهزة الأمنية، مما تسبب بتدافع كبير خلف (٣٤) قتيلًا، فضلًا عن جرح المئات نتيجة الاختناقات وتعرضهم للسحق بالأقدام، مما ولد موجة من السخط تجاه الحكومة التي حَمّلها حزب الشعب الجمهوري مسؤولية تلك الجريمة[٢]، مقابل إتهام الجمهوريون من قبل أحزاب الجبهة بالوقوف وراء تلك الأزمات والصراعات لخلق فوضى وعدم استقرار، بهدف الذهاب نحو الانتخابات المبكرة[٣]، واستمر تصاعد العنف المتبادل والفوضى في البلاد حتى موعد إجراء إجراء الانتخابات ونهاية حكومة الجبهة الوطنية[٤].

يلاحظ أن العنف اليميني تجاه القوى اليسارية تبناه حزب الحركة القومية بزعامة ألب أرسلان توركش، وذلك يعد أمرًا طبيعيًا كونه حزب وُسم بالتطرف، إلا أن المستغرب من ذلك موقف الأحزاب اليمينية المعتدلة المؤيد والداعم لأعمال منظمة الذئاب الرمادية عبر صمتهم وعدم استنكارهم، بل دفاعهم عنهم في بعض الاحيان، ويمكن القول أن سبب ذلك يعود للتنافس السياسي مع القوى اليسارية، والرغبة في اقصائهم تحت أي ظرف وبأي وسيلة، كما يمكن القول إن اللجوء إلى العنف في التعامل بين الأحزاب في تركيا يعود لطبيعة نشأة المجتمع التركي البدوية القاسية القائمة على التنقل والغزو والتوسع، سيّما مع ما خلفته الدولة العثمانية من إرث

---

1 - M.M.T.D, Donem:4, Cilt:26, Toplanti:4, B:76, 5 . 4 . 1977, s.412.

٢- فيروز احمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص٢٣٥.

3 - Yasin COSKUN, A.G.E, s.290.

4 - Soner DURSUN, A.G.E, s. 429.

كبير في ذلك الاتجاه مدعوم بكم هائل من الأساطير والخرافات التي تتغنى بشجاعة العنصر التركي وصلابته، وهو ما يمكن مقاربته فكريًا مع ما ذهب إليه ارسطو في كتابه **(الطبيعة)**، فضلًا عن ما أشار إليه ابن خلدون في كتابه **(مقدمة ابن خلدون)**، ومن جانب آخر يمكن القول أن تلك الأحزاب اليمينية الموسومة بالاعتدال، لا سيّما حزب العدالة خرج عن اعتداله وانحاز نحو التطرف بمواقفه إزاء العنف الذي مارسه حزب الحركة القومية.

٢- الصراع اليميني الداخلي بين أحزاب الجبهة الوطنية ١٩٧٥-١٩٧٧:

كانت من أبرز ما عانت منه حكومة الجبهة الوطنية الأولى مشكلة التنافس والصراع بين أحزاب الجبهة، لاسيّما بين حزب السلامة الوطني والحركة القومية والعدالة، إذ حاول كل حزب من تلك الأحزاب فرض وجوده، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الفئوية على حساب الآخر، عبر توظيف مشاركتهم في السلطة، سيّما وأنهم يتنافسون على القاعدة الشعبية نفسها[١]، وبدأت بوادر التنافس والصراع في وقت مبكر بعد تشكيل الحكومة، إذ بدأ زعيم حزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش بمحاكاة القواعد الشعبية الإسلامية، رغم انتقاده الصريح لنهج حزب السلامة الوطني (الإسلامي) أثناء تحالفه مع حزب الشعب الجمهوري وتشكيل الحكومة عام ١٩٧٤، إذ صرح قائلًا "**إنهم يؤمنون بالوحدة الإسلامية، ونحن قوميون نؤمن بالوحدة التركية**"[٢]، إلا أنه بدأ يستخدم الشعارات الإسلامية في حربه ضد الشيوعية بعد تشكيل الجبهة الوطنية ، مما أدى إلى حصولهم على دعم وتأييد عددًا من الزعامات الإسلامية المحافظة، ومن جانب آخر استغل توركش منصبه كنائب لرئيس الوزراء، عبر تعيين وتوظيف أعدادًا كبيرة من الشباب القوميين في مختلف الدوائر الحكومية، لاسيّما قطاعي التعليم والأمن، إذ ارتفع عدد أعضاء اتحاد المعلمين خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٦) إلى الضعفين، وأصبح الذئب الرمادي شعارًا لهم، وأصبحت للحزب سيطرة وهيمنة تامة عليه، وصرح مديره أثناء استقبال دفعة جديدة من المعلمين المُعَينين في شباط ١٩٧٦ قائلًا "**جمعينا مضطرون إلى أن نكون قوميين، فإن بقاء الدولة أو فنائها أصبح كلعبة مقامرة، ولأجل إنقاذ الأمة لابد من محاسبة الشيوعيين**

[1] - Alper GULBAY, 12 MART'TAN 12 EYLUL'E TURKIYE'DE SECIMLER ve SONUCLARI, Tezi Doktora, Hacettepe Universitesi Ataturk Ilkeleri ve Inkilap Tarihi Anabilim, 2017, s.151.
[2] -Soner DURSUN, A.G.E, s. 429.

وإقصائهم"[١]، وأظهر ألب أرسلان توركش نفسه بمظهر الزعيم المرتقب للأمة التركية، عبر تسخير عدد من أنصاره للهتاف بحياته ونعته بالقائد والمخلص لتركيا في المناسبات العامة، وظهر ذلك في التاسع عشر من آيار ١٩٧٦ في ملعب أنقرة عندما اعتلى توركش المنصة وسط صيحات أنصاره وهم يهتفون بهتاف مأخوذ من الفكر النازي **(Kes ... Tur... bug... Bas)** ، وتعني **(الفهرير توركش)** أي القائد، الأمر الذي رفضه رئيس الجمهورية فخري كوروتورك لإدراكه خطورة ما يسعى إليه توركش، مما دفعه إلى مغادرة الملعب، رافضًا مصافحته في ظل صمت ديميريل[٢]، فضلًا عن تسخيره لعدد من الصحف التابعة له للنشر بذلك الاتجاه ، الأمر الذي أثار حفيظة أعضاء الجبهة، لا سيّما حزب العدالة الذي صرح بأن توركش يريد القضاء على حزب العدالة وأخذ مكانه، كما انزعج حزب السلامة الوطني هو الآخر من تحركات توركش، وأخذ بدوره يهاجم حزب الحركة القومية وينتقص منه، مما ولد توترًا وإرباكًا وعدم استقرار داخل الائتلاف الحكومي[٣].

كان لحزب السلامة الوطني من جانب آخر الأثر البارز في الصراع داخل الجبهة الوطنية، إذ سعى منذ اللحظة الأولى لانطلاق مفاوضات تشكيل الجبهة الوطنية إلى استغلال أدنى فرصة لتحقيق مكاسبه الحزبية وتطبيق مبادئه وآرائه الفكرية، وصدر عن حزب العدالة بذلك الشأن تصريحًا جاء فيه "**إن أربكان لا يترك شيء للحكومة إلا ويتفاوض عليه ابتداءً من تعيين موظف صغير حتى بناء مصنع كبير، فهو يريد السيطرة على الإدارة العامة للمصرف الزراعي، فضلًا عن المصرف العقاري**"[٤] وظهرت خلافاته مع حزب العدالة بشكل واضح أثناء الاستعدادات لخوض الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٧٥، إذ وقع الخلاف حول نقطتين تمثلت الأولى برغبة حزب العدالة في خوض الانتخابات بقائمة مفردة، الأمر الذي يخالف قواعد البروتوكول، والنقطة الثانية تمثلت بالصراع حول مقعد قونيا، إذ رغب حزب السلامة الوطني بالحصول على تمثيل قونيا في مجلس الشيوخ، من خلال عدم ترشيح أحزاب الجبهة لأي شخصية أخرى، الأمر الذي رفضه حزب العدالة، وأعلن عن ترشيح شخصية دينية لها مقبولية واسعة في تلك المقاطعة، فضلًا عن كون المرشح عضوًا سابقًا في الحزب

---

[1] -Soner DURSUN, A.G.E, s. 430.

[٢]- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٧٧.

[3] -Alper GULBAY, A.G.E, s. 151.

[4] -Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, s.194.

الديمقراطي المنحل، مما أثار أربكان والذي صرح قائلًا " **نحن أقوى منهم، فلماذا نتراجع عن مرشحنا لصالحهم... فهم يعتقدون أنهم أفضل منا ويسعون للبقاء في السلطة فهل سنشهد ١٢ آذار مرة أخرى**"[١]، وأعلن عن رغبته بترشيح (١٥٠) مرشحًا عن حزبه مقابل ترشيح (٥٠) مرشحًا فقط عن حزب العدالة، وبين أنه بصدد الخروج من الائتلاف الحكومي، ورغم ذلك لم يَعر حزب العدالة أهمية لتلك التصريحات، وانشغل بالدعاية لمرشحيه دون التعليق على تصريحات أربكان وأعضاء حزبه، إلا أن طورهان فيضي أوغلوا خرج عن صمته وصرح قائلًا "**إن حزب السلامة الوطني هو الحزب الوحيد المتناقض فكريًا مع أحزاب الجبهة، ويمثل خطر على استمرار عمل الحكومة، لا سيّما مع اقتراب موعد الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ**"[٢] ورد حزب السلامة على لسان وزير الدولة مفتي اغلو (**Muiftu Oglu**) بطريقة مستفزة قائلًا "**إنه صراع بين العمالقة فلماذا هذا الغليان من قبل فيضي اوغلوا**"[٣].

يبدو أن ذلك التصريح يراد به إهانة زعيم حزب الثقة الجمهوري طورهان فيضي اوغلو بعد التلميح بأنه حزب صغير فلا ينبغي له التدخل بصراع الكبار، ومن الواضح أن ذلك التوصيف جاء بناءً على حجم التمثيل النيابي لكل منهم، فضلًا عن حجم التمثيل الحكومي، والملاحظ أن ذلك التوصيف لم يكن دقيقًا بما فيه الكفاية، فإن حزب السلامة الوطني يعد في أفضل توصيف أنه حزب متوسط بما يمتلكه من مقاعده الـ (٤٨) مقارنة مع حزب العدالة الذي يمتلك ما يزيد عن (١٤٩) مقعدًا.

حقق حزب العدالة أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ وظهرت قوته أمام بقية الأحزاب[٤] مما دفع ديميريل إلى الإعلان عن خطة حكومية جديدة لإدارة البلاد خاصة بحزبه عرفت باسم (**خطة الألوان الثلاث**)، بهدف إضعاف نجم الدين أربكان وحزبه من خلال تجاهل البرنامج الحكومي المتفق عليه، وبيّن أن البرنامج يتضمن اللون (**الأخضر**) الذي يشير إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي، عبر زيادة أسعار المحاصيل الزراعية، أما اللون الثاني هو(**الأزرق**) والذي يشير إلى الاهتمام الحكومي بالطبقة العاملة، إذ تعهد برفع أجور العمال بما

1 -Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, s s.195.
2 -Atifta: Ayni esar.s.196.
3 -Atifta: Ayni esar.
4 -Yasin COSKUN, A.G.E, s.291.

يناسب معدل الربح والزيادة الحاصلة في الإنتاج، وكان اللون الثالث هو اللون **(الأبيض)** الذي يشير إلى عزم الحكومة لإدخال أنظمة تعليمية متطورة في الدراسات الجامعية، ورفض نجم الدين أربكان تلك الخطة وعدها موجهة ضد حزب السلامة الوطني، ومنذ ذلك الحين أخذ يتخلف عن اجتماعات الجبهة[١].

كان الصراع حول منصبيّ رئيس المجلس الوطني ورئيس مجلس الشيوخ، من العوامل التي أسهمت بشكل مباشر في زيادة تنامي الخلافات داخل الجبهة اليمينية، إذ أعلن نجم الدين أربكان رغبة حزب السلامة الوطني في الحصول على منصب رئيس المجلس الوطني، فيما أعلن حزب العدالة عن ترشيح أحد أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، في خطوة لكسب تأييد جماهيره التي خسر جزءً كبيرًا منها في المدة الأخيرة، مما تسبب بأزمة بين الطرفين، ودفع حزب العدالة إلى عقد اتفاق مع حزب الشعب الجمهوري عرف باسم اتفاق **(الروح النبيلة)**، الذي تضمن حصول الأخير على رئاسة المجلس الوطني، مقابل حصول حزب العدالة على منصب رئاسة مجلس الشيوخ[٢]، وجرت الانتخابات في الرابع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٥، وحصل مرشح حزب العدالة محمد تكين اريبون على رئاسة مجلس الشيوخ، فيما حصل مرشح حزب الشعب الجمهوري كمال جوفين على رئاسة المجلس الوطني[٣].

يبدو واضحًا من خلال اتفاق **(الروح النبيلة)** أن حزب العدالة خسر منصب رئاسة المجلس الوطني لصالح حزب الشعب الجمهوري، فضلًا عن المغامرة بسمعته أمام قواعده الشعبية بعد الإعلان عن الاتفاق مع ألدُّ خصومه السياسيين، وفي المقام يمكن طرح تساؤل مهم: وهو لماذا لم يتفق حزب العدالة مع حلفائه بالحكومة للاستحواذ على كلا المنصبين من قبل القوى اليمينية؟ وفي معرض الإجابة على السؤال يمكن القول: حزب العدالة حرمان حلفائه من الاستحواذ على المناصب العليا والسيادية وعدم السماح لهم بمنافسته في إدارة البلاد بشكل حقيقي، عبر الاتفاق مع خصمه، بهدف إبقائهم ضعفاء أمام نفوذه، فهو يريدهم شركاء ضعفاء يعينونه على تحقيق رغباته السياسية، ويساندونه في مواجهة القوى اليسارية، ويمكن القول أنه اعتقد أن استحواذهم

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 197 .
[2] -Cumhuriyet Gazetesi,(Istanbul), 25.12.1975.
[3] - M.M.T.D, Donem:4, Cilt:14, Toplanti:3, M. Meclisi, B:32, 24 . 12 . 1975, s. 260.

على المناصب السيادية يُمكِنَهم من تحقيق موقع الصدارة على حسابه، لاسيّما وأن جميع الأحزاب المحافظة تتنافس على القاعدة الشعبية ذاتها .

مثل الخلاف بين أعضاء الجبهة حول قانون محاكم أمن الدولة حلقة من حلقات الصراع ، إذ تشكلت تلك المحاكم عام ١٩٧٣ وكان من المفترض انتهاء عملها في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٧٦، فأرادت حكومة الجبهة تشريع قانون يسمح بإدامة عملها، إلا أن حزب السلامة الوطني اشترط عدم إحالة المتهمين وفق المادة (١٦٣) إليها، مما أدى إلى وقوع جدل وخلاف كبير بين أحزاب الجبهة في حينها، إذ رفض حزبيّ الحركة القومية والثقة الجمهوري ذلك، وأعلن طورهان فيضي عن عدم المشاركة في التصويت إذ ما أستثني المتهمون وفق المادة المذكورة، فضلًا عن إمكانية الانسحاب من الحكومة في حال إقرار ذلك، أما حزب العدالة فحاول إقناع الحزبين المعارضين بالموافقة على عدم شمول المتهمين وفق المادة (١٦٣) بالخضوع لمحاكم أمن الدولة، وأعلن حزب الشعب الجمهوري رفضه لتلك المحاكم، فضلًا عن رفض بعض الاتحادات والنقابات تشريع عمل محاكم أمن الدولة، فصرح ديميريل قائلًا " **إن قانون محاكم أمن الدولة سيتضمن جميع أفكار القوميين الأتراك لمواجهة خطر الشيوعية، وإن الرافضين إنما يعلنون رفضهم لتطبيق الدستور**"[١]، الأمر الذي زاد من حدة الخلاف بين الحزبين، وفي ظل تلك الظروف أعلن نجم الدين أربكان عن إمكانية انهيار التحالف الحكومي لعدم إيفاء الحكومة **(بشروط التحالف)**[٢] التي على أساسها تشكلت الحكومة قائلًا "**إن هذا الائتلاف الحكومي جعلنا وكأننا بلا حكومة، فالبلاد تواجه جميع التيارات غير القومية، سواءً المادية أم الشيوعية والاشتراكية أم غيرها، فإننا عندما أسسنا الحكومة هدفنا إلى محاربة البطالة والغلاء المعيشي، وأردنا تربية أبناءنا وفق القيم والأخلاق السليمة وتعهدنا بتأسيس استثمارات كبيرة**

[1] -Soner DURSUN, A.G.E, s. 431.

[٢]- كان حزب السلامة الوطني اشترط على حزب العدالة اثنتا عشرة شرط لتشكيل الائتلاف الحكومي ومن أبرزها تغيير بعض الكتب والمناهج الدراسية التي تحمل افكار وآراء تخالف المبادئ والمعتقدات الدينية، فضلًا عن تلك التي تخالف الاخلاق الإسلامية الحميدة، وتأسيس بنك حكومي لدعم الاستثمارات الصناعية على ان يكون تحت ادرة احد أعضاء الحزب وان يمنح صلاحيات واسعة وأن تكون قراراته لها قوة القانون، والتعهد بدعم الصناعات الثقيلة لا سيّما الصناعات الحربية، وتعيين موظفين أكفاء من كوادر الحزب لإدارة المناصب العليا في وزارة العمل والاشغال العامة، واصدار مراسيم جمهورية بتعين مدراء عامين تابعين للحزب على رأس بعض الشركات الحكومية المهمة، والتعهد بإعداد مشروع قانون الحد الادنى لبدل المعيشة بهدف دعم الطبقات الفقيرة، فضلًا عن قانون إلغاء ضريبة القيمة المضافة وإحالة تلك المشاريع إلى المجلس الوطني بأسرع وقت ممكن للمصادقة عليها، كما تم الافاق على فتح مدارس الامام الخطيب والاعتراف بالشهادات العليا التي حصل عليها بعض رجال الدين من الجامعات الإسلامية المنتشرة في بعض البلدان كمصر والمملكة العربية السعودية. للمزيد ينظر: Soner DURSUN, A.G.E, s. 431-432.

لتنمية الصناعات الثقيلة والحربية، إلا أن الحكومة خيبت آمالنا"[١].

التزم سليمان ديميريل إزاء تلك التصريحات والمواقف الصمت، ولم يبدِ أي تعليق سوى التأكيد على تماسك الجبهة، وصرح للإعلام بذلك الشأن قائلًا "**لا يمكن حل ائتلاف الجبهة الوطنية، كونه لم يتشكل لأجل حكومة سليمان ديميريل وإنما تشكل لأنّ الجميع مؤمن بهدف وفكرة موحدة**"[٢]، الأمر الذي أثار زعيم حزب الثقة الجمهوري طورهان فيضي اوغلو، إذ أعلن إمكانية الانسحاب من الائتلاف الحكومي إذ ما استمر الصراع بين حزبيّ العدالة والسلامة الوطني، وأخفق الطرفين في الوصول إلى اتفاقات وتفاهمات وفق المبادئ الكمالية التي تأسست الدولة عليها[٣]، ودعا ديميريل إزاء ذلك إلى اجتماع قادة أحزاب الجبهة لمناقشة بيان حزب الثقة الجمهوري والسعي لإصلاح الأوضاع الداخلية للجبهة، إلا أن نجم الدين اربكان تخلف عن الحضور، ورغم ذلك أعلن ديميريل بانه متمسك بحزب الثقة الجمهوري، وأنه جاد في الحفاظ على تماسك الجبهة، ومع ازدياد الضغط على الحكومة وجد سليمان ديميريل أن الحل الامثل هو الذهاب إلى إجراء انتخابات مبكرة، وطرح الفكرة على حزب الشعب الجمهوري الذي رحب بالمقترح وتم الاتفاق على إجراءها في الخامس من حزيران ١٩٧٧ بدل موعد اجراءها في تشرين الأول من العام نفسه[٤].

ثالثًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٧٥:

حُدِدَّ موعد الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٧٥، وكانت تركيا في تلك المدة تعاني من ارتباك الوضع السياسي، بسبب الأزمة الحكومية التي عانت منها البلاد في المرحلة السابقة قبل تشكيل حكومة الجبهة الوطنية الأولى، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الحملات الإعلامية للأحزاب السياسية، إذ تبادلت فيها التهم والتشكيك والتبعية للقوى الخارجية، فالأحزاب اليمينية اتهمت حزب الشعب الجمهوري بالشيوعية وبالخضوع للاتحاد السوفيتي، فيما أتهم حزب الشعب الجمهوري الأحزاب اليمينية بالخضوع للولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن إتهام حزب الحركة القومية بممارسة الإرهاب والعنف السياسي تجاه القوى

---

1 - Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, s.201.
2 - Atifta:Ayni esar,s. 202.
3 -Yasin COSKUN, A.G.E, s.291.
4 - Hakki Ozunr, A.G.E, s.337.

اليسارية[١]، ورد توركش على تلك التصريحات بأن حزبه يسعى للحفاظ على وحدة البلاد والأمة التركية التي باتت مهددة بسبب الأفكار اليسارية والشيوعية التي يروج لها حزب الشعب الجمهوري[٢]، ومن جانب آخر اختلفت الأحزاب اليمينية المؤتلفة فيما بينها، أذ أعلن حزب العدالة خلافًا لبروتوكول تشكيل الحكومة خوض الانتخابات بقائمة خاصة به وعدم الائتلاف مع أحزاب الجبهة، الأمر الذي أثار ردود أفعال عكرت صفوَ الائتلاف، وكاد عقد الحكومة أن ينفرط، إلا أن التزام سليمان ديميريل الصمت وعدم مواجهة حزب السلامة الوطني بشكل مباشر مكّن حكومة الجبهة من الاستمرار[٣].

جرت الانتخابات التكميلية في موعدها المحدد، وكانت نسبة المشاركة فيها بلغت (٥٨,٤%)، اذ صوّت فيها (٥,٤٣٠,١٨٤) ناخبًا من أصل (٩,٢٩٥,٠١٩) ناخبًا يحق لهم المشاركة، وتنافست فيها أربعة أحزاب يمينية تمثلت بـ **(حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية والحزب الديمقراطي الجديد)**، وحزبين يساريين تمثلا بحزب الشعب الجمهوري وحزب الوحدة التركي، فضلًا عن المستقلين، في ظل غياب حزب الثقة الجمهوري الذي انتشرت معلومات في حينها عن اندماجه مع حزب العدالة، إلا أن الاخير نفى ذلك[٤].

عمد حزب العدالة إلى ترشيح عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل الذين أعلنوا انفصالهم عن فروخ بوزبايلي وانضمامهم لحزب العدالة، سيّما في المناطق المهمة[٥].

يبدو بشكل واضح أن ترشيح هؤلاء يشير إلى رغبة حزب العدالة في الاستحواذ على القواعد الشعبية للحزب الديمقراطي، بهدف تحقيق مزيدًا من المكاسب السياسية من جهة، وإضعاف الحزب الديمقراطي الجديد وتوجيه صفعة قوية لزعيمه من جهة أخرى، لا سيّما بعد مواقف فروخ بوزبايلي السلبية إزاء تولي سليمان ديميريل زعامة الحكومة.

---

[1] -Alper GULBAY, A.G.E, s. 158.
[2] - Hanife Kuru, A.G.E, s.196.
[3] -Devlet, Istanbul, 29.9.1975.
[4] -Hakki Ozunr, A.G.E, s.377.
[٥]- قام حزب العدالة بترشيح عددًا كبيرًا من أعضاء الحزب الديمقراطي الجديد بعد إعلان انشقاقهم عنه والانضمام إلى حزب العدالة ومن أبرز الأعضاء الذين وصلوا إلى مجلس الشيوخ هم كل من صدقي يرجال وسبتي اتمان وباقي اغشيت وخير الدين اركمان وابراهيم كراز اوغلو وعاطف بندرلي اوغلو. للمزيد ينظر: Hanife Kuru, A.G.E, s.197.

حقق حزب العدالة في تلك الانتخابات المركز الأول بحصوله على (٢٧) مقعدًا بعد أن صوّت له (٢,١٤٧,٠٢٦) ناخبًا وبنسبة (٤٠,٨%) من الأصوات الصحيحة، فيما حقق حزب السلامة الوطني المركز الثاني على مستوى الأحزاب اليمينية والثالث بصورة عامة بعد فوزه بمقعدين، إذ صوّت له (٤٦٥,٧٣١) ناخبًا وبنسبة (٨,٩%)، أما بقية الأحزاب اليمينية فإنها أخفقت في الفوز وفيما يأتي جدول يبين نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ.

جدول رقم(٣٢)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ ١٩٧٥[١]

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد	النسبة
العدالة	٢,١٤٧,٠٢٦	%٤٠,٨١	٢٧	%٥٠
الشعب الجمهوري	٢,٢٨١,٤٧٠	%٤٣,٣٦	٢٥	%٤٦,٢
السلامة الوطني	٤٦٥,٧٣١	%٨,٩	٢	%٣,٧
الحركة القومية	١٧٠,٣٥٧	%٣,٢	ــ	٠
الديمقراطي الجديد	١٦٥,١٧٠	%٣,١	ــ	٠
الوحدة التركي	٢٨,٢٨٣	%٠,٥	ــ	٠
المستقلون	٢,٨٥١	%٠,١	ــ	٠
مجموع الاصوات الصحيحة	٥,٢٦٠,٨٨٨	%١٠٠	٥٤	%١٠٠

يلاحظ في نتائج الانتخابات تقدم حزب العدالة على بقية الأحزاب اليمينية بفارق كبير، وهوما يشير إلى ارتفاع شعبيته مقارنة بالانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ السابقة التي جرت في عام ١٩٧٣، إذ ارتفعت نسبة التصويت له من (٣١%) إلى (٤٠,٨%) أي بزيادة مقدارها (٩,٨%) من الأصوات، الأمر الذي مكنه من الفوز بفارق (٥) مقاعد عن الانتخابات السابقة، ويمكن القول أن سبب ذلك يعود لعوامل محتملة عدة أبرزها: نجاحه في تشكيل الجبهة الوطنية اليمينية تحت قيادته، ومواقفه المناهضة للأفكار اليسارية، وترشيح عددًا من أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل، والقوة والحنكة السياسية التي تمتع بها زعيم الحزب سليمان ديميريل، فضلًا عن ضعف أداء بقية الأحزاب اليمينية، الأمر الذي أدى إلى التفاف طيف واسع من القواعد

[1] - Hakki Ozunr, A.G.E, s.381.

الشعبية المحافظة حول حزب العدالة، مقابل تخليها عن دعم بقية الأحزاب المحافظة التي انخفضت نسبة التصويت لها مقارنة بالانتخابات السابقة، إذ أن حزب السلامة الوطني انخفضت نسبة أصواته من (١٢,٣%) إلى (٨,٩%) أي بفارق مقداره (٣,٤%)، أما الحزب الديمقراطي الجديد فانه فقد (٧,٣%) من أصواته، فيما حقق حزب الحركة القومية ارتفاع طفيف بنسبة التصويت بلغ (٠,٤%)، ويبدو أن سبب ذلك يعود لدوره في ممارسة العنف ضد القوى اليسارية، أما بخصوص حزب الثقة الجمهوري فإنه لم يشارك في تلك الانتخابات رغم حصوله على نسبة معتدٍ بها في الانتخابات السابقة، ويمكن القول أن عدم مشاركته كان من أبرز عوامل ارتفاع نسبة التصويت لصالح حزب العدالة، إذ أن حزب الثقة الجمهوري كان أقرب الأحزاب اليمينية إلى حزب العدالة، لاسيّما في لمرحلة الأخيرة قبل الانتخابات، ومما يدعم ذلك انتشار الشائعات قبيل الانتخابات التي أشارت إلى انضمام حزب الثقة الجمهوري إلى حزب العدالة.

أجريت في الوقت نفسه الانتخابات النصفية للمجلس الوطني في (٦) مقاطعات[١]، لشغل المقاعد الشاغرة والبالغة ستة مقاعد، وبلغت نسبة المشاركة فيها (٦٤,٣%)، إذ شارك فيها (١,١٢٠,٤١٥) ناخبًا من أصل (١,٧٤٣,١٥٢) ناخبًا يحق لهم المشاركة، وبلغت الأصوات الصحيحة (١,٠٧٧,٨٢١)، حقق من خلالها حزب العدالة المركز الأول ، اذ فاز بخمسة مقاعد بعد أن صوّت له(٥٢٤,٠٠١) ناخبًا، وبنسبة تصويت بلغت (٤٨,٦%)، فيما فاز بالمقعد السادس حزب الشعب الجمهوري، بعد حصوله على (٣٨,٠%) من الأصوات، ولم تنجح بقية الأحزاب في الفوز في تلك الانتخابات[٢]. وفيما يأتي جدولًا يوضح نتائج ونسب تلك الانتخابات.

جدول رقم (٣٣)

نتائج الانتخابات التكميلية للمجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٧٥[٣]

الأحزاب	الأصوات	النسبة	المقاعد
العدالة	٥٢٤,٠٠١	%٤٨,٦	٥
الشعب الجمهوري	٤٠٩,٣٨٧	%٣٨	١

[١]- جرت تلك الانتخابات لشغل ستة مقاعد برلمانية بعد ان أمست شاغرة خلال الدورة التشريعية الخامسة عشر للمجلس الوطني التركي الكبير، اذ جرت الانتخابات في المقاطعات التي عانت النقص في تمثيلها النيابي وهي كل من اماسيا وبورصة واسكي شهير ونيغدة واورفا وزونغولداق. للمزيد ينظر: Hanife Kuru, A.G.E, s198

[2] - Ayni esar, s.383.

[3] - Ayni esar.

السلامة الوطني	٨٤,٧٠٦	%٧,٩	-
الديمقراطي الجديد	٣٠,٦٥٤	%٢,٨	-
الحركة القومية	٤٢,٨٤٨	%٢,٣	-
الوحدة التركي	٣,٠١٤	%٠,٣	-
المستقلون	١,٢١١	%٠,١	-
المجموع الاصوات الصحيحة	١,٠٧٧,٨٢١	%١٠٠	٦

يمكن القول أن الأسباب المحتملة ذاتها التي تم ذكرها آنفا، كانت وراء تقدم حزب العدالة في تلك الانتخابات، إلا أن الملاحظ فيها أن حزب الشعب الجمهوري حصل على عدد من الأصوات مقارب لما حصل عليه حزب العدالة، إلا أن الفارق بعدد المقاعد كان كبيرًا نسبيًا، ويبدو أن سبب ذلك يعود لطبيعة النظام الانتخابي، فضلًا عن الفارق في سعر المقعد الانتخابي بين مقاطعة وأخرى تبعًا لعدد الناخبين ونسبة المشاركة، وهو ما ينطبق على الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ، إذ أن الجمهوريون حصلوا على أصوات تفوق الأصوات التي حققها حزب العدالة ورغم ذلك كانت مقاعد الأخير أكثر بمقعدين.

رابعًا: أثر اليمين في أزمة اقتحام القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا عام ١٩٧٥:

عقدت تركيا اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٩ منحت الأخيرة الحق في تأسيس قواعد عسكرية، بلغ عددها (٢٦) قاعدة مزودة بأحدث التقنيات العسكرية، بهدف مراقبة الانشطة السوفيتية، وحصلت تركيا بموجب الاتفاقية على مبالغ مالية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية، قدرت بـ (٤٠) مليون دولار سنويًا، فضلًا عن تجهيز قواتها العسكرية بالأسلحة والمعدات الأمريكية الصنع، إلا أن التدخل العسكري التركي في قبرص أزَّمَ العلاقات بين الطرفين[١]، إذ أصدرت الإدارة الأمريكية وبقرار من قبل الكونغرس الأمريكي في الخامس من شباط ١٩٧٥ قرارًا يحظر توريد الأسلحة والمعدات والمواد الاحتياطية العسكرية إلى تركيا، إلا أن

[١]- القبس (صحيفة)، الكويت، العدد (١١٤٢)، ٢٦ تموز ١٩٧٥.

الحكومة التركية استهجنت القرار[١]، وأعلن ديميريل أن حكومته ستعيد النظر في الاتفاقيات الثنائية مع الجانب الأمريكي، وأكد في حال استمرار العقوبات الموجه ضد تركيا فإن الحكومة ستتخذ الإجراءات المناسبة للدفاع عن حقوقها، وأنها ستتصدى لذلك بكافة السبل المتاحة، وأمهل الولايات المتحدة الأمريكية (٣٠) يومًا أي إلى السابع عشر من تموز ١٩٧٥، لإجراء مفاوضات بشأن حظر الأسلحة، وكان موقف حزب السلامة أكثر تشددًا من بقية الأحزاب اليمينية، إذ طالب بطرد القوات الأمريكية، والاستيلاء على جميع القواعد العسكرية التابعة لها، وبالفعل أقدمت القوات العسكرية التركية بعد انتهاء المهلة على اقتحام جميع القواعد التابعة لحلف شمال الأطلسي، وإعلان السيطرة عليها باستثناء قاعدة انجرليك الجوية (**Incirlik**)[٢] وذلك في السادس والعشرين من تموز من العام نفسه، وأعلنت إيقاف العمليات العسكرية الأمريكية في تلك القواعد، وأمرت الجنود الأمريكيين البالغ عددهم (٧٠٠٠) جندي مغادرة البلاد، وكلفت المؤسسة العسكرية بإدارتها[٣]، وصرحت وزارة الخارجية التركية قائلة "**إذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيش بدون تركيا فإنه باستطاعتنا أن نعيش بدون العالم الغربي**"[٤]، وأعلنت أن اتفاقية الدفاع المشترك لعام ١٩٦٩ أمست ملغاة من الجانب التركي، لفقدانها الشرعية بعد تلك التطورات، مما ولد أزمة كبيرة بين البلدين، ولحل الأزمة تمكّنت الإدارة الأمريكية بعد الضغط الكبير على الكونغرس إستحصال موافقته برفع جزئي للحظر، إذ حصلت تركيا على معدات وأدوات احتياطية عسكرية بقيمة (١٨٥) مليون دولار، فضلًا عن الحصول على الموافقة بتقديم مساعدات عسكرية بقيمة (١٢٥) مليون دولار، من أجل استعادة الولايات المتحدة الأميركية إدارتها للقواعد، إلا أن حكومة ديميريل أصرت على موقفها، ومن جانب آخر عرضت الإدارة الأمريكية على ديميريل تقديم مساعدات مالية للحكومة تقدر بـ(٥٠) مليون دولار مقابل التراجع عن موقفها إزاء القواعد العسكرية، إلا أن ديميريل أصر على رفضه ، ونظرًا لأهمية تلك القواعد

---

[١]- أحمد يونس زويد الجشعمي وأحمد جاسم ابراهيم الشمري، تطور العلاقات التركية – الأمريكية للمدة من ١٩٤٧- ١٩٩١ دراسة تاريخية، (مجلة)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد:٢، المجلد:٨، ٢٠١٨، ص٩٣.

[٢]- قاعدة انجرليك: تقع قاعدة انجر ليك جوية على بعد ثمان كيلو مترات عن مدينة اضنة و ما يزيد عن الثلاثين كيلو متر عن ساحل البحر المتوسط ، وتمت المباشرة في انشائها عام ١٩٥١ وافتتحت في عام ١٩٥٤، وتحتوي على مدرجين لهبوط واقلاع الطائرات الحربية وعدة من اهم القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا. للمزيد ينظر: Selin M.BOLME, Incirlik Ussu ABD nin Us Politkasi ve Turkiye, Istanbul: Iletisim Yayincilik A.S, 2012, s.149-395.

[3] - Sinan KIYANC, Soguk Savas Yillarinda Turkiye'deki ABD US ve Tesisleri, Ataturk Arastirma Merkezi (Dergisi), 2020, s. 207.

[٤]- احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص٢٩٤.

قررت الرئاسة الأمريكية الدخول في مفاوضات تمخض عنها عقد اتفاقية في السادس والعشرين من آذار ١٩٧٦ تحت مسمى **(اتفاقية الدفاع المشترك)**[١].

رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة عليها، إلا بعد قيام تركيا بسحب كامل قواتها من قبرص مما عرقل الاتفاق، وأمام تلك التطورات قررت الحكومة التركية سحب جزء من قواتها المتمركزة في قبرص، مما ساهم بتقارب وجهات النظر، إذ أرسلت الإدارة الأمريكية مبعوثًا إلى تركيا في آذار ١٩٧٧، وبعد مفاوضات مفصلة قررت الإدارة الأمريكية مفاتحة الكونغرس للموافقة على منح تركيا مساعدات عسكرية، وبيعها طائرات حربية حديثة بقيمة (٣٤٤) مليون دولار، فضلا عن الموافقة على العقود المبرمة سابقًا، والمتضمنة شراء طائرات بقيمة (١٣٤) مليون دولار، وذلك في نيسان ١٩٧٧[٢].

حُلت الأزمة بشكل نهائي في أيلول ١٩٧٨، بعد موافقة الكونغرس الأمريكي على قرار رفع الحظر بشكل كلي، وذلك لأهمية القواعد التي تتواجد فيها القوات الأمريكية، لاسيّما تلك القريبة من الحدود السوفيتية، والتي كان الهدف الأساسي من تواجدها مراقبة التحركات السوفيتية في تلك المدة التي شهدت مرحلة من مراحل الحرب الباردة[٣].

[١]- عقدت اتفاقية الدفاع المشترك في السادس والعشرين من اذار ١٩٧٦ وتضمنت استئناف العمل بالقواعد الأمريكية مقابل رفع حظر الاسلحة كليا عن تركيا وان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اسلحة إلى تركيا بقيمة مليار دولار . للمزيد ينظر: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الشمال الاطلسي ، ص٢٩٧.

[٢]- المصدر نفسه ، ص ٣٠٢-٣٠٣.

[3] -Hanife Kuru, A.G.E, s.194.

المبحث الثاني

أثر اليمين في الأوضاع السياسية ١٩٧٧-١٩٨٠

أولًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات النيابية والتكميلية لمجلس الشيوخ عام ١٩٧٧:

شكّلت تلك الانتخابات أهمية كبيرة للأحزاب السياسية بصورة عامة، ولليمينية بصورة خاصة، إذ عقد عليها المجتمع آمالًا كبيرة لتخليصهم من الواقع المتردي الذي مرت به البلاد، فأطلقت عليها الصحافة **(انتخابات الأمل)**، لذلك انطلقت جميع الأحزاب بإعلان برامجها الانتخابية في وقت مبكر عن موعدها المزمع في الخامس من حزيران ١٩٧٧ وتميّزت **(البرامج الانتخابية)**[١] للأحزاب اليمينية بتطابقها في أغلب طروحاتها، إذ تعهدت جميعها بإصلاح الأوضاع الاقتصادية، والقضاء على الفوضى والاضطراب السياسي وتحقيق الأمن، سيّما في الجامعات والمعاهد والمدارس، وحاولت محاكات الفئات الشعبية الفاعلة في الواقع السياسي، كالطبقات العمالية والفلاحية والجماعات الإسلامية، عبر التعهد بتحقيق مطالبها والاهتمام بمصالحها[٢].

تميّزت الحملات الانتخابية للأحزاب اليمينية ببروز اتجاهين رئيسين، تمثل الأول بإعلان العداء لحزب الشعب الجمهوري كدعاية انتخابية، وتمثل الثاني بالسعي لإضعاف بعضها البعض، إذ استهدفت الأحزاب اليمينية حزب الشعب الجمهوري بشكل مباشر، سواءً في الصحافة أم في اللقاءات المتلفزة أم في البيانات والخطب أثناء إقامة المهرجانات الانتخابية، محملين إياه مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الأفكار اليسارية المتطرفة التي انعكست سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والخدمية، كونها تعمل على تهديم البلد وتسعى إلى إيجاد العداء بين الأخ

---

[١]- أعلنت الأحزاب اليمينية عن برامج انتخابية موسعة فضم البرنامج الانتخابي لحزب الحركة القومية ٩٢ صفحة، بينما ضم البرنامج الانتخابي لحزب العدلة ٨٢ صفحة وكذلك الحال بالنسبة للبرنامج الانتخابي الخاص بحزب السلامة الوطني وللاطلاع على تلك البرامج بشكل مفصل ينظر:
T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi 1977 Secim, T.B.M.M, Turk Milleti Uyan, Milletci Beyannamesi1977, Ahmet GULEN, Siyasi Partilerin Propagandalari Ekseninde 1977 Genel Secimi, Ankara Universitesi, Turk Inkilap Tarihi Enstitusu Ataturk Yolu (Dergisi), 2019, s.123-150.

[2] -Faruk Ataay, 12 Marttan 12Eylule Kriz Klskaclndaki Turk Siyaseti ve 1971-1979 CHP Hukumeti, Kinlay, Ankara,2007, s. 87- 88.

وأخيه وبين الأبن ووالديه وبين التلميذ والمعلم، واتهم الجمهوريين بدعم المنظمات اليسارية المتطرفة التي تقف وراء انتشار موجة العنف التي شهدتها البلاد، بهدف زعزعة السلم الأهلي واحداث الفوضى [١]، ومن جانب آخر هاجم أعضاء منظمة الذئاب الرمادية، وأنصار حزب العدالة المتطرفين أغلب المهرجانات الانتخابية التي يقيمها حزب الشعب الجمهوري، ومن الأمثلة على ذلك الاعتداء الذي تعرض له مرشحي الحزب بعد انطلاقهم من ملاطيا وأديامان في مدينة بازارجيك التابعة لمقاطعة قهرمان مرعش للمشاركة في مهرجان غازي عنتاب وذلك في الثامن والعشرين من آذار ١٩٧٧، كما تعرضت المحافل الانتخابية للجمهوريين خلال المدة ٢٦-٢٨ نيسان من العام نفسه للاعتداءات المتكررة بالأسلحة والآلات الجارحة والحجارة في كل من أماسيا وتوكات (توقاد) وسيواس وكوموش خانة وارزنجان[٢]، وكانت حادثة ميدان تقسيم في الأول من آيار ١٩٧٧ والتي تمّ الحديث عنها آنفا من أبرز حلقات العنف التي صاحبت انتخابات ١٩٧٧، والتي ذهب ضحيتها الكثير من المواطنين[٣]،

اتخذ التنافس بين اليمين واليسار بعدًا آخر، تمثل بتدبير أكثر من محاولة اغتيال لزعيم حزب الشعب الجمهوري بولند أجويد، إذ أُطلق عليه النار من قبل أحد عناصر الشرطة والتابع لحزب الحركة القومية أثناء ذهابه إلى مقاطعة أزمير في التاسع والعشرين من آيار مما أدى إلى مقتل أحد أعضاء الحزب المرشحين والذي كان يرافقه، إلا أن الصحافة اليمينية إتهمته بتدبير عملية الاغتيال لأغراض انتخابية[٤]، وبعد الحادثة مباشرًة أرسل رئيس الوزراء في حينها سليمان ديميريل رسالة سرية إلى بولند أجويد يحذره من محاولة اغتيال قد تطاله في المهرجان المزمع إقامته في ميدان تقسيم في الثاني من حزيران، إلا أن أجويد تفاعل مع الرسالة بشكل سلبي، إذ صرح للإعلام بمضمون الرسالة متهمًا اليمين بافتعال تلك الأزمات بهدف النيل من حزب الشعب الجمهوري وأن على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة بدل إرسال التحذيرات، الأمر الذي أزعج رئيس الحكومة وصرح للإعلام قائلًا "**إنه تصرف غير مسؤول وأن أوضاع البلد لا تتحمل هكذا**

---

1 - Ahmet GULEN, A.G.E, s.144.
2 -Faruk Ataay, A.G.E, s.88-89.
3 -Cumhuriyet Gazete, (Istanbul),2.5.1977؛ Milliyet Gazete, (Istanbul),2.5.1977.
4 -Faruk Ataay, A.G.E, s. 89؛ Milliyet Gazete, (Istanbul),30.5.1977.

تصرفات"[١] ورغم ذلك أصر أجويد على حضور المؤتمر والقى خطابًا انتخابيًا اتهم فيه الأحزاب اليمينية بأثارة الفوضى والاضطراب خوفًا من النتائج التي سيحققها الجمهوريون[٢].

تمثل الاتجاه الثاني للحملات الانتخابية الذي انتهجته الأحزاب اليمينية بمحاولة إضعاف بعضها البعض، إذ هاجم زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل حزب السلامة الوطني متهمًا إياه بعدم وضوح رؤيته، وصرح قائلًا "**اليوم انقسمت الحياة السياسية في تركيا على قسمين، وهما اليساريين والقوميين، فكان حزب الشعب الجمهوري قائد اليساريين، أما حزب السلامة الوطني فإنه يدافع عن رؤية غير محددة، ولم يعلن عن توجهاته هل هو يساري أم قومي**"[٣]، وبيّن أن الأصوات التي تذهب له لا تختلف كثيرًا عن الأصوات التي تذهب لحزب الشعب الجمهوري، ومما ساهم في إفراط حزب العدالة بتوجيه الانتقاد له خسارة الحزب لدعم بعض القيادات والجماعات الإسلامية البارزة، الأمر الذي عرضه لانشقاق عدد من أعضائه والانضمام لحزب العدالة، ومن جانب آخر وجه حزب العدالة انتقادًا إلى حزب الحركة القومية من دون ذكر اسمه، مؤكدا ضرورة التصدي للأفكار والتوجهات المتطرفة التي تمارس العنف تجاه خصومهم السياسيين، وإن كانوا يدعون القومية وذلك عبر التصويت لصالح حزب العدالة دون غيره[٤].

رد حزب السلامة الوطني على ديميريل بأن الحزب وزعيمه أربكان سيقفون ضد القوى الإمبريالية الرأسمالية ومن يمثلونهم داخل البلد، وإن ما يجري في البلد من فوضى سياسية وتدهور اقتصادي هو نتيجة السياسات الخاطئة لحزب العدالة، الذي مارس الدكتاتورية في الحكم، عبر إصدار القرارات الهامة، وأنه لا يمنح القروض المالية إلا لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، ولا يسمح بإقامة الاستثمارات المفيدة إلا في كبريات المدن، وأن جميع معاملاته المالية مع أبناء الشعب ربوية محرمة، أما حزب الحركة القومية هو الاخر اتهم حزب العدالة بأنه المسبب المباشر في أحداث الثاني عشر من اذار ١٩٧١ وما لحقها من تبعات، لا سيّما انتشار الأفكار الشيوعية بسبب تقصيره الكبير في واجبته، فضلًا عن إهماله للمبادئ الكمالية، ومن جانب آخر هاجم حزب السلامة الوطني واتهمه بمساعدة ودعم القوى اليسارية وأنه يبحث عن

---

[1] -Atifta: Faruk Ataay, A.G.E, s.90.

[٢]- علي اسماعيل زيدان الجبوري، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

[3] -Atifta: Faruk Ataay, A.G.E, s.103.

[4] -Ahmet GULEN, A.G.E, s. 137

منفعته الخاصة على حساب المصلحة العامة للبلد [١].

أجريت الانتخابات بموعدها المحدد في الخامس من حزيران ١٩٧٧، ورغم الفوضى التي عانت منها البلاد شهدت مشاركة واسعة بنسبة (٧٢,٤%) بعد إدلاء (١٥,٣٥٨,٢١٠) ناخبًا بصوته فيها من أصل (٢١,٢٠٧,٣٠٣) ناخبًا، حصلت فيها الأحزاب اليمينية على (٥٥,٧%) من الاصوات الصحيحة التي بلغت (١٤,٨٢٧,١٧٢) صوتًا، وكان حزب العدالة الذي حل بالمرتبة الثانية بعد حزب الشعب في مقدمتها بنسبة تصويت بلغت (٣٦,٩%) الأمر الذي مكنه من الفوز بـ (١٨٩) مقعدًا، وحقق حزب السلامة الوطني المرتبة الثانية على مستوى الأحزاب اليمينية والثالثة بصورة عامة بعد أن حقق(٩,٦%) من الأصوات مما أهله للفوز بـ (٢٤) مقعدًا، أما حزب الحركة القومية فإنه فاز بـ(١٦) مقعدًا بعد أن حصد (٦,٤%) من الأصوات، فيما فاز حزب الثقة الجمهوري بثلاث مقاعد فقط بعد أن صوّت له (١,٩) من الناخبين، وكان الحزب الديمقراطي الجديد بالمرتبة الأخيرة بعد حصوله على مقعد واحد[٢] وفيما يأتي جدولًا يوضح نتائج تلك الانتخابات.

جدول رقم(٣٤)

نتائج انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير لعام ١٩٧٧[٣]

الأحزاب المشاركة	عدد الأصوات	نسبة	المقاعد	النسبة
الشعب الجمهوري	٦,١٣٦,١٧١	%٤١,٤	٢١٣	%٤٧,٣
العدالة	٥,٤٦٨,٢٠٢	%٣٦,٩	١٨٩	%٤٢
السلامة الوطني	١,٢٦٩,٩١٨	%٨,٦	٢٤	%٥,٣
الحركة القومية	٩٥١,٥٤٤	%٦,٤	١٦	%٣,٥
الثقة الجمهوري	٢٧٧,٧١٣	%١,٩	٣	%٠,٦
الديمقراطي الجديد	٢٧٤,٤٨٤	%١,٩	١	%٠,٢
الوحدة التركي	٥٨,٥٤٠	%٠,٣٩	—	—
العمال التركي	٢٠,٥٦٥	%٠,١٤	—	—
المستقلون	٣٧٠,٠٣٥	%٢,٥٠	٤	%٠,٨
مجموع الاصوات الصحيحة	١٤,٨٢٧,١٧٢	%١٠٠	٤٥٠	%١٠٠

1 -Faruk Ataay, A.G.E, s.105-106.
2 - Hakki Ozunr, A.G.E, s.434-435.
3 -Ihsan Ezherli, A.G.E, s. 98؛ Hanife Kuru, A.G.E, s. 216.

يلاحظ أن الأحزاب اليمينية مجتمعة حصلت على (٢٣٣) مقعدًا، أي ما نسبته (٥١,٧%) من مقاعد المجلس الوطني، مما يشير إلى انخفاض تمثيلهم بنسبة (٥,٦٣%)، أي أنه خسر (٢٥) مقعدًا مقارنة بانتخابات ١٩٧٣، اذ حقق اليمين في تلك الدورة (٢٥٨) مقعدًا، أي ما نسبته (٥٧,٣%)، ومن جانب آخر يلاحظ ارتفاع معدل التصويت لحزب العدالة بنسبة (٧,١)، الأمر الذي مكنه من الحصول على (٤٠) مقعدًا إضافيًا مقارنة بالانتخابات السابقة، فضلًا عن ارتفاع نسبة التصويت لصالح حزب الحركة القومية بفارق مقداره (٣%) عن الانتخابات السابقة، مما مكنه من تحقيق زيادة في عدد المقاعد بلغت (١٣) مقعدًا، مقابل انخفاض واضح في عدد مقاعد حزب السلامة الوطني والديمقراطي الجديد والثقة الجمهوري، إذ خسر الأول (٢٤) مقعدًا، فيما خسر الثاني (٤٤) مقعدًا، بينما خسر الثالث (١٠) مقاعد، أما حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل الجناح اليساري، فإنه حقق زيادة في عدد الأصوات بنسبة (٨,١) مقارنة بانتخابات ١٩٧٣، الأمر الذي مكّنه تحقيق زيادة في تمثيله النيابي بلغت (٢٨) مقعدًا، أي أنه استحوذ على الـ (٢٥) مقعد التي فقدتها الأحزاب اليمينية، فضلًا عن مقعدين من المستقلين ومقعد حزب الوحدة التركي، وبالنظر إلى التغيرات التي طرأت على نسبة التمثيل البرلماني للأحزاب اليمينية، يمكن القول أن الزيادة التي حققها حزب الشعب الجمهوري على حساب اليمين نتجت عن عوامل عدة أبرزها التدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤ أثناء توليه للسلطة، الأمر الذي ظل عالقًا في أذهان المجتمع مما اكسبه تأييد واسع، ونجاحه في الاستحواذ على غالبية القواعد الشعبية الليبرالية التي تؤمن الفكر اليساري، فضلًا عن السلبيات التي رافقت حكومة الجبهة الوطنية، سواءً على المستوى السياسي أم الامني أم الاقتصادي منذ توليهم السلطة عام ١٩٧٥ حتى موعد الانتخابات، الأمر الذي ولد استياء ونفور شعبي اتجاههم ليكون في صالح حزب الشعب الجمهوري.

يبدو ومن جانب آخر أن الزيادة الحاصلة في نسبة الناخبين لتلك الانتخابات والبالغة (٥,٦%) أي ما يزيد عن (٤) مليون ناخب، كانت نتيجة مشاركة القواعد الشعبية المؤيدة للفكر اليساري بشكل مكثف، بعد الضغط والمراقبة وحملات الإقصاء التي تعرضوا لها على يد القوات الحكومية والجماعات اليمينية الساندة قبل الانتخابات السابقة، أما بخصوص الزيادة الكبيرة الحاصلة في حصة حزبي العدالة والحركة القومية رغم الخسارة الإجمالية لليمين، يبدو أنها تعود

للدور الأساسي الذي مارسه كلا الحزبين في التصدي المباشر للقوى اليسارية، لا سيّما مع استخدام العنف خلال المرحلة السابقة، مقابل الدور الضعيف وغير الواضح الذي مارسته بقية الأحزاب اليمينية الخاسرة، وهو ما يشير إلى حجم الانقسام والاحتقان المجتمعي الذي عانت منه البلاد في تلك المدة، أي أن غالبية القواعد الشعبية للأحزاب اليمينية كانت مؤيدة وداعمة لاستخدم العنف، وفي المقام يرد تساؤل مهم وهو: إذا أقررنا بصحة ذلك فما هو مبرر فوز حزب العدالة بغالبية الأصوات رغم تصدي حزب الحركة القومية للقوى اليسارية بصورة مباشرة وممارسته للعنف بشكل معلن؟ وفي معرض الإجابة ازاء ذلك يمكن القول أن اسبابه تعود لنجاح حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل بإقناع القواعد الشعبية أنه هو القائد الرئيس والفعلي للقوى اليمينية المحافظة، لا سيّما وأن حكومة الجبهة الوطنية اليمينة كانت تحت قيادته، كما يمكن القول أن الاستيلاء على القواعد العسكرية الأمريكية من قبل القوات المسلحة عام ١٩٧٥، كان لها الأثر المهم في زيادة التفاف القوى القومية المحافظة حول حزب العدالة، لأن ما حدث كان في عهد حكومة الجبهة الوطنية.

أما بخصوص الخسارة الكبيرة التي تعرض لها حزب السلامة الوطني فيمكن القول أن ذلك يعود لأسباب محتملة عدة منها: مشاركته في حكومة حزب الشعب الجمهوري، ومن ثمّ مشاركته في حكومة الجبهة الوطنية، الأمر الذي يشير إلى عدم وضوح الرؤية والمنهج، وأنه حزب انتهازي هدفه المشاركة في السلطة والاستحواذ على المغانم، مما أفقده الكثير من شعبيته، كما يمكن القول أنه لم يكن حزبًا منتجًا وفعالًا رغم شغله ست حقائب وزارية مهمة في كلا الحكومتين آنفتيّ الذكر، الأمر الذي أفقده الكثير من المؤيدين، وقد يكون للحملات الإعلامية التي شنها كل من حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري الأثر الكبير في انخفاض مستوى شعبيته، كما يمكن القول إن لدوره الضعيف في مقارعة القوى اليسارية أثر في انخفاض مستوى دعمه من قبل القواعد الشعبية المحافظة، فضلًا عن ذلك كان لفقدانه دعم بعض القيادات والحركات الإسلامية كبير الأثر في خسارته.

أما بخصوص الخسارة الكبيرة التي نعرض لها الحزب الديمقراطي الجديد، فيمكن القول أنها تعود لمواقف زعيمه فروخ بوزبايلي السلبية تجاه سليمان ديميريل ورفضه توليه رئاسة الحكومة، مما تسبب بإضعاف موقفه أمام قواعده الشعبية، وولد انطباعًا بأن الخلاف لا يعدوا كونه تنافس

سياسي، وأنه عكس خلافاته الشخصية على مصالح البلاد العليا، ومن ثم أن عدم مشاركته في حكومة الجبهة الوطنية أظهره بمظهر المهادن للقوى اليسارية، مما افقده دعم وتأييد عدد من المحافظين، فضلًا عن ذلك يمكن القول أن انشقاق عدد من أعضاء الحزب، لا سيّما من قياداته العليا أمثال جلال بايار وسعد الدين بلكة وانضمامهم لصالح حزب العدالة، والتصويت لصالح حكومة الجبهة كان عامل أساسي في إضعاف الحزب.

أما عن خسارة حزب الثقة الجمهوري فيمكن القول أن سبب ذلك يعود لضعف مواقفه إزاء أغلب الأحداث المهمة التي وقعت خلال تلك المرحلة رغم مشاركته في حكومة الجبهة الوطنية، كما يمكن القول أن لعدم مشاركته في الانتخابات المحلية التي أُجريت عام ١٩٧٥ الأثر الكبير في انخفاض شعبيته، لاسيّما من انتشار الدعايات التي أشارت إلى اندماج حزب الثقة الجمهوري مع حزب العدالة وهو ما تم ذكره آنفا، الأمر لذي أثر بالسلب على مستوى دعم وتأييد الحزب.

قررت الحكومة إجراء الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ بالتزامن مع الانتخابات العامة وبلغت نسبة المشاركة فيها (٧٣,٨%) بعد أن صوّت فيها (٥,٠١٩,٦٧٧) ناخبًا من أصل (٦,٨٠٠,٨٤٦) ناخبًا، وتنافست فيها الأحزاب ذاتها على (٥٠) مقعدًا، وحقق فيها حزب العدالة المركز الأول على مستوى الأحزاب اليمينية والثاني بصورة عامة بعد فوزه بـ (٢١) مقعدًا وبنسبة تصويت بلغت (٣٨,٣%) إذ صوّت لصالحه (١,٨٤٢,٣٩٦) ناخبًا، من عدد الاصوات الصحيحة التي بلغت (٤,٨١٢,٣٢٦) صوتًا، في حين حلّ بالمرتبة الثانية يمينيًا والثالثة بصورة عامة حزب السلامة الوطني الذي فاز بمقعد واحد فقط وبنسبة تصويت بلغت (٨,٤%) بعد أن صوّت لصالحه (٤٠٢,٧٠٢) ناخبًا، أما بقية الأحزاب اليمينية فإنها أخفقت بتلك الانتخابات، مقابل ذلك كان حزب الشعب الجمهوري هو المتصدر، إذ حقق نسبة مرتفعة من الأصوات بلغت (٤٢,٣%) مما أهله للفوز بـ (٢٨) مقعدًا[١]، وفيما يأتي جدولًا يبن نتائج تلك الانتخابات.

جدول رقم (٣٥)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ لعام ١٩٧٧[٢]

الأحزاب المشاركة	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد	النسبة
الشعب الجمهوري	٢,٠٣٧,٨٧٣	٤٢,٣%	٢٨	٥٦%
العدالة	١,٨٤٢,٣٩٦	٣٨,٣%	٢١	٤٢%

[١]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص ٢٩.

[2] - Hakki Ozunr, A.G.E, s.437- 438.

السلامة الوطني	٤٠٢٫٧٠٢	%٨٫٤	١	%٢
الحركة القومية	٣٢٦٫٩٦٧	%٦٫٨	ـــــ	٠
الديمقراطي الجديد	١٠٧٫٢٧٨	%٢٫٢	ـــــ	٠
الوحدة التركي	٨٩٫٤٨٤	%١٫٩	ـــــ	٠
المستقلون	٥٫٦٢٤	%٠٫١	ـــــ	٠
مجموع الاصوات الصحيحة	٤٫٨١٢٫٣٢٦	%١٠٠	٥٠	%١٠٠

ثانيًا: حكومة الجبهة الوطنية (اليمينية) الثانية التشكيل والسقوط عام ١٩٧٧:

ألزمت نتائج الانتخابات رئيس الجمهورية على تكليف بولند أجويد زعيم حزب الشعب الجمهوري، وتم تكليفه في الرابع عشر من حزيران ١٩٧٧، وأعلن عن عزمه تشكيل حكومة أقلية، رافضًا الائتلاف مع أي حزب من الأحزاب اليمينية، سيّما وانه بحاجة إلى (١٣) صوتًا فقط داخل المجلس الوطني التركي لنيل حكومته الثقة[١]، ومضى بمساعيه الحكومية، وأعلن عن اكتمال تشكيلته الوزارية في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٧٧، وحصلت على مصادقة رئاسة الجمهورية، وطُلب منه عرض برنامجه الحكومي وفريقه الوزاري على المجلس الوطني التركي[٢].

ذهب أجويد في الثالث من تموز إلى المجلس الوطني بهدف حصوله على الثقة، إلا أنه فشل في ذلك بعد أن تعاهدت الأحزاب اليمينية فيما بينها على عدم السماح له بتسلم السلطة، وأصدرت بيانًا مشتركًا في ذلك الخصوص، وكان لسليمان ديميريل الدور الرئيس في منع نيل الحكومة على الثقة، إذ صرح قائلًا لصحيفة الجمهورية "**سوف نمنع وصول اليساريين إلى الحكومة وتفردهم بالسلطة**"[٣]، ونجح في إقناع جميع أعضاء الأحزاب اليمينية بعدم التصويت لصالح للحكومة، لا سيّما وأن حزب الشعب الجمهوري منحه الفرصة بعد رفضه إشراك الأحزاب الصغيرة في الحكومة كحزب الثقة الجمهوري أو الحزب الديمقراطي الجديد، فضلًا عن حزبيّ الحركة القومية والسلامة الوطني[٤]، إذ صوّت بالضد منها (٢٢٩) نائبًا، مقابل(٢١٧) نائبًا فقط لصالحها من أصل (٤٤٨) نابًا حضروا الجلسة، في حين امتنع نائبان عن التصويت، الأمر

1 - Hanife Kuru, A.G.E, S. 217.
2 -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1, B:6, 22. 6. 1977, S.21.
3 - Atifta:Cumhuriyet Gazetesi,(Istanbul), 12.6.1977.
4 -Faruk Ataay, A.G.E, s. 110.

الذي أفشل مشروع حكومة الاقلية[١]، وبدوره قام رئيس الجمهورية فخري كورتورك بتكليف سليمان ديميريل لتشكيل الحكومة في الرابع من الشهر ذاته، والذي كان يصرح بإمكانية تشكيل حكومة ائتلافية على غرار حكومة الجبهة الوطنية الأولى[٢].

انطلق سليمان ديميريل بمفاوضاته مع حزبي السلامة الوطني والحركة القومية، اللذين أعلنا موافقتهما على تشكيل حكومة على نموذج الحكومة السابقة، متجاهلًا في الوقت ذاته حزبيّ الثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد، وتمّ تشكيل لجان مشتركة من تلك الأحزاب لإعداد بروتوكول يتضمن قواعد وشروط الائتلاف وتوزيع الحقائب الوزارية، فضلًا عن إعداد البرنامج الحكومي[٣].

وَقعّت الأحزاب المؤتلفة بروتوكول الائتلاف ولم يختلف كثيرًا عن بروتوكول حكومة الجبهة الوطنية الأولى، إذ جاء في ديباجته "**من أجل تشكيل حكومة وطنية تأخذ بنظر الاعتبار مختلف الصعوبات، وتعمل على خلق الفرص للنهوض بالبلاد، وتحافظ على حاضر ومستقبل أمتنا في ظل أمن وسلام دائم، قررنا نحن حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية، تشكيل حكومة وطنية وفق النظام الديمقراطي الذي عاشت في ظله الجمهورية التركية حرة ومستقلة لقرون، ان هذا النظام الحر الذي اختارته أمتنا كأسلوب لحياتها يمثل انموذج للحكم يتوافق مع كرامة الانسان، وإننا عازمون على الدفاع عن دولتنا التي أسستها أمتنا العظيمة بقيادة أتاتورك، ونحن ضد الشيوعية والفاشية وغيرها من الأيديولوجيات المادية القائمة على الاستبداد والتسلط التي تتنافى مع حق الانسان في الحياة والحرية والكرمة**"[٤] وتضمن البروتوكول خمس عشرة فقرة أبرزها الاتفاق على ضرورة العمل كوحدة واحدة وتجنب الانقسامات، ومنح حزب الحركة القومية صلاحيات متابعة الجامعات بتنسيق مع وزارة الداخلية، بهدف السيطرة على الأوضاع ومنع الفوضى، ومواجهة الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار[٥]، والسماح لطلبة مدارس **(الإمام الخطيب)** اكمال دارستهم في المؤسسات التعليمية الأكاديمية

---

[1] -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1, B:12, 3. 7. 1977, S.76 ؛ Hurriyet, Gazetesi (Istanbul) 4.7.1977.

[٢]- سيار كوكب الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص٢٠٩.

[3] - Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 8.7.1977.

[4] -Atifta: T.B.M.M, Hukumeti Koalisyon Protokolu (AP-MSP- MHP), Ankara, 1977. S.2

[5] -Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 9.7.1977.

والسماح للمتخرجين فيها العمل بصفة معلمين في المدارس الابتدائية لتعليم الدين والأخلاق الإسلامية، وتحويل المعاهد الإسلامية إلى أكاديميات معترف بها، والعمل على زيادة أعداد الطلبة فيها، والسماح للمتخرجين فيها العمل كمدرسين في الفلسفة والاخلاق وعلم الاجتماع وعلم النفس في المدارس الثانوية، والاتفاق على إصدار قانون محاكم أمن الدولة شرط تعديل المادة (١٦٣) من قانون العقوبات لضمان الحرية الدينية وتحقيقها بأفضل صورها، ومراجعة بعض القوانين، وإجراء بعض التعديلات اللازمة، والشروع بحملة وطنية للتنقيب عن النفط، وتأسيس موانئ وبناء أساطيل بحرية تتلاءم والحدود المائية المحيطة بالبلاد[١]، ووضع حلول سريعة للحد من التضخم والبطالة، وإجراء إصلاحات إدارية وقضائية، وإعادة تنظيم الأعمال المصرفية، وتطبيق نظام الاقتراض من دون فوائد، وإتباع سياسة صناعية جديدة، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي، والتعهد باستقلالية اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وفي الجانب الأمني اتفقوا على محاربة الشيوعية والحد من انتشارها، والعمل الجاد لتحقيق الأمن والاستقرار[٢]، وبخصوص الأوضاع في قبرص أكدوا على بذل الجهود والسعي لأجل تأسيس اقليم ذات حكم ذاتي للقبارصة الاتراك[٣].

كان الرأي العام الداخلي رافضًا لإجراءات تشكيل حكومة جديدة على غرار حكومة الجبهة الوطنية الأولى، وشنت الصحافة حملة شرسة بالضد من أحزاب الجبهة، لا سيّما حزب العدالة وزعيمه سليمان ديميريل، إذ نشرت صحيفة الحرية مقالًا تحت عنوان **(رسالة إلى ديميريل)**، جاء فيه "**أتساءل كيف سيمكنكم إنقاذ البلاد وإصلاح الأوضاع بواسطة توركش ورفاقه**"[٤]، كما أصدرت عدد من النقابات والاتحادات بيانًا مشتركًا استهجن إجراءات الأحزاب اليمينية جاء فيه "**ألم يكتفوا بكل ما فعلوله بالبلاد طوال مدة حكمهم، التي زادت عن عامين سحقوا فيها الطبقات العاملة والكادحة، ونشروا فيها الإرهاب وأغرقوا البلاد في الكثير من الأزمات**"[٥]، ورغم وذلك استمر قادة الأحزاب بإجراءات تشكيل الحكومة، اذ أعلن سليمان ديميريل في أواخر تموز عن اكتمال **(**تشكيلته الوزارية**)**[٦]، وتقرر حصول حزب العدالة على (١٦) وزارة، مقابل حصول حزب

[1] -T.B.M.M, Hukumeti Koalisyon Protokolu (AP-MSP- MHP),1977, A.G.E, s.9.
[2] -Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 8.7.1977 .
[3] -T.B.M.M, Hukumeti Koalisyon Protokolu(AP-MSP-MHP),1977, A.G.E, s.13.
[4] -Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, S.220 .
[5] -Atifta: Ayni esar.
[٦]- للإطلاع على التشكيلة الوزارية ينظر الملحق رقم (٣)، ص ٣٠٤-٣٠٥.

حزب السلامة الوطني على (٧) وزارات، وحزب الحركة القومية على (٣) وزارات، وتعين نجم الدين أربكان وألب أرسلان توركش كمساعدين لرئيس الوزراء[١].

حصلت حكومة الجبهة الوطنية الثانية على ثقة المجلس الوطني التركي الكبير في الأول من آب ١٩٧٧، إذ صوّت لصالحها (٢٢٩) نائبًا، من أصل (٤٤٨) نائبًا حضروا الجلسة فيما صوّت بالضد (٢١٩) نائبًا[٢].

حاولت الحكومة تطبيق برنامجها الحكومي، إلا أنها فشلت في ذلك، بسبب التحديات الكبيرة التي واجهتها، وكان في مقدمتها تدهور الأوضاع الاقتصادية والتي سيتم الحديث عنها في مستقبل الدراسة، كما ساهم تدهور الأوضاع الأمنية في الفشل الحكومي، إذ ارتفعت حدة العنف والإرهاب السياسي الذي مارسته المنظمات اليسارية من جهة، ومنظمة الذئاب الرمادية من جهة أخرى، فبلغت جرائم القتل خلال عمر الحكومة القصير الذي لم يتجاوز الستة أشهر (١٢٦) جريمة قتل، فضلًا عن عددًا كبيرًا من الإصابات[٣]، وكانت مسألة الصراع الداخلي بين حزب العدالة وحزب السلامة الوطني من المشاكل التي أسهمت بفشل الحكومة، إذ تأجج الصراع بعد إعلان حزب العدالة الموافقة على شروط البنك الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة مجددًا للحصول على قروض إضافية، الأمر الذي رفضه نجم الدين أربكان، مما أعاق الحصول على القروض المالية، فضلًا عن الخلاف حول المصادقة على الميزانية المالية لعام ١٩٧٨، التي أرسلت الحكومة مسودتها إلى المجلس الوطني في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧٧، إلا أن أربكان أعلن رفضه التوقيع عليها، بسبب تخفيضها بنسبة (٧٠%) خلافًا لما تم الاتفاق عليه، وطالب بتخصيص جزء منها لدعم وتنمية الأفكار والمعتقدات الدينية، مما ولد صراعًا كبيرًا كاد أن ينفرط معه عقد الحكومة اليمينية، وأمام إصرار ديميريل على موقفه اضطر أربكان إلى الخضوع[٤].

كانت المشكلة الأبرز التي واجهتها الحكومة متمثلة بالمعارضة الداخلية التي تبناها بعض أعضاء البرلمان التابعين لحزب العدالة، إذ كانوا رافضين تشكيل الحكومة، ومطالبين بعقد ائتلاف

---

[1] -Gazanfer Kaya, A.G.E, S. 230.

[2] -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1, B:25, 1. 8. 1977, s.212.

[٣]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٨٣.

[4] -Tutar Hilmi, Turk Siyasetinde Sancili Yillar, Bizim Kitaplar Yayinevi, Istanbul,2006, s. 258 .

مع حزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي تجاهله سليمان ديميريل، ومع تدهور الأوضاع العامة في البلاد جدد هؤلاء الأعضاء طلبهم بإنهاء التحالف مع حزبي السلامة الوطني والحركة القومية، لما سببه من ضرر على مصلحة الحزب، وقاموا بتقديم شكوى إلى سليمان ديميريل في الثامن والعشرين من تموز بشأن جرائم القتل وموجة العنف التي اجتاحت البلاد، وطالبوا بإنهاء الائتلاف معهم مهددين بتقديم استقالاتهم من الحزب في حال بقاء حكومة الجبهة الوطنية قائمة[١]، الأمر الذي استغله بولند أجويد، إذ اتصل بهم وحاول استقطابهم لصالحه، وتمكّن من إقناعهم بالاستقالة من حزب العدالة، والتصويت بالضد من الحكومة مقابل منحهم مناصب وزارية في الحكومة المقبلة التي يروم تشكيلها، وبناءً على ذلك أصدر النواب الثمانية بيانًا مشتركًا في الثامن عشر من أيلول ١٩٧٧ أعلنوا فيه عن استقالتهم من حزب العدالة، وأنهم مستعدين لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري، وعلّق زعيم حزب العدالة على تلك الاستقالات أنها ستتسبب بإسقاط الحكومة، وبعد يومين من بيان الاستقالة عقد بولند أجويد اجتماع سري مع زعيمي حزبي الثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد في أحد فنادق أنقرة، طالبًا دعمهم لإسقاط حكومة الجبهة الوطنية وتشكيل حكومة جديدة، فضلًا عن عقده اجتماعات سرية مع النواب المستقلين من حزب العدالة لكسبهم إلى جانبه، وتأكيده على منحهم مناصب وزارية في تشكيلته الحكومية المرتقبة في حال صوتوا على إقالة حكومة سليمان ديميريل[٢].

جاءت نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في الحادي عشر من كانون الأول التي خسر فيها حزب العدالة لتزيد من ارتفاع أصوات المعارضة داخل الحزب، إذ وصل بعدها عدد الأعضاء الذين أعلنوا استقالاتهم إلى اثنتي عشر نائبًا، مما جعل حكومة الجبهة في وضع حرج[٣]، ومع ضمان الأغلبية في المجلس الوطني قرر حزب الشعب الجمهوري تقديم طلب استجواب الحكومة إلى رئيس المجلس الوطني، وعقدت جلسة الاستجواب في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٧٧[٤] وتم التصويت على إقالتها في الحادي والثلاثين من الشهر ذاته[٥]، إذ صوت ضدها (٢٢٨) عضوًا من أصل (٤٤٦) عضوًا حضروا الجلسة، مقابل (٢١٨) عضوًا

---

1 -Arif Iliman, A.G.E, S. 191 .
2- Tutar Hilmi, A.G.E,.s. 266 .
3 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 226 .
4 - M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1,B:81, 22. 12. 1977, s.588-592.
5 -Milliyet Gazete, (Istanbul), 23.12.1977 .

صوتوا لصالحها، وبذلك تم حجب الثقة عن حكومة الجبهة الوطنية الثانية، وأمست أول حكومة مقالة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير في تاريخ تركيا الحديث[١].

يبدو مما تقدم أن رفض حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولند أجويد إشراك الأحزاب اليمينية الصغيرة في حكومة الأقلية التي أراد تشكيلها، كان مبني على رغبته بالتصدي لإدارة البلاد بمفرده دون الاستعانة بتلك الأحزاب التي قد تقيده أو تفرض عليه إرادتها من جهة، وإثبات مصداقيته أمام قواعده الشعبية عبر رفضه الائتلاف مع أعداء الفكر اليساري وإن كان على حساب الوصول إلى السلطة من جهة أخرى، لا سيّما وأنه لم يكن بحاجة إلى عدد كبير من الأصوات، ومن جانب آخر يمكن القول أن حزب الشعب الجمهوري بتلك الخطوة التي أفشلت وصوله إلى السلطة أثبت أن تقديراته السياسية كانت خاطئة، وأنه فشل سياسيًا في إدارة تلك المرحلة، كونه هو من منح الفرصة لسليمان ديميريل بإقناع الأحزاب اليمينية بعدم التصويت للحكومة بعد إشراكهم بالحكومة، ولو فرضنا أنه نجح في نيل الثقة فمن الواضح أن حكومة الأقلية ستكون ضعيفةً جدًا، وغير قادرة على الصمود والاستمرار بوجه القوى اليمينية، أما بخصوص الائتلاف اليميني فيلاحظ أن حزب العدالة تنازل كثيرًا لصالح حزبي السلامة الوطني والحركة القومية، إذ أنه منحهم (١٠) وزارات، فضلًا عن منصبيّ مساعديّ رئيس الحكومة رغم امتلاكه (١٨٩) مقعدًا في المجلس الوطني مقابل امتلاك كلا الحزبين (٤٠) مقعدًا، ويبدو أن سبب ذلك يعود لرغبة زعيمه سليمان ديميريل في الاستحواذ على السلطة، وإن كان على حساب مصلحة البلاد، وإن الدافع الاساسي لذلك هو التنافس الشخصي مع زعيم حزب الشعب الجمهوري بولند أجويد، أما بخصوص حزبيّ السلامة الوطني والحركة القومية فمن الواضح أن انضمامها للجبهة كان بهدف تحقيق مصالحها ومنافعها الخاصة، ومن خلال ذلك يمكن القول أن الائتلاف بُنِيَ على أساس هش، ودليل ذلك الخلافات والصراعات الكبيرة التي رافقت عمل الحكومة، فضلًا عن انهيارها بعد أشهر عدة من تشكيلها، ومن جانب آخر يبدو واضحًا أن أعضاء حزب العدالة الذين تسببوا بانهيار الحكومة عبر إعلان استقالتهم ومن ثم التصويت بالضد منها لم يكونوا فعلًا راغبين بتحقيق مصلحة الحزب، ودليل ذلك خضوعهم لرغبة أجويد مقابل حصولهم على مناصب وزارية في الحكومة التي شكلها فيما بعد.

[1] -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:2, T0planti:1, B:85, 31. 12. 1977, s.117-120.

ثالثًا: موقف الأحزاب اليمينية في الانتخابات المحلية لعام ١٩٧٧:

شكلت الانتخابات المحلية التي أجريت في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٧٧ أهمية كبيرة للقوى السياسية بصورة عامةً، وللأحزاب اليمينية بصورة خاصةً، كونها عكست حجم كل جهة من الجهات الفاعلة في الساحة السياسية، لذلك لجأت الأحزاب السياسية إلى تكثيف حملاتها الدعائية عبر القنوات التلفزيونية والمحطات الاذاعية، فضلًا عن الصحف والمجلات[١]، ولم تختلف حملاتها عن الحملات التي صاحبت الانتخابات العامة في مضمونها، إذ أنها اتجهت باتجاهين، تمثل الأول بمهاجمة حزب الشعب الجمهوري، وتحذير المجتمع من التصويت له، متهمين إياه بمحاولة قلب النظام السياسي والاستحواذ على السلطة بالقوة بالاعتماد على الدعم الخارجي المقدم من قبل الاتحاد السوفيتي، وشنت حملة تشويه كبيرة بحق الشخصيات المرشحة من قبل حزب الشعب الجمهوري، وأكدت على ضرورة اتحاد القوى اليمينية لمواجهة الخطر الذي يتهدد البلاد، اما الاتجاه الثاني فتمثل بإبراز الانجازات التي تحققت على يد حكومات الجبهة الوطنية، وأخذ كل حزب يعمل على إظهار إنجازاته التي حققها خلال تلك المرحلة[٢].

جرت الانتخابات المحلية بموعدها المحدد في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٧٧ وشارك فيها خمسة أحزاب يمينية وهي كل من (**العدالة والسلامة الوطني والحركة القومية والثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد**)، فضلًا عن خمسة أحزب يسارية، إلى جانب المستقلين وكانت نسب المشاركة فيها متفاوتة إذ بلغت في انتخاب رئاسة البلديات (٥٣,٥%)، وفي انتخاب مجالس البلديات بلغت النسبة التصويت (٥٢,٨٩%)، أما في انتخاب مجالس المقاطعات بلغت النسبة (٦١,٨٨%)[٣] الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسبة المشاركة فيها بشكل كبير مقارنة بالانتخابات العامة التي أجريت قبل ستة أشهر، والتي بلغت في حينها (٧٢,٤%)، حصل حزب العدالة على المركز الثاني بعد حزب الشعب الجمهوري، إذ كانت نسبة التصويت له في انتخاب رئاسة البلديات بلغت (٣٧,٦٣%) من الأصوات، وفي انتخاب مجالس البلديات بلغت

[1] -Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s. 93.
[2] -Hakki Ozunr, A.G.E, s.442.
[3] -Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s.88.

(٣٧,٩٤%)، أما في انتخاب مجالس المقاطعات بلغت نسبة التصويت (٣٧,١٠%)[١]، وجاء من بعده حزب السلامة الوطني فيما حل حزب الحركة القومية بالمرتبة الثالثة أما حزبي الثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد فإنها جاءت بالمرتبة الرابعة والخامسة على التوالي[٢]، وفي ما يأتي جدول يوضح عدد الأصوات والنسب التي حصلت عليها الأحزاب المشاركة.

جدول رقم (٣٦)

عدد الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب السياسية في الانتخابات المحلية لعام (١٩٧٧)[٣]

الأحزاب المشاركة	رئاسة البلديات		مجالس البلديات		مجالس المقاطعات	
	الأصوات	النسبة	الأصوات	النسبة	الأصوات	النسبة
الشعب الجمهوري	٢,٧١٨,٥٢٩	٤٦,١٣	٢,٦٦٤,٦٣٦	٤٦,٩٢	٥,١٦١,٤٢٦	٤١,٧٣
العدالة	٢,٢١٧,١١٦	٣٧,٦٣	٢,١٥٤,٣٧٢	٣٧,٩٤	٤,٥٨٩,٢٦٨	٣٧,١٠
السلامة الوطني	٢٨٦,١٣٣	٤,٧٦	٣١٢,٠٤٠	٥,٥٠	٨٥٤,٤٣٦	٦,٩١
الحركة القومية	٢٢٧,٢٢٠	٣,٧٦	٣٠٠,٤٩٤	٥,٢٩	٨١٩,١٣٦	٦,٦٢
الديمقراطي الجديد	٣٧,٥٩٨	٠,٦٤	٥٠,٧٩٦	٠,٨٩	١٢٣,٧١٧	١
الثقة الجمهوري	٢٤,٠١٨	٠,٤١	٣٩,٨٤٦	٠,٧٠	٧٨,٠٤٧	٠,٦٣
عمال تركيا	١٢,٤٢١	٠,٢١	١٦,١٣١	٠,٢٨	٦٣,٤٧١	٠,٥١
العمال الاشتراكي	٨,١٤٥	٠,١٤	٦,٢٣٧	٠,١١	٢٨,٩٩٤	٠,٢٣
الوحدة التركي	٦,٦٦٨	٠,١١	٢٣,١٣٩	٠,٤١	٢٩,٠٣٩	٠,٢٣
الديمقراطي الشعبي	٥,٢٢٨	٠,٠٩	٣,٣٤٨	٠,٠٦	٤,٠٥٦	٠,٠٣
المستقلون	٣٤٩,٢٠٥	٥,٩٣	١٠٧,٥٢٤	١,٨٩	٦١٨,٠٣٠	٥
المجموع	٥,٨٩٢,٢٨١	%١٠٠	٥,٦٧٨,٢٩٠	%١٠٠	١١,٥٤٦,٤٤٥	%١٠٠

بناءً على تلك النتائج حقق حزب العدالة (٦٩٩) رئاسة بلدية، خمس عشرة منها في مراكز المدن، في ما حقق حزب السلامة الوطني (٤٨) رئاسة بلدية، ثلاث منها في مراكز المدن، أما حزب الحركة القومية فإنه حصل لأول مرة على (٥٥) رئاسة بلدية، أربع منها في مراكز المدن،

[1] - Hanife Kuru, A.G.E, s. 227 .
[2] -Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s. 112 .
[3]- Atifta:Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s.112 .

أما المستقلون فحصلوا على (٢٠٠) رئاسة بلدية، خمس منها في مراكز المدن، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩٤) رئاسة بلدية، منها أربعون في مراكز المدن[١]. وفي ما يأتي جدولًا يوضح عدد الرئاسات التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب المشاركة.

جدول رقم (٣٧)

رئاسة البلديات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية لعام(١٩٧٧)[٢]

الأحزاب الفائزة	عدد الرئاسات	النسبة	مراكز المدن	النسبة
العدالة	٦٩٩	٤٠,٨٨	١٥	٢٢,٣٨
الشعب الجمهوري	٦٩٤	٤٠,٥٨	٤٠	٥٩,٧٠
الحركة القومية	٥٥	٣,٢٢	٤	٥,٩٧
السلامة الوطني	٤٨	٢,٨٠	٣	٤,٤٧
الثقة الجمهوري	٨	٠,٤٧	-	-
الديمقراطي الجديد	٥	٠,٢٩	-	-
الوحدة التركي	١	٠,٠٦	-	-
المستقلون	٢٠٠	١١,٧٠	٥	٧,٤٦
المجموع	١٦٨٠	%١٠٠	٦٧	%١٠٠

يلاحظ أن التنافس كان قائم بصورة رئيسة بين حزبي الشعب الجمهوري والعدالة مما يشير إلى أن الثنائية الحزبية القائمة على الصراع بين حزب العدالة الذي يمثل الجهة الأبرز من بين القوى اليمينية وبين حزب الشعب الجمهوري الممثل الأبرز للقوى اليسارية هي الحاكمة على الساحة السياسية، ويبدو واضحا أن حزب الشعب الجمهوري كان في تلك المرحلة يحقق تقدمًا ملحوظًا على حزب العدالة.

[1] -Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman A.G.E, s.114 .
[2]- Atifta: Ayni esar, s. 113 .

رابعًا: دور الأحزاب اليمينية في اسقاط حكومة بولند أجويد الائتلافية ١٩٧٨-١٩٧٩:

كلف رئيس الجمهورية فخري كورتورك زعيم حزب الشعب الجمهوري بولند أجويد بتشكيل حكومة جديدة في الأول من كانون الثاني ١٩٧٨، على أثر إقالة حكومة الجبهة الوطنية الثانية، وأعلن أجويد أنه توصل إلى اتفاق مع بعض الأعضاء المستقلين الذين خرجوا من صفوف حزب العدالة، فضلًا عن أعضاء حزبي الثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد بشأن تشكيل الحكومة[١]، وفي الخامس من الشهر ذاته أبلغ رئيس الجمهورين اكتمال تشكيلته الوزارية، والتي تكونت من (٣٧) وزارة، كانت حصة الأعضاء المستقلين إحدى عشرة وزارة، فضلًا عن وزارتيّ دولة، فيما حصل حزب الثقة الذي لا يمتلك سوى ثلاث مقاعد في المجلس الوطني على وزارتين، ومنح الحزب الديمقراطي الجديد وزارة واحدة، فيما حصل هو على إحدى وعشرون وزارة[٢]، وأعلن رئيس الجمهورية فخري كروتورك قبوله التشكيلة الحكومية وطلب من أجويد الذهاب إلى المجلس الوطني في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٧٨ لمنحها الثقة، وصوّت لصالحها (٢٢٩) عضوًا من أصل (٤٤٧) نائبًا حضروا الجلسة، فيما صوّت ضدها (٢١٨) عضوًا[٣].

يبدو أن سرعة الإعلان عن تشكيل الحكومة يشير إلى أن بولند أجويد توصل إلى تفاهمات مع أطراف تشكيل الحكومة قبل تكليفه بمدة، ومن جانب آخر يمكن القول أن حكومة أجويد رغم ائتلافها مع حزبين يمينيين (الثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد)، فضلًا عن عدد من المستقلين إلا أنها ولدت ضعيفة، لاختلاف أيديولوجياتها، فضلا عن قوة المعارضة، بما تمتلكه أحزاب الجبهة من مقاعد داخل المجلس الوطني، الأمر الذي جعلها معرضة للانهيار بأقرب فرصة.

كان إعلان تشكيل الحكومة بتلك الكيفية ونيلها الثقة شكل صدمة كبيرة للأحزاب اليمينية، إذ صرح سليمان ديميريل قائلًا ""**لقد تم بيع المناصب الوزارية لبعض الأعضاء المستقلين مقابل إسقاط حكومة الجبهة الوطنية وتشكيل الحكومة اليسارية**"[٤]، وأعلن عن تشكيل جبهة وطنية لمعارضة الحكومة ضمت كل من **(حزب العدالة والحركة القومية والسلامة الوطني)** وأصدرت

---

1 -Faruk Ataay, A.G.E, S. 117 .
2 -Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 14.1.1978 .
3- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:2, T0planti:1, B:93, 17. 1. 1978, s.342.
4 -Atifta:Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 17.1.1978 .

بيان مشترك على لسان سليمان ديميريل، أعلن فيه أن الجبهة ستخوض حرب قاسية مع الحكومة اليسارية في المرحلة القادمة[١]، واتخذت الجبهة اليمينية طرق عدة لمعارضة حكومة حزب الشعب الجمهوري، بهدف افشالها ومن أبرز تلك الطرق ما يأتي:

أولًا: الحرب الإعلامية التي شنتها على الحكومة عبر الصحافة والندوات المتلفزة، فضلًا عن المهرجانات التي حملت مسميات مختلفة مثل**(مؤتمر الوحدة الوطنية للتصدي للشيوعية والانفصالية)**، وأخذت تحرض فئات المجتمع المختلفة على مواجهة الحكومة[٢]، ومن جانب آخر قام زعيم حزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش بإجراء حوارات إذاعية اتهم فيها الحكومة بالعمل لصالح الاشتراكية وأنه يسير بالبلاد نحو الشيوعية قائلًا "**إن حزب الشعب الجمهوري يسعى للقضاء على الطبقة الوسطى تماشيًا مع المفهوم الماركسي الاقتصادي**" [٣].

ثانيًا: المعارضة داخل المجلس الوطني عبر عرقلة مشاريع القوانين التي تطرحها الحكومة، إذ رفضت الأحزاب اليمينية تمرير مشاريع عدة كتأسيس **(المحاكم المختصة)** لتحل محل محاكم أمن الدولة، فضلًا عن رفضها تمرير الاجراءات الاقتصادية التي ارادت الحكومة تنفيذها[٤].

ثالثًا: العمل على اثارت النقابات العمالية لمعارضة الحكومة، إذ تمكّنت المعارضة اليمينية من توظيف بعض القرارات الحكومية التي طرحتها بهدف تقويض الحريات العامة لاثارة بعض الطبقات والنقابات العمالية[٥]، ومما ساهم في توتر العلاقة بين النقابات العمالية وحزب الشعب الجمهوري قرار الحكومة بمنع إقامة الاحتفالات العمالية بمناسبة عيد العمال في الأول من ايار ١٩٧٩ ومن ثم محاكمة بعض الشخصيات العمالية التي أرادت مخالفة قرار منع الاحتفال، ومما أثار الخلاف بشكل أكبر القرارات الحكومية بتجريم الاجتماعات العمالية ومنع التجمهر والتظاهر العمالي[٦].

رابعًا: العمل على اثارة العنف السياسي بهدف الوصول إلى إعلان الأحكام العرفية لجعل السلطة الفعلية بيد العسكر وتجريد الحكومة من بعض صلاحياتها مما يؤدي إلى اضعافها، فضلًا عن

1 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 236 .
2 -Faruk Ataay, A.G.E, s. 210 .
3 -Atifta: Faruk Ataay, A.G.E,s.211.
4 -Hanife Kuru, A.G.E, s. 238 .
5 - Faruk Ataay, A.G.E, S. 225 .
6 - Ayni esar,s.132.

إيكال مهمة مواجهة المنظمات اليسارية المتطرفة المرتبطة بحزب الشعب الجمهوري على عاتق المؤسسة العسكرية، إذ شرعت منظمة الذئاب الرمادية بأعمال عنف كبيرة طالت بعض التجمعات والشخصيات اليسارية البارزة مما ولد عنفًا متبادلًا، ودفع بولند أجويد إلى إعلان تطبيق الأحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية في الرابع من كانون الأول ١٩٧٨[١].

شكلت تلك الإجراءات والطرق التي اتخذتها جبهة المعارضة، وما رافقها من تدهور الأوضاع الاقتصادية عوامل مباشرة في ضعف الحكومة، مما جعلها عاجزة عن إدارة البلاد وبدأ بعض الوزراء يفكرون في تقديم استقالتهم، إذ أعلن ستة من الوزراء المستقلين **(أعضاء حزب العدالة المستقيلين)** عزمهم عن تقديم استقالاتهم، لاسيّما مع توسيع نطاق دائرة الأحكام العرفية التي طبقت في عشرين مدينة عام ١٩٧٩[٢]، ومن ثم جاءت خسارة حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ التي أجريت في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٩، سببًا مباشرًا في انهيار الحكومة وذلك بعد أن حصل حزب الشعب الجمهوري على (١٢) مقعدًا من أصل (٥٠)، ومع تلك الاضطرابات والأحداث أقدم بعض الوزراء على تقديم استقالاتهم، وابتدأت باستقالة طورخان فيضي أوغلو الذي كان يشغل منصب وزير دولة ومن ثم تبعه وزيريّ الداخلية والدفاع وبعد ذلك قدم الوزراء الستة المستقلين، الأمر الذي دفع بولند أجويد إلى تقديم استقالته في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٩[٣].

يلاحظ من خلال الطرق المتعددة التي اتخذتها الأحزاب اليمينية لمعارضة الحكومة إن الصراع بين الطرفين كان عاملًا ذا أثر سلبي على البلاد، إذ اتخذ أساليب ومسارات بعيدة كل البعد عن مصالح البلاد والمجتمع، وإنما ذهبت تجاه تحقيق المصالح الخاصة على حساب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلًا عن الأوضاع الأمنية، وهو ما يشير بشكل واضح إلى رغبتهم الجامحة للوصول إلى السلطة لما توفره لهم من مكاسب ومنافع على المستوى الشخصي والحزبي.

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 229 .

[2] -Ayni esar, s. 239.

[٣]- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص٣٩٠.

خامسًا: أثر الأحزاب اليمينية في الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ ١٩٧٩:

شكلت الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ المقرر إجرائها في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٩ أهمية كبيرة للأحزاب السياسية بصورة عامة ولليمينية بصورة خاصة، لما لها من تأثير كبير على الواقع السياسي لا سيّما على حكومة بولند أجويد التي كانت تمر بظروف صعبة نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة، إذ سعت الأحزاب اليمينية جاهدة لتحقيق نتائج ايجابية وبدأت بحملاتها الانتخابية واعتمدت على إقامة المهرجانات والمحافل الانتخابية وبث الندوات والمقابلات التلفزيونية والاذاعية فضلًا عن الحوارات والمقالات الصحفية[١]، واتخذت من مهاجمة حزب الشعب الجمهوري وحكومة بولند أجويد عاملًا رئيسيًا في تلك الحملات عبر اتهامها بالسرقة والفساد والعمل لتحقيق مصالح القوى الخارجية، ورفعت شعارات مناهضة لحزب الشعب مثل **(حزب الشعب الجمهوري السارق، حزب الشعب الجمهوري الظالم، المسلمون يد واحدة في مواجهة الكفر والالحاد)**[٢].

شارك فيها أربعة أحزاب يمينية **(العدالة والحركة القومية والسلامة الوطني وحزب الثقة الجمهوري)**، وخمسة أحزاب يسارية، فضلًا عن المستقلين، وأجريت الانتخابات في موعدها المقرر وشارك فيها (٤,٨٤٧,١٥٦) ناخبًا من أصل (٦,٨٥٨,٥٣٣) ناخبًا، وبنسبة بلغت (٧٠,٦%)[٣]، وبلغت الاصوات الصحيحة فيها (٤,٧٣٠,٥٧١) صوتًا، وحققت فيها الأحزاب اليمينية (٣٨) مقعدًا من أصل (٥٠) مقعدًا وبنسبة (٧٦%)، اذ حقق فيها حزب العدالة المركز الأول بفارق كبير بعد فوزه بـ (٣٣) مقعدًا وبنسبة بلغت (٦٦%)، فيما جاء بالمركز الثاني حزب الشعب الجمهوري الذي فاز بـ (١٢) مقعدًا، وحقق حزب السلامة الوطني المركز الثالث بعد فوزه بأربعة مقاعد وبنسبة بلغت (٨%)، أما حزب الحركة القومية فحقق المركز الرابع بعد فوزه بمقعد واحد وبنسبة بلغت (٢%)[٤]، وفيما يأتي جدولًا يوضح نتائج تلك الانتخابات.

---

1 - Faruk Ataay, A.G.E, S. 212 .

2 - Hergun Gazete, (Istanbul), 23.9.1979.

3 -Cumhuriyet Gazete, (Istanbul),15.11.1979.

4 -Cumhuriyet Gazete, (Istanbul),16.11.1979.

جدول رقم (٣٨)

نتائج الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ لعام ١٩٧٩[١]

الأحزاب المشاركة	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد	النسبة
العدالة	٢,٢١٥,٠٥٣	٤٦,٨٢	٣٣	٧٦
الشعب الجمهوري	١,٣٧٨,٢٢٤	٢٩,١٣	١٢	٢٤
السلامة الوطني	٤٥٩,٠٤٠	٩,٧	٤	٨
الحركة القومية	٣١٢,٢٤١	٦,٦	١	٢
الثقة الجمهوري	١١٧,٧٤٩	٢,٥	ـــــ	ـــــ
العمال الاشتراكي	٦٢,١٠٥	١,٣	ـــــ	ـــــ
الوحدة التركي	٥٥,٧٧٤	١,٢	ـــــ	ـــــ
عمال تركيا	٣٣,٧٢٠	٠,٧	ـــــ	ـــــ
الديمقراطي الاشتراكي	٣٣,٥٤٨	٠,٧	ـــــ	ـــــ
المستقلون	٦٣,٠٩٣	١,٣	ـــــ	ـــــ
مجموع الاصوات الصحيحة	٤,٧٣٠,٥٧١	%١٠٠	٥٠	%١٠٠

يلاحظ ارتفاع نسبة التصويت لحزب العدالة بشكل ملفت للنظر الأمر الذي مكّنه من فوز كبير فاق كل التوقعات ويمكن القول أن سبب ذلك يعود لعوامل محتملة عدة منها: فشل حكومة بولند أجويد التي دامت في الحكم ما يقارب اثنتان وعشرون شهر من تحقيق أي تقدم سواءً على المستوى الاقتصادي أم الامني، ويمكن القول أن نجاح أحزاب الجبهة الوطنية اليمينية في إضعاف الحكومة عبر أساليب المعارضة التي مُورست بارز الأثر في زعزعة الثقة بحزب الشعب الجمهوري، لا سيّما من قبل بعض الطبقات العمالية بعد محاولاته إصدار بعض القوانين التي تحد من الحريات العامة التي منحها الدستور، ومن جانب آخر يبدو أن حزب الشعب الجمهوري مع حزبيّ الثقة الجمهوري والديمقراطي الجديد اليمينيين، فضلًا عن التحالف مع أعضاء حزب العدالة المستقيلين ومنحهم حقائب وزارية مما أفقده مصداقيته أمام جمهوره وأظهره بمظهر الساعي وراء الحكم ولو على حساب الثوابت التي أعلنها الأمر الذي أفقده الكثير من الأصوات، أما بخصوص انخفاض نسبة التصويت لصالح حزبي السلامة الوطني والحركة القومية مقارنة بحزب العدالة فيمكن القول أن أسباب ذلك تعود لإخفاق حزب السلامة الوطني بإقناع المجتمع بصدق نواياه وطروحاته، لا سيّما انه كان على استعداد دائم للتحالف مع أي طرف في سبيل المشاركة بالحكومة، ومن جانب آخر يبدو أن التطرف الذي وُسِمَ به حزب

[1] -Hakki Ozunr, A.G.E, s.599-600.

الحركة القومية وممارسة العنف بشكل صريح كان العامل الأساس في الابتعاد عنه، لا سيّما مع تصدي حزب العدالة لمعارضة القوى اليسارية بطريقة ذكية أظهر فيها وسطيته واعتداله، فضلًا عن تمكّنه من الظهور بمظهر القائد للقوى اليمينية المحافظة، ويبدو أن السبب الأساس في ذلك يعود لحنكة زعيمه سليمان ديميريل.

سادسًا: حكومة الاقلية اليمينية والصراعات السياسية ١٩٧٩-١٩٨٠:

كلف رئيس الجمهورية فخري كورتورك زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل بتشكيل حكومة جديدة للبلاد في الرابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٩، واشترطت المؤسسة العسكرية عدم إشراك أطراف حكومة الجبهة اليمينية الثانية **(السلامة الوطني والحركة القومية)**، تردد سليمان ديميريل في قبول التكليف لعلمه صعوبة تشكيل حكومة أقلية، فضلًا عن استمرارها في ظل التدهور الأمني والاقتصادي، لا سيّما مع انتشار شائعات تشير إلى رغبة المؤسسة العسكرية السيطرة على الحكم، لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية[١]، ورغم ذلك بدأ في إجراء مباحثات تشكيل الحكومة عبر مفاوضاته مع نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطني وألب أرسلان توركش زعيم حزب الحركة القومية، لإقناعهم في دعمه من خلال التصويت لصالح حكومته في المجلس الوطني من دون إشراكهم فيها وبعد **(تعهدات عدة)**[٢] تمكّن من اقناعهم بدعمها وفي الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٧٩، أعلن عن اكتمال تشكيلته الوزارية ووصفها بـ**(حكومة طوارئ)** ولخص مهمتها الأساسية بمعالجة الأزمات التي تعاني منها البلاد[٣]، لا سيّما الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومعاداة الشيوعية والقضاء على الفوضى والاضطراب السياسي، عبر تشريع عدد من القوانين المهمة وفتح فروع جديدة لمحاكم أمن الدولة[٤]، وأعلن عن عزمه تحميل المؤسسة العسكرية مهمة ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار عبر إقرار قانون الطوارئ في

---

[1] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 241 .

[٢]- كان سليمان ديميريل تعهد لحزب الحركة القومية بحل المشاكل الاقتصادية وفق بعض الرؤى التي يطرحها الحزب وانه سيعمل بقوة للقضاء على القوى اليسارية التي تمارس العنف، وانه سيحاسب حزب الشعب الجمهوري على ما ارتكبه بحق القوى اليمينية، والعامل الاهم الذي دفعه للتصويت لصالح الحكومة تعهد حزب العدالة بمنح حزب الحركة القومية الأولوية في الانتخابات المحلية المزمع اجراءها في عام ١٩٨١، اما بخصوص حزب السلامة الوطني فان ديميريل تعهد لزعيمه نجم الدين أربكان بتحقيق بعض رغبات الحزب سواء على الصعيد الاقتصادي أم الديني أم التعليمي فضلا عن العلاقات الخارجية. Hakki Ozunr, A.G.E, s. 607-608.

[٣]- فاضل كاظم حسين، المصدر السابق، ص٣٨؛ فيروز أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص٢٤١.

[4] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 240 .

المدن والمقاطعات التي تعاني من التدهور الأمني[١]، ومن جانب آخر أكد سليمان ديميريل أنه سيعمل على تحقيق تقدم وتطور في مستوى الخدمات التعليمية والصحية ومنح هيئة الإذاعة والتلفزيون الاستقلالية التامة وتطبيق الديمقراطية بوجهها الحقيقي في البلاد[٢]، ونالت الحكومة ثقة المجلس الوطني في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩، بعد أن صوّت لصالحها (٢٢٩) نائبًا من أصل (٤٣٨) نائبًا حضروا الجلسة، في حين صوّت ضدها (٢٠٨) نائبًا، في ظل امتناع نائبًا واحدًا عن التصويت[٣].

واجهت الحكومة تحديات عدة حالت دون تطبيق برامجها السياسية، وكان الصراع اليميني اليساري في مقدمة التحديات التي أعاقت العمل الحكومي، إذ شهدت الساحة السياسية الداخلية بعد نيل الحكومة الثقة وقوع أحداث عنف كبيرة بين الطرفين، وبلغت ضحايا تلك الأحداث خلال المئة يوم الأولى من عمر الحكومة (٥٧١) حالة قتل، وما يزيد عن (١٠٠٠) مصاب[٤].

زادت الأوضاع تدهورًا بعد انتشار جرائم السطو على المصارف الحكومية ومهاجمة مراكز الشرطة والمقرات الأمنية، فضلًا عن اغتيال عدد كبير من الكوادر التربوية والتدريسية من معلمين ومدرسين وأساتيذ الجامعات أمثال البروفيسور جاويد أورخان والبروفيسور دوغاني والأستاذ عبدي ايبكتشي ومما زاد من سوء الأوضاع وارتفاع عدد الضحايا المجازر التي ارتكبتها بعض الوحدات العسكرية بحق اليساريين، ومع تدهور الأوضاع الأمنية قررت المؤسسة العسكرية بالاتفاق مع الحكومة إقالة (٥٦) حاكمًا في المدن الرئيسية من أصل (٦٧)، وإقالة مدراء الأمن في (٥٩) مدينة شهدت أحداث عنف كما تقرر إجراء تنقلات مستمرة في مواقع ومناصب الضباط الذين تدور حولهم الشكوك في اثارة أحداث العنف سواءً كانوا من المحافظين الداعمين للقوى اليمينية أم من الليبراليين الداعمين للقوى اليسارية، ومن جانب آخر أعلنت الحكومة أعادت عمل محاكم أمن الدولة بعد مصادقة المجلس الوطني عليها، وعلى أثر ذلك قسمت البلاد إلى سبع مناطق أمنية تدار من قبل قادة عسكريين، على ان تخضع المحافظات والمدن لسلطة كل منطقة أمنية قريبة منها، وتقرر فتح فروع لمحاكم أمن الدولة في كل من (**انقرة**

---

[١]- فيروز أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص٢٤١.

[2] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 241 .

[3] -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:13, T0planti:3, B:8, 25. 11. 1979, s.227.

[4] -Ayni esar, s. 259 .

واستانبولو أرضروم، وأزمير وديار بكر وسامسون)[١]، ورغم ذلك ظلت الأوضاع الأمنية في تدهور، وازداد استهداف الشخصيات الهامة، إذ تم استهداف رئيس الوزراء الأسبق نهاد أريم في تموز ١٩٨٠ من قبل بعض المتطرفين اليساريين مما أدى إلى مقتله[٢]، فضلًا عن اغتيال رئيس مقاطعة شيروان التابع لحزب العدالة إذ نفذه أحد الضباط اليساريين من ذوي الرتب الصغيرة، ومن جانب آخر قامت منظمة الذئاب الرمادية باغتيال كمال توركلر رئيس اتحاد نقابات العمال الثورية الأسبق، وكوكسال أوغلو النائب في البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري، وأشارت الاحصائيات الرسمية في حينها عن سقوط ما لا يقل عن ثلاثين ضحية يوميًا، مما يشير إلى خطورة الأوضاع خلال تلك المدة[٣]، وكان معدل سقوط الضحايا في تزايد مستمر، إذ بلغ عدد الضحايا منذ كانون الأول ١٩٧٩ حتى أيلول ١٩٨٠ وهي المدة التي حكمت فيها حكومة الاقلية اليمينية (٢١٣٨) قتيلًا و(٤٦٥٠) مصابًا، علما أن عدد الضحايا في تركيا خلال المدة ١٩٧٨ حتى كانون الأول ١٩٧٩ بلغت (١٨١٦) قتيلًا وما يزيد عن (١٢٤٥١) مصابًا[٤]

شهدت تلك المرحلة مظهرًا جديدًا من مظاهر الصراع السياسي بين اليمين واليسار، إذ بدأت الجماعات اليسارية بالاستيلاء على بعض المناطق التي تمتلك فيها نفوذ معلنة أنها **(مُدن محررة)**، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حصل في مدينة فاتسا التابعة لمقاطعة أردو الواقعة شمال تركيا على البحر الأسود التي أعلنت إدارتها المحلية انفصالها عن الحكومة والتبرؤ منها وإعلانها جمهورية مستقلة، الأمر الذي تطلب تدخل القوات المسلحة لإنهاء حالة الاضطراب[٥].

شكلت **(الأزمة الرئاسية الثانية)**[٦] حلقة من حلقات الصراع اليميني اليساري والتي ابتدأت أحداثها مع قرب نهاية المدة الدستورية لرئيس الجمهورية فخري كورتورك التي تنتهي في السادس

---

[1] -Arcayurek Cuneyt, 12 Eylule Dogru Kosar adim(Kasim 1979-Nisan 1980), Bilgi yayinevi: Istanbul, 1986, s. 58.

[2] -Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul),22.7.1980.

[3] -Hanife Kuru, A.G.E, s. 258 .

[٤]- دلشاد محمود صالح، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية ١٩٨٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير ، (جامعة صلاح الدين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص٨٢.

[٥]- أريك زوركر، المصدر السابق، ص٣٧٧.

[٦]- كانت الأزمة الرئاسية الثانية من اكبر التحديات التي واجهتها البلاد إذ دخلت في ازمة سياسية كبيرة على لعدم التوافق بين القوى اليمينية واليسارية حول انتخاب شخص رئيس الجمهورية ومع استمرار تلك الأزمة لما يقارب الستة اشهر اضطرت المؤسسة العسكرية إلى انهاء تلك الفوضى عبر القيام بانقلاب عسكري في الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠. للمزيد حول الأزمة الرئاسية الثانية ينظر: حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، المصدر السابق، ص٢٢٣-٢٢٦.

من نيسان ١٩٨٠ إذ عقدت أولى جلسات مجلس الأمة التركي الكبير لانتخاب رئيس الجمهورية في الثاني والعشرين من آذار واستمرت لستة أشهر رغم إجراء (١١٨) جولة انتخابية[١]، من دون فوز أي مرشح بالمنصب نتيجة الصراع بين حزب العدالة اليميني وحزب الشعب الجمهوري اليساري الأمر الذي تعطل معه عمل مجلس الأمة بشكل تام[٢].

ولد استمرار الأزمة الرئاسية لما يزيد عن ستة أشهر امتعاض المؤسسة العسكرية إذ صدرت عن رئيس أركان الجيش كنعان أفرين **(Kenan Evren)**[٣]، رسالة تحذيرية في تموز موجهة إلى قادة الأحزاب السياسية جاء فيها "**على مجلس النواب والشيوخ والأحزاب السياسية أن تحزم أمرها وتنتخب سريعًا رئيسًا للجمهورية**"، إلا أن الأحزاب لم تتفق على مرشح رغم عقد اجتماع ضم كل من كنعان أفرين وسليمان ديميريل وبولند أجويد[٤]، وصرح كنعان أفرين إزاء ذلك قائلًا "**الحل إذا جاء ضمن إطار النظام الديمقراطي يكون أفضل من الحلول التي تفرض بطريقة غير ديمقراطية**"[٥]، ورغم ذلك عجزت الجهات المتصارعة الوصول إلى حل واستمر لك الحال إلى وقوع انقلاب الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠[٦].

مثل الصراع بين الأحزاب اليمينية مع بعضها البعض، لاسيّما بين حزبيّ العدالة والسلامة الوطني تحديًا كبيرًا ومهمًا وقف حائلًا دون نجاح الحكومة، إذ شهدت تلك المرحلة صراعًا كبيرًا خاضه حزب السلامة الوطني بهدف إسقاط حكومة الأقلية والذي بدأت بوادره بالظهور بعد إرسال المؤسسة العسكرية في أواخر كانون الأول ١٩٧٩ **(خطاب تحذير)**، تضمن دعوة من القوات المسلحة التركية لرئيس الجمهورية لتحذير الأحزاب السياسية المستمرة في مواقفها وصراعاتها السياسية القائمة، وتقديم الدعم للجماعات المتطرفة والتي تسببت بإحداث انقسام

---

[١]- دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص٧٩.

[٢]- فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص٣٧٦.

[٣]- كنعان أفرين: من مواليد مانسيا عام ١٩١٨، وأكمل دراسته الابتدائية فيها ومن ثم انتقل إلى استانبول ليكمل دراسته الثانوية، دخل الكلية العسكرية في العاصمة أنقرة وتخرج عام ١٩٣٨ برتبة ملازم ثاني، التحق بكلية الأركان العسكرية وتخرج عام ١٩٤٩، شغل العديد من المناصب العسكرية منها قيادته للقوات البحرية خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٧)، وقيادة القوات البرية خلال المدة (١٩٧٧-١٩٧٨)، ومن ثم عين رئيسًا لأركان الجيش وشغل المنصب منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٣، قاد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠. للمزيد ينظر، فضاء حازم عبد الحسين المحداوي، دور كنعان أفرين السياسي والعسكري في تركيا ١٩٨٠-١٩٨٩، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة: كلية التربية، ٢٠١٥).

[4] -Hanife Kuru, A.G.E, S. 256 .

[٥]- وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص١٤٥.

[6] -Hanife Kuru, A.G.E, S. 256 .

يتهدد وحدة البلاد وخلق فوضى لا يمكن حلها، فضلًا عن مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية مضرة[١]، ومع صدور التحذير صرح نجم الدين أربكان قائلًا "**إن أعضاء البرلمان قاموا بواجباتهم، إلا أن الحكومة فشلت في إداء مهامها، وأضاعت أحلام الشعب، إن حزب العدالة عندما يتولى الحكومة في أي مرحلة يخلق أزمة جديدة في البلاد**"[٢]، ومن جانب آخر طالب ديميريل بالرحيل وترك الحكومة[٣].

يبدو أن نجم الدين أربكان ظن أن الفرصة مؤاتيه لإسقاط الحكومة بهدف الاستحواذ على مناصب عليا ومراكز متقدمة في حكومة مستقبلية بالتحالف مع حزب الشعب الجمهوري.

وجه نجم الدين أربكان من جانب آخر انتقادات لاذعة لرئيس الحكومة ولحزبه، عقب قرار تخفيض العملة التركية الذي صدر في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠ استجابة لشروط البنك الدولي، مقابل توفير القروض المالية للحكومة، إذ صرح قائلًا " **إن هذه الإجراءات ليست للضرورة الاقتصادية لكنها تنفيذًا لأوامر صندوق النقد الدولي، إن ديميريل حمل الشعب ما لا يطيقونه**"[٤]، وفي مقام آخر وجه أربكان انتقادًا شديد اللهجة بحق الحكومة بعد قرارها تخفيض قيمة العملة مرة أخرى إذ صرح قائلًا " **لم تنجح هذه الحكومة في تنفيذ وعد واحد من كل الوعود التي تحدثت عنها الفوضى تتزايد بشكل سريع فلا توجد طاقة ولا مواد خام ولا نقود ولا عملات أجنبية.... قد استسلمت الحكومة بشكل كامل للقوى الخارجية وصندوق النقد الدولي من خلال زيادة الفوائد إلى ١٠٠% وفقًا للقرار الذي تم إصداره مجددًا وتم سحق المواطنين محدودي الدخل بشكل قاسي**"[٥]، وأرسل رسالة إلى حزب العدالة طالبه فيها بالرحيل عن السلطة السلطة خلال شهر[٦].

أعلن نجم الدين أربكان تأييده لطلب الاستجواب بحق الحكومة المقدم من قبل حزب الشعب الجمهوري في الأول من تموز ١٩٨٠، وبيّن من خلال تواصله مع بعض الأعضاء الجمهوريين امكانية الانضمام إلى جانبهم في التصويت ضد الحكومة بهدف اسقاطها مقابل التصويت

1 - Hurriyet Gazetesi, (Istanbul) 3.1.1980.
2 - Atifta: Arcayurek Cuneyt, A.G.E, s.300.
3 - Aydin Yalcin, Vatan Hiyanetinin Anatomisi, Ankara, 1986, s. 19.
4 - Atifta: Emin Colasan, 24 Ocak-Bir Donemin Perde Arkasi, Milliyet Yayini, Istanbul, 1984, s.78.
5 - Atifta: Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 6.6.1980.
6 -Aydin Yalcin, A.G.E, s.22.

لصالح مرشحهم لرئاسة الجمهورية، على أن يمنح فرصة لتشكيل حكومة ائتلافية تحت قيادته، وطلب من أعضاء حزب العدالة دعم رغبته تلك، إذ صرح قائلًا " **قد حان الوقت لتجربة حكومة حزب السلامة الوطني لقد دعمنا حزب العدالة فليدعمونا قليلًا لقد دعمناهم أكثر من مرة ألن يقدموا لنا الدعم لخمسة أو ستة اشهر أعطونا إياها ونعاهدكم بإصلاح الأوضاع**"[١]

رفض أعضاء حزب العدالة التجاوب معه، وأثناء عقد جلسة الاستجواب تعمد أعضاء الحزب عدم الحضور إلى جلسة الاستجواب، بهدف كسر النصاب ورغم نجاحهم في ذلك قرر المجلس الاستمرار في توجيه الاسئلة إلى أعضاء الحكومة والاستماع إلى أجوبتها مع تأجيل التصويت عليها إلى اليوم اللاحق، ومع افتتاح الجلسة أخذ أربكان يهاجم ديميريل وحكومته متهما إياه بالإخفاق في إدارة مهامه وفقدانه المقدرة للسيطرة على الأوضاع المضطربة، وقال في معرض انتقاده للحكومة "**لقد قلتم سوف ننظم كل شيء خلال خمسة أشهر فقط والواقع يموت كل يوم عشرون شخص، وارتفع عدد المناطق التي فقدنا السيطرة عليها من عشرين إلى اربعين مدينة، ويجب التفكير في ذلك ماذا سنفعل لإنقاذهم، ومن جانب آخر لم تعد هناك قوة شرائية لدى أفراد الشعب فإنكم لم تتركوا أي متنفس للشعب، فلنشكل حكومة وطنية جديدة ونقضي على الغلاء ونتخلص من سيطرة صندوق النقد ونوقف استمرار ارتفاع الأسعار ولنتوقف عن إتباع الغرب ونتفق على رؤية وطنية موحدة لإيجاد إدارة تتناسب ومتطلبات الشعب**"[٢].

رد ديميريل على تلك الاتهامات والأجوبة بان حكومته عملت ما بوسعها للنجاة بالبلاد، إلا أن حجم التحديات التي تواجهها البلاد كبيرة، وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لمعالجة الأوضاع، وبخصوص التصويت على إقالة حكومته صرح قائلًا "**في حالة سحب الثقة سنترك الحكومة ونرحل، لكن في حال إسقاطها فان كل ما سيحصل من كوارث سيتحمل مسئوليته حزب الشعب الجمهوري، أنا لا أتوسل إليكم ولا أقول لا تسقطوا حكومتي، وإذا كنتم تسعون للاستحواذ على الحكومة فلتأتوا وتأخذوها، لكن عليكم إصلاح الأوضاع التي كنتم سبب خرابها**"[٣]، وعند انعقاد جلسة التصويت في الثاني من تموز ١٩٨٠ فشل حزب الشعب الجمهوري في إقالة الحكومة إذ

---

1 - Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, S. 255 .
2 - Atifta:M.M.T.D, Donem:5, Cilt:16, T0planti:3, B:103, 1. 7. 1980, s.7.
3 - Ayni esar,s.9.

صوّت لصالحها (٢٢٧) نائبًا من أصل (٤٤١) نائبًا حضروا الجلسة فيما صوّت بالضد منها (٢١٤) نائبًا فقط[١]، والملاحظ أن نجم الدين أربكان أعلن بعد جلسة التصويت أن أعضاء حزبه تركوا أوراق التصويت فارغة ولم يسهموا في إسقاط لحكومة خوفًا من دخول البلاد في نفق **(الحرب الأهلية)**، إلا أن محضر جلسة التصويت على الحكومة بيّن أن أعضاء حزب السلامة صّوتوا جميعهم لصالح الحكومة بما فيهم نجم الدين أربكان[٢].

يلاحظ مما تقدم التناقض الواضح في مواقف زعيم حزب السلامة الوطني الذي سعى جاهدًا في بادئ الأمر لإسقاط الحكومة وعند عقد جلسة التصويت أي بعد يوم وحد من موقفه السابق صوّت لصالح الحكومة، ويمكن القول أن سبب محاولته إسقاط الحكومة كان لاعتقاده إمكانية الاستحواذ على السلطة عبر الاتفاق مع حزب الشعب الجمهوري وبعض أعضاء حزب العدالة، إلا أنه بعد إدراكه استحالة تحقيق ذلك قرر تغيير موقفه والتصويت لصالح الحكومة، ويمكن إعطاء تبريرات محتملة عدة إزاء تغيير موقفه، منها خوفًا من استحواذ حزب الشعب الجمهوري على السلطة بالاتفاق مع حزب العدالة أو مع الأحزاب اليمينية الأخرى، ومن جانب آخر يمكن القول أنه قرر التصويت لصالح الحكومة بعد فشله في الاستحواذ على رئاسة الوزراء خوفًا من ردة فعل أنصاره إزاء اسقاط الحكومة اليمينية لصالح الأحزاب والقوى اليسارية.

[1] -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:16, T0planti:3, B:104, 2. 7. 1980, s.558.
[2] - Ayni esar.

المبحث الثالث

أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧٥-١٩٨٠

أولًا: أثر حكومة الجبهة اليمينية الأولى في الواقع الاقتصادي ١٩٧٥-١٩٧٨:

شكلت الأوضاع السياسية غير المستقرة نتيجة التنافس الحزبي والأيديولوجي بين القوى والأحزاب السياسية، سواءً بين اليمينية واليسارية أم بين اليمينية ذاتها في تلك المدة عامل إرباك للأوضاع الاقتصادية، لا سيّما بعد استقالة حكومة بولند أجويد في أيلول ١٩٧٤ ومرور البلاد بأزمة حكومية استمرت حتى الثاني عشر من نيسان ١٩٧٥، تمكّنت القوى اليمينية من تشكيل حكومة الجبهة الوطنية الأولى التي أخذت على عاتقها إدارة البلاد[١]، لا سيّما في الجانب الاقتصادي وفق عقلية نفعية **(براغماتية)** قائمة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرصيد الانتخابي، عبر السعي لتحقيق نمو اقتصادي آني بغض النظر عن نتائجه المستقبلية وانعكاساته السلبية على السياسة الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي دفعها لمعالجة الواقع الاقتصادي المتدهور بأساليب وآليات عملت على تأجيل الأزمة الاقتصادية وترحيلها إلى ما بعد الانتخابات، إذ لجئت إلى القروض السريعة **(قصير الأجل)** ذات الفوائد المالية باهظة لتغطية العجز المالي في الميزانيات السنوية بعد فشلها في الحصول على المزيد من القروض الطويلة والمتوسطة الأجل من قبل البنك الدولي وذلك بعد ارتفاع معدلات ديونها الخارجية التي عجزت عن تسديدها في مواعيدها المحددة، الأمر الذي ولد وفرة مالية مكنت الحكومة من أداء مهامها[٢]، وفي ما يأتي جدولًا يبن حجم القروض في تلك المدة.

جدول رقم (٣٩)

قيم القروض بملاين الدولارات خلال المدة ١٩٧٥-١٩٧٧[٣]

الاعوام	القروض طويلة الاجل	قروض قصيرة الاجل	المجموع
١٩٧٤	٢٩٠١		٢٩٠١
١٩٧٥	٤٢٩١	١٠٣٥	٥٣٢٦
١٩٧٦	٦٩٢٠	٢٧٠٦	٩٦٢٦
١٩٧٧	١٠٩٣٥	٦١١٦	١٧٠٥١

1 -Hanife Kuru, A.G.E, S. 252 .
2 - Cem Beydemir, A.E.G, s. 41.
3 -Abdullah TAKIM,A.G.E, s. 168.

يلاحظ ارتفاع قيمة القروض سواءً السريعة أم الطويلة والمتوسطة خلال الاعوام ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ بشكل ملفت للنظر مقارنة مع عام ١٩٧٤، فضلًا عن الأعوام السابقة الأخرى، مما يشير إلى السياسة الخاطئة التي اعتمدتها حكومة الجبهة اليمينية .

نفذت الحكومة من جانب آخر إجراءات عدة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للموظفين بإصدار القانون ذي الرقم (١٢) المتعلق برفع مستوى مكافئات نهاية الخدمة لجميع الموظفين، وزيادة قيمة ائتمان صغار التجار وأعلنت عن المباشرة بتطبيق نظام الائتمان الصحي العام، وعملت على تمكين أصحاب الصناعات للاستفادة من التسهيلات الائتمانية الجديدة التي قدرت قيمتها بـ (٢) مليار ليرة في البنك المركزي، وهو ما لاقى استحسان بعض الطبقات العمالية وأصحاب الأعمال وصغار التجار والحرفيين والموظفين الحكوميين، وقامت بتعين أعداد كبيرة من اليمينين في وظائف حكومية[١]، مما أدى إلى اتهامها بالتحزب من قبل الجمهوريين، فضلًا عن قيامها بإصلاحات مهمة عدة شملت قانون التجارة الخارجية وقانون الخدمة المدنية والعسكرية بالنسبة للموظفين المدنيين والعسكريين ذي الرقم (١٠) كما أصدرت قانون يقضي بحق النساء الموظفات في الإحالة إلى التقاعد بعد إتمام عشرون عام في الخدمة، ولسد النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية والوقود أصدرت قرار يسمح بتبادل مصادر الطاقة مع بعض الدول المجاورة[٢].

مكّنت تلك الاجراءات الحكومة خلال المدة ١٩٧٥-١٩٧٦ تحقيق نموًا اقتصاديًا سنويًا لا يقل عن (٨%) في ضل كساد عالمي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه مع نهايات عام ١٩٧٦ بدأت الصادرات التركية بالانخفاض إلى الثلث مقارنة بالواردات، الأمر الذي كشف عن الرفاهية الوهمية ومعدلات النمو المصطنعة المبنية على أسس غير رصينة، مما أظهر الأزمة الاقتصادية المؤجلة على حقيقتها بدأ من عام ١٩٧٧[٣]، إذ ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ لتصل في عام ١٩٧٧ إلى (٢٤,٤%)، كما ارتفعت معدلات البطالة بنفس الوتيرة لتبلغ في ذلك العام (١٠%) بواقع (٢,١١٧,١٠٠) عاطل عن العمل[٤] وفي ما يأتي جدولًا يبن

---

1 -Hasan Acar, A.G.E, s.491.
2- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:13, Toplanti:2, B:97, 1 . 7 . 1975, s. 442.
3 - Cem Beydemir, A.E.G, s. 43.
4 - Nuray GIRGINER ve Fusun Yenilmez, A.G.E, s. 103.

معدلات التضخم والبطالة في تلك المدة.

جدول رقم (٤٠)

معدلات التضخم والبطالة خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٧)[١]

الاعوام	معدلات التضخم	معدلات البطالة
١٩٧٥	%١٦,٢	%٧,٦
١٩٧٦	%١٦,٧	%٩
١٩٧٧	%٢٤,٤	%١٠

نتج عن تلك الساسة الاقتصادية ارتفاع قيمة الديون الخارجية والتي بلغت في عام ١٩٧٧ (١٣,٥) مليار دولار بعد كانت (٣,٥) مليار دولار في بداية عام ١٩٧٥، ومما زاد من تدهور الأوضاع ارتفاع معدلات العجز في الميزان التجاري خلال تلك المدة، ومما ساهم في تردي الأوضاع انخفاض قيم الحوالات المالية للعمالة التركية في البلدان الاوربية، إذ انخفضت بنسبة كبيرة مقارنة بتلك الأعوام، الأمر الذي انعكس على الوضع الاقتصادي العام[٢]، وفيما يأتي جدولًا يبن مقدار العجز في الميزان التجاري وقيم حوالات العمالة التركية في الخارج.

جدول رقم (٤١)

العجز في الميزان التجاري وحوالات العمالة التركية بملاين الدولارات ١٩٧٥-١٩٧٧[٣]

الاعوام	عجز الميزان التجاري	حوالات العمالة التركية
١٩٧٥	٣,٣٣٨-	١,٣١٢
١٩٧٦	٣,١٦٨-	٩٨٣
١٩٧٧	٤,٠٤٣-	٩٨٢

يلاحظ ارتفاع مقدار العجز بنسبة كبيرة مقارنة في عام ١٩٧٣ أي العام الأول من تطبيق خطة التنمية الخمسية الثالثة، إذ سجل الميزان التجاري في ذلك العام عجزًا مقداره (٧٩٦) مليون دولار بينما في عام ١٩٧٧ عجزًا مقداره (٤,٠٤٣) مليار دولار، الأمر الذي يشير إلى

[١]- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: Ferhat APAYDIN, A.G.E, s.171.
[٢]- مظهر نصار سليمان السعدون، المصدر السابق. ص٣٧.
[٣]- المصدر نفسه.

سوء السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة، وبخصوص حوالات العمالة التركية هي الأخرى شهدت تراجع ملحوظ في عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٣، إذ بلغت في ذلك العام (١,١٨٣) مليار دولار وكانت تغطي ما يقارب (٢٠) من قيمة العجز في الميزان لتجاري، إلا أنها بلغت في عام ١٩٧٧ (٩٨٢) مليون دولار، ويبدو واضحًا ان سبب ذلك يعود للعقوبات الأوربية المفروضة على تركيا نتيجة موقف الأخيرة من حرب تشرين ١٩٧٣ بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني إذ قررت خفض أعداد العمال الأتراك وهو ما انعكس سلبًا على الواقع الاقتصادي.

كانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الأحزاب السياسية لا سيّما اليمينية وما رافقها من ارهاصات وصراعات سياسية داخلية، فضلًا عن الظروف الخارجية التي أحاطت بالبلاد انعكست سلبًا على الوضع الاقتصادي العام للسكان، رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي إجمالية بلغت مع نهاية خطة التنمية الخمسية الثالثة، (٦,٥%)، وفي ما يأتي جدولًا يبين معدلات النمو المستهدفة والمتحققة في برنامج خطة التنمية الخمسية الثالثة.

جدول رقم (٤٢)

معدلات النمو المستهدفة والمتحققة في خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٧٣-١٩٧٧[١]

القطاعات	معدل النمو المستهدف	معدل النمو المتحقق
البناء	%١١,٩	%٧,١
الصناعة	%١١,٤	%٩,٩
النقل	%٨,٢	%٩,٢
الخدمات	%٦,٨	%٧,٩
الزراعة	%٣,٧	%٣,٣
اجمالي النمو	%٧,٤	%٦,٥

يبدو واضحًا أن تلك النتائج الاقتصادية كانت من أبرز العوامل التي دفعت حزب العدالة الحزب اليميني الأكبر إلى الهروب من الواقع السياسي عبر الاتفاق مع حزب الشعب الجمهوري لإجراء انتخابات نيابية مبكرة .

[١] - مظهر نصار سليمان السعدون، المصدر السابق، ص٣٨.

ثانيًا: أثر اليمين في الأوضاع الاقتصادية ١٩٧٨-١٩٨٠:

واجهت البلاد أزمة اقتصادية خانقة ظهرت بوادرها بشكل واضح مع بدايات عام ١٩٧٧، اذ انخفضت معدلات النمو في ظل ارتفاع معدلات العجز في الميزان التجاري، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم بصورة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة، ومما ساهم في زيادة أثار الأزمة لجوء حكومة الجبهة اليمينية إلى الاستعانة بالقروض سريعة الاجل ذات الفوائد المرتفعة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع قيمة الديون، سواء الخارجية ام الداخلية التي عجزت الحكومة عن تسديدها في مواعيدها، وكانت القوى اليسارية والنقابات العمالية، فضلًا عن طيف واسع من أبناء المجتمع حمل الأحزاب اليمينية مسؤولية ذلك الواقع الاقتصادي المتدهور[١]، لذلك أعلنت حكومة الجبهة قبيل الانتخابات العامة مضيها في صياغة برامج تنموية اقتصادية سريعة ضمن خطة التنمية الخمسية الرابعة، التي شرعت بوضع أسسها بناءً على نتائج الخطط التنموية الخمسية السابقة، إلا أن الأوضاع السياسية غير المستقرة، لا سيّما مع سرعة تَبدّل الحكومات في تلك المدة زاد من إرباك الواقع الاقتصادي[٢]، ورغم ذلك بينت حكومة الجبهة الوطنية اليمينية الأولى أنها ستركز في خطة التنمية الرابعة على تحقيق سرعة في النمو الاقتصادي، ووضع الحلول للأزمة التي تمر بها البلاد، عبر التركيز القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية في آن واحد، كما أعلنت أنها تستهدف في الخطة تنويع مصادر الدخل، وترميم البنية التحتية للاقتصاد التركي[٣]، اذ أولت القطاع الصناعي اهمية خاصة، وأعلنت عن ضرورة الوصول به إلى مستوى متقدم يُمَكن البلاد من منافسة الدول الصناعية الأوربية، واعتماد آليات اقتصادية واقعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الوسيطة عبر زيادة خطوط انتاجها بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية الحديثة بهدف تحقيق زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي من (٢٩,٥%) عام ١٩٧٨ إلى (٣١,٨%) في عام ١٩٨٣، وتحقيق ارتفاع في الناتج الاجمالي للصناعة من (٤١,٢%) عام ١٩٧٨ إلى (٤٥,٩%) في عام ١٩٨٣ وكانت الحكومة خصصت (٤٤,١%) من موازنة خطة التنمية الخمسية الرابعة[٤].

1 - Huseyin OZEL, A.E.G, s.217.
2 -Sabri ORMAN, A.E.G, s. 29.
3 -Huseyin OZEL, A.E.G, s.218.
4 -Abdullah TAKIM, A.E.G, s.169.

كان للقطاع الزراعي عناية خاصة في خطة التنمية الخمسية الرابعة، إذ استهدفت تحقيق زيادة في الصادرات الزراعية بمعدل (٦,١%) سنويًا، وخصص له (١٢,٢%) من موازنة خطة التنمية الخمسية الرابعة، ورغم ذلك بينت الحكومة رغبتها في خفض نسبة الاعتماد على القطاع الزراعي، عبر خفض مساهمته في إجمالي الانتاج من (٢٠,٤%) لعام ١٩٧٨ إلى (١٧,١%) عام ١٩٨٣، مقابل دعم القطاعي الصناعي لتحقيق النمو الاقتصادي بمعدل (١١,٧%) سنويًا، أما قطاع الخدمات فخصص له (٤٣,٧%) من قيمة الموازنة العامة للخطة [١].

هدفت الخطة إلى تحقيق ارتفاع في معدل دخل الفرد بنسبة (٥,٧%) سنويًا، أي زيادته من (٢٦,٧٩٦) الف ليرة عام ١٩٧٨ إلى (٣٥,٢٧٥) الف ليرة في عام ١٩٨٣[٢]، وفيما يأتي جدولًا يبن معدلات التخصيصات المالية للقطاعات الاساسية في خطة التنمية الخمسية الرابعة.

جدول رقم (٤٣)

معدلات التخصيصات المالية ومعدلات النمو المستهدفة والمتحققة للخطة الخمسية الرابعة[٣]

القطاعات	المعدلات المستهدفة	النتائج المتحققة
الزراعة	%١٢,٢	%١٠,٠
الصناعة	%٤٤,١	%٤٢,١
الخدمات	%٤٣,٧	%٤٨,٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٣

يلاحظ في الجدول أعلاه انخفاض نسبة التخصيصات المالية لقطاع الزراعة مقابل ارتفاعها لقطاعي الصناعة والخدمات، وهو ما يجسد التوجه الحكومي في الاعتماد على قطاعيّ الصناعة والخدمات للوصول إلى معدلات النمو المستهدفة ويبدو ان سبب ذلك التوجه يعود لدخول تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة التي يقوم اقتصادها بشكل أساسي على قطاعي الصناعة والخدمات.

1 - Akin ILKIN, A.G.E, s.278.
2 - Cem Beydemir, A.E.G,s. 61.
3 - Ayni esar, s.66.

كانت المبالغ المالية الاجمالية المخصصة لتنفيذ خطة التنمية الخمسية الرابعة تقدر بلغت (٨٣٤,٦) مليار ليرة، على أن توفر الموارد الخارجية (٢٠٨) مليار ليرة من المبلغ الكلي، لإنجاز (٤٧٩٢) مشروعًا[١]، وكان معدل النمو المستهدف للقطاع الصناعي يبلغ (١١,٧%)، وللقطاع الزراعي بمعدل (٥,٥%)، أما قطاع الخدمات فاستهدفت الخطة له تحقيق نمو بمعدل (٨,٥%)، كما استهدفت الخطة تحقيق نمو بمعدل (٨,٢%) في الناتج المحلي و(٨,٠%) في الناتج القومي الاجمالي[٢] ، وفي ما يأتي جدولًا يبين معدلات النمو المستهدفة.

جدول رقم (٤٤)

معدلات النمو المستهدفة في خطة التنمية الخمسية الرابعة[٣]

القطاعات	النمو المستهدف	النمو المتحقق
الزراعة	%٥,٥	%٢,٢
الصناعة	%١١,٧	%١,٨
الخدمات	%٨,٥	%٢,٦
الناتج المحلي	%٨,٢	%٢,٣
الناتج القومي	%٨,٠	%٢,١

يلاحظ إخفاق خطة التنمية الخمسية الرابعة بلوغ أهدافها التنموية المرسومة وهو ما يشير بشكل واضح إلى مستوى التدهور الاقتصادي الذي مرت به البلاد منذ عام ١٩٧٧، ويمكن القول بشكل جازم أن الانحدار الاقتصادي الكبير الذي شهدته تركيا في تلك المدة يتحمل الجزء الأكبر من مسؤوليته الأحزاب والقوى اليمينية التي كانت لها اليد الطولى في تسيير إدارة البلاد سواءً على الصعيد السياسي أم الاقتصادي.

1 -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1979-1983, A.E.G, s.206
2 -Cem Beydemir, A.E.G,s. 63.
3 -Ayni esar.

كان من المقرر الشروع بتطبيق خطة التنمية الخمسية الرابعة مع بداية عام ١٩٧٨ إلا أنه أجّل العمل بها إلى عام ١٩٧٩، واعتبار عام ١٩٧٨ عام انتقالي بين الخطتين أي **(الثالثة والرابعة)** وبالفعل لم تدخل موضع التنفيذ إلى عام ١٩٧٩ لتستمر إلى عام ١٩٨٣[١].

يبدو واضحًا أن سبب تأجيل العمل بها يعود لاضطراب الأوضاع السياسية، لا سيّما مع سرعة تبدل الحكومات في تلك المدة، فضلًا عن أحداث العنف والصراع السياسي بين القوى اليمينية واليسارية، مما أدى إلى فشل حكومة الجبهة الوطنية الثانية تمرير الموازنة المالية لعام ١٩٧٨ وبالتالي انهيارها، وكما هو الحال بالنسبة لحكومة حزب الشعب الجمهوري اليسارية التي فشلت هي الأخرى في تمرير الموازنة المالية، لذلك يمكن القول أن تلك الاسباب هي من تقف خلف تأجيل العمل بخطة التنمية الخمسية الرابعة.

حاول بولند أجويد رئيس الحكومة منذ تشكيل حكومته في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٧٨ معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلا أنه اصطدم بنقص التمويل وارتفاع معدلات العجز في ميزان المدفوعات، لا سيّما مع فشله في الحصول على قروض جديدة من صندوق النقد الدولي الذي بدوره فرض شروط قاسية أبرزها تخفيض قيمة العملة المحلية، إذ أنه رفض الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي، الأمر الذي اعترضت معه الأحزاب اليمينية ولجأت إلى الإعلام بهدف اثارة المجتمع ضد الاجراءات الحكومية ورفضها الحصول على قروض إضافية[٢]، اذ نجح من خلال ذلك اثارة القطاع الرأسمالي المتمثل بكبار برجال الأعمال الصناعيين والتجار الذين حَمّلوا أجويد مسؤولية الانهيار الاقتصادي[٣]، ومرت البلاد في حينها بموجة من الركود والكساد غير المسبوقين وصاحب ذلك ارتفاع في معدلات التضخم التي زادت عن (٥٢%)، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع الأسعار للمواد الضرورية بشكل كبير في الأسواق غير الرسمية **(الأسواق السوداء)**، لا سيّما المواد الغذائية وقطع غيار السيارات والوقود بعد العجز الحكومي في تجهيز الطاقة الكهربائية بشكل مستمر مما ولد هيجان وسخط شعبي

[1] -Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1979-1983, A.E.G, s. 203.
[2] -Tutar Hilmi, Turk Siyasetinde Sancili Yillar, Bizim Kitaplar Yayinevi, Istanbul,2006, s.259 – 266.
[3] - Faruk Ataay, 12 Marttan 12 Eylule Kriz Klskaclndaki Turk Siyaseti ve 1978-1979 CHP Hukumeti, Kinlay, Ankara,2007, s. 210 - 211 .

إزاء السياسة الحكومية[١]، الأمر الذي دفعه لإعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قروض مالية وأجبر على الخضوع لشروط بنك النقد الدولي، والتي تضمنت تخفيض قيمة العملة المحلية أمام الدولار، وخفض الإنفاق العام، وإيقاف الدعم الحكومي، عبر تحرير سعر الفائدة ورفع مجمل الأسعار وتعهد الحكومة بإلغاء القيود على التجارة الخارجية سواءً الصادرات أم الواردات، إذ أعلن في آذار ١٩٧٩ عن تخفيض قيمة الليرة بنسبة (٢٠%) أمام الدولار فأصبحت قيمته الرسمية تعادل (٢٥) ليرة، لتحصل الحكومة في تموز من العام نفسه على قرض مقداره (١,٨) مليار دولار[٢]، إلا أن تلك الإجراءات لم تُغَيّر الواقع المتردي، لا سيّما مع ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة (١٣٠%) الأمر الذي ولد أزمة اقتصادية عالمية انعكست أثارها بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي التركي[٣].

خصص جراء ذلك ثلث الدخل من النقد الأجنبي لتوريد النفط إلى البلاد، ومما زاد من تعميق الأزمة الاقتصادية امتناع العمالة التركية في الخارج عن تحويل أموالهم إلى الداخل، وقرروا الاحتفاظ بها لعدم ثقتهم بالواقع السياسي والاقتصادي الداخلي[٤]، ومع استمرار تأثير الأزمة أصبح العجز في ميزان المدفوعات كبيرًا جدًا بلغ (٩,٢٧٠,٠٠٠) مليار دولار، وارتفعت قيمة الديون الخارجية إلى (١٥) مليار دولار، وفي تلك الظروف كانت القوى اليمينية تعمل على توظيف ما تمر به البلاد من تدهور اقتصادي وسياسي لصالحها، عبر تحميل حكومة بولند أجويد المسؤولية رغم أنهم جزء رئيس من المشاكل السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالبلاد في تلك المرحلة[٥].

أجبرت الظروف السياسية والاقتصادية في تلك المدة حكومة أجويد على تقديم استقالتها في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٩، لتعود السلطة إلى حزب العدالة اليميني ، إذ تمكّن زعيمه سليمان ديميريل من تشكيل حكومة أقلية ووسمها بـ **(حكومة طوارئ)**، وبيّن أن هدفها الرئيس انتشال البلاد من الواقع لاقتصادي والسياسي المتدهور، وعلى المستوى الاقتصادي

---

[1] - Gulten Kazgan, Tanzimat,tan 21. Yuzyila Turkiye Ekonomisi, Istanbul: Istanbul Bilgi Universitesi Yayinlari, 2002, s.115.

[٢]- مظهر نصار سليمان السعدون، المصدر السابق. ص٥١؛ Cem Beydemir, A.E.G,s. 57.

[٣]- طارق أحمد شيخو، موقف الأحزاب اليمينية من الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين، (مجلة)، قضايا تاريخية ، الجزائر، العدد الأول ، ٢٠١٦، ص ١٢٠- ١٢٥.

[٤]- رضا هلال، المصدر السابق، ص١٣٣.

[5] -Hanife Kuru, A.G.E, S. 249 .

استعان ديميريل برجل الاقتصاد اليميني المحافظ توركوت أوزال (**Turgut Ozal**)[١]، الذي عين كمستشار لرئيس الحكومة في هيئة التخطيط المركزي وكلف بإعداد برنامج إصلاحي، وبدوره وضع خطة عرفت بـ(**خطة الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠**) نسبةً إلى تاريخ عرضها على المجلس الوطني الكبير للمصادقة عليها[٢]، تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**Organization for Economic Cooperation and Development**)[٣] وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٤]، والتي عرفت بخطة (**التكيف الهيكلي المتوسط المدى**) أو(**حزمة الإصلاح الاقتصادي**)، وتهدف إلى وضع آليات لتحسين الواقع الاقتصادي، وهي من البرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي عند توفيره القروض المالية للبلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية أو تلك التي في طور تحقيق النمو الاقتصادي، ويقوم البرنامج الإصلاحي على ركنين أساسيين، تمثل الأول بإصلاح الهيكل الاقتصادي للبلد المقترض عبر إعادة توزيع الموارد المالية بطريقة أكثر فاعلية ، وتمثل الثاني بالحد من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية ودعم تحرير الصادرات الصناعية[٥]، ويُراد من تلك الخطة تحقيق توعين من الأهداف الأولى (**قصيرة المدى**) تمثلت بالسيطرة على معدلات التضخم المتسارعة وإيجاد الحلول لعجز ميزان المدفوعات وسداد الديون الخارجة وتسريع النمو الاقتصادي، أما النوع الثاني تمثلت بأهداف

---

[١]- توركوت أوزال: ولد (١٩٢٧-١٩٩٣) في مدينة ملاطيا الواقعة جنوب شرق تركيا وهو من أصول كردية، نشأ في وسط عائلة متعلمة ومحافظة إسلاميًا، أكمل دراسته الابتدائية عام ١٩٤٠ ، وألتحق بالدراسة الثانوية بمدينة ماردين وتخرج فيها عام ١٩٤٥، ومن ثم درس في الكلية التقنية قسم هندسة الكهرباء بجامعة استانبول، وأرسل ببعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٥٢-١٩٥٣) ليحصل على تخصص في مجال الطاقة الكهربائية، عين سكرتيرًا للهيئة العامة للتخطيط في حكومة عدنان مندريس (١٩٥٨-١٩٥٩)، وفي علم ١٩٧٩ عين مستشارًا اقتصاديا لسليمان ديميريل، ونجح في كسب ثقة المؤسسة العسكرية، بسبب براعته الاقتصادية ، أسس حزب الوطن الأم في عام١٩٨٣، وأصبح رئيسًا للوزراء خلال المدة (١٩٨٣-١٩٨٧) ، وأصبح رئيسًا للجمهورية منذ عام ١٩٨٩حتى وفاته عام ١٩٩٣. للمزيد ينظر: نور عوني عبد الرحمن السبعاوي ، توركوت أوزال حياته ودوره في السياسة التركية ١٩٢٧- ١٩٩٣، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٤)؛ ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات،(بيروت: د.ط، د.ت) ص ٣٧-٣٨.

[2] -M.M.T.D, Donem:5, Cilt:13, Toplanti:3, B:46, 24 . 1 . 1980.

[٣]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هي منظمة اقتصادية دولية تأسست في أيلول ١٩٦١ من قبل حكومات (٣٤) دولة اوربية متقدمة اقتصاديا وتضم حاليا (٣٨) دولة تسيطر مجتمعة على ما يقارب ثلث الناتج الاجمالي العالمي، تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تحفيز الاقتصاد والتجارة العالمية الحرة، وتتعاون مع الاقتصادات القائمة على السوق لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام مقرها الرئيسي في باريس. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/١: عبر الرابط الاتي
http://www.state.gov

[٤]- وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، تركيا بين مشاكل الماضي والحاضر، ١٩٨٥.٦.٢٥، رقم الملف (١١) ٣١٩/ ٥١، ص٢.

[٥]- حيدر عبد الجبار حسون الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير ، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص٥٣.

(بعيدة المدى) عبر تقليص هيمنة القطاع العام على الواقع الاقتصادي واللجوء إلى خصخصة المشاريع الاقتصادية العامة والحد من تدخلات الدولة في توجيه الأسواق وبمعنى آخر تطبيق نموذج اقتصادي قائم على رأس المال الخاص والأجنبي[١]، يستند إلى نظرية **(اليد الخفية)**[٢]، كما ألزمت الجهات الداعة للحكومة بالخضوع لشروطها وفي مقدمتها تخفيض قيمة العملة المحلية[٣]، والغاء سياسة السيطرة على أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم عن السلع الأساسية التي ينتجها القطاع العام، وتحرير أسعار الفائدة وتطبيق سياسة أكثر مرونة وإحلال سياسة الصناعات التصديرية محل الصناعات الاستهلاكية، وإزالة العوائق التي تقف بوجه التجارة الخارجية سواءً على مستوى الاستيراد أم التصدير[٤]

كانت من الشروط الأخرى تقييد نمو السيولة النقدية ، وإلغاء تثبيت الأسعار، وخصخصة المشاريع الاقتصادية الحكومية، وانعاش الاستثمارات الأجنبية، واتخاذ الإجراءات الملائمة لجذب رأس المال الأجنبي، ودمج الاقتصاد التركي بالنظام الاقتصادي العالمي، وتقليص تدخل الدولة في الأسواق، لاسيّما تحديد سعر العملة بل تركها عائمة وفق ظروف السوق وعمليات العرض والطلب، فضلًا عن زيادة امكانيات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية، والسعي لتحقيق اكتفاء ذاتي في الانتاج الزراعي، وتوجيه الفلاح التركي نحو زرعة المنتجات الزراعية التي تساهم في التطور الصناعي[٥]، إلا أن ديميريل تريث في تطبيق البرنامج الاصلاحي، بسبب التخوف

---

[1] - Sinasi OZTURK ve Fethi MAS ve Ergun ICOZ, 24 Ocak Kararlari, Neo-Liberal Politikalar ve Turkiye TARIMI, Pamukkale Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, (Dergisi), 2008, s.17.

[٢]- نظرية اليد الخفية: نظرية اقتصادية طرحت لأول مرة من قبل الفيلسوف والاقتصادي الشهير ادم سمت (**Adam Smith**)، في كتابه نظرية المشاعر الخفية الصادر عام (١٧٥٩) إذ بين فيها اهمية اللجوء إلى السوق الحرة التي تديرها ايادي خفية غير حكومية مثل القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي لتحريك الاقتصاد العالمي وتوجيهه لتحقيق النمو اقتصادي من دول اشغال الدولة ومؤسساتها. للمزيد ينظر:

Sinasi OZTURK ve Fethi MAS ve Ergun ICOZ, A.G.E, s.28.

[3] - Ozgur INTAS, 24 Ocak 1980 Ekonomik Kararlarin Turkiye Ekonomisine Etkileri, Yansimasi ve Sonuclari, Yuksek Lisans Tezi, Dicle Universtesi Sosyal BilimlerEnstitusu Iktisat Anabilim Dali, 2019, s.25.

[٤]- هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٣، ص٢٤٨؛ زينة مدحت محمد شريف الهموندي، أثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية: دراسة انوذج تركيا ١٩٤٦- ٢٠٠٥، رسالة ماجستير ،(جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص١٣٩-١٤١.

[5] -Osman ULUGAY, 24 Ocak Deneyimi Uzerine, Istanbul: Hil Yayin,1984, s.21 s.21

من ردة فعل المؤسسة العسكرية التي استشعر عدم رضاها عن تلك السياسة، لا سيّما مع وصوله رسائل التحذير منها[١].

كانت الأوضاع في تلك المدة ازدادت سوءًا، وباتت الحكومة عاجزة إزاء التدهور الاقتصادي، لا سيّما مع وصول معدلات التضخم إلى (١٠٣,٨%) مع بدايات عام ١٩٨٠، فضلًا عن معدلات البطالة التي وصلت إلى (١٤%)، ووصلت البلاد إلى حد الإفلاس، إذ لم يتبقى كرصيد مالي سوى (٥٨٦) مليون ليرة ، مودع في البنك المركزي التركي (٣٥٠) مليون ليرة منها، والمتبقي مودع في المصرف الزراعي[٢].

أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار في السوق السوداء بشكل كبير، فعلى سبيل المثال وصل سعر لتر البنزين إلى (٢٥) ليرة رغم أن سعره الرسمي خمس ليرات فقط، كما تضاعفت أسعار المواد الغذائية الرئيسية كالخبز والسكر، فضلًا عن نقص العلاجات والخدمات الطبية في المؤسسات الصحية مما ادى إلى تراجع الواقع الصحي للمجتمع، كذلك كانت المؤسسات التربوية والتعليمة تعاني المعاناة ذاتها، وأمست الطوابير الطويلة للحصول على الوقود والأغذية سمة لتلك المرحلة مما ولد استياء وهيجان شعبي تبلور على شكل مظاهرات واضرابات واضطراب سياسي[٣].

دفع ذلك رئيس الحكومة إلى الإعلان ببدء تطبيق حزمة البرنامج الاصلاحي في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٠، وكانت أولى خطواتها صدور قرار بتخفيض سعر الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي بنسبة (٤٨,٩%) مما أدى إلى انخفاض قيمتها إلى (٧٠) ليرة تركية مقابل الدولار الواحد، بعد أن كانت تعادل (٤٧) ليرة في عام ١٩٧٨، في حين تجاوزت قيمة الدولار في السوق السوداء حاجز الـ(٧٨) ليرة، إذ أنها نقلت صلاحيات تحديد سعر الصرف من وزارة المالية إلى البنك المركزي التركي[٤]، إلا أنها في الوقت نفسه منحت مستوردي الأسمدة والمبيدات الزراعية والمواد الأولية الرئيسة الداخلة في الصناعات المهمة استثناء من سعر الصرف الرسمي، اذ تقرر بيعهم الدولار بـ (٥٥) ليرة، كما قرر البنك المركزي التركي شراء حوالات العمالة التركية من الخارج بـ (٧٠) ليرة للدولار الواحد بهدف حثهم نحو الادخار

---

[1] -Cem Beydemir, A.E.G,s. 58.

[٢]- مظهر نصار سليمان السعدون، المصدر السابق، ص٥٥.

[3] - M.M.T.D, Donem:5, Cilt:14, Toplanti:3, B:46, 18 .2 .1980, s.185.

[4] -Hanife Kuru, A.G.E, S. 252 .

الداخلي، كما شملت المصدرين بإعفاءات ضريبية وكمركية بهدف توفير أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة التي تحتاجها البلاد[١]، كما قررت الحكومة في الأول من تموز ١٩٨٠ رفع سعر الفائدة للمودعين في المصارف الحكومية وعلى أثر ذلك قام الكثير من السكان بسحب أموالهم من السوق، لا سيّما تلك المستثمرة في شركات الصيرفة وإيداعها لدى المؤسسات المالية الحكومية، الأمر الذي دفع شركات الصيرفة هي الأخرى إلى رفع أسعار الفوائد بعد وصولها إلى حافة الإفلاس مما زاد من إرباك الوضع المالي للبلد[٢]، وقامت الحكومة بإزالة العوائق والمعرقلات التي كانت تعترض طريق الاستثمار الأجنبي في الداخل، إذ سمحت بتأسيس شركات بمساهمة أجنبية مع القطاع الخاص على تكون نسبة رأس المال التركي لا تقل فيها عن (٥١%)، إلا أنها من جانب آخر سمحت بمساهمة رأس المال الاجنبي في تأسيس شركات في مجال الفندقة أو استثمار النفط، كما أنها منحت الشركات الأجنبية التي يتروح رأس مالها بين (٢-٥٠) مليون دولار إمكانية التأسيس من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء شرط أن لا تقل نسبة الانتاج المعدة للتصدير عن (٦٥%)[٣].

قامت الحكومة من جانب آخر بإلغاء دورها في تحديد الأسعار للبضائع والسلع غير المرتبطة فيها، وجعل العرض والطلب المحلي والعالمي هو العامل الأساس في تحديد الاسعار، إلا أنها لجأت في الوقت نفسه برفع أسعار بعضها، إذ قررت رفع أسعار الوقود بأنواعه، كما رفعت أسعار مواد البناء والحديد الصلب، فضلًا عن رفع أسعار الخدمات العامة مثل الكهرباء والبريد وقطاع النقل سواءً منه البري أم الجوي أم البحري، ومن جهة أخرى قررت رفع دعمها عن السلع والبضائع المهمة المرتبطة فيها، بل قامت برفع أسعارها تماشيًا مع سعرها العالمي، إذ عملت على رفع أسعار جميع أنوع الوقود والحديد الصلب والإسمنت والكهرباء وخدمات البريد وخطوط النقل البرية والجوية والبحرية، الأمر الذي انعكس سلبًا على حياة البسطاء[٤]. وفيما يأتي جدولًا يبن معدلات الزيادة في أسعار بعض السلع.

---

[١]- مظهر نصار سليمان السعدون، المصدر السابق، ص٦٥-٦٦.

[2] -Hanife Kuru, A.G.E, S. 253 .

[٣]- مظهر نصار سليمان السعدون، المصدر السابق ، ص٧١-٧٢.

[4] -Osman ULUGAY, A.G.E, s. 26.

جدول رقم (٤٥)

معدلات ارتفاع أسعار السلع الضرورية عام (١٩٨٠)[١]

المادة	النسبة
الخبز	%٥٠
السكر	%٧٥
الخضار	%١٠٠
زيت الزيتون	%٣٠٠
البنزين	%٤٥
الغاز	%٦٠
الكهرباء	%٢٣٠
الأسمدة	%٥٠٠-٣٠٠
سكك الحديد	%٣٠٠
النقل البحري	%٤٠٠
الحديد الصلب	%٨٠-٦٠
الورق	%٣٠٠-٣٠

يلاحظ ارتفاع معدلات اسعار السلع والخدمات الضرورية بنسب كبيرة جدًا، مما يشير إلى مستوى التدهور الاقتصادي وحجم معاناة السكان، لا سيّما البسطاء منهم، وهو ما يعكس طبيعة السياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة من قبل الحكومات التركية المتعاقبة لا سيّما اليمينية منذ انقلاب الثاني عشر من اذار ١٩٧١.

انعكست تلك الإجراءات التي قامت بها الحكومة سلبًا على الواقع الاقتصادي في المدى القريب، إذ أدى إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار بشكل كبير، فضلًا عن ارتفاع معدلات التضخم، ومن جانب آخر ظلت البلاد تعاني من نقص حاد في بعض السلع والخدمات، وعانى المجتمع من شحة المواد الغذائية والكمالية ومواد البناء[٢]، فضلًا عن نقص الوقود وقلة ساعات التجهيز بالطاقة الكهربائية، مما أدى إلى إغلاق عدد كبير من المصانع، وتسريح الالاف من العمال، وولد ذلك سخط شعبي كبير تجاه الحكومة، الأمر الذي وظفته النقابات العمالية لصالحها حيث دعت إلى الخروج بمظاهرات منددة بالسياسات الاقتصادية غير المجدية[٣]، من جانب آخر استهجن قادة الأحزاب اليمينية، فضلًا عن اليسارية السياسة

[1] -Hanife Kuru, A.G.E S. 251 .

[2] -Sinasi OZTURK ve Fethi MAS ve Ergun ICOZ, A.G.E, s.27.

[٣]- عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، التطورات السياسية الدستورية في تركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦)، ص٤٥.

الاقتصادية الحكومية، إذ انتقد نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطني تلك الإجراءات قائلًا "**إن هذه الإجراءات ليست للضرورة الاقتصادية، وإنما هي تنفيذًا لأوامر صندوق النقد الدولي، إن سليمان ديميريل حمل الشعب ما لا يطيقونه وهذا أمر نرفضه**"[١]، كما صرح ألب أرسلان توركش زعيم حزب الحركة القومية قائلًا "**إنما وصلت الأوضاع الاقتصادية إلى ما نحن عليه بسبب السياسة الاقتصادية غير الحكيمة التي تتبناها حكومة حزب العدالة**"[٢]، كما صرح طورهان فيضي اغلو قائلًا "**بينما كان حزب العدالة في المعارضة انتقد السياسات الاقتصادية لحكومة أجويد وتخفيض قيمة العملة، والآن هو يقوم بنفس الدور**"[٣] أما بولند أجويد فصرح قائلًا "**إن الأخطاء الاقتصادية المتراكمة أدت وقوع مشاكل كبرى تحمل المواطن أعبائها، واليوم يكرر ديميريل أخطائه من خلال تطبيق نموذج اقتصادي غريب، لا ينسجم مع وضع البلاد**"[٤].

كان تأثير تطبيق البرنامج الاصلاحي الاقتصادي في الرابع والعشرين من كانون الأول ١٩٨٠ ذا أثر سلبي على الواقع الاقتصادي، ولم يسهم بشكل واضح في ترك أي أثر ايجابي خلال الاشهر الأولى من تطبيقه، لذلك نجد توركوت أوزال تراجع عن تصريح سابق له اكد فيه ظهور النتائج الايجابية للبرنامج سيلاحظها المواطن التركي في ظرف ثلاثة أو أربعة أشهر، إذ أعلن أن ظهور النتائج بشكل واضح لن يلمسه المواطن قبل ثلاث أو أربع سنوات، مما ولد استياء شعبي كبير، ارتفعت معه وتيرة الاضطراب والعنف السياسي، الأمر الذي قررت معه المؤسسة العسكرية التدخل بشكل مباشر للسيطرة على الحكم في الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠ لتنتهي معه حقبة الجمهورية الثانية[٥].

1 - Atifta:Hanife Kuru, A.G.E, S. 250.
2 -Atifta: Emin Colasan, 24 Ocak- Bir donemin Perde Arkasi, Milliyet Yayini: Istanbul, 1984, s.108.
3 -Atifta: Ayni esar.
4 -Atifta: Hanife Kuru, A.G.E, s. 249.
5 - Ozgur INTAS, A.G.E, s. 29.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد اليمين التركي بما يتضمنه المعنى من جمعيات ومنظمات وأحزاب سياسية من التيارات والجهات الهامة والمؤثرة في تاريخ تركيا المعاصر ومع إتمام الدراسة يمكّن ذكر الاستنتاجات المهمة التي ظهرت عبر النقاط الاتية:

أولًا: لم يظهر مصطلح اليمين في تركيا بشكل واضح إلى في ستينيات القرن الماضي رغم مرور ما يقارب أربعون عام على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، لا سيّما مع القبضة الحديدية لحزب الشعب الجمهوري التي أدار بها البلاد بشكل منفرد إذ لم يسمح لأي جهة أو حزب أو فرد للتعبير عن رأيه، وهذا لا يعني أن الساحة التركية كانت خالية من الأفكار أو الأيديولوجيات اليمينية المحافظة، إذ بدأت منذ منتصف الأربعينات أي بعد السماح بتأسيس أحزاب سياسية إذ تأسس الحزب الديمقراطي الذي يعد رائد الأحزاب والحركات اليمينية في تأريخ تركيا، إلا أنَّ اليمين كمصطلح لم يظهر بشكل جلي إلا بعد انقلاب السابع والعشرين من آيار ١٩٦٠، إذ أن الانفتاح الذي اتسم به دستور ١٩٦١ سمح بتأسيس حزب العمل التركي ذو الصبغة اليسارية فجاء تداول المصطلح كرد فعل على تأسيس حزب يساري بتصريح رسمي، فضلًا عن ذلك كان للعامل الخارجي لاسيّما مع تصاعد أحداث الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي كبير الأثر في بروز المصطلح وشياع استخدامه.

ثانيًا: لم تكن الأفكار اليمينية التي اقتحمت الساحة التركية امتداد للثقافة والإرث التركي الأصيل، إذ أن أغلب الحركات التي تبنت الفكر اليميني استندت إلى أفكار الفلاسفة والمفكرين الأوربيين، سوى بعض الجهات التي اعتمدت الفكر الإسلامي المحافظ الذي يصنف كقسم من أقسام الفكر اليميني المحافظ، فلم تعتمد على نظرية أو أطروحة من مفكر أو فيلسوف تركي، وإنما بني اليمين التركي على أفكار

ونظريات مختلفة ومتنوعة تتعارض في كثير من الأحيان مع طبائع وميول المجتمع التركي وهذا يعني أن الفكر اليميني التركي يفتقد إلى الأصالة، لا سيما في الجانب الاقتصادي لذلك لم تكن أيديولوجياتها ثابتة ومستقرة وواضحة المعالم، لذلك حملت أغلب الجهات اليمينية أفكار متضادة في آن واحد، إذ أنها حاولت المواءمة بين تلك النظريات وبين طبائع وسلوكيات وأفكار المجتمع التركي.

ثالثًا: تمّ تبني الفكر اليميني في تركيا من قبل ثلاث جهات مختلفة عن بعضها البعض فكريًا وأيديولوجيًا، إذ ان كل جهة أخذت من الأفكار اليمينية العامة ما يتلاءم مع مبادئها ومصالحها، ومثل القوميون القسم الأول من اليمين في تركيا، إذ كانت أفكارهم تتعارض مع الفكر اليساري الذي يعلن رفضه وعدائه للفكر القومي، كما يرفض الأنظمة والحكومات القائمة على مبدأ قومي وهو ما يرفضه القوميون الاتراك، ومثل غالبية العلمانيون القسم الثاني من اليمين التركي إذ أنهم كانوا معجبين بالحضارة الأوربية الغربية وما طرحته من أفكار ونظريات فلسفية في المجال الاقتصادي والسياسي، لا سيّما وأن فكرة العلمانية وليدة أفكار الأوربيون الغربيون الذين يمثلون ريادة الفكر اليميني العالمي، فيما مثل الإسلاميون القسم الثالث من اليمين التركي والذين تميزوا بالرغبة في المحافظة على الثقافات والعقائد الإسلامية من الفكر الإلحادي الذي يتبناه دعاة الأفكار اليسارية، رغم تنصل وتبرؤ بعض اليساريين من ذلك مكذبين القائلين بتلازم الفكر الإلحادي مع الأفكار الاشتراكية والشيوعية، ومن جانب آخر تميز اليمينيون الإسلاميون الأتراك برفض الفكر الرأسمالي الغربي عادين إياه فكر استعماري هدفه السيطرة على مقدرات الشعوب لا سيّما الإسلامية منها وتسخيرها لتحقيق مصالحهم الخاصة.

رابعًا: اتسم اليمين التركي بوجود اتجاهين الأول اليمين المتطرف **(المتشدد)** الذي يمثل اليمين الاكثر محافظة وهو يميل إلى العنف لإنفاذ أفكاره وتحقيق غاياته

ومصالحه السياسية ومثله القوميون، أما الاتجاه الثاني فهو اليمين الوسط **(المعتدل)** الذي يفترض أنه يمثل الخط الأكثر تعقلًا والأقل محافظة ويقف على مسافة قريبة من اليسار المعتدل ومثله العلمانيون والإسلاميون في تركيا آن ذاك.

خامسًا: فشل جميع القوى اليمينية في طرح فكر أو فلسفة سياسية أو نظرية اقتصادية خاصة بهم لإدارة البلاد وقادرة على كسب الرأي العام التركي نسبيًا، إذ أن سياساتها في إدارة الدولة كانت قائمة على تقليد تجارب الدول الأوربية المتقدمة.

سادسًا: كان الجناح اليميني القومي أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع أحداث العنف والاقتتال الداخلي خلال تلك المرحلة وهو الأكثر وضوحًا وثباتًا أيديولوجيًا وفكريًا، إلا أن اليمين الوسط الذي مثله **(العلمانيون والإسلاميون)** ورغم ادعائهم بعدم إيمانهم في اللجوء إلى العنف والتشدد لنشر أفكارهم وتحقيق مصالحهم وإعلانهم أن الحوار هو الطريق الأمثل، إلا أنه يمكّن ملاحظة انحدارهم نحو العنف بصورة غير مباشرة عبر السكوت بل الدفاع عن أعمال العنف والقتل التي كان يقوم بها أعضاء اليمين المتطرف ووصول الأمر الى دعمهم وحمايتهم وتوفير الغطاء القانوني لهم، الأمر الذي يشير بشكل واضح ازدواجية الفكر والمواقف لدى من يمثلون اليمين المعتدل.

سابعًا: كان للقوى اليمينية الدور الأبرز في إدارة البلاد سواءً على المستوى السياسي أم الاقتصادي خلال مرحلة الدراسة ويمكن القول أن أسباب ذلك تعود لطبيعة المجتمع التركي المحافظ ولسيطرة الضباط المحافظين على المؤسسة العسكرية التي تعد الجهة الضامنة والمراقبة لنظام الحكم في تركيا، فضلًا عن الدعم الخارجي لا سيّما الأمريكي الذي كانت تتلاقه بعض القوى اليمينية مما أكسبها تفعيل مكانتها ودورها في الواقع السياسي التركي.

ثامنًا: شهدت تركيا أحداث عنف كبيرة ومأساوية خلال تلك المرحلة وكان لليمين دور رئيس في اندلاعها نتيجة سياساته في إدارة الحكم، فضلا عن انغماسه المباشر في إدارة ذلك الصراع عبر منظمة الذئاب الرمادية، ويمكن القول أن بعض القيادات داخل المؤسسة العسكرية غظت الطرف عن تنامي القوة العسكرية لليمين المتطرف بهدف توظيف تلك القوة للقضاء على منافسيهم الراديكاليين الذين كانوا يطمحون إلى إدارة الدولة.

تاسعًا: مثل الصراع اليميني اليساري الداخلي في تركيا في تلك المدة انعكاس واضح وحلقة من حلقات صراع الحرب الباردة بين القوى العظمى التي تمثلت بالمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي.

عاشرًا: كانت المكاسب السياسية والمصالح الخاصة بالدرجة الأولى هي الحاكمة لحركة الأحزاب والقوى اليمينية وميولها وتوجهاتها في ائتلافاتها السياسية، إذ كانت في أغلب الأحيان تتغاضى عن أيديولوجياتها المعلنة في سبيل الوصول إلى السلطة.

إحدى عشر: تميزت مسيرة القوى اليمينية على مستوى إدارة السلطة سياسيًا بكثرة الإخفاقات وحالات الفشل ويمكن القول أن أسباب ذلك تتلخص في انغماسها بالصراع مع القوى اليسارية، فضلًا عن انغماسها بالصراع والتنافس الذاتي القائم بينها.

اثنا عشر: تميزت السياسة الاقتصادية المتبعة في تركيا من قبل القوى اليمينية خلال تلك المدة بالتخطيط المسبق القائم على دعم التصنيع وإحلاله محل الاستيراد ورغم المنعطفات والأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال مدة الدراسة، إلا أنه يمكن القول أنها كانت ناجحة بنسبة معتدٍ بها بالنظر الى التطور الصناعي الذي وصلت أليه البلاد فيما بعد، إذ أنها نجحت في إيجاد قاعدة رصينة وبيئة ملائمة للتقدم الصناعي.

ثلاث عشر: يمكن القول أن القوى اليمينية نجحت في موازنة العلاقات الخارجية لتركيا مع الدول الكبرى لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فهي لم تخضع كامل الخضوع لأي طرف في الوقت الذي لم تعلن عدائها الصريح لأحد الاطراف، إذ نجدها تتعامل بنوع من الموضوعية مع كلا الطرفين رغم ميلها الواضح للمعسكر الرأسمالي الا انها لم تخسر علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي.

الملاحق

الملحق رقم (١)

الاحزاب السياسية التي تأسست خلال المدة ١٩٤٥-١٩٦٠[١]

ت	اسماء الاحزاب	تاريخ التأسيس	زعيم الحزب	المقر	تاريخ الفلق او الحل
١	حزب النهضة الوطني	١٩٤٥/٧/١٨	نوري ديميراغ	استانبول	١٩٥٨/٥/٢٢
٢	حزب العدالة الاجتماعية	١٩٤٦/٢/٢٨	مرتب احسان تملويرن	استانبول	١٩٥٢
٣	الحزب الديمقراطي الليبرالي	١٩٤٦/٣/١١	كاظم ديمير اصلان	استانبول	١٩٤٨
٤	حزب الفلاحين والقرويين	١٩٤٦/٤/٢٤	صديق سومر	بورصه	١٩٤٦/٦/٢
٥	الحزب الديمقراطي الاجتماعي التركي	١٩٤٦/٤/٢٦	جميل الباي	استانبول	١٩٥١
٦	الحزب الاشتراكي التركي	١٩٤٦/٥/١٤	اسعد عادل اوغلو	استانبول	١٩٥٢
٧	حزب العمال الاشتراكي التركي	١٩٤٦/٥/٢٤	ثابت شوقي شيرين	استانبول	١٩٤٨/٩/١٠
٨	حزب العمال والفلاحين التركي	١٩٤٦/٦/١٧	ايتام روحي بالكان	استانبول	١٩٥٢
٩	حزب الكادحين والقرويين الاشتراكي التركي	١٩٤٦/٦/٢٠	شفيق حسنو ديمير	استانبول	١٩٤٦/١٢/١٦
١٠	حزب من أجل الوطن وحده	١٩٤٦/٦/٢١	يشار جيمين	استانبول	١٩٥٢
١١	حزب اركانكون العمالي الفلاحي	١٩٤٦/٦/٢١	عارف حكمت آدشز	استانبول	١٩٤٦
١٢	حزب الحماية والتطهير	١٩٤٦/٦/٢٦	سلجوق كوراو اغلو	استانبول	١٩٤٧/٣/١٢
١٣	حزب حماية الاسلام	١٩٤٦/٧/١٩	نجمي هونيش	استانبول	١٩٤٦/٩/١٢
١٤	حزب خدمة الوطن	١٩٤٦/٨/١٥	عبد القادر كونولو	الاسكندرونة	ــ
١٥	الحزب المثالي	١٩٤٧/١/١٠	حكمت جانكايا	استانبول	ــ
١٦	الحزب التركي المحافظ	١٩٤٧/٧/٨	جواد رفعت اتيلخان	استانبول	١٩٥٢

[١]- نقلا عن : طارق أحمد شيخو الهسنياني، المصدر السابق، ص٢٠٤-٢٠٨.

١٧	حزب ارتقاء تركيا	١٩٤٨/٧/٢	علي رضا كيزدشير	استانبول	١٩٥٢/٩/١٢
١٨	حزب الامة	١٩٤٨/٧/٢٠	فوزي جاقماق	انقرة	١٩٥٤/١/٢٧
١٩	حزب الديمقراطيين	١٩٤٨/٨/٨	خليل حلمي بوزجا	افيون قره حصار	ـــــ
٢٠	الحزب الديمقراطي الحر	١٩٤٨/٨/٩	نظمي أكات	أزمير	١٩٤٩/٦/٧
٢١	الحزب الاشتراكي التركي المستقل	١٩٤٨/٩/١٩	عارف أوروج	استانبول	١٩٥٠
٢٢	حزب الملاكين والمبادرة الحرة	١٩٤٩/٩/٢٠	سورية باشا	استانبول	ـــــ
٢٣	اتحاد المستقلين	١٩٥٠/٤/٥	اسماعيل حامي	استانبول	١٩٥٠
٢٤	حزب التقدم والحماية	١٩٥٠/٧/١١	ـــــــ	غازي عنتاب	ـــــــ
٢٥	حزب القرويين الليبرالي	١٩٥٠/٨/٢	ـــــــ	استانبول	١٩٥٢
٢٦	جمعية السياسيين المستقلين	١٩٥٠/٨/٥	جعفر طيار كانكات	استانول	١٩٥١/١١/١٩
٢٧	حزب العمل	١٩٥٠/٩/١٢	جواد معمر اوغلو	انقرة	١٩٥٢
٢٨	حزب العمل الديمقراطي	١٩٥٠/٩/٢٦	اورهان أصال	استانبول	١٩٥٤
٢٩	حزب كودان	١٩٥١/٧/١٤	ـــــ	استانبول	ـــــ
٣٠	الحزب الاسلامي الديمقراطي	١٩٥١	جواد رفعت اتليخان	استانبول	١٩٥٢/٣/٢
٣١	حزب القرويين التركي	١٩٥٢/٥/١٩	ايتم اوغلو	انقرة	١٩٥٤
٣٢	حزب الحرية الراديكالي	١٩٥٢/٩/١	ـــــــ	كركلارالي	١٩٥٦
٣٣	حزب الامة الجمهوري	١٩٥٤/٢/١٠	عثمان بولوك باشي	انقرة	١٩٥٧
٣٤	حزب الوطن	١٩٥٤/١٠/٢٢	حكمت كولجملي	استانبول	١٩٦٠/٥/٢٧
٣٥	حزب الحرية	١٩٥٥/١٢/٢٠	فوزي لطفي اوغلو	انقرة	ـــــ
٣٦	حزب الوحدة	١٩٥٧/٢/١٥	ـــــ	استانبول	١٩٦٠
٣٧	حزب الصغير	١٩٧٥/٥/٢٢	ـــــ	ارضروم	١٩٥٩
٣٨	حزب عدالة تركيا	١٩٥٧/٦/١٤	ـــــ	ـــــ	١٩٥٩
٣٩	حزب انقاذ الشعب	١٩٥٧/٨/١	ـــــ	انقرة	ـــــ
٤٠	حزب الامة القروي الجمهوري	١٩٥٨/١٠/١٦	عثمان بولوك باشي	ـــــ	ـــ

ملحق رقم (٢)

التشكيلة الوزارية لحكومة الجبهة الوطنية اليمينية الأولى[١]

الاسم	العنوان الوظيفي	الانتماء	مدة التكليف
سليمان ديميريل	رئيس الوزراء	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
نجم الدين اربكان	نائب رئيس الوزرء	حزب السلامة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
تورهان فيظي اوغلو	نائب رئيس الوزرء	حزب الثقة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
الب ارسلان توركش	نائب رئيس الوزرء	حزب الحركة القومي	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
سيفي اوزترك	وزير دولة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
حسن أكساي	وزير دولة	حزب السلامة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
مصطفى كمال اوركفان	وزير دولة	حزب الحركة القومي	١٩٧٥/٣/٣١-١٩٧٧/٤/٣٠
عثمان البيرق	وزير دولة	حزب العدالة	١٩٧٧/٤/٣٠-١٩٧٧/٦/٢١
غياث الدين كراجا	وزير دولة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
اسماعيل اوغلو	وزير العدل	حزب السلامة	١٩٧٥/٣/٣١-١٩٧٧/٤/١١
زياد بايكار		حزب السلامة	١٩٧٧/٤/١١-١٩٧٧/٦/٢١
فريد ملين	وزير الدفاع	حزب الثقة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
اوغوزهان اسيلتوك	وزير الداخلية	حزب السلامة	١٩٧٥/٣/٣١-١٩٧٧/٤/١١
صباح الدين اوزتك		حزب السلامة	١٩٧٧/٤/١١-١٩٧٧/٦/٢١
احسان صبري	وزير الخارجية	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
يلماز ارجينكون	وزير المالية	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
علي اروديم	وزير التربية	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
فهيم اداك	وزير الاشغال	حزب السلامة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
خليل باسول	وزير التجارة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
كمال ديمير	وزير الصحة	حزب الثقة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٤/١٩
فيفا تانير		جزب الثقة	١٩٧٧/٤/١٩-١٩٧٧/٦/٢١
اورهان اوزتراك	وزير الكمارك	حزب الثقة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
كوركوت اوزال	وزير الزراعة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١

[1] - Basbakanlik, Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu,Yaym:17, Dundem Bugune Basbakanlik (1920-2004), Ankara: 2004, s. 282-284.

ناهيت منتيش	وزير النقل	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٤/١١
ابراهيم ايسوي		حزب العدالة	١٩٧٧/٤/١١-١٩٧٧/٦/٢١
احمد توفيق باكسو	وزير العمل	حزب السلامة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٦/٤/١٠
شوكت كازان		حزب السلامة	١٩٧٦/٤/١٠-١٩٧٧/٦/٢١
احمد ماهر ابلوم	وزير الضمان الاجتماعي	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
عبد الكريم دوغرو	وزير الصناعة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
لطفي توك اغلو	وزير السياحة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٤/١١
ناهيت منتيش		حزب العدالة	١٩٧٧/٤/١١-١٩٧٧/٦/٢١
رفقي دانيشان	وزير الثقافة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
نور الدين طيب	وزير البناء والتسوية	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
صلاح الدين كيليش	وزير الطاقة والموارد الطبيعية	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
فيفا بوبراز	وزارة شؤون القرى	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
تورهان كابانلي	وزير الغابات	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١
علي شفكي اريك	وزير الشباب والرياضة	حزب العدالة	١٩٧٥/٣/٣١- ١٩٧٧/٦/٢١

ملحق رقم (٣)

التشكيلة الوزارية لحكومة الجبهة الوطنية اليمينية الثانية[١]

الاسم	المنصب	الانتماء	مدة التكليف
سليمان ديميريل	رئيس الوزراء	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
نجم الدين أربكان	نائب رئيس الوزراء	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
ألب أرسلان توركش	نائب رئيس الوزراء	الحركة القومية	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
سعدي سومنجو اغلو	وزير الدولة	الحركة القومية	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
سليمان عارف إمره	وزير الدولة	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
علي شفيق أريك	وزير الدولة	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
أكرم جيجون	وزير الدولة	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
سيفي أوزتورك	وزير الدولة	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
غون سازاك	وزير الكمارك	الحركة القومية	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
نجم الدين جواهري	وزير العدل	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
سعد الدين بلكة طورهان كابانلي	وزير الدفاع الوطني وزير الدفاع الوطني	حزب العدالة حزب العدالة	١٩٧٧/١٠/١٨-١٩٧٧/٧/٢١ ١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/١٠/١٨
كوركوت أوزال	وزير الداخلية	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
إحسان صبري	وزير الخارجية	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
جهاد بيلجي هان	وزير المالية	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
ناهد منتيش	وزير التربية	حزب العدالة	١٩٧٧/١٢/٣١-١٩٧٧/٧/٢١
ريكاي كوتان	وزير الاعمار والبناء	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
محمد صلاح الدين كيليش	وزير الاشغال العامة	حزب العدالة	١٩٧٧/١٢/٣١-١٩٧٧/٧/٢١
جنكيز جوكشيك	وزير الصحة والرعاية الاجتماعية	الحركة القومية	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
يلماز ارجينيكون	وزير النقل	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
فهيم آداك	وزير الزراعة والثروة الحيوانية	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١

[1] - Basbakanlik, Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu,Yaym:17, Dundem Bugune Basbakanlik (1920-2004), Ankara: 2004, s. 287-388.

تورغوت يوسيل	وزير الشؤون الريفية والتعاونيات	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
فهمي جومالي أوغلو	وزير العمل	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
طورهان كابانلي	وزير الضمان الاجتماعي	حزب العدالة	١٩٧٧/١٠/٢٨-١٩٧٧/٧/٢١
محمد إلهامي أرتيم	وزير الضمان الاجتماعي	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/١٢/١٢
آغا اوكتاي غونر	وزير التجارة	الحركة القومية	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
اوغوزهان اسيلتوك	وزير الصناعة والتكنولوجيا	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
كامران إينان	وزير الطاقة والموارد الطبيعية	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
اسكندر سيناب إيجه	وزير السياحة	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
صباح الدين	وزير الغابات	السلامة الوطني	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
افني أكيول	وزير الثقافة	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/٧/٢١
أونول شاكار	وزير الشباب والرياضة	حزب العدالة	١٩٧٧/١٠/١٤-١٩٧٧/٧/٢١
علي شفيق أريك	وزير الشباب والرياضة	حزب العدالة	١٩٧٨/١/٥-١٩٧٧/١١/١

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانيا: الوثائق العربية غير المنشورة:

- د .ك .و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٥/٨/٢٥، حول تشجيع استثمار رأس المال الاجنبي، رقم الملف (٣١١/٢٧٩٣)، رقم الوثيقة، (٥١).
- د .ك .و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٥/٨/٢٥، حول قروض بنك العمل التركي، رقم الملف (٣١١/٢٧٤٣)، رقم الوثيقة، (٦).
- د.ك.و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٠/ ٧/ ١٩٥٣، رقم الملف (٣١١/٢٧٤١)، رقم الوثيقة(١٣)
- وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، تركيا بين مشاكل الماضي والحاضر، ١٩٨٥.٦.٢٥، رقم الملف (١١) ٣١٩/ ٥١.
- وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، خيارات السياسة الخارجية التركية، فصل العلاقات العراقية التركية (٩-٢١ أيلول ١٩٨٢)، رقم الملف (١١٥).
- وزارة الخارجية العراقية، التقارير الدورية حول قضايا دولية متعددة ١٩٨٠- ١٩٨١، رقم الملف (٤٩٩).

ثالثُا: الوثائق التركية غير المنشورة:

- C.S.T.D, Cilt: 10, Toplanti:12, 6.3.1973.
- C.S.T.D, Cilt: 65, Toplanti:10, B: 81, 30. 6. 1971.
- C.S.T.D, Cilt: 67, Toplanti:19,B: 117, 21. 9. 1971.
- C.S.T.D, Cilt:10 , Toplanti:12, B:44, 15 . 3 . 1973.
- M. M. T. D, Cilt:1, Toplanti:1, B:34, 29. 1. 1974.
- M. M. T. D, Cilt:1, Toplanti:1, B:38, 7. 2. 1974.
- M. M.T.D, Donem:2, Cilt: 1, Tofantl:1, B:10, 11.11. 1965.
- M.M.T.D, D0nem:4, Cilt:7, Toplanti:2, B:11, 29 . 11 .1974
- M.M.T.D, Donem : 3, Cilt: 3, Toplantl:1, B:45, 11.2. 1970.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt.1, Toplanti.1, 2 .12 .1961.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:1, Toplanti:1, B:110, 7 . 7 . 1962.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:24, Tofantl:3, 4.1. 1964.

- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:30, Tofantl:3, B:93, 17.4. 1964.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:36, Tofantl:3, B:57, 13.2. 1965.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:36, Toplanti:4, B:65, 26 . 2 . 1965.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:6, Toplanti:1, B:106, 25 . 6 . 1962.
- M.M.T.D, Donem:1, Cilt:9, Toplanti:2, B:11, 21 . 11 . 1962.
- M.M.T.D, Donem:2, Cilt:21, Toplantl:2, B:150, 28.7. 1967.
- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:1, Tofantl:1, B:6, 12.11. 1969.
- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:12, T0planti:2, B:82, 7. 4. 1971.
- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:19, T0planti:3, B:19, 22. 12.1971.
- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:25, T0planti:3, B:98, 5. 6. 1972.
- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:3, Toplantl:1, B:55, 15.3. 1970.
- M.M.T.D, Donem:3, Cilt:36, Toplanti:4, B:99, 26.4.1973.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:58, 1 . 4 . 1975.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:61, 6 . 4 . 1975.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:63, 9 . 4 . 1975.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2, B:63, 9 . 4 .1975.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:11, Toplanti:2,B:65, 12 . 4 .1975.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:13, Toplanti:2, B:97, 1.7.1975.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:14, Toplanti:3, B:32, 24.12.1975
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:26, Toplanti:4, B:76, 5 . 4 .1977.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:3, Toplanti:1, B:46, 10 . 4 . 1974.
- M.M.T.D, Donem:4, Cilt:5, Toplanti:1, B:90, 30 . 5 . 1974.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1, B:12, 3. 7. 1977.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1, B:25, 1. 8. 1977.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1, B:6, 22. 6. 1977.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:1, T0planti:1,B:81, 22.12.1977.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:13, T0planti:3, B:8, 25. 11. 1979.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:13, Toplanti:3, B:46, 24 . 1 . 1980.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:14, Toplanti:3, B:46,18.2.1980.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:16, T0planti:3, B:103, 1.7.1980.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:16, T0planti:3, B:104, 2.7.1980.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:2, T0planti:1, B:85, 31.12.1977.
- M.M.T.D, Donem:5, Cilt:2, T0planti:1, B:93, 17. 1. 1978.
- M.M.T.D,Donem:2, Cilt:28, Toplanti:3, B:155, 26.10.1972.
- M.M.T.D,Donem:2, Cilt:28, Toplanti:3, B:155, 26.10.1972.

- T.B.M.M, Donem:1, Cilt:1, Toplanti:1, B:2, 26 . 10 . 1961.
- T.B.M.M.T.D, Cilt:12, Toplanti.12, B:16, 6 . 4 . 1973.
- T.B.M.M.T.D, Cilt:12, Toplanti:12, B:4, 13 . 3 . 1973.
- T.B.M.M.T.D, Cilt:5, Toplanti:5, B:5, 28.3.1966.

رابعًا: الكتب الوثائقية والوثائق التركية المنشورة:

- Basbakanlik, Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu,Yaym:17, Dundem Bugune Basbakanlik (1920-2004), Ankara: 2004.
- Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1979-1983.
- Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ikinci Bes Yillik Kalkinma Plani 1968-1972.
- Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ucuncu Bes Yillik Kalkinma Plani 1973-1977.
- BASBAKANLIK, DEVLET PLANLAWA TESKILATI, Kalkinma Plani, Birinct Bes YIL (1963-1967), (Ankara: Basbakanlik Devlet Matbaasi,1963).
- C.H.B, ve Idari Reform Arastivma ve yayin Burosu Ankara 1961.
- C.H.B, ve Planli Kaikinma Arastivma ve yayin Burosu Ankara 1961.
- Ihsan Ezherli, Turkiye Bukuk Millet Meclisi (1920-1992) ve Osmanli Meclisi Mebusani (1877- 1920),TBMM Kultur, Sanat ve Yayin Kurulu Yayinlari, Ankara, 2014.
- Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmas, T.B.M.M, Hukumetler Programlari ve Genei Kurul Gorusmeleri, 24 Nisan 1920-22 Mayis 1950, Cilt: 1, Ankara, TBMM Baslmevi , 2013.
- Irfan Neziroglu ve Tuncer Yilmaz, Kualsyon Hukumetleri, Koalisyon Protokolleri Hukumet Programleri, Baski:1, T.B.M.M, Basimevi, Cilt.1,2015
- Irfan NEZIROGLU ve Tuncer YILMAZ, T.B.M.M, Koaisyon Hukumetleri,Koaisyon Protokolu, Hukumet Programlari ve Genel Kurul Gorusmeleri, Cilt: 2, Ankara, 2015.

- M.M.T.D, UZUN VADELT KALKINMA PLANI, Birinci Bes Yillik (1963-1967) Kalkinma Planinin onaylandigina dair Karar No:1.
- Menderes Cinar, Turk Parlamento Tarihi, T.B.M.M –XIII, Donem,(1965-1969) ,Cilt:IV, Ankara, 2012
- T.B.M.M, ALBUM, 1920-2010, Cilt:2,1950-1980, Ankara: Gokce Ofset,2010.
- T.B.M.M, ALBUMU 1920-2010, cilt: 2,1950-1980.
- T.B.M.M, AP, MSP, CGP, ve MHP, Arasinda Yapilan Koalisyon Protokolu, Ankara, 13.3.1975.
- T.B.M.M, Cumhuriyet Cikoylu,Milet Partisi Tuzugu, Ankara,1965.
- T.B.M.M, Guven Partisi Program, Ajans Turk Matbaasi, Ankara, 12 Mayis 1967.
- T.B.M.M, Hukumeti Koalisyon Protokolu (AP-MSP-MHP), Ankara, 1977.
- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi Program, Prensip Maddeleri, Orijinal, Matbaa, 1961.
- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi Secim Beyannamesi, 1973.
- T.B.M.M, KUTUPHANESI, Adalet Partisi, Secim Beyannamesi, 1961.
- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi, Secim Beyannamesi,1969.
- T.B.M.M,Genal MERKEZI CKMP Program, Ankara,1964.
- T.B.M.M,Genal MERKEZI CKMP Program, Ankara,1965.

خامسًا: <u>الأطروحات والرسائل العربية</u>:

- أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا ١٩٤٥-١٩٦١، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية بنات، ٢٠١٥).
- أمجد نعمة كيطان منسي الوزني، حزب الحركة القومية في تركيا ١٩٦٩-١٩٨٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (جامعة كربلاء: كلية التربية، ٢٠٢٠).
- أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية ١٩٥٠-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠٠٥).

- إيلاف صلاح رشيد سعيد، تركيا ودورها في منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٦٩-١٩٨٨ ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠٢٠).
- جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٩٠).
- جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٣، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، ١٩٨٩).
- حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، حزب العدالة وأثره في السياسة الداخلية لتركيا ١٩٦١-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة كربلاء: كلية التربية، ٢٠١٩).
- حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير،(جامعة بغداد: كلية الآداب، ١٩٨٩).
- حيدر عبد الجبار حسون الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير ، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩).
- دلشاد محمود صالح، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية ١٩٨٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير ، (جامعة صلاح الدين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤).
- زهراء أحمد عبد الناصر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية القبرصية ١٩٧٤-١٩٨٠، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الآداب، ٢٠١٤).
- زينب ناجي شويع، جودت صوناي ودوره السياسي في تركيا حتى عام ١٩٧٣، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠٢١).
- زينة مدحت محمد شريف الهموندي، أثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية: دراسة انوذج تركيا ١٩٤٦- ٢٠٠٥، رسالة ماجستير ،(جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧).
- سجا محسن محمد، الأسس الفكرية لحزب الشعب الجمهوري واثرها في الحياة السياسية المعاصرة ١٩٢٣- ١٩٣٨، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية، ٢٠١٤).
- طارق أحمد شيخو الهسنياني، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٨٠ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٣).
- طلال أحمد يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، ١٩٨٨).

- عبد شاطر عبد الرحمن المعماري، سياسة تركيا الاقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٩٥).
- عصام كاظم عبد الرضا، انتفاضة عام ١٩٢٥ في تركيا وانعكاسها على قضية الموصل ، أطروحة دكتوراه، (جامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠١١).
- عطارد عبد الأمير حوشان، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية التربية بنات، ٢٠١٣).
- علاء جابر موسى اليعقوبي، الانتخابات البرلمانية وانعكاساتها على السياسة الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٥، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٣).
- علاء طه ياسين، عصمت إينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية،٢٠٠٦).
- علي اسماعيل زيدان الجبوري، حزب الشعب الجمهوري واثره في السياسة التركية ١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه، (جامعة ديالى: كلية التربية، ٢٠٢٠).
- فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الملغى، ١٩٨٨).
- فراس صالح خضر شوقي الجبوري، العلاقات التركية الإيرانية ١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه ، (جامعة تكريت: كلية التربية، ٢٠١٢).
- فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي، دور كنعان أفرين السياسي والعسكري في تركيا ١٩٨٠-١٩٨٩، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة: كلية التربية، ٢٠١٥).
- فوزي محمد صالح وهيب آل اسود، سليمان ديمريل وحزب الطريق الصحيح ١٩٨٣-١٩٩٧، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ٢٠١٢).
- قاسم خليف عمار العكيلي، العلويون الاتراك والتجربة الكمالية ١٩٢٣-١٩٣٨،رسالة ماجستير،(جامعة المستنصرية: كلية التربية،٢٠٠٩).
- لميس مصطفى ناظم: جمال كورسيل ودوره السياسي والعسكري في تركيا ١٨٩٥-١٩٦٦، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية بنات، ٢٠١٥).
- ماجدة طه ياسين رمضان الجزراوي، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١).
- محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٨٩).
- محمد بن عبد الله بن منصور البكري، دور رابطة العالم الإسلامي في نشر الثقافة الإسلامية، رسالة ماجستير، (جامعة ام القرى: كلية الدعوة واصول الدين،١٤٣٢هـ).

- محمد مسير الربيعي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة واسط: كلية التربية، ٢٠١٧).
- مريم حسين علي نصيف العزاوي، التيار اليساري في تركيا وأثره في السياسة الداخلية ١٩٤٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة ديالى: كلية التربية، ٢٠٢٠).
- مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٨٦).
- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٢).
- نور آجقو، الانقلابات العسكرية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠١٧).
- نور عوني عبد الرحمن السبعاوي ، توركوت أوزال حياته ودوره في السياسة التركية ١٩٢٧- ١٩٩٣، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٤).
- هزبر حسن شالوخ العنبكي، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٧، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٢).
- وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (جامعة المستنصرية: معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، ١٩٨٨).
- وليد محمود أحمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية – اليونانية ١٩٦٠-١٩٧٤، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٩٩).
- ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا ١٨٨٣-١٩٦٠، رسالة ماجستير، (جامعة سامراء: كلية التربية، ٢٠١٢).

سادسًا: <u>الأطروحات والرسائل التركية والاجنبية:</u>

- Ali Erken, Orgut ve Strateji 1956-1980 Arasinda Milliyetci Hareket Partisi, Marmara Universitesi, Ortadogu Arastirmalari Enstitusu, 2014.
- Aliyar Demirci, Tahsin Demiray ve Cok Partili Siyai Hayata Gecis Sureci Icinde Ziya Gokalp

Elestirisi,Pamukkale Universitesi IIBf Siyaset Bilimi ve Kamu Yonetimi, 2013.

- Alper Gubay, 12 Mart, Tan 12 Eylule Turkiyede Secim ve Sonuclari, Oloktora Tezi, Hacettepe Universitesi Ataturk Ilkeleri ve Inkilap Tarihi Anabilim Dali, Ankara,Doktora Tezi, 2017.
- Alper GULBAY, 12 MART'TAN 12 EYLUL'E TURKIYE'DE SECIMLER ve SONUCLARI, Tezi Doktora, Hacettepe Universitesi Ataturk Ilkeleri ve Inkilap Tarihi Anabilim, 2017.
- Aslan Gonca Begum, Turkiye'de Cizgi roman SantininGelisimSureci Icerisinde Turhan Selcuk'un Yeri ve Abdulcanbaz Halic, Universitesi Aosyal Grafik TasarimiAnasanat Dali Yuksrl lisans tezi, 2019.
- Cem Beydemir, 1960-1980 Yillari Arasi Bes Yillik Kalkinma Planlarinin Irdelenmesi, Yuksek Lisans Tezi, Maltepe Universitesi: Sosyal B ilimler Enstitusu, 2006.
- Derya Celiker, 1961-1980 Arasi Koalisyon Hukumetlerine Bir Ornek:1974 CHP-Msp Koalisyonu, Pamukkale Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, Yuksek LisansTezi, Kamu Yonetimi Anabilim Dali, 2009.
- Emine Vildan OZYILMAZ, Turkiyede Siyasal Parti ve Hukumet Programlarinda Laiklik Anlayisi, T.C, Kirikkale Universitesi S0syal Bilimler Enstitusu Siyaset Bilimi ve Kamu Yonetimi Ana Bilim Dali, yuksek Lisans Tezi, 2012.
- Enis EDIS, Kibris Baris Hakrekati Odaginda Bulent Ecevit, T.C Kirsehir Ahi Evran Universitesi: Sosyal Bilimler Enstitusu , Tarih Anabilim Dali, 2018.
- Gazanfer Kaya, Turkiye´de Siyasal Partilerin Ozgurluklere Yaklasimilari (Cumhuriyet Halk Partisi ve Adalet Partisi Ornegi: 1960-1980), Cumhuriyet Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, 2009.
- GÜLSEN KAYA OSMANBAŞOĞLU, TYPOLOGY OF THE CENTER-RIGHT IN TURKEY, A Ph. Dissertation , The Department of Political Science, İhsan Doğramacı Bilkent University, Ankara,2014.

- Halit Kaya, Adalet Partisi ve Ragip Gumuspala 1961-1965, Ankara Universitesi, Turkinkilp Tarihi Enstitusu, 2014.
- Hamza Gokhan ERYILMAZ, Zoraki Bir Koalisyon:37 Turkiye Cumhuriyeti Hukumeti (CHP-MSP), Yuksek Lisans Tezi, Ankara Haci Bayram Vel Universitesi, Lisansustu Egitim Enstitusu, 2019.
- Hanife Kuru,Turksiyasal Yasaminda Adalet Partisi, T.C, Dokuz Eylul Universitesi,Ataturk Ilkeleri ve Inkllap Tarihi Ertitusu,Doktora Tezi, 1996.
- Kerem Hocaoglu, 1973 Secimlerinde Cumhuriyet Halk Partisi, Hacettepe Universitesi Ataturk Ilkeleri ve Inkilap Tarihi Enstitusu, Ataturk Ilkeleri ve Inkilap Tarihi Anabilim Dali, 2018.
- Mehmet Kabasakal ve Ebru Saliha Acikoz,Turkiyede Siyasal Partiler, Okan Universitsi,Istanbul, Yuksek Lisans Tezi ,2013.
- Omer Eryilmaz, Turkey in The Triargle of The 1950-1960 ERA,The1960 Military Coup and The 1961 Constituyion,University Circle Monterey California Naval Postgraduate School,2014.
- Ozgur INTAS, 24 Ocak 1980 Ekonomik Kararlarin Turkiye Ekonomisine Etkileri, Yansimasi ve Sonuclari, Yuksek Lisans Tezi, Dicle Universtesi Sosyal BilimlerEnstitusu Iktisat Anabilim Dali, 2019.
- Salih Akkas, Adalet Partisi YU Ideolojisi, Ankara Universitiesi: Sosyal Bilimler Enstitusu,1989.
- Seher Demirtas, Kurulus Asmasinda Adalet Partisi Nin Fikri Yapisi (1961-1964), Istanbul Universitsi Sosyal Bilimler Enstitusu Cumhuriyet Tarihi Anabilim Dali, 2000.
- Songul Aydin, Ataturk Ilkeleri ve Inkil AP Tarihi ANA Bilimdali Programi, Yuksek Lisans Tezi, TC Yildiz Teknik Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, Yuksek Lisans Tezi,2008.
- Tugba Yolcu, Cumhurba,skaninin Halk Tarafindan Secilmsinin Turk Demokrrtiklesme Surecine Etkisi, Inonu Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Siyaset Bilimi ve Kamu Yonetimi Anbilim Dali,Doktora Tezi,2013.

- Yuksek Lisans Tezi, Muhafazkarlik, ve Tahsin Demiray, T.C, Ataturk Universitesi: SosyalBilimler Enstitusu, Sosyaloji Anabilm Dali, 2010.

سابعًا: <u>الكتب العربية والمعربة:</u>

- إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، الأحزاب السياسية في تركيا، (الموصل: دار الكتب للطباعة، ١٩٨٨).
- إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة الموصل: دار الكتب، ١٩٨٢).
- إبراهيم زرقانة، تركيا، (القاهرة: مطبعة يوسف، د.ت).
- أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١).
- أحمد شميم مأساة اليسار التركي، في نوبار هوفسييان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية، والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية،١٩٨٥).
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥).
- أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون، (عمان: دار زهران، ٢٠١١).
- أحمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
- أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١).
- أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠،(بغداد: دار الحرية، ١٩٩٠).
- أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، (عمان: دار زهران، ٢٠١١).
- أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، (بيروت: دار المدار الاسلامي، ٢٠١).
- أمين محمد سعيد وكريم وخليل ثابت، سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول، (القاهرة: مطبعة اخوان بني، ١٩٢٢)
- أنور الجندي، على طريق الأصالة الاسلامية، يقظة الاسلام في تركيا، ج٨، (القاهرة: دار الانصار، ١٩٧٩).
- أنيلا أيرالب، سياسة استراتيجيات التنمية، تركيا المجتمع والدولة، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

- تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية، تركيا، سلسلة وكر الجاسوسية رقم (٤١)،(بيروت: منشورات الوكالة العالمية، ١٩٩١).
- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا العلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
- حامد محمد السويداني، بولند أجويد ودوره في السياسة التركية ١٩٥٧-٢٠٠٢،(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٥).
- حامد محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والاسلام السياسي دراسة تحليلية ،(عمان : دار المعتز، ٢٠١٦).
- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).
- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا،(القاهرة: دار عربية للطباعة والنشر،٢٠٠٢).
- حسن صادق ابراهيم شمسي، دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة، (بغداد: دار عدنان، ٢٠٢١).
- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر ، (بيروت: دار الضياء، ٢٠٠٩).
- خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، (بيروت: دار المعارف للمطبوعات، ٢٠١٥).
- خليل علي مراد، حراس الاتاتوركية موقف المؤسسة العسكرية من الاسلام والحراك الاسلامي في تركيا ١٩٥٠-١٩٩٧، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).
- ر. يورك اوغلو ، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية ، ترجمة: فاضل لقمان ، (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر ، ١٩٧٩).
- رضا هلال، السيف والهلال من تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي،(القاهرة: دار الشروق، ١٩٦٨).
- روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة بسيطة جدا، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي ، ٢٠١٤).
- ساجلار كيدر، تركيا الحديثة، في فيروز أحمد واخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الابحاث العالمية، ١٩٨٥).
- سليم قبعين، الدستور والاحرار،(مصر: دار البدائل للطبع والنشر، ٢٠١٨).
- سيار كوكب الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).
- الصفصافي أحمد القطوري، التجربة الديموقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، ج١ ، (القاهرة: د.ط، ٢٠٠٦).

- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية تفكيك القبضة الحديدية، في علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠).
- عبد الجبار قادر غفور، الديانة والطرق الدينية في تركيا، في ابراهيم خليل واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل: مكتب دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٥).
- عبد العزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، (القاهرة : مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٢).
- عماد أحمد الجواهري، البنية الاجتماعية في تركيا، تركيا المعاصرة،(بيروت: دار الكتب للطباعة، د.ت).
- فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، (دمشق: دار حوران، ١٩٩٩).
- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، (بغداد: مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠٠).
- فيروز أحمد، الحركة النقابية في تركيا، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي،(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥).
- فيروز أحمد، النفوذ الاسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، في، نوبار هوفسبيان واخرون، تركيا بين الصفوة والبيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥).
- فيروز أحمد، تدخل العسكريين والازمة في تركيا ، في نوبار هوفسبيان واخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة: سامي الرزاز، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥).
- مجموعة من الباحثين السوفيت، تأريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، (: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧).
- محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، ج٢، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٨).
- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣).
- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٦).
- محمد محمد توفيق ، كمال أتاتورك، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٦).
- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، (لندن: د.ط، ١٩٩١).
- ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات،(بيروت: د.ط، د.ت).
- منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، ط٢، (بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٣).

- هـ - س ،أرمسترونج ، الذئب الأغبر مصطفى كمال، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٦).
- واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، ترجمة: هبة عز الدين حسين وياسر عز الدين حسين، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة، ٢٠١٨).
- ودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم، ، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠٠٦).
- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).
- يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ السياسي الحديث والمعاصر ١٩٢٣-٢٠١٨، (بيروت: المركز العربي للأبحاث، ٢٠٢١).

ثامنًا: <u>الكتب التركية والاجنبية</u>

-
-
- Akin ILKIN, Kalkinma ve Sanayi Ekonomisi, Istanbul Universitesi Yayinlari, 1988.
- Ali Arslan , 1963 Ten Gunuze yerel Secim Sonuclari Temelined Turkyeinin Siyasi Yasi Yapisi in San Bilim Leri, Cilt:4, Say: 1, Ankara, 2007.
- Ali Erken St. Antony's The Construction of Nationalist Politics in Turkey: The MHP 1965-1980, Istanbul, 2015.
- Alparslan Turkes, Milli Doktrin Dokuz Isik, Kutlug Yayinlari, Baski:16, Ankara, 1975.
- Anil Varel, Ismail Nihat Erim, , icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Arcayurek Cuneyt, 12 Eylule Dogru Kosar adim(Kasim 1979-Nisan 1980), Bilgi yayinevi: Istanbul, 1986.
- Aybars Yanik ve Tanil Bora, Altmisli Yillarda Turkiyr'nin Siyasi Dusunce Hayati, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960'li, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Aybars Yanik ve Tankl Bora, Altmisli Yillarda Turkiyeinin Siyasi Dusunce Hayati, icinde, Kaan Kaynar Turkiyeinin 1960 , Cilt:2, Istanbul: iletisim, 2021.
- Aydin Yalcin, Vatan Hiyanetinin Anatomisi, Ankara, 1986.
- Bulent Tanor, Iki Anayasa 1961-1982, Beta Basim, Istanbul, 1986.

- Burhn Bozgeyik, Meshurlarn Son Anlari, Cihan Yayinlari, Istanbul,2012.
- Cemal Anadol, Alparslan Turkes,Olaylar Belgeler Hatiralar MHP ve Bozkurtlar, Istanbul: Kamer Yayinlari, 1995.
- Damala Ozhan, Turk Milliyetciliginin Kokenleri ve Milliyetci Hareket Partisi, Yuksek Lisaus Tezi, Hacettepe Universitesi, 2001.
- Emin Colasan, 24 Ocak- Bir donemin Perde Arkasi, Milliyet Yayini: Istanbul, 1984.
- Emin Colasan, 24 Ocak-Bir Donemin Perde Arkasi, Milliyet Yayini, Istanbul, 1984.
- Erden Eren Erdem, Cevdet Sunay, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski2, vol:1 (Istanbul: iletisim,2021).
- Faruk Ataay, 12 Marttan 12 Eylule Kriz Klskaclndaki Turk Siyaseti ve 1978-1979 CHP Hukumeti, Kinlay, Ankara,2007.
- Faruk Ataay, 12 Marttan 12Eylule Kriz Klskaclndaki Turk Siyaseti ve 1971-1979 CHP Hukumeti, Kinlay, Ankara,2007.
- Feridoun Cenil Ozcan, Altmisli Yillarda Turkiye Ekonomisi, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Feridun Yildiz, Turk Siyasi Tarihinde Milliyetci Hareket Partisi Siyasi Gelisme, Fikvika Ynaklavi Teskilat Lanma Modeli,(1965-1980).
- Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, Turkiyede cok partili politikanin aciklamali kronolojisi 1945-1971,Ankara,1976.
- Gencer Ozcan, Altmisli Yillarda" Dis" Politika, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Gulten Kazgan, Tanzimat,tan 21. Yuzyila Turkiye Ekonomisi, Istanbul: Istanbul Bilgi Universitesi Yayinlari, 2002.
- Hakki OZNUR, ULKUGU HAREKET,CKMP DEN MHP YE, Cilt:2, Ankara: Alternatif.
- Hakki Uyar, Iki Darbe Arasinda chp 1960-1971, Baski, Mega Basim Yayin, Ankara, 2017.
- Haluk Cay ve digerleri, Tarihte Turkler ve Alparslan Turkes, Cilt:3, Istanbul:2000.

- Hasan Acar, Turk Siyasal Hayati , Osmanli Modernlesmesinden Gunumuze, Ankara: Nobel Akademik Yayincilik,2018.
- Hasan Karabakkal, Siyasal Liderlik ve Suleyman Demirel Ornegi Analiz ve Degerlendirme Calısması,2012.
- Hikmet Bila, CHP,Tarihi, Nezih Danyal, Ankara,1979.
- Huseyin OZEL, Yetmisli Yillarda Ekonomik Gelismele Bir Politik Iktisat, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Ilhan Bahar, Alparslan Turkes ve Ulkucu Hareket, Bozkurt Efsanesi Istanbul: Harekt Yayin Dagitm, 2011; Fuad Isik, Basbug Alparslan Turkes, Istanbul: Melisa Matbaasi,2011.
- Ilker Ayturk ve Ianil Bora, Yetmisli Yyllarda Sag-Sol Kutuplasmasinda Siyasi Dusunceler, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Ilkin, Kalkinma ve Sanayi Ekonomisi, Istanbul UniversitesiYayinlar : Istanbul, 1988.
- Ismet Akca, Yetmisli Yillarda Hegemonya Krizi Ordu ve Militarizm, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Jacob M. LANDAU, Turkiyede Sag ve Sol Akimlar, Turkcesi: Erdinc Baykal, Cilt:4, Ankara : Turhan Kitabevi, 1979.
- Kerem Yavasca, Ferit Melen, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Kerem Yavasca, Mehmet Naim Talu, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- KOYLU MILLET PARTISI PROGRAM TASARISI, Turkiye Basmevi, Istanbul, 1959.
- Levon Panos Dabagyan, Basbug Turkes ve Milliyetcilik, Siyasi Hayatim ve Dusuncelerim,Topkap, Istanbul, 2009.
- Liunard rist, THE EUROPAN COMMON MARKET, New York: Economic Director of the World Bank, 1958.
- Mahir Cayan, Turkiye Halk Kurtulus Parti-Cephesi (THKP-C), Yar Yayinlari,2023.
- Mehmet Kabasakal ve Ebru Saliha Acikoz,Turkiyede Siyasal Partiler, Okan Universitsi,Istanbul, 2013.

- Mete Kaan Kaynar, Anarsinin Turkcsi Bir Anarsi Lejanti: 3k4f, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Metin Turhan, Ulku Ocaklari 1966-1980, Ankara: Panama Yayincilik, 2016.
- Muharrem Ozguven,Demirel'in Cankaya'da Ucuncu Yili, Press Matbacilik, Ankara,2007.
- Mumtaz Soysal, 100 Soruda Anayasa'nin Anlami Gercek Yayinevi Istanbul, 1979.
- Nedim Yalansiz, Turkiyed Koalisyon Hukumetleri 1961-2002, Huke Ktaplari, Istanbul, 2006.
- Omer Laciner, Domeminde Turkiye,deSol ve Sag 1946-1980,Modern Turkiye de Siyasi Donmler ve Zihniyetler, Istanbul, 2009.
- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, Yerel Secimler Panoramasi 1963-1999, Ankara, Haziran2001.
- Orsan O.Akbulut ve Sonay Bayranmoglu ve Mustafa Sener ve Huseyin Yayman, Yerel Secimler Panoramasi 1963-1999, Ankara, 2001.
- Oya Arasli, Secim Kavrami ve Turkiyede Uygulnan Secim Sistem Ieri Ankara, 1989.
- Ridvan Akin, Turk Siyasal Tarihi 1908-2000, On Iki Levha Yayincilik Baski:2 Istanbul 2012.
- Selcuk koca, Hurriyetten Otoriteye 12 Mart Donemi Anayasa Degisiklikleri , icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1970, Baski:2, (Istanbul: iletisim,2021).
- Selin M.BOLME, Incirlik Ussu ABD nin Us Politkasi ve Turkiye, Istanbul: Iletisim Yayincilik A.S, 2012.
- Sema Kizilema Mimar, Ayasofya-I Kebir Camii Serifi Mimari Ozelliklwri ve Donemsel Degisimler, Ataturk Universitesi ArastirmaGorevlisi,2020;Turkiye Cumhuriyti Cumhurbask Anligi Iletisim Baskanligi, Ayasofya Camii, Istanbul: Prestij Grafik Rek, 2020.
- Serif Demir, 27 Mayis Askeri Yonetiminin Sivil Idareye Gecme Cabalari: Yuvarlak Masa Kararlari, 2021.

- Serif Gokcen, Turkiyede Merkez Sagin Kurulusu Demokrat Partinin Gozunden Cumhuriyet Halkpartisi, Adnan Menderes Univwrsitesi Sosyal Bilmler Enstitusu, 2004.
- Sesimlerde Adalet Partisi Cenel Merkezi, Yayin, Ankara, 1969.
- Simsek Dery, Turk Siyasai Yasamind llk Koalisyon Hukumeti CHB-AP Koali Syonu 1961-1962, Atatrk Uygulana ve Arstirma Merkezi Ogretim Gorevlisi, 2010.
- Suleyman Yesilyurt, Turkiye'nin Basbakanlari, Demirtepe, Ankara,2006.
- Tahir Kutsi Makal, Siyaset Sahnesinden Cehreler Benim Inac yay, Istanbul,1987.
- Tahsin Unal, Turklugun Sembolu Bozkurt, Baski:3, kusak Matbaasi: Istanbul, 1977.
- Tolga Uslubas, Buyuk Turkiye Tarihi Turkiye'nin Seruveni,Istanbul:Revzen Kitap,2915.
- Tunca Ozgisi, Turk Parlamen to Tarihinde Cumhuriget Sena to Suun Yeri Yalova Universitesi Ataturk, 2012.
- Tutar Hilmi, Turk Siyasetinde Sancili Yillar, Bizim Kitaplar Yayinevi, Istanbul,2006.
- Yesim Demir, Albay Talat Aydemirin Darbe Girisimleri, Cttad.v/12, 2006,
- Yunus Emre, CHP, Sosyal Demokras ve Sol Turiyede Sosyal Demokrasinin Kurulus yillari 1960-1966, Istanbul. 2013.

تاسعًا: البحوث العربية

- أحمد جاسم ابراهيم، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي١٩٦٠-١٩٩٤، (مجلة)، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد:٦، العدد:١.
- أحمد يونس زويد الجشعمي وأحمد جاسم ابراهيم الشمري، تطور العلاقات التركية – الامريكية للمدة من ١٩٤٧- ١٩٩١ دراسة تاريخية، (مجلة)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد:٢، المجلد:٨، ٢٠١٨.
- انور الجندي، على طريق الاصالة الاسلامية، يقظة الاسلام في تركيا، ج٨، (القاهرة: دار الانصار، ١٩٧٩).

- خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطارد عبد الأمير حوشان، انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، (مجلة) جامعة البصرة ، العدد (١٧)، كانون الأول ٢٠١٤
- طارق أحمد شيخو، موقف الأحزاب اليمينية من الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين، (مجلة)، قضايا تاريخية ، الجزائر، العدد الأول ، ٢٠١٦.
- عبد الله معوض، العلاقات الاسرائيلية التركية حتى نهاية الثمانينات، (مجلة)، شؤون عربية، القاهرة، العدد (٨٨)، ١٩٩٦.
- عماد الجواهري، توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠،(مجلة)، دراسات تركية، العدد٢ ، كانون الاول ١٩٩١.
- ميسوم ميلود، الامة العربية وتداعيات حرب اكتوبر ١٩٧٣، (مجلة)، روافد للبحوث والدراسات، العدد: ٤، ٢٠١١.
- هزبر حسن شالوخ، المجلس الوطني التركي الكبير ودوره السياسي ١٩٢٠-١٩٢٤، (مجلة)، جامعة ديالى، العدد:٥٩، ٢٠١٣.
- هزبر حسن شالوخ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ دراسة تاريخية، (مجلة)، جامعة ديالى، العدد (٢٨)، ٢٠٠٨.

عاشرًا: الموسوعات

- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨).
- روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ج٢، (بغداد: د.ط، ١٩٩٠).
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج٢، (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥).
- الموسوعة العربية للدساتير العالمية، (القاهرة: د.ط، ١٩٦٦).

أحدى عشر: الصحف العربية:

- الأخبار، (صحيفة)،بغداد، العدد (٥٨٣٦)، ١٧ تشرين الأول ١٩٦١.
- الأخبار،(صحيفة)، بغداد، العدد(٥٨٥٣)، ٥ تشرين الثاني١٩٦١.
- البيان،(صحيفة) بغداد)، العدد (٤٢٧)، ١٧ تشرين الأول ١٩٦١.
- البيان، (صحيفة)، بغداد، العدد(٤٣٠)،٢١ تشرين الأول ١٩٦١.
- البيان، صحيفة ،بغداد، العدد(٤٣٥)، ٢٦ تشرين الأول١٩٦١.
- صوت الأحرار(صحيفة)، بغداد، العدد (٩٢٣)، ٢٦ تشرين الأول١٩٦١.
- إتحاد الشعب، (صحيفة) بغداد، العدد(١٠٦)، ٣٠ أيار١٩٦٠.
- الأهالي، (صحيفة)،بغداد، العدد (٤٤١)، ٣٠ أيار ١٩٦٠.
- اتحاد الشعب، (صحيفة)،بغداد، العدد(١٠٧)، ٣١ أيار ١٩٦٠

- القبس (صحيفة)، الكويت، العدد (١١٤٢)، ٢٦ تموز ١٩٧٥.
- الجمهورية، (صحيفة)، بغداد، العدد (٤٠٣١)، أيلول ١٩٨٠.
- القبس، الكويت، (صحيفة)، العدد (٢٩٩٣)، ١٣ أيلول ١٩٨٠.

اثنا عشر: البحوث والمقالات التركية والاجنبية:

- Abdullah Kutalmis YALCIM, Turk Siyasal Hayatinda Yeni Turkiye Partisi 1961-1963, Gaziantep University Journal of Soclal Sciences, 13 Eylul 2021.

- Abdullah TAKIM, Turkiye'de 1960-1980 Yillari Arsinda Uygulanan Kalkinma P lanlarinda Maliye Politikalari, Maliye (Dergisi), Cilt:160, 2011.
- Abdullah Takim, Turkiye'de 1960-1980, Yillari Arasinda Uygulanan Kalkinma Planlarinds Maliye Politikalari, Maliye (Dergisi), Sayi: 16, Ocak- Haziran, 2011.

- Abdulvahap Akinci, Turkiyenin Darbe Gelenegi: 1960 ve 1971 Mudahaleleri, Dergi, Eskisehir Osmangazi Universitesi Iibf (Dergisi),2014.

- Ali Ulvi OZDEMİR, Turkİye'de Merkez Sag Partilerin Gelisimi, Örgutlenisi ve Ayrismasi (1960-2002), Uluslararası Tarih Araştırmaları Dergisi (UTAD) The Journal of International History Researches 2021.

- Arif Iliman, 12 Mart 1971 Mubtirasi Sonrasinda Kurulan Koalisyonlara Ornek Birinci ve Ikinci Millietci Cepbe Hukumetleri,(Dergi), Cumburiyet Taribi Arastirmalari Dergisi, Yil 11, Sayi 12, 2015.
- Arif ILIMAN, 12 Mart 1971 Muhtirasi Sonrasinda Kurulan Koalisyonlara Ornek: Birinci ve Ikinci Milliyetci Cephe Hukumetleri,Cumhuriyet Tarihi Arastirmalari, (Dergisi), Yil:11, Sayi: 21, 2015.
- Baris Ertem, 12 Mart 1971 Askeri Mudahalesi Sonrasi Ara Rejim ve Turkiye Siyasetine Etkileri (1971-1974),(Dergi), Uluslararasl Toplum Arastlrmalari, vol:8, Issue:14,2018.

- Baris Ertem, 12 Mart 1971 Askeri Mudahalesi Sonrasi Ara Rejim ve Turkiye Siyastine Etkileri 1971-1974, Uluslararasi Toplum Arastirmalari (Dergisi) International Journal of Society Researches,(OPUS),2018.
- Cas Mudde, The ideology of the extreme right, published: Manchester University Press,1988.

- Cemal Avci, Prof, Dr. Turhun Feyzioglu, Ataturk Arastirma Merkezi (Dergisi), Cilt: IV, 1988**.**
- Cengiz Sunay, 27Mayis, Tan 12marta Suleymau Demirel, (Dergisi) of Faculty of Ecomo Mics and Admiuistrative Science, Vol:7, Sayi 12,2017.
- Cetin Ahmet, Enflasyon Doviz Kuru Belirsizligi ve Dolarizasyon Arasindaki Nedensellik Iliskisi Turkiye Ornegi, Iktisad Isletme Finans (Dergisi), Cilt: 218, Yil: 19, 2004.
- Emrah Utku GOKCE, 1974 Kibris Krizinde CHP-MSP Koalisyon Hukumetinin Karar Alma Sureci, Ulisa: Uluslararasi Calismalar (Dergisi), Cilt: 2, Sayi:1, 2018.
- Ferhat APAYDIN, Turkiye'de Issizligin Karakteristiklerinin Karsilastirmali Analizi, Sosyal Bilimler Enstitusu,(Dergisi), Suleyman Demirel Universitesi, Cilt:30, 2018.
- Fuat Ucar, Turk Siyasal Hayatinda, Iktidarlarin Dil ve Sanat Politikalarina Bir Ornek: Milliyetci Cephe Hukumetleri Donemi, Asya Studies Akademic Social Studies, Number: 2, 2017.
- Gokhan Cinkara ve Selim Tezcan, The Assassination of Ephraim Elrom the Consul General of Israelk, ,(Dergisi), Erbakan Universitesi, Cillt:13.

- Gurcan Bozkir, Turk Siyasal Hayatinda Cumhuriyetcl Guven Paptisi, Cttad: vi/15, 2007

- Hakan MIHCI,Goreli Geri Kalmisliktan Kurtulma (Hamlesi) ve Turkiye'de Planli Kalkinma Deneyimi 1963-1983,Mulkiye, (Dergisi), Cilt: 231, 2001.

- Huseyin Cavusogin, Suleyman Demirel in Siyasal Hayative Kisisel Ozelikleri, Suleyman Demirel University,The

Journal of Faculty of Economicsand Administrative Sciences,Y, Vol.21, No.3.2016.

- Ihsan Omer Atagenc,Ferruh Bozbeylinin Siyasal Dusuncesinde Demokratik Sag Kavrami, Kirklareli Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Issn: 2602-4314, 2019.

- Jacb M. Landau, Turkiyede Sag ve Sol Aklmar, Turkcesi: Erdinc Baykal, Ankara: Turhan, 1979.
- Metin Heper, Ismet Inonu,The Making of Turkish Statement, Brill, Boston, 1998.
- Mudde Carl, The Extreme Right Party Family: An ldeological ,Approach, PH diss, (Leiden University:1998).
- Mustafa Burak ÇELEBİ ve Hikmet Salahaddin GEZİCİ , SİYASAL PARTİ ÇEŞİTLERİ ÜZERİNE BİR İNCELEME, A Review on Types of Political Party, Journal of Economic and Administrative Approaches, Vol: 4 2022.
- Mustafa SALEP, Turk Iktsat Tarihi Acisindan Birinci Bes Yilli; Kalkinma Plani 1963-1967,(Dergi), Turkish Studies , 2017, V: 12, Issue: 12.

- Mutlu Yildirim, Sivil Asker Uyumunun Anayasa Yapim Siyasetine Etkisi: 1971-1973 Anayasa Degisiklikleri, Liberal Dusunce (Dergisi), Sayi: 93, 2019.
- Mutlu Yildirim, Sivil Asker Uyumunun Anayasa Yapim Siyasetine Etkisi: 1971-1973 Anayasa Degisiklikleri, Liberal Dusunce (Dergisi), Sayi: 93, 2019.

- Nur DLBAZ AL ACAHAN, Avrupabrl Oetakdl Tcaretpol Tkasinln Turk ve Yeekonoms Uzer Neetkler, Canakkale Onsekiz Mart Universitesi Go;ceada MYO DI Ticaret Bolumu,(Jorurnal) of Life Economics, 2015.

- Nuray GIRGINER ve Fusun Yenilmez, Turkiyede Enflasyonun Ekonometrik Olarak Incelenmesi 1982-2002, Sosyal Bilimler (Dergisi), Eskisehir Osmangazi Univeritesi, Cilt:6, 2005.
- Nury GIRGINER ve Fusun YENILMEZ, Turkiyede Enflasyonun Ekonometrik Olarak Incelenmesi (1982-2002),

Sosyal Bilimler, (Dergsi), Eskisehir Osmangazi Univeristesi, Cilt: 6, 1Haziran 2005.

- Oliver H. Woshinsky, Explaining Politics: Culture, Institutions, and Political Behavior, Oxon, England New York: Routledge,2008.

- Ozcan DAGDEMIR ve Mesud KUCUKKALY, Turkiye'de 1960-1980 Mudahale Donemi Ekonomileri: Iktisat Politikalari ve Makro
- Ramazan AKKIR, Turkiye'de Din ile Siyaset Iliskisi Baglaminda Milli Nizam Partisi, Sosyal Bilimler (Dergisi), Mart 2020.
- Sabri ORMAN, Turkiye Ekonomisi'nde 1923-1977 Yillari Arasindaki Sanayi ve Kalkinna Planlarinin Degerlendirilmesi,Sosyal Bilimler(Dergisi), Istanbul TicaretUniversitesi, 2020.
- Saziye Dincer Bahadir,Muharrirlikten Kose Yazarligina Ikiyazar: Cenab Sahabeddnn-Cetin Altan, Uluslarasi Sosyal Arastirmalar,(Dergisi),Anternatioal Social Research, Cilt:11, Sayi:61, YIL 2018.
- Sema Ay, Turkiye'de Issizligin Nedenleri: Istihdam Politikalari Uzerinr Bir Degerlendirme, Iktisdi ve Idari Bilimler Fakultesi Yonetim ve Ekonomi, (Dergisi), Celal Bayar Universitesi, Cilt:19, 2012.
- Sinan Demirturk, 1960-1980 Doneminde T urkiye'de, Sosyo-Ekonomik Degisimin ve Disa Yonelisin Toplumsal Dinamikleri, Gazi Universitesi Orta Asya ve Ortadogu Arastirmalari Merkezi, (Dergisi), Cilt: 4, Sayi 12 KIS. 2015.
- Sinan KIYANC, Soguk Savas Yillarinda Turkiye'deki ABD US ve Tesisleri, Ataturk Arastirma Merkezi (Dergisi), 2020.
- Sinasi OZTURK ve Fethi MAS ve Ergun ICOZ, 24 Ocak Kararlari, Neo-Liberal Politikalar ve Turkiye TARIMI, Pamukkale Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu, (Dergisi), 2008.
- Soner DURSUN,Turk Siyasal Hayatinda Milliyetci Hukumetleri 1975-1977, 21. Yuzyilda Egitim ve Toplum. Cilt:7, Sayi:20, 2018.

- T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet Partisi 1977 Secim, T.B.M.M, Turk Milleti Uyan, Milletci Beyannamesi1977, Ahmet GULEN, Siyasi Partilerin Propagandalari Ekseninde 1977 Genel Secimi, Ankara Universitesi, Turk Inkilap Tarihi Enstitusu Ataturk Yolu (Dergisi), 2019.
- Turkkaya Ataov, Turkish Foreign Polcy 1939-1945, Ankara Universitesi Siysal Bilgiler Fakultesi Yalnlar, 1965.
- Yasin COSKUN, I. Milliyetci Cephe Hu;umetinin Ilk UC Ayinda Turk Siyasal Hayati ve Mecliste I ktidar-Muhalefet Iliskisi, Balikesir Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu (Dergisi),Cilt:20,Sayi: 38, 2017.
- Yusuf Ziya KESKIN, Turkiye Siyaseti ve Devlet Orgutlenmesinde 12 Mart Muhtirasinin Etkileri, Afyon Kocatepe Universitesi Sosyl Bilimler (Dergisi), Cilt: 22, 2020.

ثلاث عشر: الصُّحف التركية:

- Akis Gazetesi, (Istanbul), 6 Mayis 1967.
- Cumhuriyet Gazete, (Istanbul), 29.3.1975.
- Cumhuriyet Gazete, (Istanbul),15.11.1979.
- Cumhuriyet Gazete, (Istanbul),16.11.1979.
- Cumhuriyet Gazete, (Istanbul),2.5.1977.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 25.12.1975.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 6.5.1975 .
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 9.3.1975.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 10. 9. 1975.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 11. 2. 1976.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 11. 5. 1975.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 12.6.1977.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 14.1.1978 .
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 17.1.1978 .
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 3.6.1977.
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul), 8.7.1977 .
- Cumhuriyet Gazetesi, (Istanbul),22.7.1980.
- Cumhuriyet Gazetesi,(Istanbul),13 Mayis 1967
- Cumhuriyet Gazetesi,(Istanbul),3 subat 1973.

- Hergun Gazete, (Istanbul), 23.9.1979.
- Hurriyet Gazetesi, (Istanbul) , 12 Mayis 1967.
- Hurriyet Gazetesi, (Istanbul) 3.1.1980.
- Hurriyet, Gazete, (Istanbul), 21.12.1974.
- Hurriyet, Gazetesi (Istanbul) 4.7.1977.
- Milliet Gazetesi, (Istanbul), 25.10.1973 .
- Milliet Gazetesi, (Istanbul), 25.10.1973 .
- Milliyet Gazete, (Istanbul), 2.5.1977.
- Milliyet Gazete, (Istanbul),30.5.1977.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 13.4.1977.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 16. 12. 1974.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 23.12.1977 .
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 26.1.1975.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 26.7.1999.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 29.1.1975.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 3.10.1975.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 3.2.1976 .
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 6.6.1980.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 8.7.1977.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul), 9.7.1977.
- Milliyet Gazetesi, (Istanbul),16.3.1975.
- Milliyet, Gazetesi, (Istanbul), 10. 4. 1965.
- Milliyet, Gazetesi, (Istanbul),26.7.1999.
- Millyet Gazetesi, (Istanbul), 12.4.1977 .
- Resmi Gazete, Sayi: 11272, 3 Aralik 1962.
- Resmi Gazete, Sayi: 11528, 11 Ekim 1963.
- Resmi Gazete, Sayi: 12808, 8.4.1971.
- Resmi Gazete, Sayi: 12914, 3.6.1968.
- Resmi Gazete, Sayi: 13350, 13, Kasim 1969.
- Resmi Gazete, Sayi: 14374, 27, Kasim, 1972.
- Resmi Gazete, Sayi: 14374, 27, Kasim, 1972.
- Resmi Gazete, Sayi: 14890, 15.5.1974.
- Resmi Gazete, Sayi: 14892, 18.5.1974.
- Resmi Gazete, Sayi: 16235, 21.3.1978
- Resmi Gazete, Sayi: 20920, 30 Eylyl 1961.
- Resmi Gazete, Sayi:11357, 16 Mart 1963.
- Resmi Gazete, Sayi:11403, 15 Mayis 1963.
- Resmi Gazete, Sayi:1267,17 Ekim 1972.
- Resmi Gazete, Sayi:12671 ,7.10.1972.
- Resmi Gazete, Sayi:14374 ,27.10.1972

أربع عشر: شبكة المعلومات الدولية:

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) تاريخ الدخول ١٣/ ٥/ ٢٠٢٣
https://www.noonpost.com

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) تاريخ دخول الموقع:١٧/ ٥/ ٢٠٢٣
http://nediyor.com

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/٢٣
www.hurriyet.com.tr

شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/١:
http://www.state.gov

Abstract:

The history of modern and contemporary Turkey represents a rich stage filled with historical events and fertile ground for research, study, and analysis. Due to its strategic and geographically unique location, Turkey has had a significant impact on shaping overall regional and international situations. This has attracted the interest of many historians, writers, and researchers, especially during the 1960s and 1970s. This period witnessed important political developments, significant economic challenges, and sharp ideological and intellectual conflicts fueled by external and international influences. Right-wing forces played a central and pivotal role in shaping and steering events during this time, making it a worthy subject for research, study, and analysis. Despite the efforts of several researchers and writers in studying significant aspects of this period, there is still much that needs to be explored and analyzed.

This study, titled "The Turkish Right: A Study of its Political and Economic Impacts (1961-1980)," attempts a modest analytical step to examine the effects of right-wing forces during this critical phase of Turkey's contemporary history. The study's timeframe is framed by two significant events: the issuance of the 1961 Constitution, which allowed for some political freedom following the coup of May 27, 1960, and the end of the second republic era after the military coup on September 12, 1980, which marked the beginning of a new phase in Turkish history. The study employs a historical method based on the chronological sequence of events while considering the unity of the subject.

The study aims to identify the characteristics, tendencies, and orientations of Turkish right-wing forces and their impact on political and economic realities during the specified period. To understand and follow this issue, several logical questions must be posed and answered within the study, such as: When did the concept of the right emerge in Turkey both terminologically and practically? Is right-wing thought a product of purely Turkish philosophies rooted in the depth of Turkish cultural heritage, or is it influenced by the philosophies and experiences of others? Did the forces adopting right-wing thought rely on a single philosophy and ideology, or did each party and force have its own philosophy and ideology? Did the right-wing forces succeed in managing Turkey's political power during this period, and what was the extent of their influence on the political struggle of that period? What was their

impact on the Turkish economy during this time? Did external factors influence the internal orientations of right-wing forces?

The study shows that the term 'right' did not clearly emerge in Turkey until the 1960s, despite the Republic of Turkey having been established for nearly forty years. This delay was due to the policies of the Republican People's Party, which ruled the country unilaterally and did not allow any party or individual to express their opinion. However, this does not mean that Turkish society was devoid of right-wing conservative ideas or ideologies, which began to surface in the mid-1940s after the establishment of political parties, including the Democratic Party, considered the pioneer of right-wing parties and movements in Turkish history. Nonetheless, the term 'right' became prominent only after the coup of May 27, 1960, as the openness of the 1961 Constitution allowed the establishment of the leftist Workers' Party of Turkey. The term 'right' was then used as a reaction to the official establishment of a leftist party. The right-wing ideas that entered the Turkish arena were not extensions of authentic Turkish culture and heritage, as most movements that adopted right-wing thought were based on the ideas of European philosophers and thinkers. Only a few groups adhered to conservative Islamic thought, which is classified as a branch of conservative right-wing thought. The Turkish right was not based on a theory or thesis from a Turkish thinker or philosopher but was built on various and diverse ideas and theories that often conflicted with the nature and tendencies of Turkish society.

During this period, the Turkish right was represented by three groups: nationalists, secularists, and Islamists, who did not share a single ideology. The right was divided into two main sections: the extremist right and the moderate right (center-right). The nationalist Turkish right was a primary cause of internal violence and conflict during this period and was ideologically and intellectually the most stable. However, the center-right, represented by secularists and Islamists, although claiming not to believe in violence and extremism to spread their ideas and achieve their interests, indirectly descended into violence by remaining silent or even defending the violent actions of the extremist right. Political gains and personal interests primarily governed the movements, tendencies, and alliances of right-wing parties and forces, often overlooking their declared ideologies to attain power. The political management of the right-wing forces was characterized by frequent

failures and setbacks, which can be attributed to their deep involvement in conflicts with left-wing forces and internal competition and rivalry. The economic policies adopted by the right-wing forces during this period were based on pre-planned strategies aimed at supporting industrialization and replacing imports. Despite the economic downturns and crises that occurred during the study period, it can be said that these policies were relatively successful, given the subsequent industrial development achieved. They succeeded in establishing a solid base and a conducive environment for industrial progress.

Moreover, they balanced Turkey's foreign relations with major countries, particularly the United States and the Soviet Union, by not fully submitting to any party while not explicitly declaring enmity towards any. Turkey maintained an objective approach towards both sides, favoring the capitalist camp while not losing its ties with the Soviet Union.

Ministry of Higher Education and Scientific Research.
University of Karbala / College of Education for Humanities
Department of History

The Turkish Right: A Study of its Political and Economic Effects (1961-1980)

A THESIS
Submitted to The Council of The
College of Education for Humanities
Department of History
in Partial Fulfillment of The Requirements
for The Degree of the ph. D in Modern History

By
Hasanein Fadhil AL-Azzawy

Supervisor By
ASST. PROF.Dr. Kadhim Hassan Jassim Al-asadi

2024-1446